المكتبة الاشتراكية

جان شينو يوجين فارغا
موريس غودولييه

# حول نمط الإنتاج الآسيوي



دار الحقيقة - بيروت

حول

# نمط الإنتاج الآسيوي

جان سوريه كانال      جان شينو
يوجين فارغا      نغوين لونغ بيش
موريس غودوليه

# حول
# نمط الإنتاج الآسيوي

نقله إلى العربية
جورج طرابيشي

دار الحقيقة للطباعة والنشر في بيروت

الطبعة الأولى – كانون الثاني
١٩٧٢

# تقديم

بقدرة الدوغمائية ، لا بقدرة قادر ، تحولت المادية التاريخية من منهج وعلم إلى فلسفة للتاريخ . ولقد ظهرت « تباشير » هذا التحول على يد « التلاميذ » في وقت كان ما يزال فيه إنجلز ، وحتى ماركس ، على قيد الحيـــاة [١] . ولكن الانحطاط لم يتكرس ويستوف كامل أبعاده إلا في العصر الذي أطلق عليه تساهلاً اسم عصر « عبادة الشخصية » .

ان حجر الزاوية في التصور المادي للتاريخ هو مفهوم « نمط الإنتاج » الذي هو الأس الذي يقوم عليه النظام الاجتماعي والذي يحدد الطابع الأساسي للمجتمع طوال عصر كامل . حتى انه ليصح أن يقال إنه كما يكون نمط الإنتاج يكون المجتمع ، على الأقل في ملامحه العريضة .

وقد حاول ستالين في مؤلفه « المادية الجدلية والمادية التاريخية » الصادر عام ١٩٣٨ أن يضع لائحة شاملة وإلزامية لأنماط الإنتاج التي مر ولا بد أن يمر بهـا كل مجتمع بشري على الإطلاق ، فكان أن ولدت فلسفة « المراحل الخمس » :

---

(١) حذر إنجلز مراراً وتكراراً في أواخر حياته من خطر تحويل المادية التاريخية إلى وصفة تلصق بالأشياء قبل دراستهـا ، وسخر من « أصدقاء التصور المادي للتاريخ » الذين اتخذوا من هـذا التصور « ذريعة لعدم دراسة التاريخ » . ( أنظر رسالته إلى شميدت في ٥ آب ١٨٩٠ ) .

الشيوعية البدائية والعبودية والإقطاعية والرأسمالية والاشتراكية . ونحن نقول فلسفة بالتعارض على وجه التحديد مع العلم . فقد صارت المهمة الرسمية لعلماء الاجتماع والتاريخ والأنتروبولوجيا إدخال تطور كل مجتمع بشري عيني في مخطط المراحل الخمس طوعاً أو قسراً ، ولو كان الثمن لوي عنق وقائع التاريخ [1] . ولئن لم يكن هناك شك في أن « المراحل الخمس » هي فعلاً مراحل أساسية في التاريخ، ولكن الشك كل الشك يحوم حول طابعها الإلزامي . فبعض المجتمعات انتقلت من الشيوعية البدائية إلى الإقطاعية من دون أن تمر بالمرحلة الرقية . وبعض المجتمعات عرفت الرق ، ولكنه لم يكن نمط الإنتاج السائد أو الغالب . ومن المشكوك فيه أيضاً أن تكون جميع المجتمعات قد عرفت الإقطاع . ثم ألم يقل لينين نفسه ، ومعه الأممية الثالثة، إن بعض الأمم قد تنتقل إلى الاشتراكية من دون أن تمر بمطهر المرحلة الرأسمالية ؟

الواقع أن « المراحل الخمس » تصلح بالدرجة الأولى لأن تكون مخططاً لتطور تاريخ أوروبا الغربية . ولكن هل في الماركسية من ضرورة مطلقة ومسبقة توجب بأن مجتمعات الأرض قاطبة لا بد أن تمر بنفس المراحل التي مر بها تاريخ أوروبا؟ الحق أن نزعة مركزية الذات الأوروبية أو النزعة إلى« محورة» العالم على أوروبا Européocentrisme هي وحدها ، لا الماركسية ، التي قد تتصور وجود ضرورة كتلك . هل هذا معناه أن الماركسية كانت واقعة ، في عهد ستالين ، تحت تأثير هذه النزعة ؟

من الصعب أن نقطع بذلك ، أو من الصعب على الأقل أن نقول بوجود نية مسبقة. وإنما يخيل إلينا أن الأمور يجب أن تطرح على غير هذا الوجه . فمركزية الذات الأوروبية ظاهرة أيديولوجية، وهي بالتالي ، ككل أيديولوجيا ، نتيجة

---

(١) هذا لا يعني أن العلماء السوفياتيين ، والماركسيين بصورة أعم ، لم يحققوا اكتشافات وإنجازات هامة في عصر « عبادة الشخصية » ، ولكن التعبير النظري عن هذه الاكتشافات والانجازات لحقه شيء كثير من التشويه والاصطناع .

لا علة ، في الجوهر والأساس على الأقل . وبعبارة أخرى ، إن هيمنة أوروبا الموضوعية على العالم سابقة في الظهور على تعبيرها الأيديولوجي : نزعة مركزية الذات الأوروبية . ولئن كان قد أمكن لأوروبا أن تبدو على صعيد الوعي وطوال حقبة مديدة من الزمن وكأنها هي العالم ، فهذا على وجه التحديد لأن حضورها في العالم أمسى هو الأول منذ ظهور نمط الإنتاج الرأسمالي الذي ميز أوروبا ، بتطوره ، تمييزاً حاداً عن العالم القديم .

وبقدر ما يصح الحديث عن الحضور الهجومي لأوروبا في العالم ، يصح أيضاً الكلام عن الوجود السلبي لآسيا ( وإفريقيا ) في العالم . فالقرنان الثامن عشر والتاسع عشر اللذان شهدا نهضة أوروبا البروميثيوسية ، شهدا أيضاً تحول آسيا وإفريقيا إلى موضوع للتاريخ وإلى استطالة لأوروبا بالذات. وهذه الواقعة لا تجد هي الأخرى تفسيرها على صعيد الأيديولوجيا . ومهما حاولت الفلسفات العنصرية والاستعمارية أن « تفسر » تأخر آسيا وإفريقيا بسيكولوجيا جمعية مزعومة ( انعدام الرغبة في تغيير الطبيعة وتحديها ، انعدام الإحساس بالمستقبل، الكسل والتواكل ، عدم نمو الحس الفردي ، الخ ) ، فإننا نعلم أن تفوق أوروبا وتخلف آسيا وإفريقيا هما الوجهان غير القابلين للانفصام لنمط الإنتاج الرأسمالي . وبالفعل ، إن العالم يمسي لأول مرة في التاريخ،ومع تطور نمط الإنتاج الرأسمالي، واحداً ، ولكن وحدته هذه تحمل كاللعنة في أحشائها ثنائية التقدم والتأخر . إن نمط الإنتاج الرأسمالي لا يوحد العالم إلا بقصمه ظهره إلى شطرين : إلى متروبولات وإلى مستعمرات وأنصاف مستعمرات . وغني عن البيان بعد هذا أن التقدم والتأخر هما المعادلة الجدلية لوحدة العالم الثنائية في ظل الرأسمالية . وكما هي الحال في الجدل دوماً ، فإننا لا نستطيع تصور أوروبا متقدمة إلا بالمقارنة مع آسيا وإفريقيا المتخلفتين وعلى حسابها . ويكفي أن نعلم على سبيل المثال أن ما سلبته بريطانيا من الهند في الفترة الممتدة بين ١٧٥٠ و ١٨٠٠ يعادل ملياراً ونيفاً من الجنيهات الاسترلينية ، أي مبلغاً يتجاوز مجمل رأسمال المشاريع الصناعية المحركة بالقوة البخارية والقائمة في جميع أرجاء القارة الأوروبية

عام ١٨٠٠ [١] .

هذا الجدل ، هذا الترابط العضوي بين تقدم أوروبا وتخلف آسيا وإفريقيا يجرد نزعة مركزية الذات الأوروبية من كل سلاح منطقي قد تزعم أنها تمتلكه ويعريها على حقيقتها بوصفها أيديولوجيا تبريرية تموه واقعة استغلال كل العالم غير الأوروبي تحت ستـــار الاستعداد الفطري للتفوق لدى الانسان الاوروبي والاستعداد الفطري للتخلف لدى كل ما هو غير أوروبي حتى ولو كان إنساناً .

وبديهي أننا لا نزعم أن تقدم أوروبا هو العلة **الوحيدة** لتأخر آسيا وإفريقيا. وأكبر خطأ يمكن أن نقع فيه في هذا المضمار هو الرد على نزعة مركزية الذات الأوروبية بمركزية ذاتية مضادة ، آسيوية أو آسيوية – إفريقية أو عالم ثالثية . إن مركزية الذات أياً يكن نوعها لا مكان لها اليوم في عالمنا الذي أصبح واحداً. وإذا كانت أوروبا مطالبة بألا تنظر إلى العالم من خلال نفسها بل بأن تنظر إلى نفسها من خلال العالم ، فإن العالم الثالث مطالب هو الآخر بألا ينطوي على ذاته في إنّية قد لا تفيده في شيء غير أن تخنقه كما تخنق الدودة شرنقتها .

وعلى كل فإن الأيديولوجيا لا تهزم الأيديولوجيا ، أو لا تهزمهـا هزيمة نهائية على الأقل . وإذا ما عدنا إلى أيديولوجيا « المراحل الخمس » التي تسحب تطور أوروبا التاريخي على تطور العالم بأسره وتجعل منه مخططاً إلزامياً لتطور كل مجتمع بشري ، فإننـــا نلاحظ أن بداية هزيمة هذه الأيديولوجية لم تأت على يد أيديولوجية مضادة وإنمـــا بالدرجة الاولى بنتيجة ممارسة تاريخية محددة . فقد شهدت نهاية الحرب العالمية الثانية بداية دخول جماعي ومتعاظم باستمرار إلى مسرح التاريـخ من قبل شعوب آسيا وإفريقيــــا ، وتصاعدت حركة التحرر القومي لهذه الشعوب تصاعداً انفجارياً دشنه وتوجه معاً انتصار الثورة الصينية العظيم عام ١٩٤٩ . ومن اللحظة التي كفت فيهـا آسيا وإفريقيا عن أن تكونا

---

(١) ارنست ماندیل : «النظرية الماركسية في الاقتصاد» – باريس ١٩٦٢ – المجلد ٢ – ص ٧١ – ٧٢ .

موضوعاً للتاريخ لتصيرا له ذاتاً ، ولا نقول ذاته ، لم يعد هنـاك مفر من إعادة النظر في كل ما يمكن أن يكون قد تلوث عن وعي أو غير وعي بنزعة مركزية الذات الاوروبية . ولقد أنجزت الماركسية جزءاً كبيراً من هذه المراجعة داخل صفوفها بالذات ، فكان السقوط المدوي لفلسفة « المراحل الخمس » .

ولقد تضامن مع دخول آسيا وإفريقيـــا إلى مسرح التاريخ بتلك الصورة الكثيفة إشهار إفلاس الدوغمائية في المؤتمرين العشرين والثاني والعشرين للحزب الشيوعي السوفيـاتي . ولم يكن التضامن بين هذين الحدثين من قبيل الصدفة . فالدوغمائية قابلة للوجود والتطور في عالم مغلق . والحال أن انتصارات حركة التحرر القومي لشعوب آسيا وافريقيا وانضمام الصين إلى المجموعة الاشتراكية قد أتاحت للاتحاد السوفياتي ، علاوة على النجاحات المرموقة التي أحرزها على صعيد البناء الداخلي ، فرصة الخروج من عزلته . ومع انهيار اسوار العزلة بات صعباً على الدوغمائية أن تستمر في سيرتها الاولى .

لقد ألحقت الدوغمائية ضرراً شديداً بالنظرية الماركسية عن مسيرة تطور المجتمع البشري . وما دامت قوة هذه النظرية تكمن ، في ما تكمن، في شموليتها، فقد كان لا بد ، مع إشهار إفلاس الدوغمائية ،من توسيع أطر النظرية الماركسية عن تطور المجتمع ومن تليينها حتى تعانق وتدمج بهـا تلك الواقعة الجديدة التي ما عاد في الإمكان إغماض العين دونها والتي حملها مد الموجة الثورية، الآسيوية- الإفريقية فيما حمل : أعني بهذه الواقعة الاكتشاف بأن لشعوب آسيا وإفريقيـا هي الاخرى تاريخاً وأن هذا التاريخ يستعصي في العديد من الحالات على الدخول في مخطط « المراحل الخمس » الأوروبي النزعة إلا إذا كان الثمن دق عنق ذلك التاريخ أو إصابة هذا المخطط بعسر الهضم . ولما كانت مراسيم دفن الدوغمائية تبدأ أول ما تبدأ ، هنـــا كما في كل مكان ، بالعودة إلى الينابيع الأولى ، وفي حالتنا هذه إلى كلاسيكيي الماركسية ، فقد كانت المفاجأة كبيرة حقاً عندمـا اتضح أن كلاسيكيي الماركسية ما غابت عنهم «خصوصية» المجتمع الآسيوي - الإفريقي ، وأنهم قد أفسحوا لهـــا مجالاً في « المخطط » الأصلي الذي وضعوه

لتطور المجتمعات ، وهذا بالرغم من أنهم عاشوا وعملوا في القرن التاسع عشر ، أي على وجه التحديد في القرن الذي كانت فيه أوروبا بحق ذات العالم ومركزه.

هذا المجال – الذي بقي لقرن من الزمن شاغراً – له في كتابات كلاسيكيي الماركسية اسم محدد : « نمط الإنتاج الآسيوي » .

ولكن الإشكال هو أن مفهوم نمط الإنتـــاج الآسيوي يحيط به الكثير من المحرمات ( التابوات ) ، وأنه يثير من المشكلات أكثر مما يحل .

فهو أولاً وقبل كل شيء مفهوم غير كامل الإنشاء في كتابات الكلاسيكيين . وماركس نفسه لم يذكره بالإسم غير مرة واحـــدة وذلك في مقدمته لـ « نقد الاقتصاد السياسي » ، وإن يكن قد وقف عند خصائصه في أكثر من نص . أما إنجلز فإن لم يعد إلى ذكره حيث كان يجب أن يعيد ذكره ، أعني في كتابه « أصل الأسرة والملكية الخاصة والدولة » .

ومفهوم نمط الإنتاج الآسيوي ثانياً قد وئد ودفن رسمياً في مناظرتي تفليس ولينينغراد في عامي ١٩٣٠ – ١٩٣١ بعد مناقشات طويلة شاركت فيهـا نخبة من المستشرقين والمؤرخين السوفياتيين .

ومفهوم نمط الإنتاج الآسيوي يقترن ثالثاً في بعض صياغاته بفكرة «ركود» المجتمعات الآسيوية . وفكرة الركود هذه ، علاوة على أنهـــا قد تجرح شعور « الآسيويين » ، توحي بأن أمم آسيا وإفريقيا قد لا تكون مؤهلة لدخول العصر الحديث ، بله عصر الثورة الاشتراكية ، ما دامت هي نفسهـا ، أي اممآ آسيوية – إفريقية .

ومفهوم نمط الإنتاج الآسيوي قد استخدم رابعاً من قبل أعداء النظـــام السوفياتي وحتى من قبل أعداء الاشتراكية في محاربة الماركسية بنفس أسلحتها . وأبلغ الأمثلة على ذلك كتاب الماركسي الألماني المرتد ، كارل فيتفوغل[1]، الذي بعث مفهوم نمط الإنتاج الآسيوي ووحد بينه وبين مفهوم « الاستبداد الشرقي »

---

(١) : وعنوانه « الاستبداد الشرقي : دراسة في السلطة الشمولية » .

ليطبقهما معاً على الدولة والمجتمع السوفياتيين .

كما أن هناك اعتبارات أخرى قد تدخلت في غير صالح مفهوم نمط الإنتاج الآسيوي . ومن ذلك التخوف على شمولية النظرية الماركسية عن تطور المجتمع البشري من التلاشي والتبدد في « خصوصيات » جغرافيـة الخ . ( فهم آسيوية نمط الإنتاج المذكور فهماً حرفياً أي جغرافياً ) .

ومن ذلك أيضـاً التخوف من السقوط في كمين نفس نزعة مركزية الذات الأوروبية التي يفترض في مفهوم نمط الإنتاج الآسيوي أن يحرر العلم الاجتماعي الماركسي منها . فمفهوم نمط الإنتاج الآسيوي في رأي بعضهم « ينحي جانباً » عن التاريخ العام للإنسانية الشعوب القابل لأن يطبق عليها. وبالمقابل فإن القول بوحدة تاريخ الشعوب وتطورها هو السبيل الوحيد لتأكيد المساواة بينهـا . وبعبارة أخرى : إن مخطط « المراحل الخمس » ، بعكس مفهوم نمط الإنتـاج الآسيوي ، براء من شوائب نزعة مركزية الذات الأوروبية على وجه التحديد لأنه يقول بوحدة هوية جميع شعوب الأرض . ولا يحجم اختصاصي في مسائل « الماركسية وآسيا » كستيوارت شرام عن الافتراض بأن وراء تجدد الاهتمام بمفهوم نمط الإنتاج الآسيوي دوافع سياسية مغرضة ، لا دوافع علمية فحسب ، وذلك لعزل الصين الشعبية من خلال تطبيق مفهوم نمط الإنتاج الآسيوي عليهـا وللتوكيد على عدم جدارتها ، بحكم خصوصية تاريخهـا هذه ، باحتلال مركز الصدارة في الحركة الثورية العالمية [١] .

ولا يعدم خصوم مفهوم نمط الإنتاج الآسيوي حجة أخرى وأساسية : فلئن كان مخطط « المراحل الخمس » يوضع اليوم في قفص الاتهـام بوصفه مخططاً دوغمائياً ، أفلا يسقط أنصار مفهوم نمط الإنتاج الآسيوي في نوع جديد وخطر

---

(١) : انظر كتابه « الماركسية وآسيا » - باريس ١٩٦٥ - ص ١٣٠ - ١٣٢ . وقد صدر هذا الكتاب بالعربيـة عن دار الحقيقة باسم « الماركسية - اللينينية أمام مشاكل الثورة في العالم غير الأوروبي » .

من الدوغمائية إذ ينبشون هذا المفهوم من كتابات كلاسيكيي الماركسية متجاهلين أن إنشاءه – غير الكامل أصلاً – قد تم في عصر لم تكن فيه حالة الإعلام العلمي بصدد تاريخ آسيا وإفريقيا متقدمة تقدمها اليوم ؟

بيد أن جملة هذه الاعتراضات والحجج المضادة راحت تتداعى الواحدة تلو الأخرى مع التقدم المطرد ، على صعيد العالم بأسره تقريباً ، لحركة الأفكار والأبحاث بصدد مفهوم نمط الإنتاج الآسيوي .

فلئن كان مفهوم نمط الإنتاج الآسيوي غير كامل الإنشاء في كتابات كلاسيكيي الماركسية ، فإن مهمة الماركسيين اليوم هي ، لا الوقوف عند تلك الكتابات ، بل على العكس تطويرها وتعميقها وإغناؤها باستمرار بحركة العلم الحديث والممارسة التاريخية المعاصرة . وليس مفهوم نمط الإنتاج الآسيوي هو وحده المفهوم غير الكامل الإنشاء في كتابات الكلاسيكيين ، فهم قد تركوا لنا على وجه التحديد مهمة إكمال إنشاء وتطوير العديد من المفاهيم والأفكار التي ما أتيح لهم الوقت ولا الإعلام العلمي الكافيان لإنجاز صياغتها .

ولئن كان مفهوم نمط الإنتاج الآسيوي قد وئد ودفن في مناظرتي تفليس ولينينغراد عام ١٩٣٠ – ١٩٣١ ، فليس ذلك حجة لإدانته بصورة نهائية . فلقد تحكمت أولاً بهاتين المناظرتين اعتبارات سياسية وتكتيكية ( معارضة التروتسكية والتوكيد على إمكانية ثورة اشتراكية في الصين – وهي إمكانية أفترض أن مفهوم نمط الإنتاج الآسيوي ينفيها بتوكيده على طابع « الركود » في المجتمعات الآسيوية ) . ومن الممكن ثانياً أن نشك في أن يكون المستشرقون الذين ساهموا في المناظرتين يملكون الكفاءة العلمية اللازمة لحسم الموضوع . ولا يحجم عالم اقتصادي سوفياتي كبير كيوجين فارغا عن التشكيك الصريح في كفاءة أولئك المستشرقين .

أما بصدد فكرة « الركود » عينها فإن تعميق البحث كفيل بأن يظهر أن ارتباطها بمفهوم نمط الإنتاج الآسيوي ليس ارتباطاً عضوياً . إنها فكرة « أيديولوجية » وليست مفهوماً علمياً . وماركس نفسه قد تراجع في أواخر

حياته عن آرائه المسبقة إلى حد كبير في « ركود » المجتمعات الآسيوية .

وكذلك الحال فيما يتعلق بفكرة « الاستبداد الشرقي » . فهـذه الفكرة تنتمي هي الأخرى إلى الأيديولوجيا لا إلى العلم . ومن الممكن أن يطهر مفهوم نمط الإنتاج الآسيوي ويتحرر منها . أما إذا كان الجحدة وأعداء الماركسية قد استخدموا هذا المفهوم في حربهم على الماركسية نفسها ، فإن هذه حجة إضافية لتجريدهم من هذا السلاح .

تبقى مسألة « الخصوصية الجغرافية » . وبالفعل ، إن اسم نمط الإنتـاج **الآسيوي** بالذات قد يوحي بأنه نمط خاص بآسيا . والحال أن هذا غير صحيح ، إذ أن هذا النمط قد وجد في أوروبا بالذات ( الحضارة الكريتية — الميسينية ). وكل ما هنالك أن التسمية غير مناسبة . ولكن عدم مناسبة الاسم ليس حجة لرفض المضمون . ومن الممكن البحث عن تسمية أنسب . وبانتظـار ذلك لا بأس من وضع تعبير « نمط الإنتاج الآسيوي » بين مزدوجين لا تشكيكاً وإنما من قبيل التحرج العلمي الذي يحرص على أن يكون الاسم مطابقاً للمسمى .

أما مسألة الهرب من باب نزعة مركزية الذات الأوروبية للرجوع إليهـا من نافذتها ، فهي مسألة منطق شكلي ليس إلا . إذ يكفي أن نعد نمط الإنتـاج الآسيوي نمطاً عاماً ( وحتى عالمياً ) لا استثنائياً ، حتى يسقط كل مبرر للتخوف من عزل تاريخ آسيا وافريقيا في وضعية خاصة .

وكذلك الأمر فيما يتعلق بشمولية النظرية الماركسية عن تطور المجتمعات . فمفهوم نمط الإنتاج الآسيوي لا يضر بهذه الشمولية بل يوسعها ويعمقها . وليست المسألة على كل الأحوال مسألة إضافة مرحلة سادسة إلى « المراحـل الخمس » ، وإنما جوهر المسألة يكمن في مدى حاجة المادية التاريخية أصلاً إلى مخطط مسبق وإلزامي . إن من الشموليات ما هو كاذب لأنه مجرد، وهذا هو العيب الجوهري في شمولية « المراحل الخمس » المفترضة : فهي تضرب صفحاً عما هو عيني ، بل تنفيه ، حتى تنقذ شمولها المزعوم .

وما أسهل الرد أخـيراً على المتخوفين من السقوط في دوغمائية جديدة ،

دوغمائية العودة إلى الكلاسيكيين دونما اعتبار لحالة الإعلام العلمي في عصرهم ! فالحق أن المسألة ليست مسألة « عودة » إلى ماركس ، وإنما هي مسألة تطوير الماركسية وإغنائها بكل منجزات العلم الحديث والممارسة التاريخية المعاصرة. إن الانتماء إلى الماركسية هو الذي يوجب العودة إلى ماركس ما أمكن ذلك ، ولكن العودة إليه لا تعني بالضرورة الوقوف عنده . فالماركسية ، تلك المحصلة النظرية الشاملة لممارسة عصرنا ، لا تكون هي الماركسية إلا من خلال الاستمرار والتجدد معاً ، إلا من خلال حركة الذهاب والإياب بين النظرية والممارسة .

* * *

إن هذا التقديم لا يزعم أنه يأتي بجديد . وأقصى ما يتوخاه أن يكون مدخلاً نظرياً إلى مناقشة هي في جوهرها علمية ، الكلمة الفصل فيها هي لعلماء الاقتصاد والتاريخ والانتروبولوجيا والاجتماع واللغة الخ . بيد أن موضوع نمط الإنتاج الآسيوي ليس بالنسبة إلينا - نحن العرب - محض موضوع علمي قد يحظى من اهتمامنا بمثل ما قد يحظى به أي اكتشاف من اكتشافات علوم عصرنا . إن المسألة تتعلق ، فيما تتعلق ، بماضينا ، وبالتالي بحاضرنا . فالأمة العربية من الأمم العريقة تاريخياً ، وحركتها التاريخية المعاصرة تتحدد من أكثر من وجه بوجودها المستمر في التاريخ . فهل تكفي مفاهيم الرق والإقطاع على سبيل المثال لتحديد السمات الأساسية لتاريخها ؟ أم أن مفهوم نمط الإنتاج الآسيوي قمين بأن يفسر من هذا التاريخ ما ظل حتى الآن بلا تفسير ؟

ما من أحد ، على حد علمنا ، قد حاول شيئاً من هذا القبيل ، اللهم إلا باستثناء المستشرق والمفكر الفرنسي الماركسي مكسيم ردونسون في صفحات عشر من كتابه الممتاز « الإسلام والرأسمالية » تساءل فيها ، من دون أن يقطع بجواب نهائي ، عم إذا كان « الإقطاع أو نمط الانتاج الآسيوي » هو الصيغة التي ينبغي أن يُفسر بها التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي للبلاد العربية في ظل الحضارة الإسلامية ؟

بيد أن المشكلة بالنسبة إلى تاريخ المجتمع العربي تتجاوز مشكلة وجود أو

عدم وجود نمط إنتاج آسيوي فيه . إن المشكلة المركزية في دراسة تاريخ المجتمع العربي ما تزال إلى اليوم مشكلة تقسيم مراحله . وإنما في إطـــار هذه المشكلة العامة يمكن لمسألة نمط الانتاج الآسيوي أن تأخذ كامل أهميتها .

ومهما تكن اهتمامات الماركسيين العرب ذات طابع راهن ومعاصر ، فإنهم لا يستطيعون أن يخفوا على أنفسهم أنهم مقصرون تجاه واجبهم في دراسة تاريخ المجتمع العربي . وهذا التقصير مسؤول جزئياً عن جوانب الالتباس والغموض التي تحيط بهوية المجتمع العربي الراهن ذاتــه على صعيد الوعي النظري ، وذلك بمقدار ما تتحدد هذه الهوية بالاستمرار التاريخي للأمة العربية .

وغني عن البيان بعد هذا أن اختيارنا للأبحاث والدراسات التي يطالعهـــا القارىء فيما يلي قد أملاه ، فيما أملاه ، منظور حاجة تاريخ المجتمع العربي إلى أن يدرس على ضوء أحدث ما توصل إليه العلم المـــادي التاريخي من مناهج وخبرات .

ولقد كان مجال الاختيار أمامنا واسعاً . فقد قامت شعبة الاستشراق ، التي سميت فيما بعد بشعبة الدراسات الآسيوية والافريقية ، التابعـة لمعهد الدراسات والأبحاث الماركسية الفرنسي ، بنشر ثلاثه مجلدات كبيرة عن مفهوم نمط الانتاج الآسيوي ومشكلاته وتطبيقاته . وقد ضم المجلد الأول الذي نشر في عدد خاص من مجلة « أبحاث أممية على ضوء الماركسية » تحت عنوان « المجتمعـات الطبقية الأولى » ، ضم اثنتين وعشرين دراســة لاختصاصيين ماركسيين غير فرنسيين ( من الاتحاد السوفياتي والمجر والمانيا الديموقراطية وانكلترا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا والمكسيك وفيتنام وتركيا وبولونيا ) . وضم المجلد الثاني ، علاوة على مقدمة لروجيه غارودي الذي كان في حينه مديراً لمعهد الدراسات والأبحـاث الماركسية ، اثنتي عشرة دراسة لاختصاصيين فرنسيين تابعين لهـــذا المعهد ، وكذلك لاختصاصيين غير فرنسيين ( من الاتحاد السوفياتي واليونان والسنغال ورومانيا ولاوس ) . وقد صدر هذا المجلد عن « المنشورات الاجتماعية » تحت عنوان « حول نمط الانتاج الاسيوي » . أما المجلد الثالث الذي صدر عن الدار

نفسها باسم « حول المجتمعات ما قبل الرأسمالية » ، فقد ضم نصوص مـاركس وانجلز ولينين الأساسية حول هذا الموضوع ، بالإضافة إلى مقدمة وافية ونقدية لموريس غودولييه .

وقد اخترنا من هذه المجلدات نصوصاً خمسة ليست بذات طابع تخصيصي ضيق .

نص لجان سوريه ـ كانال وهو أشبه ما يكون بمدخل عام إلى دراسة المشكلة ومحاولة لإعادة تحديد المفاهيم الأساسية ، ولا سيما مفهوم نمط الانتاج ، للمادية التاريخية في دراسة تطور المجتمعات البشرية .

ونص لجان شينو الذي تخصص فيما يمكن أن نسميه بتاريخ المناظرة بصدد مفهوم الانتاج الاسيوي . والنص يكاد أن يكون تعميماً نظرياً رفيعاً لجملة المشكلات التي يطرحها اكتشاف هذا المفهوم وتطبيقه وتطويره .

ويأتي بعد ذلك نص العالم الكبير يوجين فارغا الذي يفند فيه بصرامة شتى الحجج التي ُشهرت في مناظرتي تفليس ولينينغراد ضد مفهوم نمط الانتـــاج الآسيوي .

ويليه رابعاً نص للاختصاصي الفيتنامي نغوين لونغ بيش الذي يحتل موقعاً وسطاً بين خصوم مفهوم نمط الانتاج الآسيوي وأنصاره . فهو من جهـــة أولى يتمسك بمخطط المراحل الخمس ويرى فيه ضمانة لشمولية النظرية الماركسية عن التطور الاجتماعي ، ولكنه من الجهة الثانية لا يرفض مفهوم نمط الانتاج الآسيوي وان كان يرى فيه « نظاماً اجتماعياً » لا « نمطاً اجتماعياً للانتاج » . وعن طريق هذا التأويل يفند أي محاولة للتوحيد أو لإقامـــة التعارض بين نمط الانتاج الآسيوي وبين الرق والاقطاع .

وتأتي أخيراً دراسة موريس غودولييه التي تكاد تؤلف في حد ذاتها كتاباً . وهذه الدراسة لا تكتفي بإعادة رسم تطور فكر ماركس وانجلز بصـــدد المجتمعات اللاطبقية والآسيوية ، بل تقارن أيضـاً تراث الكلاسيكيين بأحدث ما توصل إليه العلم الحديث وعلى أساس هذه المقارنة تغربل ذلك التراث ولا

تستبقي منه إلا ما ترى أن العلم الحديث قد أكده ولم يتجاوزه . ولقد عرض غودولييه أفكار ماركس وانجلز بإفاضة أغنتنا عن ترجمة نصوصهما بصدد المجتمعات الآسيوية على حدة .

وإذا كان لنا من كلمة أخيرة نضيفها فهي أن هذه النصوص ، باعتراف مؤلفيها ، لا تزعم أنها تستوعب المشكلة ولا أنها تقول فيها الكلمة الفصل .

إن المناظرة بصدد مفهوم نمط الانتاج الآسيوي ، ومن ثم بصدد المبادىء الأساسية للمادية التاريخية في دراسة التطور المجتمعي ، ما تزال مفتوحة ، وانفتاحها هذا شرط استمرارها وجدواها لا في حفز البحث العلمي فحسب ، بل أيضاً وكما قال غارودي في « تقديم أداة تحليل علمي لشروط فعالية المبادرة التاريخية للحركة العاملة والحركات القومية » .

**جورج طرابيشي**

# المشكلات النظرية
# لدراسة المجتمعات الطبقية الأولى

بقلم
**جان سوريه – كانال**

كتب ماركس في مقدمة « المساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » :

« ... إن البشر في إنتاجهم الاجتماعي لوجودهم يدخلون في علاقات محددة، ضرورية، مستقلة عن إرادتهم، علاقات إنتاج تتناظر ودرجة محددة من تطور قواهم المنتجة المادية. وجملة علاقات الإنتاج هذه تؤلف بنية المجتمع الاقتصادية، القاعدة العينية التي ترتفع عليها بنية فوقية حقوقية وسياسية تناظرهـا أشكال محددة من الوعي الاجتماعي.

« ... وفي درجة محددة من التطور، تدخل قوى المجتمع المنتجة المـادية في تناقض مع علاقات الانتاج القائمة، أو – وهذا ليس إلا ترجمتها الحقوقية – مع علاقات الملكية التي كانت قـد تحركت حتى الآن في نطاقها ... وآنئذ ينفتح عصر ثورة اجتماعية ».

ويتابع ماركس قائلاً : « إن التكوين الاجتماعي لا يختفي أبداً قبل أن تتطور جميع القوى المنتجة التي يكون على قدر كافٍ من السعة لاحتوائها . ولا

تظهر فيه أبداً علاقات إنتاج جديدة وعليا قبل أن تتفتح شروط الوجود المادي لهذه العلاقات في حضن المجتمع القديم بالذات » .

ويشير أخيراً وهو يحدد مكانة علاقات الانتاج البورجوازية في التاريخ باعتبارها « الشكل التناقضي الأخير لسيرورة الانتاج الاجتماعي » ، يشير إلى أن :

« أنماط الانتاج الآسيوي والقديم والاقطاعي والبورجوازي الحديث يمكن وصفها ، في خطوطها الكبرى ، بأنها عصور متقدمة في التكوين الاجتماعي الاقتصادي » .

فهل في مقدورنا أن نقول إن فكر ماركس في هذا المجال قد حظي على الدوام بالفهم وبالتأويل الصحيح ؟

ليس في مقدورنا ذلك . فحتى أثناء حياة ماركس وجد تيار أفكار كامل انصرف إلى تأويل المادية التاريخية ، تأويلاً ميكانيكياً فجاً . وقد أرجع هذا التأويل ، المتجاهل للطابع الجدلي لفكر ماركس ، المادية التاريخية إلى نوع من جبرية اقتصادية ترى أن تطور القوى المنتجة يفضي آليا لا محالة إلى تحول المجتمع . وعليه ، ليس هناك من حاجة البتة إلى التهيئة للثورة أو لصنعها : يكفينا أن ننتظر أن تصنع نفسها بنفسها . ووجهة النظر هذه [1] لم تعد تلقى اليوم من يتبناها بين أولئك الذين يجاهرون بانتمائهم إلى ماركس . بيد أننا لا نستطيع أن نقول إنها اختفت بصورة نهائية .

وفي مرحلة تالية ، وضمن نطاق الحركة الثورية الأممية هذه المرة ، ظهرت إلى الوجود التباسات وتخليطات أخرى ، مرتبطة بمجمل الظاهرات المعروفة باسم « عبادة الشخصية » . فالعبارة الآنفة الذكر والمشيرة إلى تعاقب أنماط الانتاج التي شكلت المراحل الكبرى في تاريخ الانسان وأفضت إلى الرأسمالية ثم إلى

---

(١) معروف أنها استخدمت ، على الصعيد السياسي ، كمبرر لانتهازية الأممية الثانية ، وأن لينين قد أحبطها نظرياً وعملياً .

الاشتراكية ، قد أُولت على امتداد مرحلة كاملة تأويلاً لا يتفق وتصورات ماركس الحقيقية . فقد أضفي على تعاقب « المراحل الخمس » تلك – الشيوعية البدائية [1] ، الرق ، الإقطاع ، الرأسمالية ، الاشتراكية – طابع كوني وإلزامي ، وبُذلت المحاولات لإدخال جميع النماذج التاريخية للمجتمعات البشرية طوعاً أو قسراً في واحدة من تلك الخانات الخمس .

إن هذا التأويل ينطوي على جملة من أخطاء .

فماركس عندما سلط الضوء على المراحل الكبرى في تطور المجتمع البشري ، تلك المراحل التي أفضت إلى قيام الرأسمالية ، إنما كان يشير إلى خط تطور التاريخ ، ويقدم بالتالي أداة خصبة للأبحاث العينية التفصيلية . ولكنه لم يزعم قط أنه يحبس هذه الأبحاث في إطار صلب صارم مسبق .

بل إنه حذر جهاراً من الوقوع في هذا الخطأ . فقد قال بصدد « تركيب أعم النتائج التي يمكن تجريدها من دراسة تطور البشر التاريخي » :

« هذه التجريدات لا قيمة لها البتة إذا أخذت في حد ذاتها وفصلت عن التاريخ الواقعي ... وهي بخلاف الفلسفة ( الفلسفة التأملية – ج . س . ك ) لا تقدم بصورة من الصور وصفة شافية ، مخططاً يمكن على أساسه مطابقة العصور التاريخية » ( الأيديولوجيا الألمانية ) .

لقد أذلت نظرية « المراحل الخمس » الماركسية إلى « فلسفة للتاريخ » ، أي إلى نظام صلب صارم مسبق أريد للواقع أن ينصاع له بأي ثمن ، مع أن ماركس كافح باستمرار مثل هذا المسلك الذي هو في حقيقة أمره مسلك النزعة المثالية التي تزعم أنها تستنبط الواقع من الأفكار .

١ – إن المحاولة الرامية إلى تطويع الواقع ليتلاءم مع المخطط كان لا بد أن يغيب عن ناظريها مضمون **نمط الانتاج** بالذات ، فلا تقيم اعتباراً لواحد من

---

( ١ ) لقد أدرجت الشيوعية البدائية في اللائحة ، ولكن « نمط الانتاج الآسيوي » أسقط منها . ولنا عودة إلى معنى هذا التعديل .

العنصرين اللذين يتألف منهما. فقد كانت تضرب صفحاً عن **طابع القوى المنتجة** أو عن **مستواها**، ولا تأخذ بعين الاعتبار غير **علاقات الانتاج** وحدها منظوراً إليها من زاويتها الشكلية المتمثلة في العلاقات الاجتماعية. بل إنها ما كانت تقيم اعتباراً إلا لمظهر محدود، غير دال بالضرورة، من علاقات الانتاج تلك لتخلص إلى القول بوجود نمط الانتاج عينه. هكذا كان وجود القنانة يُتخذ ذريعة للقول بوجود «علاقات إقطاعية»، كما كان وجود الرق يتخذ ذريعة للقول بوجود مجتمع ينبغي إدراجه في مرحلة التطور «الرقية» ونمط الانتاج المناظر لها.

بيد أن ماركس وانجلز كانا قد حذرا مراراً وتكراراً من مثل هذا التخليط. قال إنجلز:

«من المؤكد أن القنانة والخضوع للسخرة ليسا شكلاً وسيطياً وإقطاعياً صرفاً، بل نحن نصادفهما في كل مكان، أو تقريباً في كل مكان كان الفاتح يأمر فيه بزراعة الأرض لحسابه بين السكان القدامى» (رسالة إلى ماركس في ٢٢/١٢/١٨٨٢).

كذلك فإن الرق هو أول شكل متميز لاستغلال الانسان للانسان، أول شكل يعلن عن ظهوره عقب إنحلال المشاعة البدائية في صورة **الرق الرعوي**.

إن الرق عبارة عن قوة عمل إضافية ومستغَلة داخل المشاعة الرعوية. ولكن هذا الرق لا يشكل إلا ظاهرة هامشية، لا أساسية، في علاقات الإنتاج. كذلك يتكرر ظهور الرق في المستعمرات في عصر التراكم البدائي، بل حتى بعد انتصار نمط الانتاج الرأسمالي، من دون أن يكون في المستطاع الاستنتاج بوجود «نمط إنتاج رقي» في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ولقد قال ماركس في معرض هزئه بالمؤرخين الذين زعموا أنهم عثروا على «رأسمالية» في العصور القديمة الإغريقية والرومانية: «إن هذا معناه بكل بساطة أن العمل في روما وفي اليونان كان حراً، وهذا ما لا يجرؤ هؤلاء السادة على ادعائه بلا صعوبة ...» («أسس في نقد الاقتصاد السياسي»).

خلاصة القول أن « نمط الإنتاج » لا يمكن تحديده انطلاقاً من وجود أو عدم وجود شكل من أشكال الاستغلال ، حتى لو كان هذا الشكل هو السائد محلياً . إن « نمط الانتاج » لا يمكن تحديده إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار **مجمل علاقات الانتاج** التي يقابلها **نموذج ومستوى محدد من القوى المنتجة** .

٢ – من الأخطاء الشائعة الأخرى الخلط بين مفهوم نمط الانتاج وبين مفهوم « العصر المتقدم في التكوين الاجتماعي الاقتصادي » ، ذلك الخلط الذي يجعل من اللائحة التي وضعها ماركس في مقدمة « المساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » **جدولاً يستوعب كامل الاستيعاب** علاقات الإنتاج وأنماطه . ولنلاحظ بهذا الصدد أنه إذا كان نص ستالين « المادية الجدلية والمادية التاريخية » قد جُعل ركيزة لجميع تلك الأخطاء ، فإنه في الحقيقة لا يصور « المراحل الخمس » الكلاسيكية إلا على أنها « نماذج خمسة **أساسية** لعلاقات الانتاج » المعروفة في التاريخ .

كتب ماركس بصدد المجتمعات البدائية يقول :

« إن الوحدة المبدئية بين شكل خاص من الاجتماع ( القبيلة ) وبين الملكية التي تناظره على الطبيعة ، أو العلاقة بشروط الانتاج الموضوعية بصفتها وجوداً طبيعياً ... إن هذه الوحدة ، التي تتبدى وكأنها شكل الملكية الخصوصي ، يكمن واقعها الحي في **نمط إنتاج** محدد يتبدى على أنه علاقة الأفراد فيما بينهم وعلاقتهم الفعالة المحددة بالطبيعة اللاعضوية معاً ... » ( « الأسس » ) .

ويوضح ماركس في هذا النص نفسه أن أشكال الملكية على ذلك المستوى يمكن أن تظهر في مظاهر شديدة التباين ( ويخص بالذكر الأشكال الآسيوي والقديم والجرماني بوصفها أشكالاً أساسية ) ، تتجاوب مع الخصائص الجغرافية والتاريخية الخ ، وتؤثر على شروط الإنتاج الزراعي .

وتقابل هذه الأشكال الخصوصية ، والحالة الخصوصية للقوى المنتجة التي حددت تلك الأشكال ، **أنماطُ إنتاجٍ** متعددة ليس لها جميعها بالضرورة قيمة المرحلة الأساسية ، النموذجية ، لتطور المجتمع .

ومع ظهور المجتمعات الطبقية ينتقل تباين الأشكال هذا الناجم عن الظروف التاريخية والجغرافية ، الخ، إلى المرتبة الثانية لصالح **العلاقات الطبقية** القابلة للتعبير عنها في شكل أكثر تجريداً وقابلية للتعميم .

وإنما مع ظهور الرأسمالية فحسب ، وبالنظر إلى طبيعة القوى المنتجة التي تقوم عليها وإلى طبيعة العلاقات الاجتماعية التي تتولد عنها، تصبح القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج المناظرة لها مستقلة تمام الاستقلال في ماهيتها عن خصائص الوسط الجغرافي أو التاريخي . إن الرأسمالية ، **بحكم طبيعتها بالذات** ، وفي نفس الوقت الذي تمثل فيه واحدة من المراحل الكبرى للتقدم البشري ، تكتسب قيمة شمولية بقضائها على المخلفات المتبقية من أنماط الانتاج السابقة أو بتقليصها أهميتها. وإذا كان هذا هو شأن الرأسمالية من حيث الشمولية، فكيف يكون شأن الاشتراكية؟ولكننا لا نستطيع إسقاط شمولية المرحلتين الأخيرتين هاتين من التطور الاجتماعي على التاريخ السابق لهما .

٣ ـ ثمة خطأ آخر ينضاف إلى جملة هذه الأخطاء ويقترن بها بصورة يتعذر معها تمييزه عنها : الميل إلى الخلط ضمنياً بين مفهومي **نمط الانتاج والتكوين الاقتصادي والاجتماعي** . فمفهوم نمط الانتاج يبرز ما هو أساسي وعام في عدد من المجتمعات البشرية العينية . وهو غير قابل لأن يتحد في الهوية مع هوية أي مجتمع كان. على هذا النحو يحلل ماركس في « الرأسمال » نمط الانتاج الرأسمالي. وهو لا يحلل ولا يصف أي مجتمع خاص بعينه ، حتى ولا المجتمع الانكليزي في الستينات ، ذلك المجتمع الذي يستشهد به في أكثر الحالات لأنه كان أقرب المجتمعات إلى النموذج العام المستنبط . والإحالات إلى هذا المجتمع العيني وإلى غيره من المجتمعات هي محض عناصر في إقامة البرهان على صحة النموذج المجرد الذي تم استنباطه .

أما مفهوم **التكوين الاقتصادي والاجتماعي** فيتعلق على العكس بالتاريخ . فهو يشير إلى نموذج مجتمعي محدد . وصحيح أنه ملزم بالإحالة إلى نمط الانتاج

السائد حتى تكون له قيمة علمية ، ولكنه قد ينطوي أيضاً على خصائص اقتصادية أو اجتماعية أخرى .

* * *

إن المناقشة التي استؤنفت من جديد منذ بضعة أعوام بمبادرة من « مركز الدراسات والأبحاث الماركسية » بصدد « نمط الانتاج الآسيوي » كان لها الفضل ، علاوة على أهميتها في حد ذاتها ، في لفت الانتباه إلى ضرورة تعميق المفاهيم الأساسية للمادية التاريخية [1] .

وقد أثارت هذه المناقشة ، التي كان لها بسرعة صدى عالمي ، الاهتمام والدهشة وأحياناً البلبلة .

فلنحاول أن نستعرض باقتضاب موضوعاتها الأساسية .

استخدم ماركس في مقطع واحد ( فقط ) من كتاباته مصطلح « نمط الانتاج الآسيوي » . كما حلل ماركس في « الرأسمال » ، ولا سيما في المسودات التمهيدية التي نشرت في عام ١٩٣٩ لأول مرة باسم « أسس في نقد الاقتصاد السياسي » ، بما فيه الكفاية من التفصيل ، **التكوينات الاجتماعية الآسيوية** بالاعتماد بوجه خاص على مثال الهند . فالانتاج في هذه التكوينات يظل منظماً في إطار المشاعات الزراعية ( القروية ) التي تكفي ذاتها بذاتها بهذا القدر أو ذاك **وتجهل الملكية الخاصة للأرض** . فهذه الأخيرة تظل **ملكية جماعية** يعاد توزيعها دورياً بين الاسر ( الأسر الموسعة ، الرعوية ) تبعاً لحاجاتها . بيد أن هذا المجتمع قد تخطى مع ذلك مرحلة « الشيوعية البدائية » [2] : فهو مجتمع

---

( ١ ) هذا البحث شرع به أيضاً ، على صعيد آخر ، لوي آلتوسر ومعاونوه في « قراءة الرأسمال » ( وبوجه خاص إ. باليبار : « المفاهيم الأساسية للمادية التاريخية » ، المجلد ٢ ) .

( ٢ ) إن العديد من الاختصاصيين يطعنون اليوم في هذا المصطلح ويردونه لأنه يحمل دلالة فيها استباق لاشتراكية اليوم أو لشيوعية الغد . ولنشر نحن ، من دون أن نقطع برأي بصدد مناسبة إعادة النظر في هذا المصطلح ، إلى أنه ليس له مضمون غير تسمية مجتمع بلا طبقات ، يجهل استغلال الانسان للانسان على أساس ضعف مستوى القوى المنتجة .

طبقي . فقد شيد فيه فوق المشاعات الدنيا جهاز تقليدي الأشكال ( « بيت » ملكي ، جماعة رعوية متضخمة بهذا القدر أو ذاك ) يتبدى في آن واحد كهيئة مستغِلة وكشكل أول للدولة ، وكرمز في الوقت نفسه للمشاعة العليا التي تضم تحت جناحيها جميع المشاعات الملحقة بها .

ولقد كان ماركس يرى أن ضرورة تنسيق وتنظيم أعمال الري في بعض مناطق آسيا على مستوى أعلى من مستوى المشاعة القروية قد يسرت تركز السلطة بين يدي مستبد هو التجسيد الأول للدولة ، مستبد يبدو للأنظار وكأنه المالك الأسمى لأراضي المشاعات .

فالمستبد ، المتعيش و« بيته » من اقتطاع جزء من فائض نتاج المشاعات ، يتطلب من هذه الأخيرة أشغالاً مشتركة ، ذات طابع اقتصادي ( الري ) أو مكرسة لتمجيد وحدة الجماعة الاجتماعية من خلال شخص المستبد الفعلي أو آلهة الجماعة الخيالية ( القصر ، المعبد ، الأضرحة ) .

وفيما بعد لم يذكر إنجلز ، الذي كان هدفه إثبات أن الدولة هي نتاج انقسام المجتمع إلى طبقات متناحرة ، لم يذكر نمط الانتاج الآسيوي كمرحلة من مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي في كتابه « أصل الأسرة والملكية الخاصة والدولة » . وبالنظر إلى أن جل اعتماد إنجلز كان على أعمال مورغان ، وبالنظر إلى أن مرحلة نمط الانتاج الآسيوي لم تكن ظاهرة في نشأة المجتمع الإغريقي — الروماني القديم ، لذا لم يشر إنجلز إلى مرحلة انتقالية بين الشيوعية البدائية والمجتمع الرقي غير « الديموقراطية العسكرية » وهي شكل سياسي لتنظيم المجتمع الرعوي المتطور باتجاه المجتمع الطبقي .

وفي المرحلة التالية لنشر « المجتمع القديم » لمورغان ( ١٨٧١ ) و« أصل الأسرة » لإنجلز ( ١٨٨٢ ) جـاء تقدم علم الآثار ليشير إلى وجود مرحلة طويلة ( نحو ألفي عام ) سبقت ظهور المجتمع الرقي الإغريقي وشغلتها مجتمعات طبقية ( المجتمعان الكريتي والميسيني ) تنتمي على ما يبـدو إلى « النموذج » الآسيوي .

وبين عامي ١٩٢٩ – ١٩٣١ أدت المناقشات المنظمة في تفليس ولينينغراد بين الاختصاصيين السوفياتيين إلى إدانة مفهوم « نمط الانتاج الآسيوي » . ولا غرو : فقد شابت هذه المناقشات التي دارت في جو عبادة الشخصية والقرارات المتخذة في أعقابها نفس الشوائب التي اتسمت بها تلك الحقبة . وبذلك كانت النتيجة إرغام الاختصاصيين على « تصنيف » المجتمعات التي كان ماركس يسميها « آسيوية » (الشرق القديم والهند) والمجتمعات المماثلة لها ( أمبراطوريتي الآزتيك والإنكا في أميركا ما قبل الكولومبية ، والممالك الافريقية ، في المنطقة الاستوائية ، ومجتمعات شتى من الشرق الأقصى ) تارة على أنها « رقية » وطوراً على أنها « إقطاعية » . ولم يكن هنك مناص من أن يؤدي هذا المسلك ، الذي لوى عنق الوقائع باسم « النظرية » ( وفي الواقع باسم تشويه النظرية الماركسية المنزلة منزلة فلسفة التاريخ ) ، إلى إلحاق الضرر والأذى بهيبة الماركسية ومكانتها لدى العديد من الاختصاصيين وإلى الإسهام في إبقائهم أسرى النزعة التجريبية الوضعية .

والمناقشة التي استؤنفت اليوم لم تتحرر بعد من العيوب التي قادت إلى « المأزق » السابق ، ولكنها تتيح ، وهذا هو فضلها الرئيسي ، إمكانية وعي هذه العيوب .

إن العيب الأول هو إقحام اعتبارات سياسية لا أساس لها من الصحة على المناقشة العلمية . فلو رجعنا إلى مناقشات الثلاثينات لوجدنا أن أحد الأسباب التي جرى التذرع بها جهراً أو ضمناً لنبذ مفهوم نمط الانتاج الآسيوي هو أن الأخذ به يضع علامة استفهام حول إمكانية ثورة اشتراكية في الصين : فما دام ماركس قد تحدث عن « ركود » المجتمعات الآسيوية ، فهذا معناه أن تطبيق مفهوم نمط الانتاج الآسيوي على الصين يعدل القول بركود الثورة وبالتالي استحالتها ! وفيما بعد أيضاً تذرع المرتد فيتفوغل ، المناضل السابق في الأممية الثالثة الذي أصبح داعية إلى « الطريقة الأميركية في الحياة » ، بمفهوم نمط الانتاج الآسيوي ليشيد نظرية في غاية الاشتطاط تشبه المجتمعات الاشتراكية

المعاصرة بـ « المجتمعات الآسيوية » ، وليزعم أنها تؤبد « الاستبداد » وتفسح في المجال أمام استغلال الانسان للانسان . ترى هل هناك من حاجة للتنويه بتهافت « نظرية » تتجاهل الفوارق بين مجتمع يعكس فيه غياب الملكية الخاصة مستوى القوى المنتجة الذي ما يزال بالغ التدني مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج ( هيمنة اقتصاد المعاش والاكتفاء الذاتي ، وضعف تطور تقسيم العمل ) وبين مجتمع يعكس فيه إلغاء الملكية الخاصـــة لوسائل الانتاج تشريك مجمل عمليات الانتاج على نطاق واسع ؛ وواضح على كل حال أن الاستعمال التدليسي لتصورات ماركس عن المجتمعات الآسيوية لا يمكن أن يستخدم حجـــة ضد صحتها .

أما الخطأ الثاني فيمكن أن يتمثل في الإبقاء على فلسفة التاريخ المبنية على « المراحل الخمس » ، مع الاكتفاء بإضافة مرحلة سادسة إليها يطلق عليها اسم نمط الانتاج الآسيوي . ولقد عرض أحياناً بعض أنصار «نمط الانتاج الآسيوي» آراءهم بصورة قد تروّج لذلك التأويل . وواضح أيضـاً أن مثل هذا التأويـل خليق بأن ينبذ جانباً لأسباب مبدئية . ولكننا لا نكون قد تقدمنا قيد أنملة إذا ما عارضناه بالتصور التجريبي النزعة الذي يرى أن بين المشاعة البدائيـــة والرأسمالية « خليطاً » من أشكال رقية وإقطاعية ، وأنه يكفي أن نلاحظها ونقر بوجودها من غير أن نكون قادرين على استخلاص أي نظام منها .

إننا لنتعرف في جميع وجهات النظر هذه جذر أخطاء الماضي : الخلط بين مفاهيم متجاوره ولكن غير متماثلة ، وإرجاع بعضها إلى بعضها الآخر بلا تورع ولا تروٍ ( نمط الانتاج ، عصر التكوين الاقتصادي والاجتماعي ، علاقـــات الانتاج ، والتكوين الاقتصادي والاجتماعي ) ، والخلط بين التحليل العلمي وبين الاعتبارات التكتيكية السياسية ، وبينه وبين الدوغمائية أو التجريبية .

والخطأ الثالث ، وهو خطأ قمين بأن يرجعنا إلى الدوغمـائية ، يتمثل في تركيز النقاش على شرح نصوص ماركس وانجلز ولينين، دونما رجوع إلى الوقائع التي يعالجونها وإلى التقدم الذي أحرزه العلم منذ أيامهم . وليست المسألة مسألة

عدم اكتراث بمعرفة ما كانت عليه آراء ماركس وانجلز ولينين ، والكيفية التي أمكن لها بها أن تتغير . فهذه على العكس مسألة بالغة الأهمية ، ولكن فقط في مساعدتنا على الاهتداء إلى الرأي الذي نستطيع أن نكوّنه اليوم ، لا للاحتماء وراء سلطان النصوص والشواهد على نحو ما يفعل الشراح الذين لا يحجمون عن إيجاد التبريرات لأشد الآراء تعارضاً وتنافراً .

خلاصة القول أن استئناف المناقشة يتطلب في آن واحد كفاءة الفيلسوف النظري وكفاءة الاختصاصي في التكوينات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية . ولا مناص لنا من الإقرار بأنهما نادراً ما تجتمعان ، وبأن المناقشة قد سادها حتى الآن شيء من اللبس بنتيجة ذلك .

ولنحاول تحديد الوضع .

إن تعاقب المراحل الذي قال به ماركس (لنترك جانباً مؤقتاً دلالة مصطلح «نمط الانتاج الآسيوي») يبقى صحيحاً فيما يتعلق بتحديد خط التطور الأساسي الذي قاد إلى الرأسمالية ، وخلق من هنا بالذات إمكانية الاشتراكية . ولكن لا ينبغي أن نعطي هذا التعاقب معنى مشتطاً ومتعسفاً. فهو يعبر عن الاستمرار التاريخي ( لا الجغرافي ) الذي يقودنا من الشرق القديم إلى العالم الإغريقي – الروماني المتوسطي ، ثم إلى إقطاع أوروبا الغربية ، لينتهي بنا إلى الرأسمالية . وطريق التطور هذا له ، **بهذا المعنى** ، وبهذا المعنى فقط ، قيمة **شمولية** . ومن الضلال والعسف أن نريد العثور عليه أينما كان . وعلى سبيل المثال ، يبدو أن المرحلة الرقية كانت خاصة بالعالم الاغريقي – الروماني ، وأن اليابان انتقلت إلى المرحلة الإقطاعية من دون أن تمر بذلك الطريق .

ولئن كانت الرأسمالية قد ظهرت في أوروبا الغربية **أول** ما ظهرت ، فإن هذه الواقعة التاريخية لا يترتب عليها أي امتياز لأوروبا ولسكانها . فهذه نتيجة عوامل بالغة التعقيد ذات طابع تاريخي وجغرافي الخ ، لعب فيها دوراً أساسياً تبني تراث المجتمعات الأخرى المنتمية إلى دوائر جغرافية أخرى ، تلك المجتمعات التي كان بعضها في حينه على رأس التطور الاجتماعي .

والعكس أيضاً صحيح . فلئن لم تكن بعض الشعوب ، لحظة انبثاق الرأسمالية في أوروبا ، قد أدركت هذه المرحلة بعد ، فإن هذه الواقعة لا ترسم حول هذه الشعوب أي علامة من علامات الدونية والنقص ، ولا تحيطها بأي استثنائية تجعلها في منجى من دلوف الرأسمالية إليها أو تغلق أبوابها أمام الاشتراكية .

يبقى سؤال أخير : هل ينبغي أن نعيد إدراج « نمط الانتاج الآسيوي » في قائمة أنماط الانتاج التي أفضت تاريخياً إلى الرأسمالية ؟

إن بعض المنظرين المجاهرين بانتمائهم إلى الماركسية يرفضون إعادة إدراج ذلك النمط . ففي رأيهم أن عبارة « نمط الإنتاج الآسيوي » التي أوردها ماركس في مقدمة « المساهمة ... » إنما تشير إلى ما أسماه ماركس ، بعد اطلاعه على دراسات مورر وآخرين ، بـ « الشيوعية البدائية » .

هذا التأويل لا يبدو مقنعاً . ونحن لا نماري في أن ماركس قد صاغ فرضية مجتمع « بلا طبقات » كنقطة انطلاق للتطور التاريخي ، قبل أن يطلع على كتابات مورر وقبل أن يجد فيها شهادة تاريخية على فرضيته . وقد ميز تبعاً لعلاقة أعضاء المشاعة بالأرض وفيما بينهم ثلاثة نماذج رئيسية أولية من أشكال الملكية : الشكل الآسيوي الجماعي ، والشكل القديم المتضمن قطاعاً جماعياً وقطاعاً فردياً معاً ، والشكل الجرماني الذي كانت الغلبة فيه للقطاع الفردي . ولا يترتب على أي من هذه الأشكال الثلاثة في حد ذاتها ظهور تناحرات طبقية . وقد أوضح بعد ذلك كيف أن تطور التناحرات الطبقية ، في إطار أشكال الملكية تلك ، قد أفضى إلى علاقات الانتاج الآسيوية والرقية والإقطاعية . ولكن في حين أن الشكلين المبدئيين ( القديم والجرماني ) ينحلان في الحالتين الأخيرتين ويفضيان إلى انتصار **الملكية الخاصة** ، نجد في الحالة الأولى أن مجتمعاً بلا طبقات يقوم وينبني في إطار الشكل الآسيوي ( الجماعي ) للملكية بالذات .

ومن الجلي الواضح أن ماركس عندما يستعمل مصطلح « نمط الانتاج

الآسيوي » فإنما يقصد به نمط الانتاج المناظر لشتى **التكوينات الاجتماعية الآسيوية** التي يصفها ويحللها في « الرأسمال » وفي كتابات أخرى ، والتي هي **مجتمعات طبقية** . ولقد كان يضع نصب عينيه تاريخياً الشرق القديم ولا سيما مصر ، وفي مرحلة متأخرة الهند .

وإذا لم يكن قد أدرج « المشاعة البدائية » في التعاقب التاريخي الذي أورد ذكره في « المقدمة » ، فهذا لأن المجتمع اللاطبقي كان ما يزال في نظره فرضية عمل غير مدعومة بأمثلة تاريخية . ولقد خيل إليه فيما بعد أنـــه قد وجد في دراسات مورر البرهان على هذه الفرضية . وعلى هذا الأساس أيضاً أضاف إنجلز إلى الطبعات اللاحقة من « البيان الشيوعي » ، وبصدد التوكيد القـــائل إن التاريخ بأسره كان حتى يومنا هذا تاريخ صراع الطبقات ، أضاف هذه الملاحظة التصويبية : « أو بتعبير أدق ، التاريخ المكتوب » ، على اعتبار أن مـا قبل التاريخ قد عرف المشاعة البدائية .

وعليه فإن « نمط الإنتاج الآسيوي » الذي أتى ماركس بذكره لا يمكن أن يعني الشيوعية البدائية ، وإنما هو وقف على **التكوينات الاجتماعية الآسيوية** التي حللها في« أسس نقد الاقتصاد السياسي » والتي هي مجتمعات طبقية . وتحت تأثير دراسات مورغان وجد انجلز نفسه منقاداً إلى الافتراض بأن الانتقال قد تم مباشرة من المشاعة البدائية إلى المجتمع الرقي ، على الأقل في العالم المتوسطي الإغريقي – الروماني . وبذلك تحول نمط الانتاج الآسيوي ، بعد أن كان مرحلة « نموذجية » ، وذات قيمة شمولية بالتالي ، للتطور التاريخي ، إلى طريق « جانبي » للتطور ، طريق ليست له قيمـــة النموذج ، ومن هنا لم يأت إنجلز بذكره في كتابه « أصل الأسرة » .

ونحن نعلم اليوم أن مرحلة « آسيوية » ( كريتية – ميسينية ) قد سبقت كما تشير الدلائل المجتمع الرقي الإغريقي الكلاسيكي ، الشيء الذي يبيح لنا التمسك بتسلسل التعاقب كما نصت عليه « المقدمة » شريطة أن نضيف إليـــه ، وفي بدايته ، مرحلة المجتمع البدائي اللاطبقي .

إن تعريف « نمط الإنتاج الآسيوي » لا ينبغي أن يتضمن أكثر مما ذكره ماركس عنه في « أسس نقد الاقتصاد السياسي » : ظهور مجتمع طبقي في إطار أشكال ملكية الأرض الجماعية ، على أساس من مستوى للقوى المنتجة ما يزال بالغ التدني ولكنه يسمح مع ذلك باقتطـاع فائض نتاج . أما السمات الأخرى ( الأشغال الكبرى ، الري ، الاستبداد ) فهي ليست **أساسية** في ذلك التعريف ، وتخص لا نمط الانتاج نفسه وإنما **بعض المجتمعات الأسيوية** ( مصر القديمـة ، الهند ) . كما يجدر بنا أن نتجنب كل خلط بصدد «ركود» المجتمعات الآسيوية: فقد أوضح ماركس ، منذ عهد « أسس نقد الاقتصاد السياسي » ، أن وجود الملكية الخاصة في المجتمعات الرقية والاقطاعية ييسر التطور باتجاه الرأسمالية ، بينما يضع العقبات في وجه استمرار الملكية الجماعية في المجتمعات الآسيوية . ولكن هذا لا يعني أن المجتمعات الآسيوية تشكل بسبب ذلك « مأزقاً » لا منفذ له : فكل ما هنالك ، كما نوه بذلك م. غودولييه ، أن تناقضها الداخلي ( الملكية الجماعية – المجتمع الطبقي ) لا بد أن ينحل عن طريق انحلال الملكية الجماعية وظهور الملكية الخاصة .

وعليه ينبغي أن نحذر من الطريقة المتسرعة بعض الشيء في استخدام بعض المؤلفين لمفهوم « نمط الانتاج الآسيوي » لتفسير التأخر الراهن للبلدان المسماة بـ « العالم الثالث » . فما أصاب اقتصاد هذه البلدان من تشويه وجمود كان نتيجة **للتطور الرأسمالي نفسه** . **فاللامساواة** في التطور هي أحد قوانينه الأساسية . وذلك التشويه وهذا الجمود نلفاهما أسواء في الأقطار التي كان الاستعمار قد وجد فيها مجتمعات « تقليدية » من الطراز الاسيوي ( مثل الهند ) أم في الأقطـار التي خلقها وعمَّرها الاستعمار بصورة مصطنعة مثل الأرجنتين أو التشيلي ...

وثمة ملاحظة أخيرة : إن نمط الانتاج الاسيوي ، شأنه شأن سائر أنمـاط الانتاج ، لا يؤلف مرحلة إلزامية في تطور المجتمعات كافة .

لقد مال ماركس وإنجلز في أواخر حياتهما إلى اعتبار المشاعة الريفيـة ( القروية ) الشكل **الأكثر عمومية** للمجتمـع البدائي اللاطبقي . ودراسات

هاكستهاوزن وموررر هي التي قادتهما إلى ذلك . ونحن نعلم اليوم أن المشاعة الريفية القروية التي ما تزال آثارها قائمة في جميع أنحاء أوروبا ليست بنية بدائية، حتى وإن كانت مشتقة من أشكال موروثة عن المجتمع البدائي اللاطبقي ، وأنها في غالب الأحيان حديثة التكوين. أما في إفريقيا فإننا نلاحظ أن ظهور المجتمع الطبقي هو الذي عمم ، على وجه الدقة ، الشكل القروي بوصفه شكلاً مناسباً للاستغلال الطبقي . ولكن المجتمع اللاطبقي يمكن أن يأخذ إما شكلاً قروياً وإما شكل تجمعات عائلية ( رعوية ) متناثرة . وانطلاقاً من أشكال مناظرة للملكية ( تذكرنا بـ « الشكل الجرماني » الذي حدده ماركس) ، ومن مستوى لتطور القوى المنتجة يعادل مستوى تطور القوى المنتجة في « نمط الإنتاج الآسيوي » ، يمكن أن تتكون مجتمعات طبقية ليست لا بـ « آسيوية » – لأنها تجهل الملكية الجماعية القروية – ولا بـ «إقطاعية» – لأن مستوى قواها المنتجة أدنى بكثير بالرغم من التشابهات في التسلسل الهرمي الاجتماعي . ويبدو أن زعامات[1] باميليكي في الكاميرون وبعض الممالك البولينيزية تنتمي إلى هذا النموذج الفريد من نوعه والذي ما يزال علينا أن نتحقق عن كثب من سماته الدقيقة .

وختاماً ، يخيل إلينا أن مفهوم « نمط الإنتاج الآسيوي » ينبغي أن يعاد إدراجه والعمل به ، أسواء كمفهوم نظري أم كمرحلة في التطور النموذجي للإنسانية . وهو يجد تبريره ، أول ما يجده ، لا لأن ماركس صاغه خلال مسيرته العلمية وأعطاه أهمية تتفاوت حسب الحالات ، وإنما لأن الوضع الراهن لمعارفنا عن المجتمعات الغابرة يقيم الدليل على صحته .

وإنه لمما له دلالته أن نرى حتى المؤلفين الذين ما يزالون ينبذون إلى اليوم مفهوم « نمط الإنتاج الآسيوي » يحللون بعض المجتمعات ، التي كان بعض الاختصاصيين الماركسيين قد رغبوا في « إرجاعها » إلى الرق أو الإقطاع، تحليلاً

(١) : الزعامة ههنا هي المنطقة التي يحكمها زعيم ، ومثلها مثل الاقطاعية . « المعرب »

يتفق في حذافيره مع « النموذج » الآسيوي ( على سبيل المثال الشرق القديم والهند القديمة ) .

بيد أن هذا لا يعني أننا نريد ، على نحو ما كانت تفعل الدوغمائية السالفة ، أن نعثر في كل مكان على نمط الإنتاج الآسيوي : فبقدر ما ينبغي أن نأخذ حذرنا من نزعة تجريبية تكتفي بالوصف وتحكم على نفسها بالتالي بألا تفسر شيئاً ، ينبغي أيضاً أن نضع باستمرار نصب أعيننا حقيقة أن التعميمات النظرية ليس لهـــا من معنى أو قيمة إلا إذا انبثقت عن دراسة الوقائع التي لا يجوز لها بحال من الأحوال أن تلوي عنقها .

إن المناقشة تبقى مفتوحة . ومن الواجب أن تستمر أسواء من خلال الدراسة المنهجية للمجتمعات ما قبل الرأسمالية أم على مستوى إنشاء المفاهيم النظرية التي وضع ماركس وانجلز مبادئهـــا والتي ما تزال بحاجة إلى التعميق في هذا المضمار .

# نمط الإنتاج الآسيوي :
# بعض منظورات للبحث

**بقلم**
**جان شينو**

معروف أن ماركس في مقدمة « المساهمة في نقد الاقتصاد السياسي[١] » قد أتى بذكر « نمط الإنتاج الآسيوي » إلى جانب سائر أنماط الإنتاج ( الرق في العصور القديمة ، الإقطاع ، الرأسمالية ) . كما تعددت إشاراته ، في مواضع عدة من مؤلفاته ، إلى **مضمون** هذا المفهوم . واليوم ، ومنذ سنوات عدة ، تنطرح على بساط البحث من جديد مسألة نمط الإنتاج الآسيوي بعد أن كانت أثارت مناقشات حامية في الاتحاد السوفياتي والأممية الشيوعية في عام ١٩٣٠ . ولا مراء في أن الجهد الذي قد نبذله لمعرفة دوافع تجدد الاهتمام هذا ليس بجهد ضائع.

إن تجدد الاهتمام بمسألة نمط الإنتاج الآسيوي هو، بادىء ذي بدء ، انعكاس للمكانة المتعاظمة التي تحتلها بلدان آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية في الشؤون العالمية . فنهضة حركات التحرر القومي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ،ودخول غالبية من الدول الآسيوية والإفريقية إلى منظمة الأمم المتحدة ، ومشكلات

---

(١) : المنشورات الاجتماعية ، باريس ١٩٦٨ – ص ٥ .

التنمية الاقتصادية وتحسين طريق التطور اللارأسمالي في هـــذه الدول المستقلة الجديدة، وضرورة التقييم الصحيح للمعطيات الطبقية التي تشرط النضال السياسي في هذه الأقطار ، هذا كله يرغم الماركسيين على دراسة تاريخ المجتمعات ما قبل الرأسمالية وغير الأوروبية دراسة أكثر جدية وتركيزاً بكثير مما في الماضي . ومثل هذه الدراسة اليقظة والدقيقة لا بد أن تتناول ماضي هذه الأقطار القريب، حتى يتوفر الأساس الذي ينبغي أن تشاد عليه الاستراتيجيات السياسيـــة والاقتصادية . ولكن لا بد أن تتناول في الوقت نفسه ماضيها البعيد ، ماضيهـا السابق للسيطرة الاستعمارية أو نصف الاستعمارية . وبالفعل ، إن ذكرى هذا الماضي البعيد ، التي غالباً ما تسبغ عليها أثواب مثالية ، هي اليوم موضع « إحياء[١] » . وهي تلعب دوراً هاماً في تعزيز النفسية القومية لهذه الشعوب . فليذهب بنا الفكر على سبيل المثال إلى ما تمثله ذكرى آنغكور[٢] بالنسبة إلى الشعور القومي الكامبودي ، وأسماء الامبراطوريات القديمة التي قامت في غانا ومالي في العصر الوسيط بالنسبة إلى ورثتها الحاليين ، الخ . أضف إلى هذا أن ذلك الماضي البعيد ما يزال في غالب الأحيان يسم بميسمه الحياة الاجتماعية والعقلية الجماعية .

وحركة الذهاب والإياب بين النظرية والممارسة هي التي تؤسس العلم ههنا كما في معظم الأحوال الأخرى . والحركة التاريخية المعاصرة لشعوب آسيا وإفريقيا تجعل من اللزام علينا أن نعرف ماضيها معرفة أفضل ، وأن ندرس هذا الماضي دراسة أعمق ، وأن نحدده بوجه خاص تحديداً أمثل .

وليس من قبيل الصدفة إن وجدنا بين الماركسيين الذين يدعون اليوم إلى

---

(١) : تطرقنا إلى هذه الفرضية في دراسة عنوانها : « إحياء الماضي التقليدي في الدول الفتية في آسيا وإفريقيا » ، وقد نشرت في المجموعة التي أشرف على إصدارها جاك بيرك : « من الامبريالية إلى تصفية الاستعمار » ،باريس ١٩٦٥ – ص ٣٠١ -- ٣١٢ . (سيصدر قريباً عن دار الحقيقة ) .

(٢) : موقع في كامبوديا الغربية يضم آثاراً رائعة من فن شعب الخمير ( بين القرن العاشر والثاني عشر ب.م ) . « المعرب »

الرجوع إلى مفهوم نمط الإنتاج الآسيوي عدداً لا بأس به من الباحثين المنتمين إلى شتى أقطار العالم الثالث : إبراهيم عامر[1] الذي ينوه بأهمية المشاعات الريفية وملكية الدولة العقارية عبر تاريخ مصر بأسره، والمؤرخين الماركسيين الأميركيين الجنوبيين ماريا تيغي ( البيرو ) وروجيه بارترا ( المكسيك[2] ) ، والمؤرخ الهندي ن. د. كوسامبي الذي نشبت بينه وبين س. أ. دانج محاججة مشهورة حول مسألة الرق في الهند القديمة[3]. كما أن العديد من ماركسيي إفريقيا السوداء الغربية يرون أنه ليس في الإمكان تطبيق مقولات الرق والإقطاع الكلاسيكية على هذه البلدان وأنه من الأفضل أن تربط هذه الأخيرة بـ « نمط الإنتاج الآسيوي » .

ثانياً ، إن تجدد الاهتمام بنمط الإنتاج الآسيوي هو نتيجة التقدم الذي حققته مؤخراً معارفنا فيما يتعلق بتاريخ المجتمعات القديمة في العالم غير الأوروبي . فالدراسات الشرقية والإفريقية والأميركية تتجه الآن نحو بحث أرحب وأعمق وأغنى بعد أن لبثت لحقبة طويلة من الزمن أسيرة تصورات بالية وضيقة ( تحددها خير تحديد كلمة « الاستشراق » ) ، وحبيسة فروع علمية شديدة التخصص كفقه اللغة ودراسة النصوص والممارسات الدينية والتاريخ السياسي – العسكري وعلم الآثار وعلم الفهارس ، ومترددة في طرح المشكلات الجوهرية الأساسية. وسلاسل المجلات من أمثال «مجلة تاريخ الشرق الاقتصادي والاجتماعي[4]» و«دفاتر التاريخ

---

(١) : ابراهيم عامر : «الأرض والفلاح والمسألة الزراعية في مصر» – القاهرة ١٩٥٨.

(٢) : حول أعمال ماريا تيغي، أحد مؤسسي الماركسية في البيرو ، أنظر دراسة روجيه باري في مجلة « الحوليات » ، باريس ١٩٦٦ ، العدد ٤ . أما روجيه بارترا فقد أخذ على عاتقه مؤخراً المبادرة إلى القيام بأبحاث حول إمكانية تطبيق نمط الانتاج الآسيوي على المجتمع الآزتيكي . (أنظر مقالاته في المجلة الأسبوعية «إل غالو إليسترادو» التي تصدر في مكسيكو).

(٣) : أنظر مجلة « الهند اليوم » ، حزيران وتموز ١٩٥١ . وكذلك مؤلَّف كوسامبي الأعم : « مدخل إلى دراسة التاريخ » ، بومباي ١٩٥٨ .

(٤) : الصادرة منذ عام ١٩٥٨ في لايدن تحت إشراف صديقنا كلود كاهن .

العالمي[١] » تقف شاهداً على التقدم الذي تم تحقيقه في هذا المضمار منذ نحو خمسة عشر عاماً . والمطلوب اليوم من الماركسيين ألا يبقوا في المؤخرة ، وأن يحتلوا مكانهم باستمرار على المستوى الأكثر تقدماً للمعارف الحديثة ، وأن يدرسوا ويستخدموا المادة الوافرة الغنى المتاحة اليوم ولا سيما فيما يتعلق بالبنى الاجتماعية وأنظمة الملكية العقارية . إن في متناول الماركسيين اليوم مراجع ووثائق أغنى من تلك التي كانت في متناول ماركس وإنجلز ولينين الذين كانت معلوماتهم عن المجتمعات غير الأوروبية أولية ليس إلا . وإن لفي مستطاعهم أن يطمحوا اليوم بصورة شرعية إلى بناء نظرية عامة أشد تراصاً وتماسكاً بكثير عن التاريخ العالمي ، انطلاقاً من المعرفة العينية بالمجتمعات الأكثر تنوعاً وتبايناً ، لا انطلاقاً من دراسة مجتمعات الغرب وحدها .

ثالثاً ، إن نقد الدوغمائية وعواقبها السلبية ، ولا سيما في ميدان البحث التاريخي ، قد فعل الكثير لخلق جو للبحث أكثر انفتاحاً ، ولا سيما بصدد نمط الانتاج الآسيوي . ونقد الدوغمائية هذا ، الذي دشنه المؤتمران العشرون والثاني والعشرون لحزب الاتحاد السوفياتي الشيوعي في الحركة العمالية العالمية ، يحفز بوجه خاص على إعادة تمحيص الأطروحات بصدد الطابع العالمي والوحيد الشكل للتطور التاريخي على « خمس مراحل » . فلقد كان مؤلَّف ستالين ، « المادية الجدلية والمادية التاريخية » قد أسهم بقسط وافر في اعتماد هذه الأطروحات وفي الثقة بها ، وستالين نفسه لم يكذّب قط التأويل الدوغمائي لمؤلَّفه ، ذلك التأويل الذي شاع أيما شيوع في الأعوام الخمسة عشر الأخيرة من مرحلة « عبادة الشخصية » . إن تلك العودة إلى روح البحث الحر تشجع الدراسة الموضوعية ، دونما مخطط 'قبْلي' للمجتمعات القديمة غير الأوروبية . وإنه لما له دلالته أننا نلاقي في الصين على وجه التحقيق ألد العداء لمفهوم نمط الإنتاج

(١): التي تصدرها منذ عام ١٩٤٦ هيئة اليونسكو كمساهمة في مشروع تاريخ الحضارات المقارن الذي ترعاه هذه الهيئة .

الآسيوي وأكبر العناد في التشبث بنظرية المراحل الخمس وألد العداء في الوقت نفسه لأفكار المؤتمر العشرين وروحه .

أخيراً ، ينبغي أن نشير إلى أن مقتضيات الحِجاج ضد مزوري الماركسية وضد الجحدة قد ساهمت هي الأخرى في تجدد الاهتمام ذاك بنمط الانتـــاج الآسيوي . فلقد أشاح المؤرخون والمنظّرون الماركسيون وجهاً لحقبة طويلة من الزمن – على ما في ذلك من محاذير – عن أداة التحليل الخصبة هذه المتمثلة في مفهوم نمط الانتاج الآسيوي كما وضع ماركس معالمه الأولية . ولقد انتهز جحدة الماركسية ، وأشهرهم فيتفوغل ، هذه السانحة كيما يتملكوا ، أو بالأحرى كيما يحاولوا أن يتملكوا لحسابهم الخـاص أفكار ماركس عن المجتمع الآسيوي . وهكذا راحوا يعملون في هذه الأفكار تحريفاً وتشويهاً ، حتى يستخدموها من ثم في هجماتهم الفظة الفجة على الماركسية وعلى الحركة الاشتراكية العالمية . ففيتفوغل على سبيل المثال ، في مؤلفه الصادر عـــام ١٩٥٧ بعنوان « المجتمع الشرقي : دراسة مقارنة في السلطة المستبدة » ، يرسم لنمط الانتاج الآسيوي صورة كاريكاتورية يصعب تعرفه فيها . فنحن لا نجد فيها ما كان ماركس يعنيه بنمط الانتاج الآسيوي ، أي **نمطاً اجتماعياً للانتاج** ، مبدأ للعلاقات الاجتماعية من خلال ارتباطاتها بمقتضيات الانتاج في مستوى محدد من تطور القوى المنتجة . والمجتمع الآسيوي يتحول ، تحت ريشة فيتفوغل، إلى مايشبه الصيغة السحرية ، إلى « مجتمع هيدرولي [1] » ، يشن المؤلّف انطلاقاً منه نقداً حاقداً على العـالم الاشتراكي المعاصر ، متهماً إياه باسم نزعة حتمية جغرافية بدائية بأنه ليس إلا تجسداً جديداً لأنظمة الحكم الاستبدادية الآسيوية الغابرة . فلكأن هذه أو تلك من المقولات الاجتماعية – التاريخية المصاغة انطلاقاً من وقائع قديمة لها من العمر ألوف السنين قابلة بصورة من الصور للتطبيق على عالم تبدلت صورتـه جذرياً

(١) هيدرولي : نسبة إلى طاقة الماء المستخدمة في الزراعة ( السدود ، الأقنية ، تنظيم الفياضانات ، الخ ) . « المعرب »

بفضل التقدم الذي أحرزته القوى المنتجة ! أو لكأن تلك المقولة قابلة للانطباق على بلدان تسود فيها علاقات إنتاج – الاشتراكية – مغايرة تماماً !

وبصراحة نستطيع أن نقول اليوم إن الماركسيين قد ترددوا طويلاً ، مع كل دواعي الأسف ، في شن النضال ضد أمثال تلك الأفكار ، وهذا بمقدار ما كانوا يشعرون بالحرج تجاه المفهوم الماركسي الأصلي ( نمط الإنتاج الآسيوي ) الذي لم يستخدم منه فيتفوغل غير صورة كاريكاتورية شوهاء . وما كان مثل هذا الوضع ليدوم ، ولا سيما منذ نهاية مرحلة عبادة الشخصية وما كان يترتب عليها من عراقيل فكرية . وقد أعلن بصراحة الصينوي [1] المجري فيرنش توكاي ، وهو واحد من الذين بذلوا مجهوداً كبيراً لتوجيه الاهتمام من جديد إلى نمط الانتاج الآسيوي ، أعلن في مؤلَّف حديث له [2] أن المطلوب اليوم هو « استعادة » هذا المفهوم البالغ الغنى من أيدي الجحدة كيما يتم إنشاؤه وتطويره بصورة علمية تامة .

* * *

إننا لا نسعى هنا إلا إلى إعـادة فتح مناقشة ، لا نسعى إلا إلى طرح المشكلات العامة لنمط الانتاج الآسيوي . ونحن نتوجه إلى الماركسيين جميعاً لا إلى الاختصاصيين في التاريخ الآسيوي والافريقي وحدهم . وعليه يكفي أن نعيد إلى الأذهان باقتضاب طابع ومضمون وجهات نظر مـاركس حول هذا الموضوع ، ثم أن نستعرض الخطوط العريضة للمناقشات التي أثارتها هذه المسألة بين الماركسيين منذ ما يقارب قرناً من الزمن وحتى يومنا هذا .

---

(١) الصينوي : العالم بالحضارة الصينية .　　　« المعرب »

(٢) فيرنش توكاي : « حول نمط الانتاج الآسيوي » ، بودابست ١٩٦٦ ، ص ٦٣ – ٦٦ . ويعلن ف. توكاي بوجـه خاص : « إن كل تشابه « آسيوي » يطبق على الدولة والمجتمع الاشتراكيين لصبياني من وجهة النظر العلمية . وليس على الماركسيين أن يخشوا جانب هذا النوع من المشابهات » .

إن نمط الانتاج الآسيوي في فكر ماركس مفهوم متلاحم ومتكامل الإنشاء ، وقد عرضه بوجه خاص في عام ١٨٥٩ في دراسته المعروفـة باسم « الأشكال التي تسبق الانتاج الرأسمالي[١] » . ويميز ماركس تمييزاً واضحاً شكل الملكية « الآسيوية » من الملكية « القديمة » من جهة أولى ، ومن الملكية « الجرمانية » من الجهة الثانية . وهو يرى أن هناك ثلاثة أشكال من الملكية ، ولدت جميعها من انحلال المجتمع البدائي ، وكانت نقطة انطلاق لثلاثة أنماط مختلفة من المجتمعات الطبقية . ففي حين أن الفرد في النمط الجرماني لا يندمج في المشاعة إلا بوصفه سيداً فردياً على قطعة من الأرض ، يتميز النمط الآسيوي بصرامة رقابة المشاعة على الأفراد الذين لا يتسلمون الأرض إلا على أساس انتمائهم إلى هذه المشاعة . وتنضاف إلى هذه الوحدات المشاعية الأساسية الدولةُ الآسيوية ، تلك « الوحدة العليا » (التعبير لماركس) التي تبقي على مجمل المشاعات القروية وأعضائها في حالة من التبعية الإجمالية ( « العبودية المعممة » ) ، والتي تؤدي في الوقت نفسه وظائف « حقيقية » ذات طابع سياسي ، وبوجه خاص اقتصادي ( ورشات الأشغال الكبرى ) . أما النمط القديم فيقوم من جهته على أساس علاقات أكثر تعقيداً تجمع بين الانتماء إلى المشاعة ، وهو منبع الحق في الأموال العامة ( Ager Publicus ) ، وبين تطور الرقابة الخاصة ( من قبل أشخاص كانوا في الأساس « محرومين » من الحقوق في الأرض المشتركة ) على وسائل الانتاج ولا سيا العبيد .

وفي « الرأسمال » ، ولا سيا في الكتاب الثالث ، يعود ماركس ، في عدد من المواضع ، إلى إبداء ملاحظات مهمة حول المشاعات الريفية ، المتميزة بعدم

---

(١) نشر هذا النص لأول مرة في موسكو عام ١٩٣٩ ، الأمر الذي يعني أنه كان مجهولاً من قبل المساهمين في مناقشات تفليس ولينينغراد ( ١٩٣٠ - ١٩٣١ ) . وقد ترجم منذ عام ١٩٤٨ إلى اليابانية ، وأعيد طبعه بالألمانية في برلين الشرقية عام ١٩٥٣ ، وترجم إلى الايطالية والرومانية عام ١٩٥٦ ، وإلى الانكليزية عام ١٩٦٤ ، وإلى الفرنسية عام ١٩٦٦ .

الانفصال بين الزراعة والصناعة ، والقادرة على إعادة إنتاج نفسها لحقبة طويلة من الزمن، بينما تكون البنى الفوقية السياسية في حركة دائبة من الانبناء والانهيار. ويلح ماركس على المتانة الخارقة والمقاومة الفائقة للحت اللتين يمتاز بهما هذا الاقتصاد شبه الطبيعي الذي لا تستطيع لا التجارة ولا البلى أن يخلا بتنظيمه. ويقف الاقتصاد البضاعي عاجزاً عن زعزعة أركان تلك المشاعات ، بخلاف ما فعله في المجتمع القديم الذي عرف تحديده الحاسم مع الانتاج البضاعي. و « المراسلات » بين ماركس وإنجلز تتيح لنا هي الأخرى أن ندرك مدى اهتمامهما الدائب بهذه المسألة . وتراسلهما في حزيران ١٨٥٣ بوجه خاص يبرز للعيان قناعتهما بأن غياب الملكية الخاصة هو « مفتاح الشرق كله » .

وبالمقابل فإن مفهوم نمط الانتاج الآسيوي لا يعاود ظهوره عام ١٨٨٤ في مؤلَّف إنجلز « أصل الأسرة والملكية الخاصة بالدولة » ، وهذا الغياب يطرح مشكلة هامة على الاختصاصيين في تطور النظرية الماركسية في هذا الموضوع . والمناقشة بصدد هذه النقطة قد بدأت اليوم ليس إلا . أي تأثير كان لنشر مؤلَّف مورغان « المجتمع القديم » ( ١٨٧٧ ) على إنجلز الذي قرأه في عام ١٨٨٣ ؟ لقد سبق لبليخانوف أن ارتأى عزو التغير الظاهري في موقف إنجلز إلى ذلك التأثير ، ولقد تبنى م. غودولييه مؤخراً هذا التفسير من جديد [١] .

هل ينبغي أن نخلص نحن إلى نتيجة مماثلة ؟ هل ينبغي أن نتهم إنجلز ، كما يفعل فيتفوغل ، بخيانة وجهات نظر ماركس حول نمط الانتاج الآسيوي وعدم الوفاء لها ؟ ألا ينبغي علينا بالأحرى أن نسعى إلى تحديد الأهمية — الحاسمة ولكن المحدودة — لمؤلَّف ما كان يستهدف قطعاً تحليل التطور الإجمالي لجميع المجتمعات البشرية ؟ وإذا كان الماركسيون قد نزعوا ، في أعقاب مورغان وإنجلز ، إلى اعتماد مفهوم « الديموقراطية العسكرية » ، بله إلى اعتباره مرحلة كان على جميع المجتمعات أن تمر بها بهذا القدر أو ذاك على إثر انحلال المشاعات

---

( ١ ) أنظر دراسته المنشورة في هذا الكتاب . « المعرب »

البدائية ، فهل ينبغي أن نشتط اليوم في الاتجاه المعاكس فنتخلى بكل بساطة عن تلك « الديموقراطية العسكرية » باسم نمط الانتاج الآسيوي ؟

لقد لعبت مسألة نمط الانتاج الآسيوي كذلك دوراً هاماً في المناقشات بين بليخانوف ولينين . فقد كان هذا الأخير شديد الحساسية بخصائص تاريخ آسيا وبميول النظام القيصري إلى استبداد وركود ذي طابع آسيوي . وغداة فشل ثورة ١٩٠٥ لم يكتم مخاوفه من « إحيـــاء عهد آسيوي » في روسيا . ولكن مضمون فكره وتطوره بهذا الخصوص لم يدرسا دراسة كافية .

وقد احتل نمط الانتاج الآسيوي مكانة الصدارة من جديد عندما تراجعت الأممية الشيوعية في أعوام ١٩٢٠ – ١٩٢٥ عن منظورات ثورة اشتراكية فورية في بلدان الغرب الصناعية وبدا وكأن مركز ثقل النضال الثوري العالمي ينتقل باتجاه الشرق .

ففي ذلك العصر كانت طبيعة العلاقات الطبقية في المجتمعـات الآسيوية تحظى بكبير اهتمام الماركسيين السوفياتيين وخبراء المسائل الآسيوية الملحقين بالأممية الشيوعية : إذ كان المقصود استنباط إستراتيجية ثورية صحيحة من تلك العلاقات الطبقية . ولا يتسع المجال هنا لدراسة هذه المرحلة المعقدة من المناقشات الأيديولوجية في الأممية الشيوعية دراسة معمقة [1] . وما يعنينا ههنا أن نمط الانتاج الآسيوي حظي يومذاك من جديد باهتمام كبير ، وعلى سبيل المثـال في

(١) إن دراسة ف. ن. نيكيفوروف الحديثة : « المناقشة بين المؤرخين السوفياتيين حول نظام الصين الاجتماعي – الاقتصادي ، ١٩٢٥ – ١٩٣١ » في مجلة « شعوب آسيا وافريقيا » ، ١٩٦٥ ، العدد الخامس ، تقدم حول هذا الموضوع مادة غنية ، وإن كان المؤلف يقف باستمرار ضد أولئك من المؤرخين السوفياتيين الذين كانوا في تلك المرحلة من أنصار نمط الانتاج الآسيوي . ويستنكف نيكيفوروف عن الاشارة على سبيل المثال – مع أن لهذا أهميته العظمى -- إلى أن نص ماركس « الأشكال التي تسبق الانتاج الرأسمالي » لم يكن في حينه معروفاً من قبل المؤرخين السوفياتيين .

مقدمة ريازانوف لنصوص مختارة من ماركس حول الهند والصين[1] ، أو في كتابات ماجيار حول الزراعة الصينية[2] . ولقد كان بعضهم يميل إلى اعتبار نمط الإنتاج الآسيوي تكويناً اجتماعياً أصيلاً اتسمت به الصين على سبيل المثال في عهد سلالة تشو[3] . بينما لم يرَ فيه بعضهم الآخر غير عينة مختلفة من الإقطاع أو الرق .

ولكن فشل ثورة ١٩٢٥ - ١٩٢٧ الصينية ، علاوة على عواقب القطيعة بين ستالين والمعارضة ، سدد ضربة قاصمة إلى تلك الأبحاث وتلك المناقشات حول نمط الانتاج الآسيوي . وقد انعقد مؤتمر أول في تفليس عام ١٩٣٠ . ثم افتتح في شباط ١٩٣١ في لينينغراد اجتماع أجل شأناً ، كان له على ما يبدو طابع سياسي أكثر منه علمياً فعلاً . وقد عُد فيه أنصار نمط الانتاج الآسيوي تروتسكيين، بالرغم من المسافة التي كانت تفصل بين أطروحات أولئك وهؤلاء. فقد كان التروتسكيون يرون أن الصين قد دخلت فعلاً في مرحلة الرأسمالية وتخطت الإقطاعية ، بينما كان ماجيار وأصدقاؤه يرون أن الصين ما تزال على الأرجح في مرحلة « آسيوية »، غير إقطاعية ، وأن بنيتها الاجتماعية بنية فريدة من عدة وجوه على كل الأحوال .

ومع هذه المناقشة ، التي سرعان ما تلاها اختفاء عدد من أنصار نمط الانتاج الآسيوي اختفاء تاماً صرفاً ، دخلت الأبحاث الماركسية حول تلك المشكلات في مرحلة جديدة . ففي الوقت الذي كانت فيه المناقشة مستمرة وناشطة على

---

(١) « تحت راية الماركسية » ، المجلد ١ ، ص ٣٧٠ - ٣٧٨ .

(٢) سقط ماجيار ، الشيوعي المجري الذي كان يشغل مناصب هامة في شعبة الكومنترن الشرقية ، ضحية القمع في عهد عبادة الشخصية . ثم أعيد إليه اعتباره ، ونشرت أرملته مؤخراً في بودابست مذكرات هامة عن شخصه ونشاطاته . (لاجوس ماجيار : ريبورتاجات متأخرة ، بودابست ١٩٦٦ ، ص ٥ - ١٣ ) .

(٣) هي السلالة التي حكمت الصين بين ١٠٥٠ - ٢٥٦ ق. م. « المعرب »

قدم وساق في الصين [1] ، وبوجه خاص في اليابان حيث لم تتوقف عملياً قط حتى يومنا هذا [2] ، فإن المستشرقين الماركسيين في الاتحاد السوفياتي سيميلون منذ ذاك فصاعداً إلى رفض وجود نمط إنتـــاج آسيوي أصيل ، بله إلى رفض استعمال هذا المصطلح [3] . وبالفعل ، باتوا يرون في المجتمعات الشرقية مجرد عينات متنوعة من الإقطاع ، أو بالأحرى من الرق ، ابتداء من عـام ١٩٣٤ بوجه خاص . وسوف تكون هذه لحقبة طويلة من الزمن وجهة النظر الرسمية للاستشراق السوفياتي ، وبوجه خاص تحت تأثير الأكاديمي ف. ف. ستروفه . ولقد قدر هذا الاخير ، في مقال مشهور من عشر نقاط صدر عام ١٩٤٠ [4] ، أن حساب نمط الإنتاج الآسيوي قد « صفي نهائياً » .

بيد أن الوضع في الاتحاد السوفياتي تغير كثيراً منذ عام ١٩٦٥ . فالمؤرخون والمستشرقون السوفياتيون يساهمون الآن في المناقشات الأممية حول نمط الانتاج الآسيوي مساهمة فعالة للغاية . ولقد كان لمقال ليوجين فـــارغا ، نشر بعد

---

(١) انظر على سبيل المثال مجلة شانغهاي الماركسية « دوشو ـ تشاشي » التي نشرت في ١٩٣١ - ١٩٣٢ مساجلة هامة « حول طبيعة المجتمع الصيني » .

(٢) رسم كيميو شيوزاوا لوحة إجمالية جيدة عن هذه المناقشات اليابانيـــة بصدد نمط الانتاج الآسيوي في دراسته « المؤرخون اليابانيون ونمط الانتاج الآسيوي » في مجلة «الفكر» الفرنسية ، العدد ١٢٢ ، آب ١٩٦٥ .

(٣) اختفي نمط الانتاج الآسيوي من قائمة أنماط الانتاج الخمسة التي وضعهـــا ستالين في وجيزه الرسمي : « التاريخ الوجيز للحزب الشيوعي البلشفي » ( ١٩٣٨ ) . وحتى في عام ١٩٦٠ أسقطت الترجمة الروسية للطبعة الأولى من كتاب جان ـ سوريه كانال عن إفريقيا السوداء المقطع الذي أخذ فيه هذا المؤلـّف على عـــاتقه أن يحلل المجتمع الافريقي القديم بمصطلحات البنية « الآسيوية » بدلاً من مصطلحات الرق أو الإقطاع .

(٤) « تعريف ماركس للمجتمعات الطبقية في مرحلتها البدائية » ، في « الإتنوغرافيا السوفياتية » ، ١٩٤٠ ، ص ١ - ٢٢ .

وفاته [١] وسلط فيه الضوء على نقاط الضعف في مناقشة لينينغراد ، كان له تأثيره الكبير . ومنذ ذلك التاريخ نُشر العديد من الدراسات حول هذه المسألة في المجلات السوفياتية الكبيرة من أمثال « قضايا تاريخية » و « شعوب آسيا وافريقيا » و « قضايا فلسفية ». كما كرست ندوات عديدة لهذه المشكلات في معاهد التاريخ والفلسفة وشعوب الشرق والإتنوغرافيا ، أسواء في موسكو أم لينينغراد . وإنه ليجدر بنا أن نغتبط للرحابة التي أخذتها هذه المناقشة ، ولمناخ الحرية الذي تميزت به، ولتحررها من الدوغمائية، وللمستوى العلمي الرفيع والتنوع اللذين اتسمت بهما المعلومات المستخدمة . إن المئات بله الآلاف من العلماء السوفياتيين يدرسون الآن حضارات الشرق القديمة على أعلى مستوى من التخصص ، بخلاف ما كانت عليه الحال في مناقشة لينينغراد . ولا ريب في أن هذه المناقشة ستستمر على أنجع وأثمر نحو ممكن . وهي لا تغني أفكارنا عن مكانة المجتمعات غير الأوروبية في السيرورة التاريخية العالمية فحسب ، بل تغني أيضاً مفاهيم الماركسية الأساسية ولا سيما مفهوم « التكوين الاجتماعي » . وماركسيو الغرب ، الذين كانوا من أوائل من أعادوا فتح ملف نمط الانتاج الآسيوي ، ينتظرون الكثير من المناقشة التي استؤنفت الآن في الاتحاد السوفياتي .

وبالمقابل فإن الاتجاه العام في الصين منذ ١٩٤٩ ، ولا سيما في الحقبة الأخيرة ، هو توحيد تاريخ الشرق مع تاريخ الغرب ميكانيكياً ، والتوكيد على مروره المتعاقب الميكانيكي بالمراحل الخمس : المشاعة البدائية ، الرق ، الإقطاع ، الرأسمالية ، الاشتراكية . بل إن عبارة « نمط الانتاج الآسيوي » ما عادت ترد على لسان ، مع أن المؤرخ هو وي لو كان ما يزال حتى عام ١٩٤٩ يطرح

---

(١) نشر هذا المقال عام ١٩٦٤ في مجموعة « دراسات حول مشكلات اقتصاد الرأسمالية السياسي » ( راجع ترجمة هذا المقال في موضع آخر من هذا الكتاب ) . « المعرب »

« مشكلة العلاقات بين الصين القديمة ونمط الانتاج الآسيوي [١] » . وصحيح أن المؤرخ تيان شانغ وو درس في مقال قريب العهد [٢] وجهات نظر ماركس وإنجلز حول المجتمع الآسيوي القديم ، ولكنه لم يفعل ذلك إلا ليقصرها على مرحلة انتقالية سحيقة القدم وقريبة للغاية من الشيوعية البدائية . ولئن استشهد بنص « الأشكال التي تسبق الانتاج الرأسمالي » ، فإنه ارتأى أن ماركس أخطأ باستعماله مفهوم الرق المعمم ، وأرجع هذا الخطأ إلى التأثير السلبي لهيغل على ماركس . إذن فالمؤرخون الصينيون يكتفون بتحديد الصين القديمة بمصطلحات الرق والإقطاع . ولكن الفوارق الكبيرة القائمة بين مختلف الأنظمة التي يقترحونها لتقسيم مراحل التاريخ تزيح النقاب عن المصاعب التي يخلقها لهم هذا الموقف الدوغمائي . فبعضهم يرجع العصر الرقي إلى عهد الهان ( أوائل التاريخ المسيحي ) على سبيل المثال ، بينما يرجع بعضهم الآخر العصر الإقطاعي إلى العهد المسمى بعهد « الربيع والخريف » ( القرن السابع – الخامس ق. م ) ، بل إن بعضهم الثالث يرجعه حتى إلى القرن الحادي عشر قبل الميلاد [٣] .

إن هذا الاستعراض المقتضب يميط اللثام عن المصاعب التي تثيرها مسألة نمط الانتاج الآسيوي . ولئن كان من قبيل الشطط ، بل من المستحيل علمياً ، الاستمرار في تجاهل هذه المسألة مطلق التجاهل ، كما كانت الحال في عهد عبادة الشخصية في الاتحاد السوفياتي وكما ما تزال في الصين إلى اليوم ، فإنه لمن التهور أن نقترح من الآن نظرية جاهزة كاملة حول هذه المسألة . أفلم يستغرق ماركس

---

(١) هذا هو عنوان أحد فصول كتابه : « تاريخ المجتمع الصيني في العصور القديمة » ، شانغهاي ، ١٩٤٩ .

(٢) « وجهات نظر ماركس وانجلز حول مشكلة المجتمع الآسيوي القديم » ،ص ١ – ٥٨ من مجموعة « متفرقات » التي أصدرتها جامعة بكين عام ١٩٦٤ .

(٣) انظر بصدد هذه الفوارق بين المؤرخين الصينيين دراسة ت. بوكورا في « الأرشيف الشرقي » ، براغ ١٩٦٣ ، المجلد ٣١ .

عشرين عاما ونيفاً في بناء النظرية العلمية لرأسمالية عصره مع أن المعلومات التي كانت متاحة له عنها كانت أفضل من المعلومات المتاحة لنا اليوم عن المجتمعات القديمة غير الأوروبية (بالرغم مما تحقق في هذا المضمار من تقدم سبق أن نوهنا به)؟ ولكن المسألة هي أولاً وأخيراً، وفي المرحلة الراهنة على الأقل، إحياء المناقشة بصدد هذا الموضوع من جديد ودفع البحث الجدي إلى الأمام.

وما يبيح لنا، على ما نعتقد، أن نقترح هذا الإحياء والدفع هو المقارنة بين كتابات ماركس حول هذه المسألة وبين مشكلات التاريخ الشرقي القديم. فلقد أقنعنا تمحيص كتابات ماركس، حتى وإن كانت لا تشكل بناء متكامل الإنشاء كذاك الذي تركه لنا مؤسسا الماركسية بصدد الرأسمالية، وبدرجة أقل بصدد الإقطاع والرق، أقول: أقنعنا تمحيص هذه الكتابات بأن مفهوم نمط الإنتاج الآسيوي هو وحده القادر على تقديم تفسير علمي مقنع لتطور مجتمعات آسيا وإفريقيا وأميركا في العهد القديم، بله لبعض مراحل التاريخ الأوروبي. ولقد سبق أن أشرنا إلى الحرج الذي غالباً ما يشعر به الاختصاصيون الماركسيون في شؤون المجتمعات الافريقية إزاء الجهود التي تبذل لإلباس إفريقيا قبل استعمارها ثوب الرق أو الإقطاع الغربيين، أو الاختصاصيون في الشؤون الصينية إزاء المحاولات المماثلة في تفسير تاريخ الصين...

ولكن ألا تجازف هذه العودة إلى نمط الانتاج الآسيوي بأن تضع علامة استفهام حول الشمولية التي هي من أسمى مطامح الماركسية ومن أثمن مساهماتها؟ أوَلا نجازف بالتالي بالتخلي عن دراسة عامة فعلاً للمجتمعات الانسانية بدءاً من مبادىء نظرية مشتركة؟ ألا نجازف بأن نحيط بالشكوك حقيقة أن الاشتراكية هي المستقبل المشترك للمجتمعات قاطبة؟

نحن لا نعتقد ذلك. أولاً – وهذه نقطة أساسية – لأن نمط الإنتاج الآسيوي لا يعني بالضرورة الركود، وفي مقدورنا أن نتساءل عمَ إذا لم يكن قميناً بأن يتطور نحو تكوينات اجتماعية أخرى، ولا سيا الإقطاعية. وثانياً لأن نمط الإنتاج الآسيوي يتحدد بوصفه **نمط إنتاج**، مثله في ذلك مثل سائر أنماط

الإنتـــاج ، حتى وإن يكن قد شكل لأمد من الزمن خطاً على حدة في تطور البشرية ، أي أنه يتحدد بدءاً من مبادىء مشتركة وعامة للتطور التاريخي الذي تؤلف علاقات الانتاج نابضه الرئيسي . وعليه فإن الأخذ بمقولة « نمط الإنتاج الآسيوي » لا يفضي البتة إلى « تنحية » الشعوب التي تنطبق عليها هذه المقولة من تاريخ البشرية. بل هذا على العكس أسلوب أنجع وأنسب لتوكيد وحدة أساس التاريخ البشري من خلال مبدأ تطوره ، وبالتـــالي من خلال مستقبله ، على اعتبار أن ذلك النهج يعكس بمزيد من الدقة التطور التاريخي العيني . إن مفهوم نمط الإنتـــاج الآسيوي لا يضحي بالعام على مذبح الخاص كما يتصور بعض المستشرقين بتخوف[١] . بل على العكس : فهو يساعد على الوصول إلى مستوى من العمومية أعلى ، وبالتالي أمتن .

إن نمط الإنتـــاج الآسيوي لا يقودنا إذن إلى إعادة النظر في مبدأ المادية التاريخية بالذات ، وإنما فقط إلى إعادة النظر في التأويل الميكانيكي والدوغمائي للمادية التاريخية في عهد عبادة الشخصية ، وأعني القول بالطابع الشمولي العالمي لتعاقب المراحل الخمس[٢]. فلقد كان الاستثناء الوحيد المقبول في ذلك العهد هو

---

(١) : هذا التخوف تجلى على سبيل المثـــال في المؤتمر المنعقد في أيار ١٩٦٥ في « معهد شعوب آسيا » في موسكو . أنظر خلاصة عن أعمـــال هذا المؤتمر في « العام والخاص في التطور التاريخي لبلدان الشرق » ، موسكو ١٩٦٦ .

(٢) : تطرق روجيه غارودي، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفرنسي ومدير « مركز الدراسات والأبحـــاث الماركسية » ، في خطابه الختامي في الأسبوع الثالث للفكر الماركسي ، المنعقد في باريس في كانون الثاني ١٩٦٤ ، تطرق « إلى الصورة الزائفة لموقف الحزب وروح الحزب » التي كانت تفرض في عهد الدوغمائية ، وضرب كمثال : « مخطط المراحل الخمس الذي نبذ جانباً لا نمط الإنتاج الآسيوي المدروس من قبل ماركس فحسب ، بل أيضاً كل ما لا يدخل في خط التطور الكلاسيكي الذي يمتد من الرق الإغريقي إلى الرأسمالية » (« الأومانيته » ، ٢٧ كانون الثاني ١٩٦٤ ) . وبصورة عامة شجعت قيادة الحزب الشيوعي الفرنسي ، بتعاطف وتفهم، دراسة نمط الإنتاج الآسيوي . وقد نشرت ←

الاستثناء المتعلق بالرأسمالية ، وهـذا بمقدار ما يمكّن العمل الواعي للطبقة العاملة وممثليها السياسيين الثورة الاشتراكية من « قفز مرحلة » ، هي مرحلة الرأسمالية . ويبدو على بعض الباحثين الماركسيين اليوم شيء من الحرج [١] إزاء احتمال ألا يكون للانتاج الرقي الكلاسيكي ولا حتى للانتاج الإقطاعي الكلاسيكي تلك القيمة الشاملة العالمية التي كانت تعزى إلى بعض التكوينات الاجتماعية . ولكن هذا الحرج لا مبرر له بمقدار ما أن مقولة أخرى ، هي مقولة نمط الانتاج الآسيوي ، تسمح أكثر من غيرها بتفسير بعض مظاهر الواقع التاريخي . أفليس العلم في نظر الماركسيين ، وفي جوهره ، حركة الذهاب والإياب بين النظرية والممارسة ؟

إن لفي مستطاعنا الآن ، بعد تفنيد هذه الاعتراضات المسبقة ، أن نتساءل بمزيد من التعمق عن مضمون مفهوم نمط الإنتاج الآسيوي وعن أهميته بالنسبة إلى البحث الماركسي في ميدان العلوم الاجتماعية .

إن نمط الانتاج الآسيوي مقولة ينبغي تحديدها بالنسبة إلى الإنتاج ذاته ، وينبغي أن تعبر عن العلاقات الاجتماعية المخلوقة تلبية لحاجات الإنتـاج . و « قانونه الأساسي » لا يمكن أن يظهر لا على مستوى تقنيات الإنتاج ، ولا على

---

← المجلة الرسمية للحزب الشيوعي الفرنسي ، « دفتر الشيوعية »، في آذار ١٩٦٦ مقالاً لجان سوريه - كانال ، عضو اللجنة المركزية، بعنوان « حول المفهوم الماركسي لنمط الانتاج الآسيوي » استعرض فيه المناقشات الحديثة حول هذه المسألة .

(١) : نجد عينة لهذا الحرج في مقال هام للمؤرخ الماركسي الفيتنامي نغوين لونغ - بيش نشر في مجلة « دراسات تاريخية » ، هانوي ، العددان ٥٣ و ٥٤ ، آب وأيلول ١٩٦٣ ، تحت عنوان « ما نمط الإنتاج الآسيوي ؟ » . وكاتب المقال يعرف تاريخ بلاده معرفة ممتازة لا تسمح له بألا يهتم بما قاله ماركس عن المشاعات القروية « الآسيوية » . ولكنه لما كان يتردد في رفض شمولية نمطي الإنتاج الكلاسيكيين ، الرق والإقطاع ، فإنه يجد نفسه مضطراً إلى أن يرى في نمط الانتاج الآسيوي « نظاماً اجتماعياً » مستقلاً عن نمط الانتاج . ( أنظر ترجمة هذا المقال في موضع آخر من هذا الكتاب . « المعرب » ) .

مستوى المقتضيات الجغرافية ( الري ، جفاف المناخ ) ، ولا على مستوى أشكال التنظيم الاجتماعي والسياسي ( الأرستقراطية القبلية ، البيروقراطية ) ، وإنما على مستوى الإنتاج عينه .

إن نمط الإنتاج هو شكل خاص ، نوعي ، من أشكال استغلال الطبيعة والإنسان معاً . ونمط الإنتاج يتطلب في آن واحد تنظيماً تقنياً للعمل ، وشكلاً للتعاون ، وتنظيماً إجتماعياً للعمل ، وشكلاً من أشكال الإكراه الاجتماعي . وإذا ما نسقنا الملاحظات التي أبداها ماركس بهذا الخصوص ، وجدنا أن نمط الانتاج الآسيوي يتميز بالجمع بين النشاط الإنتاجي الجماعي للمشاعات القروية وبين التدخل الاقتصادي لسلطة دولة تستغل تلك المشاعات وتقودها في آن واحد . وقد أطلق ماركس اسم « العبودية المعممة » على هذا الاستغلال ذي الطابع الشامل لا الفردي .

ولكن هذا التعريف، المؤقت حقاً، يستلزم دراسة عدد معين من المشكلات:

### ١ً – ما سمات الانتاج القروي ؟

لقد استرعت متانة تلك المشاعات وتلاحمها انتباه ماركس ، كما هي الحال على سبيل المثال في القرية الهندية . ولقد أشار باقتضاب ، أسواء في « الأشكال التي تسبق نمط الإنتاج الرأسمالي » أم في « المراسلات » أم في « الرأسمال » ، إلى أنه يرى أن من السمات الأساسية لتلك المشاعات غياب الملكية الخاصة للأرض ، وعدم الانفصال بين الزراعة والصناعة ، والاكتفاء الذاتي إنتاجاً واستهلاكاً في إطار القرية . ولكن هذه النقاط الثلاث تتطلب المزيد من الدراسة على ضوء التقدم الذي أحرزته منذ قرن من الزمن معارفنا عن المجتمعات الشرقية القديمة .

أي نظام كان متبعاً في تخصيص الأراضي وتوزيعها ؟ ( لنا عودة إلى هذه النقطة فيما بعد ) . وبالأصل ، ما كانت العلاقات العينية بين الزراعة والصناعة اليدوية ؟ وإلى أي حد ينبغي أن نفهم فهماً حرفياً تعبير « عدم الانفصال بين الزراعة والصناعة اليدوية » ؟ الحق أننا نعلم أن نوعاً من التقسيم التقني للعمل كان قائماً في تلك المجتمعات الشرقية القديمة : عمل صناعي يدوي يُؤدى إبان

الأزمان الميتة في العمل الزراعي ، وتخصص بعض أعضاء الأسرة ( النساء بوجه عام ) في بعض الأعمال الصناعية اليدوية ، ووجود صناع يدويين وإن ظلوا في غالب الأحيان زراعاً متخصصين ( الحداد ، الخزّاف ، الخ ) ضمن نطاق القرية. وأخيراً ، ما كانت حدود اكتفاء القرية الذاتي الذي كان ماركس يرى فيه « مفتاح جمود المجتمعات الآسيوية[1] » ؟ إن هذا الاكتفاء الذاتي ليس مطلقاً بصورة دائمة ، ولا سيما في حال الافتقار إلى بعض المنتجات أو السلع الغذائية الأساسية ( الملح ، المنتجات المعدنية الخام أو نصف المشغولة ) . وينوه ماركس كذلك بأن « أكبر كتلة من النتاج » هي وحدها المخصصة لحاجات المشاعة الداخلية . وبوجه عام ، هناك حاجة إلى أن نعرف بمزيد من الدقة تنظيم الانتاج القروي ومضمونه ومنافذ تصريفه في تلك المجتمعات قاطبة .

**٢ً – ما وظائف الدولة الاقتصادية ،**
**وما العلاقات بين الدولة والمشاعات القروية ؟**

الواقع أن تلك المشاعات القروية التي تنتمي إلى نمط الانتاج الآسيوي قد كفت منذ أمد بعيد عن أن تحيا في استقلال تام ، وهنا بالتحديد يكمن وجه اختلافها الجذري عن المشاعات البدائية القديمة. فهي الآن مندمجة بجملة اقتصادية أرحب وأوسع ، وهي كذلك خاضعة لسلطة دولة . ولا يخامرنا شك ، تبعاً لتحاليل ماركس الأولية لنمط الإنتاج الاسيوي ، في أن الدولة الشرقية في اعتقاده هي التي تنظم بنفسها الانتاج وبالتالي التعاون ،بنفس المعنى الذي نقول به إن مالك العبيد الإغريقي أو الروماني والسيد الإقطاعي والرأسمالي الحديث يتولون ، كل في زمانه ، تنظيم الانتاج والتعاون . وهذا معناه أن الدولة على حد تعبير

(١) : « الرأسمال » – المنشورات الاجتماعية – باريس ١٩٦٨ ، الكتاب الأول ، المجلد الثاني ، ص ٤٧ – ٤٨ .

ش. إ. فيلسكوبف الموفق والدقيق تتمتع بـ « قيادة اقتصادية عليا[1] » .

ولكن كيف كانت الدولة تمارس دور منظم الإنتاج هذا ، كيف كانت تمارس هذه القيادة الاقتصادية العليا ؟ لقد كان ماركس وانجلز يذهب بهما الفكر أساساً إلى ورشات الأشغال الكبيرة ذات الفائدة الهيدرولية . وكانا يريان فيها «الوظيفة الاقتصادية التي تقع على كاهل الحكومات الاسيوية كافة ، وظيفة تأمين حسن سير الأشغال العامة[2] » . كتب انجلز يقول :

« مهما يكن كبيراً عدد أنظمة الحكم الاستبدادية التي قامت وانهارت في فارس والهند ، فإنها كانت جميعها واعية إلى حقيقة أنها قبل كل شيء المقاول المسؤول عن المحافظة الجماعية على الري على طول وديان الأنهر ، ذلك الري الذي لا تقوم قائمة للزراعة بدونه[3] » .

ولكن ينبغي أن نتساءل عمّ إذا كانت فكرة « القيادة الاقتصادية العليا » تلك لا تنطوي أيضاً على وظائف أخرى . ومن قبيل ذلك مراقبة دورات زراعة الأرض ، وصيانة الطرق ومراقبة أمنها ( بمقدار ما أن اكتفاء القرى الذاتي لم يكن قط مطلقاً ) ، والحماية العسكرية للقرى ضد غارات البدو أو جيوش الغزاة الأجانب ، وتولي الدولة المسؤولية المباشرة عن بعض قطاعات الانتاج الصناعي التي تتعدى طاقات المشاعات القروية ، وعلى سبيل المثال في ميدان المناجم أو التعدين ( مصاهر الدولة ) . ومما يزيد من أهمية دراسة هذه الجوانب الاخرى من دور الدولة الاقتصادي أن مسألة الري لم يكن لها قطعاً في تاريخ المجتمعات الاسيوية الأهمية الشاملة والدائمة التي عزاها ماركس إليها. والحق أن تدخل الدولة في الانتاج يمكن أن يكون مباشراً .

---

(١) : « مشكلة تقسيم مراحل تاريخ القدماء » ، برلين الشرقية ١٩٥٧ ، ص ٢٩٦ - ٣١٣ .

(٢) : « نيويورك ديلي تريبيون » ، ٢٥ حزيران ١٨٥٣ .

(٣) : « ضد دهرينغ » - الطبعة الألمانية - ص ٢٤٩ .

إن ممارسة الدولة لهذه الوظائف الاقتصادية المتنوعة تفترض وجود يد عاملة وفيرة وسلكاً من الوسطاء التنفيذيين . وهـــذا بشقيه يثير العديد من الأسئلة . هل يشكل وسطاء الدولة ، أو البيروقراطيون الذين ينبغي بادىء ذي بدء على ما يبدو دراستهم دراسة نموذجية عينية ، فئة اجتماعية مغلقة ، ذات مركز وراثي ، أم أن صفوفهم تتجدد من خلال تعيين أكثر انفتاحـاً ؟ وإلى أي حد انفصلت هذه الارستقراطية القبلية القديمة ، التي أضحت بيروقراطية ، انفصالاً كاملاً أو غير كامل عن المشاعة القروية ؟ وما العلاقات بين هذه البيروقراطية وبين الزعماء الطبيعيين لتلك المشاعات القروية ؟ لقد لجأت الدولة على مـا يبدو في بعض الحالات ، كما في الفيتنام على سبيل المثال ، إلى « إعادة توظيف » أولئك الزعماء الطبيعيين تعزيزاً منها لسلطتها على القرية .

ومن أين تأتي بعد هذا اليد العاملة المستخدمة في الأشغال العامة أو في نقل السلع الغذائية الذي تشرف عليه الدولة ؟ أهم أعضـــاء المشاعات الريفية الذين يقدمون مجاناً جل العمل[1] ؟ أم أنها على العكس ، وكما يعتقد ف. ف. ستروفه على سبيل المثـــال ، طبقة اجتماعية متمايزة ، طبقة « الشغيلة غير الزراعيين » المسترقة على الدوام من قبل الدولة ؟ إن ستروفه كما هو معروف قد اعتمد مفهوم «العبودية الرعوية» هذا عندما عد تلك المجتمعات مجرد عينات متميزة من العبودية الكلاسيكية . وبالمقابل ألح شارل باران على أصالة وغنى مفهوم « العبودية المعممة [2] » ، بالرغم من أن هذا المصطلح ليس موفقـــاً كل التوفيق ولا يقطع بتمييز كافٍ بين العبودية الكلاسيكية وبين الاستغلال الجمـــاعي من النمط « الآسيوي » . فالعبودية المعممة في نظر ش . باران مختلفـة كل الاختلاف عن

---

(١) : يتكلم ماركس بالفعل في الكتاب الثالث من « الرأسمال » عن « العمل غـــير المأجور المغتصب من المنتجين المباشرين » .

(٢) « التاريخ البدائي للبحر الأبيض المتوسط ونمط الانتاج الآسيوي » ـ مجلة «الفكر» ـ العدد ١٢٧ – حزيران ١٩٦٦ .

العبودية القديمة وعن السخرة الإقطاعية معاً . فهي رهن بقرار المستبد ، في حين أن السخرة محدودة بالأعراف . وهو يتحدث على كل الأحوال عن كتلة لا متمايزة من اليد العاملة ، مع أن العبودية بالمعنى الصرف للكلمة تستدعي تخصصاً فردياً للعبودية . إذن ففي كلتا الحالتين تبدو العبودية المعممة شكلاً من أشكال الاستغلال أقدم عهداً ، ومتطابقاً مع مستوى أكثر انخفاضاً للقوى المنتجة .

إن استغلال الدولة هذا المشاعات يتيح إمكانية تعبئة « فائض » أو « فائض نتاج » يُؤدى للدولة ولوسطائها . وغالباً ما يكون أداؤه عينـاً ( في شكل حبوب غذائية بوجه خاص ) ، ولكننا نستطيع بلا ريب أن ندمج به العمل المجاني الذي يقدمه الرجال في ورشات الأشغال العامة . ولهـذا الفائض طابع مزدوج : فهو في آن واحد تعبير عن إكراه (إذ يجري اقتطاعه عن عمد بالقوة) وعن استطاعة ( إن القوى المنتجة للمشاعـة القروية تتيح لهـا بهذا الشكل أو ذاك أن تدفع إلى الخارج بهذا الفائض من إنتاجها الذاتي ) . وماركس لم يدرس البتة تقريباً هذه المظاهر الفريدة الخاصة بالفائض « الآسيوي » .

## ٣ً – ما التناقض الطبقي الأساسي في هذه المجتمعات الآسيوية ؟

بمقدار ما يكون مباحاً لنا أن نصف هذه المجتمعات بأنها مجتمعات طبقية ، ولكن من غير أن تكون وسائل الإنتاج قد احتكرت بعد احتكاراً خاصاً من قبل طبقة حاكمة ( كما ستكون عليه الحال بالنسبة إلى ملاك العبيد والاقطاعيين والرأسماليين ) ، فإننا لا نجد مفراً من الكلام هنا عن علاقات طبقية فريدة من نوعها .

فالمشاعات القروية تحيا في حالة من التبعية العامـة ، من العبودية المعممة . وهي تخضع خضوعـاً مباشراً لسلطة الدولة وللوسطاء ( البيروقراطية ، الأرستقراطية ) الذين يتولون الوظائف الاقتصادية ويقتطعون الفائض ويسوقون الناس إلى أعمال السخرة والجندية . ولكن أعضاء هذه الطبقة الحاكمة ليست

لهم غير « سلطة وظيفية » على حد تعبير السيدة فيلسكوبف الموفق . فهم لا يقبضون إلا على زمام جزء من السلطة العامة ، ولا يشاركون في قيادة الاقتصاد وفي استغلال القرويين إلا بصفة شخصية وعارضة . وبالمقابل فإن الدولة ككيان مستقل هي القابضة الفعلية على زمام السلطة والمستفيدة الحقيقية من الاستغلال .

إن التناحر الطبقي بين المشاعات القروية وسلطة الدولة يقترن إذن بمعادله الجدلي المكمل له : الوحدة العليا التي تجمع ، كما يقول ماركس في « الأشكال التي تسبق الإنتاج الرأسمالي » ، بين المشاعات القروية وبين الدولة المستغلة لها والمنظمة في الوقت نفسه لنشاطها الاقتصادي . ومن هنا كانت ، كما تلاحظ السيدة فيلسكوبف ، أهمية « أعمال الحظوة » : المعابد ، النصب ، الخ . فهذه الأعمال ليست محض « نزوة » من نزوات الطاغية ، وإنما هي تجسيد تلك « الوحدة العليا » وتعبيرها السياسي العيني ، و « تمجيدها » كما يقول ماركس أيضاً في « الأشكال التي تسبق الإنتاج الرأسمالي » .

ويمكننا أخيراً أن نتساءل عمَ إذا لم تكن هذه التناحرات الطبقية في المجتمعات « الآسيوية » ، هذه التعارضات بين الدولة والمشاعات القروية ، تلقى ما يعاضدها ويعززها في التناحرات السياسية والسلالية الناجمة عن الفتح العسكري . وبالفعل غالباً ما يكون جهاز الدولة في هذه المجتمعات الشرقية بين أيدي أناس قدموا من الخارج ونصبوا أنفسهم سادة على المشاعات الريفية المستقرة في البلد المعني . ويرى العديد من المؤرخين الماركسيين اليابانيين ، من أمثال جيرو هويا كاوا أو يوشيميشي واتانابه[١] ، أن غزو مشاعة لمشاعة أخرى هو أحد السمات الأساسية لـ « نمط الإنتاج الآسيوي » . وقد قال بالفكرة نفسها مؤخراً ج . ه . ميليكيشفلي في دراسة له عن البنية الطبقية لمجتمعات الشرق القديم[٢] .

---

(١) : وجهات نظرهم ملخصة في دراسة كيميو شيوزاوا الآنفة الذكر .

(٢) : « مسألة طابع أقدم المجتمعات الطبقية » — مجلة « قضايا تاريخية » السوفياتية ، ١٩٦٦ ، العدد ١١ .

## ٤ – ما نظام الأرض في المجتمع الآسيوي ؟

إن هـــذا السؤال لمرتبط ، هذا أمر لا يحتمل شكاً ، بالسؤالين السابقين . ونحن لا نناقشه على حدة إلا من قبيل التيسير . والملاحظة التي أبداها ن . تيسر آكوبيان بهذا الصدد تبدو لنا مبررة كل التبرير[١] .

يشير ماركس، في واحدة من صيغ «الأشكال التي تسبق الإنتاج الرأسمالي» الثاقبة ، إلى أن حقوق الفرد على الأرض لا وجود لها في المجتمع الآسيوي إلا من خلال المشاعة التي ينتمي إليها الفرد ، وإلى أن المشاعة هي **الوسيط** في التملك الفردي للأرض . ولكن أي مشاعة قصد ؟ تارة يلح ماركس على واقع أن الدولة هي المالك الحقيقي للأرض[٢] ، وطوراً يلاحظ أهمية حقوق ملكية المشاعات القروية ذاتها[٣] . ولا شك في أنه ليس بين هذين الميلين من تناقض . ولا ريب في أن الواجب يقضي بأن نبذل المزيد من المساعي لتحديد نظام تتداخل فيه حقوق مختلفة ، حقوق القرى وحقوق الدولة ، ويتنوع فيه وزنهـا النسبي تبعاً للزمان والمكان وتبعاً لقوة السلطة المركزية . وثمة حاجة إلى العديد من الدراسات العينية لبيان كيف أمكن أن تتداخل في هذه المجتمعات المتباينة الملكية القروية وملكية الدولة .

وحتى في حال ظهور « براعم » للملكية الخاصة للأرض ، فإنهـــا لا تعدل

---

(١) في تعليقه على العدد ١١٤ من مجلة « الفكر » في مجلة « قضايا فلسفية » السوفياتية، ١٩٦٦ ، العدد ١١ .( و « الفكر » مجلة ماركسية فرنسية، نشرت في عددها ١١٤ جملة دراسات عن نمط الانتاج الآسيوي ، من بينها دراسة جان شينو التي بين أيدينا . «المعرب»)

(٢) على سبيل المثال في مقال له في « نيويورك هيرالد تريبيون » في ١٥ آب ١٨٥٣ ، أو في المجلد الثالث من « الرأسمال » .

(٣) ولا سيما في « الأشكال التي تسبق الإنتاج الرأسمـــالي » وفي تعليقه على نظريات كوفاليفسكي عن المشاعات الريفية ، وهو نص نشر لأول مرة عـــام ١٩٥٨ في الاتحاد السوفياتي .

جوهر الموقف . كذلك فإن العلاقات الأساسية للملكية العقارية لا يطرأ عليها تعديل جوهري عندما تخصّص القرى أو مجموعات القرى بالأراضي ، ويكون المستفيد الأول كبار الموظفين والأرستقراطيين والمؤسسات الدينية ( المعابد أو الهياكل أو المساجد ) . فهذا التخصيص لا يعدو أن يكون أكثر من « إقطاعات كاذبة » لا يستغل الحائزون عليها حقوق الدولة بالنيابة عنها إلا بموجب تفويض . فهم يقتطعون من القرى الفائض ويشرفون على السخرة . ولكن حلول هؤلاء المستفيدين الفرديين محل الدولة لا يعدل شيئاً في بنية الانتاج القروي ، ولا يمس اكتفاءه الذاتي الأساسي . ولقد نوه ماركس على سبيل المثال ، فيما يتعلق بنظام الزامنداري في الهند ، بأننا لا نواجه ههنا ملاكاً عقاريين إقطاعيين حقيقيين ، وإنما مجرد ملتزمين لعائدات الدولة . ولم يكتسب الزامنداريون صفة الملاك العقاريين إلا في ظل السيطرة الانكليزية [1] .

## ٥ً – ما مكانة المبادلات التجارية والحياة المدينية في هذه المجتمعات ؟

إن هذه النقطة تستأهل هي الاخرى دراسة متأنية ، ومن المفروض فيها أن تتيح لنا إمكانية التحقق ، عن طريق البرهان على العكس ، من الطابع الأساسي للانتاج القروي في الحياة الاجتماعية ومن ثبات هذا الطابع . وبالفعل ، إن المبادلات في هذه المجتمعات الآسيوية لا تتناول على ما يبدو غير بعض السلع التكميلية التي تفتقر إليها القرية والمقاطعة وغير فائض النتاج الذي تقتطعه الدولة ( الحبوب ، مواد أولية شتى ) . وعليه فإن المبادلات التجارية لا تشكل غير تيارات هامشية أو وحيدة الاتجاه ، وتقف عاجزة عن التأثير العميق في وحدة القرية الإنتاجية – الاستهلاكية . ولكن ما مصير السلع المحتكرة من قبل الدولة

---

(١) للمزيد من التفاصيل عن النظام الزامنداري يمكن الرجوع الى دراسة موريس غودولييه التالية . « المعرب »

والمصرفة في شكل بضائع ؟ إنها إما أن يعاد توزيعها بين وسطاء الدولة والشغيلة الدائمين الذين تستخدمهم ( الأهراءات الامبراطورية الصينية ) ، وإما أن تبيعها الدولة فعلاً في المدينة أو للخارج .

لقد اقترح إ. ساكس[1] أن مسألة التجارة البعيدة المدى هذه هي واحدة من المسائل التي تفسح مجال التمييز بين الانتاج « الآسيوي » والانتاج الإقطاعي. ففي الحالة الأولى لا يكون هناك وجود لرابطة تجارية بين المدينة والريف ، والعاهل هو الذي يشرف على التجارة البعيدة المدى .

أما في المجتمع الإقطاعي فهناك على العكس رابطة تجارية مباشرة بين المدينة والريف ، وتشكل المدينة سوقاً للفلاحين الأفراد .

وهذا ما يحمل على الاعتقاد بأن المدن في المجتمع الآسيوي لا تلعب دوراً اقتصادياً كبيراً . يقول ماركس في « الأشكال التي تسبق الإنتاج الرأسمالي » إن المدن :

« لا تولد إلا حيثما وجد موقع مناسب للغاية للتجارة الخارجية ، وإلا حيثما يبادل رئيس الدولة أو مرازبته دخلهم ( فائض النتاج ) مقابل العمل وينفقونه في شكل مال عمل » .

والحق أن في مستطاعنا الكلام عن طابع حشوي[2] للوظيفة المدينية في المجتمع الآسيوي .

* * *

هذه هي المسائل التي يخيل إلينا أنه لا غنى عن طرحها إذا كنا نريد الوصول إلى تعريف مقنع لنمط الانتاج الآسيوي ولقانونه الاقتصادي الأساسي وللعلاقات الاجتماعية التي ترتبط به .

---

(١) : «مرحلة جديدة في المناقشة بصدد التكوينات الاجتماعية» في « نوفيه دروجي » ، مجلة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي البولوني ، وارسو ، آذار ١٩٦٦ .

(٢) من الحشو ، وهو ما فاض عن الحاجة ولم يكن له لزوم . « المعرب »

وإنما عندما نتقدم فعلاً دراسة هذه المسائل ، يصبح في الامكان التطرق إلى دراسة مسألة أكثر جوهرية أيضاً : ما مكانة نمط الإنتـاج الآسيوي في النظرية الماركسية عن التاريخ العالمي ؟ أهو مجرد خاصيات آسيوية للرق أو الإقطاع ؟ إن بعضهم ما يزال يرى هذا الرأي ، ولقد عبرت وجهة النظر هذه عن نفسها مراراً إبان مناقشات ١٩٦٥ – ١٩٦٦ في الاتحـاد السوفياتي . وبالمقابل يلح آخرون على الفوارق الأساسية بين البنية «الآسيوية» والتكوينات الكلاسيكية. وقد أبرز باران على سبيل المثـال أهمية هذه الفوارق النوعية بصدد العبودية المعممة[١] . ويلح إ. ساكس طويلاً على كل ما يميز المجتمع الآسيوي عن المجتمع الإقطاعي . كذلك فإن ي. فارغا ، في مقاله الآنف الذكر ، يستشهد بمثال في غاية البساطة ، ولكنه شديد الإقناع : حلم يوسف في التوراة . فهو يلاحظ أن أي وسيط من وسطاء العاهل الإقطاعي ما كان في وسعه حتى أن يتخيل أن عليه أن يواجه سبع سنين عجاف بعد سبع سنين من الرخاء . أما في مجتمع «آسيوي» فإن مثل هذه المسؤولية تؤلف جزءاً من الوظائف الطبيعية لوسيط رفيع المقام من وسطاء الدولة .

وقد أورد ميليكيشفلي هو كذلك ، وبأرابة وذكاء ، شاهداً آخر على ما يميز المجتمع « الآسيوي » عن المجتمع الرقي الكلاسيكي ، شاهداً مأخوذاً عن مؤرخي العصور القديمة الكلاسيكية بالذات. فمما يزيد من عمق دلالة ما يقوله لنا هيرودتس أو ميغاستينس عن مصر أو الهند هو أن هذين المؤرخين المتأثرين عميق التأثر برؤية عصر الرق للعالم كانا شديدي الحساسية بسمات مجتمع آخر . وكذلك اعتمد ش. باران على شهـادة تيت – ليف حتى يحدد تحديداً أفضل المظاهر « الآسيوية » للمجتمع الإتروسكي .

ولكن إذا كان قد بات من الصعب أكثر فأكثر أن نرى في المجتمع «الآسيوي»

---

(١) : « التاريخ البدائي للبحر الأبيض المتوسط ونمط الانتاج الآسيوي » .

مجرد عينة من الرق أو الإقطاع في شكلها الكلاسيكي ، فهل ينبغي ألا نرى فيه غير شكل انتقالي من المجتمع اللاطبقي إلى المجتمع الطبقي، أم ينبغي على العكس أن نرى فيه تكويناً حقيقياً بالمعنى الماركسي لهذا المصطلح . إن ف. توكاي يميل إلى الجواب الأول[1] . ولكن يخيل إلينا أنه من السابق لأوانه ، بل من الخطر في المرحلة الراهنة للبحث، أن نقطع بتسرع برأي في هذه المسألة . ومن الممكن كل الإمكان أن نجد أنفسنا منقادين ، كلما تقدمت معارفنا ، إلى اعتبار نمط الانتاج الآسيوي تكويناً أساسياً حقيقياً .

ولقد ذهب الفكر بآخرين أيضاً إلى حل مختلف ، إلى فرضية جديدة بصدد مكانة المجتمعات الشرقية في النظام الشمولي للتاريخ . فهم يقترحون أن تعد هذه المجتمعات تركيباً من أنماط إنتاج مختلفة ، ولا سيما من الرق والإقطاع . هذا هو رأي ل. س. فاسيلييف و إ. أ. ستوتشيفسكي بصدد مصر الغابرة والصين القديمة[2] . ويبدو أن ج. أ. ميليكيشفلي في دراسته الآنفة الذكر يميل هو الآخر إلى القول بأن مجتمعات الشرق الأوسط القديم تقوم على أساس تعايش وتشابك الرق والإقطاع وبعض السمات الآسيوية النوعية . ولكن يبدو أن هذه الفرضيات الأريبة لا تقيم ما فيه الكفاية من الوزن للفوارق النوعية التي أشار العديد من المؤلفين إلى وجودها ( أنظر أعلاه الفارق بين المجتمع الآسيوي من جهة وبين الرق أو الإقطاع من الجهة الثانية ) . وبصورة أعم تتخلى وجهات النظر التركيبية هذه عن مفهوم ماركسي يحتفظ بقيمته كاملة غير منقوصة على ما يخيل إلينا : مفهوم « نمط الانتاج السائد » . فلقد كان الرق على سبيل المثال في جنوب الولايات المتحدة قائماً فعلاً وحقاً في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ولكنه ما كان يبدل شيئاً في الطابع الرأسمالي الأساسي للاقتصاد الأميركي في

(١) : « حول نمط الانتاج الآسيوي » – المصدر الآنف الذكر ، ص ٦٨ .

(٢) « ثلاثة نماذج لأصل المجتمعات ما قبل الرأسمالية وتطورها » ـ مجلة «قضايا تاريخية»، ١٩٦٦ ، العدد ٥ .

جملته . والكلام عن أنماط إنتاج متشابكة دون تحديد نمط الإنتـاج السائد هو هروب من الصعوبة .

* * *

ما المجتمعات التي يمكن أن نطبق عليها مقولة نمط الإنتاج الآسيوي ؟ وما درجة شمولية هذه المقولة ؟

إن الفكر يتجه بنا أول مـــا يتجه إلى المجتمعات الآسيوية الكلاسيكية : الصين وفيتنام والهند وفارس . وقد بيّن ف. توكاي بصورة مقنعة بالنسبة إلى الصين[١] أن عصر سلالة تشو ( القرن الثامن ق. م ) يتطابق تمـام التطابق مع السمات العامة لنمط الإنتاج الاسيوي كما تحددها كتابات ماركس: غياب الملكية الخاصة الحقيقية للأرض ، وهب الملك للأراضي لكبار الموظفين بصفتهم « ممثلين ساميين للجماعة » وعلى سبيل حق الانتفاع فحسب ، ضمان الدولة منظمة الانتاج لجمع المخزونات الغذائية وتصريفها ، وأخيراً عدم تقدم تقسيم العمل في القرى حيث يعاد توزيـع الأراضي دورياً . وللمدن طابـع حشوي فعلاً : فهي ليست إلا مقام الامراء بقصورهم وكنوزهم وأهراءاتهم ومعابدهم . والإنتاج يتم أساساً في إطار القرى ، وأعضاء هذه القرى يخضعون جماعياً للسخرة والتجنيد لحساب « الوانغ » ( الملك ) . وعليه فإننا لسنا ههنا لا أمام مجتمع رقي ولا أمام مجتمع إقطاعي ، ومع ذلك فإنه مجتمع طبقي واضح المعالم والسمات .

ولكن ماذا عن الصين بدءاً من عهد سلالة الهان[٢] ؟ وإلى أي حد يعدل ظهور الملكية الخاصة ، الذي يقر به غالبية الصينويين ابتداء من ذلك العهد ، هذا الطابـع الاسيوي للمجتمع الصيني؟ صحيح أن الملكية الخاصة للأرض تشكل قاعدة تطور نحو نظـام إقطاعي المظهر ، ولكن الدولة ظلت تحتفظ في الوقت

---

(١) : « شروط الملكية العقارية في الصين في عصر سلالة تشو » ، « وثائق أكاديمية العلوم المجرية » ، ١٩٥٨ ، المجلد ٦ ، ص ٢٤٥ – ٢٩٩ .

(٢) الهان : خامسة السلالات التي حكمت الصين في القرنين الأخيرين ق. م. «المعرب»

نفسه بوظائف اقتصادية هامـة : الري ، مراقبة المناجم ، مراقبة التجارة . أضف إلى ذلك أن البيروقراطية الامبراطورية تؤلف واقعـة اجتماعية فريدة لا تنسجم والإقطاعية الكلاسيكية وقد سببت الكثير من الإحراج للصينويين الماركسيين الذين يحاولون أن يروا في الصين الامبراطورية مجتمعاً إقطاعياً خالصاً[١] .

ولا ريب في أن فيتنام تشكل مثالاً ممتازاً لتطبيق مقولة نمط الإنتاج الآسيوي . فلقد كانت المشاعات القروية فيها ما تزال في عز قوتهـا عند قدوم الاستعمار الفرنسي ، وان تكن قد ظهرت فيها ، منذ عهـد سلالة لي على الأقل ( بين القرن الخامس عشر والثامن عشر ) ميول إلى الحيازة الخاصة للأراضي من قبل ملاك عقاريين يستغلون إقطاعياً فلاحين آخرين وان كانوا مثلهم أعضاء في المشاعة المحلية . ومشكلة الري في مثال الفيتنام أساسية : فهو أساس الدولة بالذات . ثم إن مبدأ حقوق الملك السامية على مجمل الأراضي قد ظل قائماً إلى وقت متأخر ، إلى حد أن الإدارة الاستعمارية سعت إلى التذرع بـه لتنتزع من القرى ملكيتها ولتمنح أراضي تونكين إلى شركات الاستعمار[٢] .

وتقدم كوريا ، في عهد سلالة لي ( بين القرن الرابع عشر والقرن التاسع عشر ) بوجه خاص ، مثالاً نموذجياً تقريباً على مجتمع تتطابق سماته مع السمات الأساسية لنمط الإنتاج الآسيوي : غياب الملكية الخاصـة للأرض ، سيطرة

---

(١) إن ن . ف . نيكيفوروف ، غير المؤيد لنمط الانتاج الآسيوي ، يقر صراحة في دراسته الآنفة الذكر بأن مسألة الـ « شن – شي » ، أي المثقفين الكونفوشيين ، كانت المسألة الوحيدة التي أمكن أن يحلها أولئك الذين كانوا في حوالي ١٩٣٠ من أنصار تحليل الصين الكلاسيكية بمصطلحات الإقطاعية .

(٢) لم نعد راضين ، بصدد جميع هذه النقاط ، عن الصيغ التي استعملناها في عـام ١٩٥٥ في كتابنا «مساهمة في تاريخ الأمة الفيتنامية»، المنشورات الاجتماعية، باريس١٩٥٥. ففي هـذا الكتاب اكتفينا بالزج ميكانيكياً بالفيتنام ما قبل الرأسمالي في مقولة الاقطاعية الكلاسيكية ، ضاربين الصفح عن جملة من وقائع كان من الممكن تفسيرها بسهولة أكبر بكثير على ضوء مفهوم نمط الانتاج الآسيوي .

بيروقراطية « وظيفية »، عدم الانفصال بين الزراعة والصناعة داخل المشاعات الفلاحية [1].

كما أنه من المثمر بلا ريب تحليل كامبوديا الآنغكورية، وسيام وبورما الكلاسيكيتين، واندونيسيا في عهد سريبغايا وموجو باهيت، بوصفها مجتمعات « آسيوية ». والملك في هذه البلدان، وتبعاً للتقاليد السياسية الهندية، « سيد الأرض » وسيد الماء[2].

ولا مراء في أن تاريخ الهند بالغ الغنى وبالغ التعقيد، وهو يقدم لنا حالات شديدة التباين والاختلاف زماناً ومكاناً، إلى درجة يستحيل معها أن نطبق عليه بصورة إجمالية مفهوم نمط الإنتاج الآسيوي. ولكن لا بد أن نتذكر مع ذلك أن ملاحظات ماركس عن الهند في عهد المغول كانت نقطة انطلاق لتأملاته العامة حول نمط الانتاج الآسيوي، وأنها كانت مبنية على معلومات وثائقية متينة وإن كانت محدودة بالهند الشمالية وبمرحلة متأخرة نسبياً. ولقد كان ماركس يعتمد بوجه خاص على وصف الرحالة الفرنسيين في القرن السابع عشر من أمثال برنييه وعلى تقارير أوائل الوكلاء الانكليز. ولكن المعلومات التي نملكها اليوم تتيح بلا شك إمكانية استقصاء أرحب بكثير ولا سيما فيما يتعلق بنظام الأرض[3] و « القيادة الاقتصادية العليا » التي مارستها الدولة في الهند، حتى

---

(١) هذا هو التأويل الذي اقترحه مؤخراً المؤرخ الماركسي الكوري لي جي مو في المجلة اليابانية: « أبحاث في العلم الاجتماعي »، المجلد الرابع عشر، العدد ١.

(٢): لي تانك خوي: « تاريخ جنوب شرقي آسيا ». ومما يسترعي الانتباه أن مصطلحات متماثلة تستخدم في المجتمعات الافريقية القديمة للاشارة إلى « الوظائف الاقتصادية » للسلطة الملكية. فهذه المجتمعات تتكلم، كما يذكر لنا جان سوريه - كانال، عن « سيد الذهب » ( اي الطرق التجارية ) و « سيد المطر وسيد الأدغال » ( أي الصيد ) الخ. ولكن كلمة « مسؤول » تمثل بلا ريب ترجمة أفضل ومعادلاً سياسياً أفضل من كلمة « سيد ».

(٣): انظر كلمة عرفان حبيب في المؤتمر العالمي للتاريخ الاقتصادي، ميونيخ، آب ١٩٦٥: « التوزيع الاجتماعي لملكية الأرض في الهند ما قبل البريطانية ».

في عهد السلالة المغولية[١] . ويوافق الكثير من المؤرخين على كل حال ، ومنهم ن. د. كوسامبي على سبيل المثال ، على أن « الإقطاعية » الهندية تختلف عظيم الاختلاف عن الإقطاعية الغربية . وقد اقترح كوسامبي بهذا الخصوص التمييز بين « إقطاعية من أعلى » ( وفي الواقع آسيوية ) وبين « إقطاعية من أسفل[٢] » .

ولا ريب أيضاً في أن مجتمعات الشرق الأوسط القديمة ، التي كانت معرفة ماركس بها واهنة للغاية ، تستحق هي الأخرى أن تعاد دراستها على ضوء مفهوم نمط الانتاج الآسيوي : سومر ، بابل ، العراق القديم ، الأورارتو ، مصر . ينبغي أن ندرس من جديد ، ومن دون نية مسبقة في العثور في هذه المجتمعات على الرق أو الإقطاع ، نظام الأراضي ، ودور المشاعات الريفية ، ومسؤوليات الدولة الاقتصادية ، ووظيفة البيروقراطية . وحتى ف. ف. ستروفه وجد نفسه مضطراً ، في مقاله الآنف الذكر ، مقال ١٩٤٠ الذي ابتغى منه « تصفية » نمط الإنتاج الآسيوي نهائياً ، إلى إقامة تواز مثير للاهتمام بين المشاعات الريفية في مصر البطليموسية وبين المشاعات الريفية في الهند المغولية التي كان ماركس قد عدّها « آسيوية » . فـ « البوتاي » الهندي ، أي الإداري وجابي الضرائب ورئيس الشرطة ، يقابله الـ « كومارك » . والمحاسب الهندي الذي يقيد حساب العمليات الزراعية هو معادل الـ « كوموغرامات » . و « الكورنوم » الهندي ، الذي يراقب حسن سير الأعمال الزراعية ، يقابل شيخ القرية المصرية . والـ « توتي » الهندي ، حارس المحاصيل ، له نظيره المصري . وهذه التشابهات ذات دلالة عميقة .

وقد اقترح مؤخراً المؤرخ الماركسي الفرنسي ، أ. كازانوفا ، تحليل الممالك اليهودية في القرون الأخيرة السابقة للتاريخ الميلادي بوصفها مجتمعات

---

(١) دراسة ج. ن. ساركار : « الاحتكارات والرقابة الاحتكارية في الموغال بالهند » ، المنشورة في « المجلة الفصلية للدراسات التاريخية » ، كالكوتا ، المجلد ٤ ، العدد ٤ .
(٢) « مدخل إلى دراسة التاريخ الهندي » – المصدر الآنف الذكر .

« آسيوية[1] » : فلقد ظلت المشاعات الريفية قائمة بكل صلاتهـا على الرغم من خضوعها لأرستقراطية كهنوتية كانت تلعب دور الطبقة المستغِلة وتؤدي وظائف قيادة سياسية ووساطة ثقافية – دينية بين البشر والسماء .

هل ينبغي أن نسحب هـــذا الاستقصاء على بيزنطة ؟ لقد ارتأت مؤخراً هيلين أنطونيادس – بيبيكو أن بيزنطة لم تكن مجتمعاً آسيوياً، بل كانت مجتمعاً إقطاعياً[2] . بيد أن هذه الإقطاعية البيزنطية كانت تختلف كبير اختلاف من أوجه عدة عن الإقطاعية الغربية . يكفي أن نذكر أنها لم تفض حتى إلى بداية الرأسمالية التجارية .

لقد حصرنا هذه الجولة حتى الآن بالحدود الكلاسيكية لـ « الاستبداد الشرقي » . أترى ينبغي أن نتوسع بها أكثر من ذلك ؟

باتجاه إفريقيا السوداء ، كما اقترح ذلك على سبيل المثال ج. سوريه – كانال منذ عام ١٩٥٨ وكما أوضح ذلك مؤخراً بمزيد من التعميق للمسألة[3]؟ وقد خلص م. غودولييه إلى النتيجة ذاتهـــا ، مثله في ذلك مثل عدد لا بأس به من مثقفي إفريقيا السوداء . وعلى كل فإن ما لم يعد يقبل نقاشاً هو شبه استحالة اعتبـار المجتمعات الإفريقية قبل الاستعمار، فيما عدا بعض الاستثناءات النادرة، مجتمعات رقية أو إقطاعية بالمعنى الصرف للكلمة[4]. ولكن هل هذا معناه أن في وسعنا

---

(١) : « المسيحية البدائية » في « ميلاد الآلهة » ، باريس ١٩٦٥ ، الفصل الثالث ، ص ٩٩ – ١٠٣ .

(٢) : « بيزنطة ونمط الانتاج الآسيوي » – مجلة « الفكر » ، العدد ١٢٩ ، تشرين الأول ١٩٦٦ .

(٣) : « مجتمعات إفريقيا التقليدية ونمط الانتاج الآسيوي » ، مجلة « الفكر » ، العدد العدد ١١٧ ، تشرين الأول ١٩٦٤ .

(٤) : تذهب ثيا باتنر إلى عكس هذا الرأي في مقالها « مشكلة الإقطاعية في إفريقيا في المرحلة ما قبل الاستعمارية » في مجلة « كتابات معاصرة في علم التاريخ » الألمانية ، ١٩٦٤، العدد ٤ ، ولكن من دون أن تقنع قارئها .

تشبيهها بلا تحفظ بالمجتمعات « الآسيوية » ؟ فإلى أي حد كانت الدولة « منظمة الإنتاج » في الممالك الإفريقية القديمة ؟ وإذا ضربنا صفحاً عن الأشغال المائية ، القليلة الأهمية في هذه المنطقة ، فهل ينبغي أن نبرز دور هذه الدولة كحامية لطرق المبادلات التي كانت تمون المشاعات الريفية ببعض المنتجات مثل الملح والذهب ، الأمر الذي يمكن أن يعد أيضاً نوعاً من « قيادة اقتصادية عليا » ؟ ولكن المستفرقين[1] الذين يسعون إلى تحليل إفريقيا القديمة بمصطلحات «آسيوية» ملزمون أيضاً بأن يتساءلوا عمَ إذا لم تكن السمات المشتركة بين المجتمعات الإفريقية ما قبل الاستعمارية وبين « أنظمة الحكم الاستبدادية الشرقية » هي نتيجة لانتقال « نموذج » وتقليده . ففي مصر كان طراز معين من تنظيم الدولة ومن استغلال المشاعات القروية من قبل هذه الدولة مرتبطاً بطراز معين من تنظيم الانتاج ، ولا سيما بقيادة الأشغال المائية . وهذا النموذج ما امكن له أن ينتقل بقضه وقضيضه إلى مجتمعات ما كانت الدولة تلعب فيها الدور الاقتصادي ذاته ، أعني إفريقيا السوداء الوسطى والغربية[2] .

ومن المفروض في المجتمعات الأميركية ما قبل الكولومبية ، التي لا يذكرها ماركس إلا عرضاً في « الأشكال التي تسبق الإنتاج الرأسمالي » ، أن تشكل هي الاخرى مثلاً ممتازاً لتطبيق مفهوم نمط الإنتاج الآسيوي[3] . فلقد كانت المشاعات القروية في تلك المجتمعات تقوم على مبدأ الاكتفاء الذاتي إلى حد كبير ، ولكنها كانت في الوقت نفسه مندمجة بجهاز سياسي – اقتصادي واسع يؤلف

---

(١) : المستفرقون ، على وزن المستشرقين ، علماء الحضارات والثقافات الافريقية .
« المعرب »

(٢) : إن مسألة « انتقال » مصر الفرعونية إلى إفريقيا السوداء تحظى اليوم بكبير اهتمام المستفرقين .

(٣) : انظر س. دي سانتيس : « المشاعات القروية لدى الآزتيك والإنكا والمايا » ، مجلة « الفكر » ، العدد ١٢٢ ، تشرين الأول ١٩٦٥ .

أعضاؤه طبقة حاكمة حقيقية ويمارسون فعلاً « قيادة اقتصادية عليا » . ولقد وصف العالم الفرنسي في خصائص الشعوب ، أ. مترو[1] ، بهذه النعوت مجتمع البيرو القديم ، وإن لم يكن قد استشهد جهاراً بنمط الانتاج الآسيوي . وقد حظي مؤخراً تجدد المناقشات بصدد نمط الانتاج الآسيوي باهتمام باحثين ماركسيين من أميركا اللاتينية ، ورأوا فيه إمكانية تقديم تحليل عن المجتمعات الأميركية القديمة أبعث على الإقناع والرضى مما في الماضي . وهكذا نشرت مؤخراً مجلة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الكولومبي ، « وثائق سياسية » ، نشرت في آب – أيلول ١٩٦٤ خلاصة طويلة عن المقالات المكرسة لهذه المسألة في مجلة « الفكر » . وقد تأسست في مكسيكو ، حول روجيه بارترا ومجلة « التاريخ والمجتمع » ، جماعة للبحث في هذه المشكلات .

أخيراً ، في وسعنا أن نتساءل عم إذا لم تكن معرفتنا ببعض مراحل التاريخ البدائي للبحر الأبيض المتوسط ستتعمق وتغتني بدورها فيما لو حللت تلك المراحل بمصطلحات « آسيوية » بدلاً من الاكتفـــاء باللجوء إلى مفهوم « الديموقراطية العسكرية » الذي ما يزال تحوم حوله الظنون والشبهات. وهذا بالفعل ما اقترحه مؤخراً ش. باران ضارباً كأمثلة الحضارة المغليثية[2] في أوروبا الغربية ، والمجتمع الميسيني وإيطاليا الإتروسكية[3] . والواقع أن كنوسوس[4] وميسينا مجتمعان لهما طابع «قصري» ، كما نوه بذلك منذ أمد بعيد . وقد لعبت الأشغال الكبرى

---

(١) : « الإنكا » ، باريس ١٩٦٢ .

(٢) : المغليث : حجر غير منحوت استخدم في الآثار الراقية التي خلفها لنـــا ما قبل التاريخ . « المعرب »

(٣) : « التاريخ البدائي للبحر الأبيض المتوسط ونمط الانتـــاج الآسيوي » -- المصدر الآنف الذكر .

(٤) : كنوسوس : عاصمة الكريت القديمة ، ازدهرت في القرن الحادي والعشرين ق.م ، شاد فيها الملك مينوس قصره المشهور . « المعرب »

دوراً هاماً في هذه المجتمعات وضمدت لصروف الدهر في شكل نصف أسطوري ( قصر المينوتور ، خوارق هرقل ، أعمال آل تاركان[1] في مدينة روما ) . وماركس يذكر أصلاً «الحاكم التيوقراطي الإتروسكي» كمثال على المستبد الشرقي، محتكر فائض النتاج .

إن آفاقاً واسعة جداً تنفتح إذن أمام البحث . ومن دون استباق للنتيجة العينية التي يمكن أن تنتهي إليها هذه الأبحاث ، نستطيع أن نلاحظ من الآن أن نمط الانتاج الآسيوي أدرك بلا مراء درجة من الشمولية غير متوقعة لا يملك المؤرخ إزاءها إلا أن يعاود النظر في أفكاره بإمعان. إن العديد من الأطروحات والعديد من المشكلات في التاريخ العالمي التقليدي تستأهل إعادة التمحيص من هذا المنظور الجديد . ويبدو أن هناك أيضاً إمكانية لإضفاء مضمون عقلاني ، مادي النزعة ، على فرضيات كان للتشكك فيها والاشتباه بها ما يبررهما، ما دام التحليل الماركسي لشتى مجتمعات العالم يفتقر إلى أداة متينة . فالأطروحة القائلة على سبيل المثال بوجود صلة قربى تاريخية بين قدماء الصينيين والمصريين ، تلك الأطروحة التي أسالت مداداً كثيراً في خاتمة القرن الثامن عشر وفاتحة القرن التاسع عشر ، لم يكن لها من أساس علمي ما دام القصد منها البحث عن مستعمرة صينية في مصر القديمة ( أو العكس ) . ولكن هذه الاستنتاجات الخيالية كانت تعبر مع ذلك عن مشكلة واقعية ، مشكلة تشابه البنى « الآسيوية » بين الصين القديمة ومصر الفرعونية : البيروقراطية ، أعمال الري ، العلاقات بين السلطة والقرى . كذلك فإن الحجة المثالية التي أكل الدهر عليها وشرب ، والمتعلقة بـ « المعجزة الإغريقية » ، تتخذ بالتأكيد معنى جديداً ، إذا كان القصد منها التنويه بأصالة التطور الإغريقي – الروماني الاجتماعي والاقتصادي بالمقارنة مع المجتمعات المستبدة والقروية في سائر أنحاء العالم القديم[2] .

---

(١) أسرة ملكية حكمت روما في القرن السادس قبل الميلاد . « المعرب »

(٢) يشدد ميليكيشفلي في مقاله الآنف الذكر اللهجة على هذه الأصالة شبه الاستثنائية للتطور الإغريقي – الروماني .

ولكن الحاجة تصبح ماسة ، عند هـــذه الدرجة من التحليل ، إلى طرح مشكلة المصطلحات التي تهدد بأن تشكل عقبة فعلية في وجه تقـــدم المناقشة والبحث . فلفظة « الآسيوي » ، أياً تكن قيمة ملاحظات ماركس التي تندرج تحت هذا العنوان ، ما عادت تتواءم والمستوى الراهن لمعارفنا واهتماماتنا . فهي تنطوي على تحديد جغرافي يوقع في الالتبـاس ويجرح في الوقت عزة نفس شعوب آسيا التي تبدو وكأنها تنتمي إلى « مقولة » خاصة تقف إلى حد ما على هامش التاريخ العالمي . من الضروري إذن صياغة كلمة جديدة ، كلمة تعبر عن المضمون الواقعي للعلاقات الاجتماعية المرتبطة بهذا النمط أو ذاك من أنمـــاط الإنتاج، على نحو ما تفعل كلمتا «الرأسمالية» و « الرق » ( إن كلمة «الإقطاعية» ذاتها لا تملك هذا القدر من الفاعلية التعبيرية ) . وقد اقترح بعضهم[(١)] مصطلح « الاستبداد القروي » ، ولكن هذا المصطلح يشدد اللهجة أكثر ممـا ينبغي ، وإن كان يتمتع بمزية العموميـة ، على التظاهرات الاجتماعية – السياسية لنمط الانتاج «الآسيوي» لا على محركه الاقتصادي. وقد اقترح الماركسي الياباني جيرو هوياكاوا منذ عام ١٩٣٤ مصطلح « نمط الانتاج الخراجي[(٢)] » ، وقد أيد عدد من المؤرخين اليابانيين هذا الاقتراح. كما تبناه مؤخراً المؤرخ الروماني إيون بانو[(٣)]. فـ « الخراج » هو العلاقة الأصيلة ، المتميزة عن الرق والتبعية الاقطاعية معاً ، القائمة بين المشاعات الريفية والسلطة الآسيوية . وهو يعادل تقريبـاً « العبودية المعممة » كما يحللهـا ش . باران ويؤولها . ومهما يكن من أمر ، ولصالح تقدم

(١) : آسياتيكوس : « مسألة نظرية يجب إعادة النظر فيهـا : نمط الانتاج الآسيوي » في « رينا شيتا » ، الصحيفة الأسبوعية للحزب الشيوعي الايطـالي ، ٥ تشرين الأول ١٩٦٣ .

(٢) : أنظر مقال كيميو شيوزاوا الآنف الذكر .

(٣) : « مجلة الفلسفة » – بوخارست ، ١٩٦٦ ، المجلد ١٣ ، العدد ٢ .

البحث بالذات ، يتوجب على جميع المهتمين بنمط الانتاج «الآسيوي» أن يتخلوا بأسرع ما يمكن عن هذا النعت[1] .

* * *

إن الطابع المفتوح، اللامكتمل لأبحاثنا عن نمط الانتاج الآسيوي، يتيح لنا، بل يفرض علينا أن نكون أكثر اقتضاباً وإيجازاً بكثير بصدد العديد من المشكلات الاخرى . وعلى سبيل المثال مشكلة أصل المجتمع « الآسيوي » بالذات . ومشكلة قدرته على التطور وأشكال تطوره . وأخيراً مشكلة الأيديولوجيات التي أمكن لها أن تكون بنيته الفوقية المتميزة . ومن المستحيل أصلاً معالجة هذه المشكلات البالغة التعقيد في الإطار الضيق لهذا المقال الذي لا يستهدف إلا فتح آفاق جديدة للبحث .

إن ماركس لم يقدم البتة تقريباً من إشارات دقيقة محددة إلى الطريقة التي يتصور بها ظهور المجتمع « الآسيوي » – الذي هو أول مجتمع طبقي – بدءاً من مجتمع الشيوعية البدائية .بيد أنه يلح في «الأشكال التي تسبق الانتاج الرأسمالي» على تحول المشاعة القروية ، التي كانت ما تزال مجتمعاً بلا طبقات متناحرة ، إلى « وحدة عليا » سادتها هم مستغلو المشاعات الفعلية التي اندمجت بهذه الوحدة العليا . ولا ريب في أن الأرستقراطية القبلية لعبت هنا ، كما نوه بذلك م. غودولييه[2] ، دوراً هاماً . ولكن يبقى علينا بعد هذا أن نفسر كيف وفي

---

(١) : إذا لم نكن قد استعملنا هذا المصطلح إلا بين قوسين مزدوجين في المقال الذي بين أيدينا ، فليس هذا البتة برهاناً على الريبية ( كما هي الحال مع الذين يلجؤون عادة إلى هذه الحيلة الطباعية ) ، وإنما لنؤكد على العكس أن هذا المصطلح لا يتطابق وموضوعه .

(٢) : « مفهوم نمط الانتاج الآسيوي » ، مجلة « الأزمنة الحديثة » الفرنسية ، أيار ١٩٦٥ . وقد أعيد نشر هذا المقــال بعد تطويره في سلسلة « دفاتر » مركز الدراسات والأبحاث الماركسية تحت عنوان « مفهوم نمط الانتاج الآسيوي والمخططات الماركسية لتطور المجتمعات » .

أي شروط وجدت نفسها مضطرة إلى إخلاء الساح لصالح بيروقراطية قابضة على زمام « سلطة وظيفية » هي في غالب الأحيان غير وراثية . ومثال بولينيزيا الذي درسه إرمغارد سلمناو[1] يقدم لنـا كما لو في « مخبر[2] » المثال على مجتمع توقف تطوره في المرحلة المتوسطة بين المجتمع العشائري والمجتمع الطبقي من الطراز الآسيوي : فقد استحوذ الزعماء على الأرض ، وشرعوا بتشييد أبنية واسعة ، وأقاموا نظاماً للري ، ولكن التنظيم العشائري ظل قائماً ولم يقم كياناً لجهاز دولة نظامي ومتمايز .

والمفروض في دراسة أصول المجتمع « الآسيوي » أن تتنـاول بوجه خاص مشكلة تطور القوى المنتجة. فهذه القوى تقفز على ما يبدو إذ ذاك قفزة مرموقة إلى الأمام . وبالفعل إن الدرجة المتقدمة من التعاون التي يفرضها المجتمع الآسيوي أتاحت في مصر والصين وما بين النهرين وفيتنام إمكانية استخدام أفضل لطاقات الطبيعة وخصوبة الأرض وموارد العمل البشري وموارد الطاقة المائية عند الحاجة . وعليه فإن المجتمع الآسيوي يتبدى كتكوين بالغ التطور وبالغ البدائية معاً . ففي مستطاعه أن يدرك دفعة واحدة تقريباً درجة عالية جداً من الاندماج الاجتماعي والتعاون والتطور التقني[3] . ولكنه يظل في نفس الوقت قريباً للغاية من مجتمع الشيوعية البدائية الذي حوله إلى « وحدة عليا » . يقول ماركس في « الأشكال التي تسبق الإنتاج الرأسمالي » إن « الحبل السري » الذي يربط الانسان بالمشاعة لم ينقطع .

لقد كان وسواس مشكلة « الركود الشرقي » متسلطاً على ماركس بكل ما

---

(١) : « المبادىء الأساسية لتقسيم مراحل التاريخ القديم » ، برلين ١٩٦١ . ولشارل باران خلاصة وافية عنه في مجلة « الفكر » ، العدد ١٠٢ ، نيسان ١٩٦٢ .

(٢) الصيغة لشارل باران .

(٣) : أنظر دراسة المؤرخ الأميركي لويس ممفورد الغنية بالايحاءات عن المجتمع الفرعوني ككيان كامل الاندماج في مجلة « ديوجين » ، العدد ٥٥ ، تموز ١٩٦٦ .

في الكلمة من معنى . نقول « وسواس » ، ولا نبالغ . فهذه الفكرة تتردد باستمرار تحت ريشته ، في « المراسلات » على سبيل المثال . ومع ذلك فإن هذه النقطة هي التي يرى الماركسيون المؤيدون لمفهوم نمط الإنتـاج الآسيوي أنفسهم مضطرين إلى أن يطرحوا بصددها أسئلة ما فكر بها ماركس قط ، بله إلى أن ينفصلوا عنه .

ينبغي بادىء ذي بدء – وكان ماركس يفعل ذلك بنفسه – أن نميز بين تطور نمط الإنتاج ذاته وبين تطور التكوينات السياسية التي ترتكز إليه . فعدم ثبات ممالك آسيا الكبيرة أو الممالك الإفريقية وعدم استقرارها على مدى ألوف السنين واقعة يقر بهـا الجميع ، ولكنها لا تمس من قريب أو بعيد مسألة تطور – أو ركود – نمط الإنتاج ذاته .

وينبغي أيضاً أن نلاحظ أن بعض المجتمعات الآسيوية قد تراجعت بدلاً من أن تظل « راكدة » وبالتالي مستقرة . والأمثلة الكلاسيكية على هذا التراجع مثال آنغكور في آسيـا ، وبعض حضارات ما بين النهرين ، وحضارة المايا في أميركا . ولو توفرت لنـا دراسة عن انحطاط آنغكور لكانت ، عن طريق البرهـان على العكس ، مستنداً بالغ الأهمية في ملف قدرة المجتمعات الآسيوية على التطور .

ولتحديد هذه القدرة على التطور ، لا بد أولاً من تحديد محركاتها المحتملة ، أي التناقضات الأساسية في هذه المجتمعات . وغالباً ما تشدد اللهجة على التناقض القائم بين فلاحي المشاعات القروية وبين سلطة الدولة ووسطائها والمنتفعين بها . والواقع ان المشاعات الريفية اصطدمت على الدوام بهؤلاء الأخيرين ، إما للدفاع عن أراضيهـا ضد احتكار السلطة وإما لمقاومة الابتزاز والسخرة . ولقد ثار الفلاحون في آسيا مراراً وتكراراً في حركات تمرد دموية لا يحصى لها عد، ولاذوا بالفرار مراراً وتكراراً كذلك . ولكن هذا التناقض في « طريقة عمل » النظام السياسي – الاقتصادي الآسيوي لا ينبغي أن يحجب عن أنظارنا تناقضاً أساسياً آخر أهم على مستوى النظـام نفسه ، على مستوى « البنية » بالذات : أعني به

التناقض الذي يؤلب القوى الميالة إلى تملك الأرض الخاص على استغلال الدولة للفلاحين في إطار « الوحدة العليا » .

والمطلوب ، من وجهة النظر هذه ، دراسة ما إذا كانت قوى التملك الخاص هذه قد أفلحت أو أخفقت في فرض نفسها . ولا يبدو أن ماركس ، الذي كان راسخ القناعة بجمود المجتمعات الآسيوية ، قد فكر بهذا الاحتمال . ومع ذلك يبدو أن هذا ما حدث فعلاً : وعلى سبيل المثال في الصين،وكذلك في المكسيك، حيث حولت البيروقراطية الآزتيكية سلطتها الوظيفية، عشية الفتح الإسباني، إلى استغلال خاص فردي لأملاكها .

ومن هنا بالذات نجد أنفسنا منقادين إلى طرح سؤال آخر أدق وأرهف : هذه الإقطاعية التي أمكن للمجتمع « الآسيوي » أن يتطور باتجاهها هل هي إقطاعية « حقيقية » ، إقطاعية قادرة على توليد شيء آخر غير بعض براعم رأسمالية سرعان ما تختنق ؟ لهذا بالتحديد آثر بعضهم ، شأن ف . توكاي ، التمسك بأطروحة ديمومة جمود المجتمعات الآسيوية إلى حين اقتحام الرأسمالية الغربية بالقوة لتلك البلدان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .

وتستأهل مشكلة البنية الفوقية الأيديولوجية للمجتمعات « الآسيوية » هي الأخرى أن تطرح باقتضاب . والمساهمة الحديثة العهد لإيون بانو[1] ، البالغة الابتكار والغنى ، تبين أهمية هذه المسألة . وقد خلص مؤلفها إلى القول بأن مقولة نمط الإنتاج « الآسيوي » ( يقترح تسميته بالخراجي ) تتيح له أن يحلل الفلسفات الشرقية القديمة على نحو أفضل مما تتيحه مقولتا الرق والإقطاع الكلاسيكيتان .

إن التعبير الايديولوجي العادي عن هذه المجتمعات الآسيوية هو الشعور بنظام ثابت للعالم لدى الكونفوشيين ( « تفويض السماء » ) . ومن هنا كانت التصورات الجمعية عن « المشاعة الوهمية » المتحدة هويتها بهوية المستبد القابض

---

(١) : « مجلة الفلسفة » ، بوخارست ، ١٩٦٦ ، العدد ٣ .

على زمام سلطات كونية والمسؤول عن خصب الحقول والرجال ، في الوقت نفسه الذي يقبض فيه على زمام السلطة التشريعية العليـــا وتارة تأخذ هذه التصورات شكل إنشاءات دينية كالنظريات المصرية والبابلية والهندية عن نشأة الكون ، وطوراً تأخذ أشكالاً أكثر عقلانية كالفلسفة « المادية العضوانية[١] » لدى الصينيين . وفي كلتا الحالتين يكون المجتمع المتصور متماسك البنيان، لا يكاد يكون فيه للانسان من وزن .

بيد أن للانسان رد فعله إزاء هذه القوى العظيمة وإزاء هذا الجهاز الكوني الهائل . ويتجلى رد فعله هذا تارة في الاحتجاج الاجتماعي ووضع الآلهة موضع اتهام والهروب الفردي ( السحر الطاوي[٢] والنساك المصريون والمرابطون[٣] الأفارقة ) ، وطوراً في السعي إلى الاندماج في « مشاعة مضادة » ، في جماعة مصطنعة يأخذ فيها ثأره من الاضطهاد الذي ينزله به الدولة ووسطاؤها ، كما في الجمعيـــات السرية والبدع العظيمة الشيوع في الصين والهند والبلدان الإسلامية وإفريقيا السوداء ، تلك الجمعيات والبدع التي يجد الشغيل البسيط في طقوس الانتماء إليها ونظامها التسلسلي الهرمي عزاء عن بؤسه في المجتمع الواقعي .

* * *

لقد وجد إذن نمط الانتاج الآسيوي ، بحكم من أنه كان أعم شكل من أشكال تطور المجتمع الشيوعي البدائي، في مناطق شديدة التنوع وفي مجتمعات فرض عليها التاريخ كما فرضت عليها الجغرافية وتائر تطور شديدة التباين . ولئن كان الغزو الدوري[٤] قد دمره تدميراً عنيفاً في منطقة البحر الأبيض المتوسط

---

(١) : نظرية فلسفية تجعل الحياة صادرة عن الأعضاء . « المعرب » .

(٢) : الطاوية : فلسفة دينية صينية مبنية على تعاليم لاوتسو . « المعرب »

(٣) : المرابطون : أي الأولياء والنساك في المغرب العربي . « المعرب »

(٤) : الدوريون : قبيلة بدائية من العرق الهليني غزت البيلوبونيز وأسست إسبارطة . « المعرب »

منذ بداية الألف الأول قبل الميلاد ، ولئن كان الغزو الإسباني قد صفاه في أميركا ، فإنه قد تطور ، على العكس ، ببطء في بلدان كالصين والهند ومصر . أما في إفريقيا السوداء أو مدغشقر ، فكان ما يزال في عز قوته عشية الغزو الاستعماري .

على أنه لا بد من الإقرار بصراحة بأننا ما زلنا بصدد هذا الموضوع في مرحلة فرضية العمل . وصحيح أن إشارات ماركس إلى نمط الإنتاج الآسيوي وملاحظاته عنه تشهد على تبصر مرموق من جانبه في استخدام المواد الشديدة التناثر التي كانت متاحة له في عصره . ولكن المطلوب منا أن نمضي قدماً إلى الأمام ، فنطبق من جهة أولى ، وبصورة خلاقة ، المبادىء العامة للماركسية على دراسة المجتمعات القديمة ، كما نطبق من الجهة الثانية الإشارات والملاحظات العينية ولكن الشديدة الإيجاز التي تركها لنا ماركس عن نمط الإنتاج الآسيوي. ومهمة هذه الأبحاث الجديدة تقع على عاتق الاختصاصيين كافة . على أنه في مستطاعنا من الآن أن نبدي بعض الملاحظات العامة وأن نصوغ بعض القواعد المنهجية .

أولاً ، إن مسألة نمط الإنتاج الآسيوي ليست محض مسألة من مسائل « الماركسيولوجيا » . وإذا كان تجميع الملاحظات والإشارات المتفرقة التي تركها لنا ماركس بصدد هذا الموضوع مهمة تستأهل العناء ، فإننا لا نستطيع الاكتفاء بها مع ذلك . بل أكثر من ذلك : فحتى على فرض أن ماركس لم يفكر بمقولة خاصة لتطور المجتمعات الشرقية ، فلا مناص لنا نحن من أن نبتدع مثل هذه المقولة ، ما دام جلياً للعيان أن العديد من المجتمعات لا يمكن تفسيرها تفسيراً مُرضياً بمصطلحات الرق أو الإقطاع الكلاسيكيين .

ثانياً ، إن المناقشة لا ينبغي أن تربط ربطاً ضيقاً بمقتضيات سياسية قصيرة الأجل ، على نحو ما حدث لمناقشة لينينغراد عام ١٩٣١ . وصحيح أن تجدد الاهتمام بدراسة نمط الإنتاج الآسيوي مرتبط جزئياً ، كما سبق أن نوهنا، بالنهضة العامة للبلدان الإفريقية والآسيوية ، ولكن ليس جوهر القصد العثور في دراسة

المجتمعات القديمة لهذه البلدان على حجج تبرر هذه السياسة أو تلك من سياسات الحركة العاملة العالمية . إنما القصد التقدم بالمعرفة العلمية بتاريخ هذه البلدان . وإنما في مرحلة ثانية ، وفي مرحلة ثانية فحسب ، يمكن لهذه المعرفة المتقدمة والأكثر صحة أن تقدم الأساس لممارسة سياسية أقرب إلى الصحة والصواب .

ثالثاً ، أن الأبحاث بصدد نمط الانتاج الآسيوي لن تكون مثمرة إلا إذا احتلت مكانها على أعلى مستوى أدركه العلم ، على مستوى المعارف التقنية الغنية كل الغنى والمتراكمة منذ نحو قرن من الزمن بفضل جهود الاختصاصيين ببلدان الشرق . إن الماركسية منهج يسمح بالاستفادة ، على أعظم ما تكون الاستفادة ، من جميع تلك المعارف التقنية . ولكنها لا تعفينا البتة من جهود التنقيب والدراسة والتبحر في العلم . بل إنها على العكس تفرض علينا مثل هذه الجهود فرضاً .

أضف إلى هذا كله أن نبذنا جانباً الأنظمة الدوغمائية عن المراحل الخمس لا ينبغي بصورة من الصور أن يقودنا إلى السقوط في نوع من التجريبية التي يبدو أن إغراءها كبير اليوم بالنسبة إلى بعض الباحثين الماركسيين . صحيح أنه يستحيل علينا أن نقنع — لنكرر ذلك — بتحاليل تدمج ميكانيكياً المجتمعات الشرقية القديمة بالرق أو بالإقطاعية ، ولكننا لا نستطيع بالمقابل أن نكتفي باعتبار كل تاريخ المجتمعات الطبقية بين المشاعة البدائية والرأسمالية محض سديم مبهم غير متمايز ، محض جملة من حالات خاصة زاعمين أن الرق الإغريقي — الروماني والإقطاعية الغربية هما مجرد عينتين متميزتين بين الكثير من العينات الأخرى . إن صياغة قوانين عامة للتاريخ وتحديد التكوينات الاجتماعية بمصطلحات نظرية يظلان مطمح الماركسيين المشروع .

إن نمط الإنتاج « الآسيوي » قد يكون — فلنتحمل على الأقل عناء تبني فرضية العمل هذه — واحداً من التكوينات الاجتماعية في المرحلة ما قبل الرأسمالية . ولكن نمط الانتاج « الآسيوي » لا يمكن بالمقابل أن يعد مفهوماً

« فُضالياً »[1] ندخل فيه قسراً جميع المجتمعات التي لا تنطبق عليها مقولتا الرق والإقطاع الكلاسيكيتان . فمن المحتمل إلى أبعد حدود الاحتمال أن تكون بعض المجتمعات غير منتمية لا إلى الرق أو الإقطاع بحصر المعنى ولا إلى التكوين « الآسيوي » ، وأن يكون لها في الوقت نفسه مع ذلك طابع المجتمع الطبقي . هذا هو على سبيل المثال وضع مجتمعات المحيط الهادي التي تكلمنا عنها آنفاً . وهذا هو أيضاً بلا أدنى ريب وضع مانغوليا قبل أن يوحدها جنكيز خان فتنتقل إلى الإقطاعية بحصر المعنى . ولا مجال لاستبدال دوغمائية شمولية الرق أو الإقطاع بدوغمائية جديدة تقول بشمولية نمط الانتاج « الآسيوي » . إن علينا قبل كل شيء أن ندرس الواقع العيني ، لا أن « نفبرك » سلفاً « نموذجاً » آسيوياً بالمعنى الذي يعطيه الاقتصاديون لهذه الكلمة .

أخيراً فإن الأبحاث بصدد نمط الإنتاج « الآسيوي » يجب أن تكون المهمة المشتركة لماركسيي البلدان الاشتراكية وبلدان الغرب والبلدان الآسيوية – الافريقية معاً . والماركسيون الأوائل قادرون على بذل المجهود الرئيسي في هذا المجال بفضل عددهم والمستوى التقني لمعارفهم وتجربتهم وشروط عملهم الممتازة على الصعيد المادي ، في بلدان السلطة فيها للاشتراكية . أما ماركسيو الغرب فإنهم يستطيعون من جانبهم أن يغذوا هذه الأبحاث بتجربة ثمينة : التجربة الناجمة عن تواجههم الدائم مع أفكار الاختصاصيين غير الماركسيين ومناهج عملهم . على أن إشراك ماركسيي البلدان الآسيوية – الإفريقية في هذه الأبحاث مسألة لا تقل جوهرية . فلئن كانت تجربتهم التقنية في ميدان التبحر العلمي ليست على قدر كبير من الغنى ، فإنهم يتمتعون بالمقابل بمزية لا تقدر بثمن : وجودهم في « الداخل » . فهم يستطيعون أن يدرسوا المجتمع الذي ينتمون إليه من خلال استمراره وشموله . ولكن تعاونهم لن يكون مضموناً حقاً إلا إذا لم يكن يراودهم الشعور بأنهم ملقى بهم على هامش التاريخ من خلال نمط الإنتاج

---

(١) : نسبة إلى الفضالة أو فضلة الشيء . « المعرب »

« الآسيوي » . ومن هنا تأخذ مشكلة الركود أهميتها الكبيرة تلك . وبالفعل ، إن الفصل بين نمط الإنتاج « الآسيوي » وبين الركود لشيء أساسي وجوهري ، إذا كنا نريد أن نثير اهتمام سكان المجتمعات الإفريقية والآسيوية بتلك الأبحاث ، في شروط تتفق تمام الاتفاق وكرامتهم القومية .

وانطلاقاً من هذه الاحتياطات المنهجية كافة يمكننا أن نعقد الآمال على استمرار المناقشة المفتوحة بصورة خصبة مثمرة ، وعلى أنها ستؤدي إلى تقدم هام لا بالنسبة إلى معرفتنا بالمجتمعات القديمة فحسب ، وإنما أيضاً بالنسبة إلى النظرية العامة عن المجتمعات البشرية .

# حول نمط
# الانتاج الآسيوي (١)

بقلم :
**يوجين فارغا**

في مقدمة «نقد الاقتصاد السياسي» ، تلك الدراسة المقتضبة للتاريخ العالمي ، كتب ماركس: « إن أنماط الانتاج الآسيوي والقديم والإقطاعي والبورجوازي الحديث يمكن وصفها ، في خطوطها الكبرى ، بأنها عصور متقدمة في التكوين الاجتماعي الاقتصادي » .

وواضح أن ماركس يضفي على نمط الإنتـــاج الآسيوي دلالة تاريخية مماثلة لدلالة أنماط الانتاج الأخرى المتأخرة عنه زمنياً .

بيد أن مفهوم نمط الانتاج الآسيوي اختفى من أدبنا الماركسي . فهو لا يرد له ذكر لا في موجزات الاقتصاد السياسي ولا في موجزات الماركسية–اللينينية .

---

(١) : قبل أشهر من وفاته نشر الاقتصادي السوفياتي المشهور ، المجري الأصل ، يوجين فارغا ، مجموعة أبحـــاث بعنوان « دراسات حول مشكلات اقتصاد الرأسمالية السياسي » ( موسكو ١٩٦٥ ) . والبحث الأخير منها ، الذي نترجمه فيما يلي ، هو بمثابة دفاع قوي عن نظرية « نمط الانتاج الآسيوي » . « المعرب » .

ولو رجعنا إلى مجلدات « الموسوعة السوفياتية الكبرى » الواحد والخمسين لما عثرنا فيها على مادة باسم « نمط الانتاج الآسيوي » . كما أننا لا نعثر في أي مكان على تفسير لمواراة هذه المشكلة الهامة من مشكلات المذهب الماركسي عن الباحثين والقراء . إن ستاراً من الصمت قد اسدل عليها ، فأدينت وتنوسيت .

إن التخلي عن أطروحة ماركس تلك يمكن أن يكون له ما يبرره في حالتين : أ — ألا تكون هذه الأطروحة غير ملاحظة عارضة لم يعد إليها فيما بعد وتخلى عنها هو نفسه ضمنياً ، وليست هذه هي الحال كما سنرى . ب — أن يكون قد قام البرهان على عدم صحة تصور ماركس ذاك . فماركس لم يكن معصوماً عن الخطأ ، ولو زعم أحدهم العكس لكان أثار سخطه وغيظه . ولقد حدد منذ أكثر من مئة عام ، وببعد نظر العبقري ، الطابع الانتقالي تاريخياً للرأسمالية في وقت كان ما يزال فيه أمام هذه الأخيرة مرحلة كاملة من التطور الصاعد تقطعها ، وفي وقت كانت الحركة العاملة ما تزال فيه تخطو خطواتها الأولى . ومع ذلك فإن فرضياته عن الانهيار المتواقت للرأسمالية في البلدان الأوروبية الرفيعة التصنيع لم يقم دليل على صحتها ، كما لم يقم دليل على صحة المواعيد التي ضربها لهذا الانهيار .

ولكنه كان نادراً ما يخطىء : فالحالات التي ذكرناها أعلاه تتعلق بخصائص التطور القادم لا بتحليل الوقائع المتصرمة . والدور البالغ الأهمية الذي يلعبه مذهب ماركس في تكوين فكرنا العلمي الراهن ، وفي تكوين تصورنا بكامله عن العالم ، وندرة الحالات التي أخطأ فيها ماركس ، هذا كله يقضي بألا نتخلى عن أي أطروحة من أطروحاته قبل دقيقٍ تحليلٍ يقوم به أكفاء الماركسيين . وكما سنتبين فيما يلي ، ليس هناك شيء من هذا القبيل في الحالة التي نحن بصددها .

وإنه لمن الضروري أن نفسر للشبيبة الجامعية لماذا نُبذ ما كتبه ماركس عن نمط الإنتاج الآسيوي جانباً دون أي تمحيص . ونحن نجهل ما يرد به أساتذة الماركسية — اللينينية عندنا على طلابهم والمستمعين إلى محاضراتهم عندما يسعى

أحدهم إلى معرفة سبب هذا الصمت . وليس من المستبعد أن يجيبوهم بما أجابني به أحد العاملين في قسم الاستشراق في الأممية الشيوعية منذ نحو ثلاثين عاماً : « كان ماركس يقصد بنمط الانتاج الآسيوي نوعاً آسيوياً من الإقطاعية » . ولقد أجبته آنذاك باستنكار أن ماركس كان يعرف حق المعرفة كيف يعبر عن أفكاره بالألفاظ ، وأنه لو كان يعني بحديثه عن نمط الانتاج الآسيوي نوعاً آسيوياً من الإقطاعية لكان قال ذلك . أضف إلى هذا أن ماركس عندما عدد تعاقب « العصور التاريخية » التي عرفتها الإنسانية ، تكلم عن عصور آسيوي وقديم وإقطاعي ، وعن العصر الحديث ، البورجوازي . ولو كان نمط الانتاج الآسيوي في نظره مجرد « نوع » من الإقطاعية ، لكان أورد التعاقب بترتيب مختلف : نمط الإنتاج القديم ، والإقطاعي ، والآسيوي . وفي وسعنا أن نستنتج من الملاحظات التي أبداها في مواضع أخرى أن نمط الانتاج الآسيوي في نظره يأتي ترتيبه تاريخياً قبل المرحلة الرقية .

لننتقل الآن إلى جوهر المسألة .

لقد عبر ماركس في مناسبات شتى عن الاعتقاد بأن نمط الانتاج الآسيوي يتميز في مبدئه عن سائر أنماط الانتاج الأخرى . ولقد حظيت خصائص المجتمع الآسيوي باهتمامه ( وباهتمام إنجلز ) منذ بداية نشاطه العلمي وحتى وفاته . ونحن لن نأتي بذكر جميع المقاطع من كتاباته التي تحدث فيها عن هذه المشكلة : فمثل هذا العمل سيحتل مكاناً كبيراً . ثم إن الشواهد ، إذا فصلت عن سياقها ، أعطتنا في غالب الأحيان صورة مشوهة عن مسيرة فكر ماركس . وعلى هذا فإننا سنكتفي بإيراد مقاطع كتبها في فترات مختلفة من حياته ، لنقيم البرهان بذلك على أن مفهوم نمط الانتاج الآسيوي يؤلف جزءاً لا يتجزأ من مذهبه الاقتصادي .

نقرأ في « أسس نقد الاقتصاد السياسي » ( ١٨٥٧ ) : « كذلك لم يتوصل الاقتصاد السياسي البورجوازي إلى فهم المجتمعات الإقطاعية والقديمة والشرقية إلا من اليوم الذي بدأ فيه النقد الذاتي للمجتمع البورجوازي » . ولنلاحظ أن

ماركس يكتب تبعاً للظروف تارة « المجتمع الآسيوي » وطوراً « المجتمع الشرقي » كما يتضح من الأمثلة التالية .

في عام ١٨٥٣ كتب ماركس في « السيطرة البريطانية في الهند » :

« إن المناخ والشروط الجغرافية، ولا سيما وجود مساحات صحراوية شاسعة تمتد من الصحراء الإفريقية ، عبر شبه الجزيرة العربيـــة وفارس والهند وبلاد التتار ، إلى هضاب آسيا الأكثر ارتفاعاً ، قد جعلت من الري الصناعي بواسطة الأقنية وغيرها من الإنشاءات المائية أساس الزراعة الشرقية ... وهذه الضرورة فرضت استعمال المـــاء باقتصاد وبالتشارك ... أوجبت في الشرق ... تدخل الحكومة المركزي . ومن هنا تقع على كاهل الحكومات الآسيوية قاطبة وظيفة اقتصادية محددة ، وظيفة تأمين الأشغال العامة » .

ويشير فيما بعد إلى أن مناطق شاسعة من مصر واليمن وفارس وهندوستان، كانت مزدهرة فيما سلف، قد تحولت الآن إلى صحارى بنتيجة إهمال الحكومات وظيفتها في تنظيم الري الجماعي .

ومن مواقف ماركس هذه يتضح لنا بما لا يقبل الشك :

١ً – أنه لا ينبغي أن نفهم مفهوم « نمط الانتـــاج الآسيوي » **بالمعنى الجغرافي** ، على اعتبار أن مناطق شاسعة من إفريقيا تندرج فيه . ومن هنا فإن ماركس يستعمل من حين إلى حين تعبير « المجتمع الشرقي » كبديل عن « المجتمع الآسيوي » . ٢ً – أن ماركس **ما كان يسحب مفهوم نمط الانتاج الآسيوي على آسيا بأسرها** ، وإنما فقط على المناطق التي لا تكفي فيها الهواطل للانتاج الزراعي . وعليه فلا معنى ولا جدوى من محاولة حل مشكلة نمط الانتـــاج الآسيوي انطلاقاً من شروط الصين وحدها، على نحو ما فعل صينوبونا . وبالفعل، إن الهواطل ، في معظم مناطق الصين ، كافية للزراعة بلا ريب ، ولا سيما في الماضي يوم لم تكن كثافة السكان مرتفعة إلى حد يجعل من الري ضرورة لا غنى عنها لزيادة مردود الأرض .

ولسوف يعود انجلز في « ضد دهرينغ » ، وكذلك ماركس إبان السنوات العديدة التي عمل فيها في «الرأسمال» ، إلى مشكلة خصائص الاقتصاد الآسيوي. وسوف نضرب بعض الأمثلة :

« إن الريع العقاري يشكل في آسيا العنصر الرئيسي في الضرائب ويُدفع عيناً . وهذا الشكل من الريع ، الذي يرتكز هناك إلى علاقات إنتاج سكونية ، يصون بدوره نمط الانتاج القديم » ( « الرأسمال » – الكتاب الأول – المجلد الأول ) .

ويعود ماركس أكثر من مرة إلى هذه الفكرة في الكتاب الثالث من « الرأسمال » :

« ... إن المنتج المباشر يملك هنا وسائل إنتاجه الخاصة ... ويقوم بزراعة حقله مستقلاً عن غيره ويمارس الصناعة الريفية المنزلية المرتبطة بهذه الزراعة... وفي شروط كهذه ، لا بد من أسباب غير اقتصادية ، أياً تكن طبيعتها ، لإرغام المنتجين المباشرين على أداء العمل لحساب المالك العقاري الرسمي ... وإذا لم تكن علاقة المنتجين المباشرين بملاك خصوصيين ، وإنما بالدولة مباشرة كما هي الحال في آسيا ، حيث يكون المالك في الوقت نفسه عاهلاً ، فإن الريع يتحد والضريبة ، أو لا يكون هناك بالأحرى من ضريبة متمايزة عن هذا الشكل من الريع العقاري ... إن الدولة هنا هي المالك العقاري الأسمى ، والسيادة السامية ليست إلا تركز الملكية العقارية على الصعيد القومي . ولكن لا يكون هناك بالمقابل من وجود لملكية عقارية خاصة ، وإن يكن هناك وجود لتملك ولانتفاع بالأرض،بصورة خاصة فردية أو جماعية على حد سواء » («الرأسمال»– الكتاب الثالث – المجلد الثالث ) .

وعندما يحلل ماركس الريع المدفوع في شكل عمل، يمحص بتدقيق شروط آسيا . وينوه بوجه خاص بدور الإكراه غير الاقتصادي في الهند .

وفيما يلي عرض واضح لأصالة نمط الانتاج الآسيوي .

فماركس وانجلز على حد سواء يشيران في مواضع عدة من كتاباتهما إلى نمط

الانتاج الآسيوي . يكتب انجلز في « ضد دهرينغ » : « أياً يكن عدد السلطات الاستبدادية التي ذر قرنها أو غاب في فارس والهند ، فإن كلاً منها أدرك تمام الإدراك أنه هو ، قبل كل شيء ، المقاول العام لري الوديان الذي لا تقوم قائمة للزراعة بدونه هناك » .

وينفي انجلز نفياً قاطعاً وجود نمط إنتاج إقطاعي في آسيا في العصور القديمة : « لقد كان الأتراك أول من أدخل في الشرق ، في البلدان التي فتحوها ، نوعاً من الإقطاعية الزراعية » . وتأييداً لهذا الرأي يضرب المثال التالي : « ان مصطلح المالك العقاري لا وجود له في اللغات في الشرق قاطبة حيث الدولة أو المشاعة هي مالكة الأرض . وفي مستطاع السيد دهرينغ أن يطلب النصح ، بصدد هذه الو قعة ، من الحقوقيين الإنكليز الذين كدوا أذهانهم في الهند لحل هذه المسألة : من المالك العقاري ؟ » ( المصدر نفسه[١] ) .

ولا حاجة بنا إلى إيراد شواهد أخرى من مؤلفات ماركس وانجلز : فتراسلهما المتصل حتى وفاة ماركس خير شاهد على اهتمامهما بمسألة الأشكال المتباينة للتطور وأنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية . ولكننا لا نعثر على ظل من شك من جانبهما بصدد صحة أطروحتهما عن نمط إنتاج آسيوي خصوصي[٢] .

ولكن لعل لينين هو الذي نبذ مفهوم نمط الانتاج الآسيوي ؟ البتة . فنحن

---

(١) : أيد لي الأكاديمي ن. ن. كونراد ، وهو من الثقات في موضوع االغات الشرقية ، توكيدات انجلز عندما سألته عن هذه النقطة .

(٢) : صرح أحد خصوم وجود نمط إنتاج آسيوي في الماضي أن ماركس وانجلز قد تخليا عن هذا المفهوم لأنهما لم يستخدما هذا التعبير في أي موضع آخر باستثناء مقدمة « نقد الاقتصاد السياسي » . وهذا تحذلق لا يمت بصلة إلى الماركسية . فلقد كان ماركس يعبر عن المفهوم الواحد بمصطلحات مختلفة تبعاً لوجهة النظر التي يتكلم عنه منها . وفي « الرأسمال » نصادف التعابير التالية : « نمط الانتاج الرأسمالي » ، « الرأسمالية » ، « المجتمع الرأسمالي »، «النظام الاجتماعي الرأسمالي» ، الخ . وجميع هذه المصطلحات تشير إلى شيء واحد أوحد .

لا نعثر على شيء من هذا القبيل في كتاباته بل نجده على العكس يعترف بوجود نمط إنتاج آسيوي .

ففي واحد من مؤلفاته الأول : « من هم أصدقاء الشعب و كيف يكافحون الاشتراكيين – الديموقراطيين» ، يستشهد بالمقطع الآنف الذكر من مقدمة « نقد الاقتصاد السياسي » ماحضاً إياه كامل تأييده . و كذلك شأن مقال لينين الآخر المتأخر زمنياً : « كارل ماركس » . بل إن لينين ما كان يستبعد احتمال وجود نمط الانتاج الآسيوي في روسيا بالذات . ففي معرض حجاجه مع بليخانوف الذي كان يعد تأميم الأرض خطوة إلى الوراء لأنه وجد من الأساس في « روسيا الموسكوفية » ، كتب لينين يقول : « بمقدار ما أنه وجد في روسيا الموسكوفية ( أو بالأحرى إذا كان قد وجد فيها ) تأميم للأرض ، فإن أساسه الاقتصادي كان **نمط الانتاج الآسيوي** ... أما في روسيا ... في القرن العشرين فإن **نمط الانتاج الرأسمالي** هو الغالب قطعاً ... وبليخانوف يخلط بين تأميم للأرض على أساس نمط الانتاج الآسيوي وبين تأميمها على أساس نمط الانتاج الرأسمالي ... وإنما من مقدمات محاججته تنبع فكرة إحياء روسيا الموسكوفية ، أي إحياء نمط الانتاج الآسيوي ، أي نوع من اللغو المحض في العصر الرأسمالي » .

لقد حاول خصوم نمط الانتاج الآسيوي أن يروا في كلمات لينين تلك نفياً لأطروحات ماركس . وهذا خطل ، وأي خطأ ! فلينين لم ينفِ قط هنا نمط الانتاج الآسيوي في حد ذاته ، وإنما وضع فقط علامة شك حول احتمال وجود هذا النمط الانتاجي في روسيا الموسكوفية ( وكان في ذلك مصيباً على اعتبار أن العنصر الأساسي في نمط الإنتاج الاسيوي ، أي الري الذي تنظمه الدولة على نطاق واسع ، لا وجود له هنا ) .

وأخيراً فإن بين أيدينا الملاحظة التي سجلها لينين في هامش تعليقاته التي نشرت مؤخراً على مراسلات ماركس وانجلز . ففي أحد هذه التعليقات يقول: « **إن « مفتاح » الأنظمة الشرقية هو غياب الملكية الخاصة للأرض** » ، « إن الأرض كلها ملك لرئيس الدولة » ، « القرى الآسيوية المغلقة ، الكافية ذاتها

بذاتها ( الاقتصاد الطبيعي ) ، هذا هو أساس النظام الآسيوي + الأشغال العامة التي تتولاها الحكومة المركزية » .

* * *

لقد كان نفي نمط الانتاج الاسيوي ، أو تحويله إلى « نوع آسيوي من الإقطاعية » ، من نتيجة المناقشات التي دارت في تفليس ولينينغراد في ١٩٣٠–١٩٣١ . ولكن العملية تمت في شكل ضئيل الوضوح ومرتجل . ففي بيان لجنة صياغة حصيلة مناقشات تفليس وردت هذه العبارة : « إن إصالة البلدان الآسيوية على امتداد تاريخها كبيرة للغاية . وهي تشكل بمعنى من المعاني بنية خاصة من الإقطاعية يمكن أن يطلق عليها اسم نمط الإنتاج الاسيوي » .

ونستطيع أن نعثر على صيغة مماثلة في الكلمة الختامية التي ألقاها م. غودس في مناقشة لينينغراد : « ... إننا لنفضل أن نتكلم عن إقطاعية متميزة في الشرق ، لا عن نمط إنتاج آسيوي » .

هكذا ظلت هذه المناقشة البالغة الأهمية والحدة عقيمة بالنسبة إلى العلم . فلو كانت المسألة الوحيدة المطروحة على بساط البحث هي مسألة اختيار الاسم الأنسب لنمط معين من الانتاج ، أ « نمط إنتاج آسيوي » أم « نوع آسيوي من الإقطاعية » ، لكان الأمر من وجهة النظر العلمية مجرد جعجعة بلا طحن . والتسمية لا تبدل شيئاً من فحوى الموضوع .

ولنحاول أن نتبين طريقنا من خلال بلبلة الأفكار التي اقترحت أثناء تلك المناقشات . ولا مناص من التنويه هنا أيضاً بأن الماركسيين الحقيقيين ، أياً يكن الاحترام الذي يكنونه لماركس ، لم ينظروا قط إلى مؤلفاته نظرتهم إلى عقيدة لاهوتية . وإذا ما اقتضت بعض الوقائع الجديدة إدخال بعض تعديلات على شروح ماركس ، فإن هذا لمن روح الماركسية . ولكن مثل هذه التعديلات لا بد أن تكون مرتكزة إلى أساس راسخ .

والحال هل في وسعنا أن نعد المحاجة الرامية إلى نفي استقلال نمط الانتاج

الآسيوي وتمايزه عن سائر أنماط الانتـــاج الأخرى محاججة ترتكز إلى أساس متين ؟ في رأينا ، لا .

إن نفي نمط الانتاج الاسيوي يمكن أن يجد مبرراً له في الحالتين التاليتين :

أ - **من وجهة النظر النظرية** : إذا كانت الخصائص المجتمعية في جملة من البلدان الشرقية ، التي استنبط ماركس على أساسها مفهوم نمط الانتاج الآسيوي بوصفه ظاهرة مستقلة متميزة عن سائر أنماط الإنتاج الأخرى ما قبل الرأسمالية بما فيها الإقطاعية ، أقول : إذا كانت هذه الخصائص المجتمعية غير كافية ،وبالتالي إذا كان هذا التمييز غير مشروع .

ب - **من وجهة النظر التاريخية العينية** : إذا ما قام البرهان على أنه لم يوجد في تاريخ المجتمع البشري شعب عاش في الشروط التي عدها ماركس مميزة لنمط الانتاج الآسيوي .

إنه لمن **غير المقبول بصورة من الصور** التوكيد أو التلميح بأن ماركس ( وانجلز ) كانا يعنيان غير ما يقولان ، أو بأنهما ما كانا يفهمان حسن الفهم مذهبهما بالذات . والحال أن هذا التوكيد قد تكرر أكثر من مرة أثناء المناقشة .

وفي رأينـــا أن المساهمين في المناقشة ، التي دارت في إطار حلقة ضيقة من المستشرقين ، ما كانوا على قدر كافٍ من الكفاءة لحل المشكلة النظرية . فقد كان معظم من شارك في المداولات من المستشرقين ، وقبل كل شيء من الصينويين والمؤرخين . وبالمقابل لم يسهم في المناقشات أي واحد من الفلاسفة الماركسيين والاقتصاديين الماركسيين الأكفاء والمعروفين . ونحن نجهل ما إذا كان المستشرقون على قدر كافٍ من الكفاءة لحل المشكلة التاريخية العينية ، ولكن لنا شكوكنا حول هذا الموضوع[1] .

---

(١) : لقد انصب جوهر المناقشة على مسألة معرفة ما إذا كان نمط الانتاج الآسيوي قد وجد في الصين وما إذا كانت بعض مخلفاته قد ظلت قائمة أو لا . والحال أن عدداً لا بأس به من الخصوم الرئيسيين لنمط الانتاج الآسيوي ما كانوا يفهمون اللغة الصينية ولا كانوا قادرين على فك ألغاز الحروف الهيروغليفية .

وفي رأينا أن السبب الرئيسي للبلبلة في المناقشة يعود إلى أن عدداً لا بأس به من المساهمين فيها لم يفهموا شيئاً من الجدل الماركسي ، رغم استشهادهم الكثير بماركس .

نستطيع أن نضرب مثالاً على ذلك كتاب ج. دوبروفسكي ، أحد الخصوم الرئيسيين لوجود نمط الانتاج الآسيوي ، وعنوانه : « حول مشكلة طبيعة نمط الانتاج « الآسيوي » والإقطاعية والقنانة والرأسمال البضاعي » .

إن دوبروفسكي رجل في منتهى « الجرأة » . فقد أخضع مذهب ماركس عن أنماط الانتاج لاعادة نظر جذرية . فهو لم يستبق من أنماط الانتاج التي وصفها ماركس بأنها « عصور متقدمة في التكوين الاجتماعي الاقتصادي » غير نمطين اثنين : القديم ( الرقي ) والرأسمالي . وهو ينفي نفياً باتاً نمط الانتاج الاسيوي ، ويجعل من نمط الإنتاج الاقطاعي نمطين : النمط الاقطاعي والنمط « القناني » . كذلك فإنه يعد « اقتصاد المنتجين الصغار » نمط إنتاج قائماً في ذاته ، ويزعم وجود ثلاثة أنماط إنتاج متمايزة في الاشتراكية : « اقتصاد عصر الانتقال المناظر لعصر دكتاتورية البروليتاريا » و« الاقتصاد الاشتراكي » و« اقتصاد عصر الشيوعية العالمية » . وفي الإجمال (١٠) تكوينات وأنماط إنتاج . وهو يصرح ، بالاستناد إلى ملاحظة أبداها لينين وأساء فهمها أو أوّلها تأويلاً تدليسياً ، بأن ماركس لم يبدع غير نمط الإنتاج الرأسمالي وحده ، لا الأنماط السابقة .

لقد نحى مؤرخونا جانباً ، وعن حق ، هذا اللغو بقضه وقضيضه . ومهما يكن المرء قليل الاطلاع على التاريخ ، فإنه لا يخامره شك في أن الاقطاعية و« القنانة » متداخلتان في أوروبا ومتناوبتان إلى حد ما[١] .

كتب ماركس يقول : « إذا كان الريع الذي يدفع بالنتاج هو الشكل

---

(١) في المجر على سبيل المثال ، وبعد سحق تمرد الفلاحين عام ١٩١٥ ، بات واجباً على الفلاحين أن يعملوا ثلاثة أيام أسبوعياً في أرض المالك ، وأن يسلموه تسع محصولهم وأن يسلموا إلى الكنيسة الكاثوليكية عشره .

الأكثر تطوراً للريع العقاري، فإنه يقترن دائماً ، وبهذا القدر أو ذاك، بخلفات الشكل السابق ، أي الريع الذي يدفع مباشرة في شكل عمل وسخرة ، أسواء كان المالك شخصاً خاصاً أم دولة » ( « الرأسمال » – الكتاب الثالث – المجلد الثالث ) .

إن دوبروفسكي يستشهد بماركس بصدد «اقتصاد المنتجين الصغار للبضائع»، ولكن يتضح لنا بجلاء من الشاهد نفسه أن هذا الاقتصاد يتواجد في أشد عصور التاريخ العالمي تبايناً واختلافاً، أسواء في العصور القديمة أم في عصر الرأسمالية ، أي داخل أنماط الانتاج الأكثر تنوعاً ، ولهذا يعجز عن خلق نمط إنتاج خصوصي .

لقد كان مصير أطروحات دوبروفسكي النبذ ، ولكن أساس هذا التصور المغلوط قلباً وقالباً لم يوضع قط موضع نقد جذري . والحال أن نقطة انطلاق هذا التصور هي الجهل المطبق بالجدل . إن « أ » بالنسبة إلى دوبروفسكي هي دوماً « أ » ، و« ب » هي دوماً « ب » . وهو لا يستطيع أن يفهم أن ظاهرة من الظاهرات قد تكون « أ » منظوراً إليها من زاوية معينة ، و« ب » من زاوية أخرى . وجلي أن مثال كأس الماء الذي لجأ إليه لينين عندما حاول أن يشرح الجدل لبوخارين لم يترك فيه من أثر . وفي وسعنا أن نأخذ مثالاً آخر . إن الذهب هو دوماً ذهب . ولكن الذهب بالنسبة إلى الصناعة المنجمية فلزات ، وبالنسبة إلى الصناعة التعدينية معدن ، وبالنسبة إلى الكيمياء عنصر ، وبالنسبة إلى الصناع اليدويين مادة أولية ، وبالنسبة إلى التاجر رمز الغنى ، وبالنسبة إلى الاختصاصي في الاقتصاد البضاعي مقياس قيمة ، وبالنسبة إلى الرأسمالية عملة عالمية ، وبالنسبة إلى مصرف الإصدار تغطية للورق النقدي . وهكذا فإن الذهب هو دوماً ذهب ، ولكنه في الوقت نفسه جملة من أشياء مختلفة .

إن مصدر الخطأ الذي وقع فيه دوبروفسكي هو التأويل غير الصحيح ، وغير الجدلي ، للمقطع الشهير الوارد في « مقدمة نقد الاقتصاد السياسي » : « في درجة محددة من التطور ، تدخل قوى المجتمع المنتجة المادية في تناقض مع

علاقات الانتاج القائمة ، أو – وهذا ليس إلا ترجمتهـا الحقوقية – مع علاقات الملكية التي كانت قد تحركت حتى الان في نطاقها » .

فمن الجلي الواضح بالنسبة إلى كل ماركسي أن علاقات الانتـــاج وعلاقات الملكية هي شيء واحد منظور إليه من زاويتين مختلفتين .

بيد أن ج . دوبروفسكي، مثله مثل إ . إيولك وغيره من خصوم نمط الانتاج الآسيوي ، يفسر صيغة ماركس تلك تفسيراً يبرهن على جهل مطبق بالجدل . فـ « الحقوق » تنتمي إلى البنية الفوقية الجدلية ، ومن ثم فإن علاقات الملكية ، على ما يزعمون ، لا تؤلف جزءاً لا يتجزأ من القاعدة الاقتصادية ولا تمت بصلة إلى علاقات الانتاج . يؤكد دوبروفسكي قائلاً : « من الواضح تماماً أن علاقات الملكية ، وبوجه خاص العلاقات العقارية ، ليست قاعـــدة اقتصادية ، وإنما ظاهرات بنيوية فوقية .. » .

إن هذه الفكرة تتكرر في أكثر من موضع في كتابه . إنه يكتب ، وقـد عجز عن أن يفهم أن شيئين مختلفين قد يشكلان وحدة ، وان علاقات الانتاج وعلاقات الملكية ليست إلا شيئاً واحداً ، يكتب قائلاً : « إن الشواهد التي أوردناها لا تعدل شيئاً من أطروحة ماركس وانجلز الأساسية القائلة إن أشكال الملكية ليست هي التي تحدد نمط الانتاج ، وإنمـا هي التي تتحدد على العكس بنمط الانتاج وبعلاقات الانتاج » . بل إنه لا يتورع عن التصريح بقوله : « لم يخطر قط في بال أي ماركسي أن يفسر نمط الانتاج بشكل الملكية ... » .

والحق أنه يندر أن يمعن أحدهم في الضلال مثلما يمعن هو . فهو يبدأ بفصل ما يؤلف وحدة ، ليعلن من ثم أن العناصر المنبثقة عن هذا الفصل لا يمت بعضها إلى بعض بصلة .

لقد كتب ماركس يقول : « ... إنما في العلاقة المباشرة بين مالك وسائل الانتاج وبين المنتج المباشر ( وهي علاقـة تتجاوب مختلف مظاهرها بالبداهة مع مستوى محدد للقوة المنتجة الاجتماعية ) ، ينبغي أن نبحث على الدوام عن السر الأعمق وعن الأساس المستتر لكل البناية الاجتماعية ، وبالتـــالي للشكل

السياسي الذي تتلبسه علاقة السيادة والتبعية ، وباختصار قاعدة الشكل النوعي المتميز الذي تتلبسه الدولة في مرحلة محددة » ( « الرأسمال »، الكتاب الثالث ، المجلد الثالث ) .

هذا يعني أن تطور القوى المنتجة يحدد نمط الإنتاج وعلاقات الملكية التي تؤلف وإياه كلاً واحداً . وفي التكوينات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية كانت علاقات الملكية هي التي تحدد علاقات السيطرة والتبعية .

وهكذا فإن القوى المنتجة وعلاقات الملكية وعلاقات السيطرة والتبعية تتحد جدلياً في نمط من أنماط الإنتاج في تقدير ماركس .

ولنحاول أن نشرح ذلك بأبسط الصور .

فمن الواضح بالنسبة إلى كل انسان قادر على التفكير بصورة طبيعية أنه : لو كانت الأرض والماء تخصان المنتج المباشر للسلع المادية ، بدلاً من أن تكون **ملكاً للدولة** ، لما كان أمكن أن يوجد نمط إنتاج آسيوي .

ولو لم يكن منتجو السلع المادية هم أنفسهم **ملكاً لسادة العبيد** ، علاوة على وسائل الإنتاج ، لما كان أمكن أن يوجد نمط إنتاج قديم .

ولو لم تكن الأرض **ملكاً للاقطاعي** ولو لم يكن المنتجون المباشرون للسلع المادية فلاحين ( أقناناً ) تابعين له ، لما كان أمكن أن يوجد نمط إنتاج إقطاعي .

ولو لم تكن وسائل الإنتاج **ملكاً للرأسمالي** ، ولو لم يكن العمال محرومين منها ، لما كان أمكن أن يوجد نمط إنتاج رأسمالي .

ومما يزيد في غرابة خطأ ج. دوبروفسكي وإ. إيولك وآخرين هو أنهم شهدوا بأنفسهم ولادة نمط الإنتاج الاشتراكي. ولقد كان عليهم أن يدركوا أن الإطاحة بالسلطة السياسية للبورجوازية لم تكن كافية ، وأنه لم يكن هناك بد من مصادرة الملكية البورجوازية لوسائل الإنتاج ، وتحويلها من ملكية خاصة إلى ملكية اجتماعية ، لإرساء أسس نمط الإنتاج الاشتراكي . ولا بد أن يكون الانسان قد أضاع رشاده وسلامة منطقه حتى يؤكد أن شكل الملكية لا يمت بصلة إلى نمط الإنتاج .

وفي ودنا أن نسلط شيئاً من الضوء على بعض المعطيات الأساسية المتعلقة بمقولة « نمط الإنتاج » .

١ - إن تعبير « نمط الإنتاج » **تجريد علمي** ، فرز وتكثيف للجوانب الحاسمة في الإنتاج الاجتماعي . وهذه الجوانب لم تظهر قط الى حيز الوجود في شكل صافٍ خالص . « إننا لا نبرز غير السمات الأساسية : إذ ليس هناك من خط فاصل صارم لا بالنسبة الى العصور التاريخية ولا بالنسبة إلى العصور الجيولوجية » ( « الرأسمال » ، الكتاب الأول ، المجلد الأول ) .

٢ - **إن أنماط الانتاج ليست ثابتة . فهي في حالة تحول دائم على مدى تطور التاريخ** . والعلة الرئيسية لذلك هي تطور القوى المنتجة الذي يلغم ، اذا ما أدرك مستوى محدداً ، أسس نمط الإنتاج القائم ويوفر أسباب النماء في الطبقات العميقة لبراعم نمط الإنتاج التالي الذي يصير هو نمط الإنتاج الغالب في خاتمة المطاف (١) . ولقد كان ماركس يعارض هذه التحولات الدائمة بثبات أشكال الاقتصاد الاسيوية ، ولا سيما الأشكال الهندية - علماً بأن هذا الثبات غير مطلق .

والى جانب تطور القوى المنتجة ، تلعب عوامل أخرى دوراً معيناً ، وفي المقام الأول العنف . فغزو القبائل الجرمانية للامبراطورية الرومانية قد عجّل بالانتقال من النظام الرقي الى النظام الاقطاعي . كما شاد المستعمرون الأوروبيون في أميركا على حساب عمل العبيد اقتصاداً جديداً ، رأسمالياً . وأنجز فتح الانكليز للهند أو سرّع سيرورة انحلال نظام الهند الاقتصادي ، الخ .

كتب ماركس بصدد تقسيم الرأسمالية للمجتمع الى ملاك للمال والبضائع من جهة أولى والى شغيلة من الجهة الثانية ، كتب يقول : « انه بالبداهة نتيجة تطور

---

(١): باستثناء نمط الانتاج الاشتراكي . فشروط الانتقال إلى علاقات إنتاج اشتراكية هي وحدها التي تنضج في حضن النظام الرأسمالي ، ولكن الانتاج الاشتراكي بحصر المعنى مستحيل في إطار الرأسمالية .

تاريخي تمهيدي ، حصيلة عدد هائل من الثورات الاقتصادية ، **عاقبة دمـــار مجموعة كاملة** من الأشكال القديمة للانتاج الاجتماعي » ( « الرأسمال » ، الكتاب الأول ، المجلد الثاني ) .

ولكن هذه التغيرات التاريخية المتصلة تقترن جدلياً بالوحـــدة التاريخية ، بالاستمرار المنطقي ، الأمر الذي يحتم على كل نمط انتاج جديد كتبت له الغلبـة أن يستخدم في البداية القوى المنتجة التي خلقها نمط الانتاج السابق .

وأخيراً فإن نمط الانتاج السائد يتعايش مع مخلفات الماضي ومع براعم نمط الانتاج المدعو الى أن يسود في المستقبل ، لا على نطاق العـــالم بأسره فحسب وانما داخل كل قطر أيضاً .

« ان المجتمع البورجوازي هو التنظيم التاريخي للانتاج الأكثر تطوراً والأشد تنوعاً حتى الآن . والمقولات التي تعبر عن علاقات هـــذا المجتمع وتضمن تفهم بناه تتيح لنا في الوقت نفسه أن نفهم بنية وعلاقات انتـــاج جميع المجتمعات الماضية التي قام على أنقاضها وعناصرها المجتمع البورجوازي والتي ما تزال بعض مخلفاتها ، غير المتجاوَزة ، مستمرة على قيد الحياة فيه ، وإن تكن بعض سماتها الأخرى قد اكتسبت مع تطورها كامل دلالتها » . ( ك . ماركس : « أسس نقد الاقتصاد السياسي » ) .

وهذا ينطبق أيضاً على عصرنا ، عصر الرأسمالية الاحتكارية . فلقد اتضح ، بعد أن تحررت غالبية شعوب افريقيا السوداء من التبعية الاستعمارية ، أن النظام القبلي القديم قد ظل في العديد من الحالات قائماً ، لم يطرأ عليه أي تغيير تقريباً . والى يومنا هذا ما نزال نجد في ألمانيا الجنوبية والنمسا وسويسرا بقايا من الملكية المشاعية الجرمانية القديمة للأرض في شكل غابات ومراعٍ مشاعية يستخدمها الفلاحون المحليون جماعياً . كما نجد في المستعمرات البرتغالية عبودية شبه سافرة ، حيث « تستأجر » الحكومة بالقوة عمالاً لمناجم روديسيا ، الخ . وفي العربية السعودية لم يلغ الرق رسمياً الا في ٦ تشرين الثاني ١٩٦٢ . والواقع أنه ما يزال قائماً الى اليوم . ونلفى في تركيا الشرقية اقطاعاً شبه كلاسيكي إذ

يمتلك بعض الملاك العقاريين ٥٠٠ قرية . وفي ايطاليا الجنوبية بقي للإقطاع مخلفات قوية ، بينما أدركت الرأسمالية الاحتكارية ذروة تطورها في الشمال ، وهذا على الرغم من أن ايطاليا ليست بذلك القطر الشاسع المترامي الأطراف .

وعليه فلا وجود لأنماط إنتاج « خالصة » ، وهي لم توجد قط . وإنما هي جميعها عرضة لتغير دائم . وإلى جانب النمط السائد ، تتعايش مخلفات الأنماط الآفلة وبراعم نمط الانتاج القادم ( باستثناء الاشتراكية ) .

٣ – **إن جميع المجتمعات التي فيها طبقات متناحرة** تقوم ، أياً يكن نمط انتاجها ، على أساس **استغلال المنتج المباشر للسلع المادية** . يقول ماركس إنه حيثما يحتكر جزء من المجتمع وسائل الانتاج ، فإن على الشغيل أن ينتج طائعاً أو مرغماً الموارد الحيوية لملاك وسائل الانتاج .

وهذا ينطبق فيما ينطبق على نمط الإنتاج الاسيوي ، وان تكن الدولة في هذه الحالة هي مالك عامل الإنتاج الحاسم : الأرض .

يقول ماركس : « ... لا ينبغي أن ننسى أن هذه المشاعات القروية المثالية تقوم جميعها، بالرغم من مظهرها البريء، على أساس متين من الاستبداد الشرقي... لا ينبغي أن ننسى أن هذه المشاعات الصغيرة تحمل طابع الطوائف والعبودية الشائن ... » ( « السيطرة البريطانية في الهند » ) .

٤ - ان جميع المجتمعات التي فيها طبقات متناحرة تعرف على الدوام صراع الطبقات .

٥ – إن جميع أنماط الانتاج ما قبل الرأسمالية تقوم ، في غالب الحالات ، على أساس إنتاج مكرس لسد الحاجات الشخصية للمنتج المباشر وللمستغِل المالك لوسائل الانتاج . ولا يأخذ غير جزء بالغ الضآلة من الانتاج شكلا بضاعياً . وعلة ذلك ، علاوة على المستوى العام الضعيف لتطور القوى المنتجة ، غياب وسائل النقل البرية القادرة على شحن الحمولات الكبيرة . فقد كانت حيوانات الجر هي وسيلة النقل الوحيدة . وما كان في الامكان شحن الحمولات

الثقيلة إلا عن طريق الماء ، ولكنه كان هنا أيضاً محدوداً بالأبعاد الصغيرة للسفن وبعدم وجود المحركات . وكان على الرجال أو الحيوانات أن يجروا السفن عند الصعود في عكس تيار الماء .

ولنوجز . إن أنماط الانتاج لم توجد قط في التاريخ في حالة صافية خالصة . فهي عرضة لسيرورة تحول دائم .

ومخلفات النمط الآفل وبراعم نمط الانتاج التالي تتعايش مع نمط الانتاج السائد . وأنماط الانتاج تشترك على اختلافها في بعض النقاط : ومن قبيل ذلك أن كل مجتمع طبقي متناحر يقوم على أساس من الاستغلال، وهو مسرح صراع طبقي دائم ، وأن جميع أنماط الانتاج ما قبل الرأسمالية تقوم على أساس الانتاج المكرس لتلبية الحاجات الشخصية ، وأن نمط الانتاج الآسيوي في أيامنا هذه ليس هو النمط السائد في أي مكان كان . وقد أباح هذا كله مجتمِعاً للمستشرقين أن يزعموا بالاستناد إلى حجج معينة أن نمط الانتاج الآسيوي هو نوع من الإقطاعية ، وهذا في رأينا تصويب غير صحيح وعديم الجدوى لتصور ماركس .

* * *

لو تصورنا ولو قارنا ، على صعيد التجريد العلمي المحض ، بين نمط الانتاج الآسيوي ( الشرقي ) كما حدد ماركس سماته وبين الإقطاعية الكلاسيكية التي قامت في أوروبا الغربية ، لاتضح لنا بجلاء تام أننا هنا إزاء **نمطي إنتاج مختلفين** ، ذوي بنى فوقية مختلفة .

فالأرض ، التي هي أهم وسائل الانتاج ، ملك للدولة في نمط الانتاج الآسيوي . أما في الإقطاعية الكلاسيكية فهي **ملك لسادة الأرض ، أي للاقطاعيين** . « لا أرض بدون سيد » : هذا ما تنص عليه شريعة الإقطاعية. والابن البكر هو الذي يرث الأرض بلا منازع . ( إذا كانت الأرض تعد إقطاعة ملكية تُمنح للانتفاع وتعود إلى البيت الملكي عند زوال الحظوة ،

فإن هذه الواقعة لم يكن لها كبير أهمية عملية ) .

إن السكان يتركزون في أراضٍ قليلة الاتساع ولكن مروية في ظل نمط الإنتاج الآسيوي الذي وجد ، على ما يقول لنـــا ماركس ، في المناطق الصحراوية حيث مستوى الهواطل غير كافٍ . واليد العامـلة لا تشكو ههنا من نقص في العدد . والأرض المروية باهظة التكلفة . وإنه لأمر له دلالته أن تكون وحدة المساحة في الصين هي « المو » ، أي $\frac{١}{١٦}$ من الهكتار. ولهذا أُستعمل منذ أقدم الأزمنة سجل للمساحة كانت تذكر فيـــه أسماء متملكي الارض المزروعة .

أما في ظل الإقطاعية الكلاسيكية فإن الأرض تكون متاحة بكميات وافرة ، ولكن يكون هنـــاك نقص في اليد العاملة لشغلها . ولهذا كان الإقطاعيون ينظمون حملات السلب والنهب على الأراضي المجاورة ، للاستيلاء على الفلاحين والماشية ولنقلهم إلى أراضيهم هم .

تشير وثائق العصر الوسيط بوضوح كبير إلى الاختلاف الشائع آنذاك في تقييم الأرض وتقييم اليد العاملة . فعندما كانت الممتلكات الإقطاعيـــة تنتقل من يد إلى يد أخرى، ما كانت أبعاد الممتلكات توصف إلا على نحو تقريبي : من النهر إلى الجبل الفلاني ، ومن الطريق العـــام إلى الغابة الفلانية ، الخ . وبالمقابل كانت اليد العاملة المنقولة تحصى بتدقيق لا مزيد عليه، لا كماً فحسب، بل نوعاً أيضاً في حـــال توفره : وعلى سبيل المثال حدادان ونجارا عربات وثلاثة من صناع البراميل، الخ . ومن المعروف أن المالك العقاري في روسيا، حتى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، كان يُحدَّد لا بما يملكه من الهكتارات فحسب ، بل أيضاً بما يملكه من أقنان .

وفي ظل نمط الانتاج الآسيوي تكون الدولة هي المتملك الأول لفائض النتاج الذي يخلقه مباشرة منتج الريع العقاري الذي يترجم في شكل ضريبة .

وجميع الفئات المستغِلة تتلقى هذه المداخيل غير المتأتية من العمل عن طريق الدولة[1] .

أما في ظل **الاقطاعية** ، فإن متملك الأرض مستغِل مباشر يستحوذ على الريع المدفوع عملاً أو نتاجاً . ولا يكون للدولة من دخل عملياً في ذلك .

وفي ظل نمط الإنتاج الآسيوي تؤدي الدولة وظيفة ذات أهميــــة حيوية بالنسبة إلى السكان : فهي تبني وتنظم أعمال الري . وإنشاءات الري ليست ممكنة إلا على مساحات شاسعة ، وبدونها لا تقوم قائمة في هذه المناطق القاحلة للإنتاج الزراعي ( وكذلك الحال فيما يتعلق باتقاء الفيضانات المؤذية ) . وتكون نتيجة ذلك تمركزاً شديداً للسلطة السياسية ، يجد ترجمته في غالب الأحيان في «الاستبداد الشرقي» (مع إمكانية تسمية موظفين مؤقتين لحين من الزمن ). وتحرص الدولة على إنشاء احتياطيات غذائية تحسباً من المواسم الرديئة. والقصة التوراتية المعروفة ، التي تذكر أن يوسف نصح فرعون بتخزين الاحتياطيات الغذائية خلال أعوام سبعة من المحاصيل الجيدة ، تعكس بلا مراء وجود نمط الإنتاج الآسيوي في مصر في العهد الذي تم فيه وضع التوراة .

أما في ظل الإقطاعية الكلاسيكية فإن الإقطاعي يؤدي بنفسه جميع وظائف الدولة تقريباً ، ولا يعود لهذه الأخيرة من دور اقتصادي. والإقطاعي يمثل في شخصه مختلف أشكال الاستغــلال التي يرزح فلاحوه تحت نيرها : فهو يحكمهم بواسطة فصائله المسلحة ، ويتولى شؤون القضاء ، فيعاقب ويسجن ويحكم بالموت وينفذ. وكل إقطاعي هو السيد في ممتلكاته. وما الملك إلا الأول بين العدلاء ( primus inter pares ) . وفي بعض الأقطار كألمانيــا وبولونيا وهنغاريا كان الملك أو الأمبراطور (حسب العصور ) ينتخب من قبل الإقطاعيين. ولم تكن سلطته تمتد إلا على ممتلكاته الإقطاعية الخاصة وحدها ولا تتعداها .

---

(١) : باستثناء بعض شخصيات المشاعة الريفية الهندية من غير العاملين في الانتاج المادي ، كالكهنة والمنجمين ، الخ. بيد أن مداخيلهم لا تزيد على مداخيل الفلاح أو الصانع اليدوي .

وإذا ما أصبح أقوى الإقطاعيين ملكاً ، أخضع لسلطته أحياناً أضعفهم . ولكن هذا ما كان يحدث إلا في أحوال استثنائية [١] .

وما كانت الدولة الإقطاعية ، بقدر ما يباح لنا الكلام أصلاً عن دولة واحدة ، تتولى أي وظيفة اقتصادية أو إدارية أو قضائية . فقد كانت هذه الوظائف من اختصاص الإقطاعيين . وحتى تصريف شؤون الحرب كان مبدئياً من دائرة اختصاصهم . وبالفعل ، لم تكن قوات الدولة إلا حاصل قوات الإقطاعيين المحاربة تحت راياتهم . كان في وسع الملك أن يعلن الحرب، ولكن كان في وسع الإقطاعيين أيضاً ألا يرسلوا قواتهم . وإذا وصلت هذه القوات اندلعت الحرب ، وإلا فلا حرب .

إننا نرى إذن أن **طابع نمط الانتاج الآسيوي يتمايز جوهرياً عن طابع نمط الانتاج الاقطاعي** . وعليه فلا موجب البتة لنبذ تصنيف ماركس جانباً ولاعتبار نمط الإنتاج الآسيوي نوعاً من الإقطاعية .

* * *

لا حاجة بنا إلى الإيغال عميقاً في التاريخ حتى نقرر ما إذا كان نمط الإنتاج الآسيوي قد وجد فعلاً . فليس واقعه التاريخي هو موضوع البحث ، وإنما المسألة أن نقرر ما إذا كان من الواجب اعتباره نمط إنتاج مستقلاً أو نوعاً آسيوياً من الإقطاعية .

وفي ودنا بالرغم من ذلك أن نسوق هاتين الواقعتين الهامتين برسم أولئك الذين ما تزال تخامرهم الشكوك بصدد هذا الموضوع .

أ — لقد تم العثور في العديد من المناطق الصحراوية في افريقيا وآسيا على مدن مطمورة تحت الرمال ، وعلماء الآثار لا ينون يتوصلون إلى اكتشافات

---

(١) : لم تظهر إلى الوجود « أنظمة الحكم الملكية المطلقة » الأوروبية إلا في مرحلة انحلال الاقطاعية يوم ظهرت « الطبقة الثالثة » التي تولدت عنها البورجوازية وشرعت أسلحة المشاة النارية تتفوق في المعارك على الفرسان الإقطاعيين .

تلو الاكتشافات فكيف أمكن لمدن ولمعابد كبيرة ولأهرامات وغيرها من المنجزات التي تبيح لنا الكلام عن أعداد غفيرة من السكان بالنظر إلى ضعف مستوى تطور القوى المنتجة في ذلك العصر ، كيف أمكن لها أن ترى النور في قلب الصحراء بدون شبكات ري ، أي بدون سلطة دولة قوية قمينة بأن تخلق وتنظم طاقة الماء ، أي بدون نمط الإنتاج الآسيوي ؟

ب – إن مصطلح « المالك العقاري » ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، لا وجود له في اللغات الشرقية . وما اللغة إلا نتاج التاريخ ، حصيلة تاريخ الشعب بأسره . فكيف يمكننا أن نفسر غياب هذه الكلمة في الشرق إذا كان هذا الأخير لم يعرف نمط الإنتاج الآسيوي ولم يعرف غير الإقطاعية وملاكيها العقاريين ؟

وإنه لمن الأصعب بكثير إقامة البرهان على وجود نمط الإنتاج الآسيوي عن طريق الوثائق . فعدم كفاية المصادر المتعلقة بهذا العصر السحيق القدم يحدث بين العلماء تقلبات حقيقية في الرأي . ودليلنا على ذلك تصريحات الأكاديمي ف . ستروفه .

في عام ١٩٢٨ أنكر وجود نمط الإنتاج الآسيوي .

وفي عام ١٩٣١ أثبت أن نمط الإنتاج الآسيوي وجد منذ عهد بعيد في مصر القديمة .

فقد صرح : « ... بعد دراسة جميع... المواد، انتهيت إلى الاستنتاج... بأنه قد وجد فعلاً في مصر تكوين خاص لا يمكننا وصفه بأنه إقطاعي ... فالعمل الذي كان يقتضيه نظام الري قد حفظ هذه المشاعة البدائية ... حتى بعد أن انفصلت عنها أوليغارشية مستغِلة ... وبقاء هذه المشاعة هو وحده الذي كان يفسح المجال أمام هذه الأشغال الجماعية التي لا غنى عنها لصيانة الري ... وخاصة نمط الإنتاج الآسيوي هي أن المشاعة لم تتحلل وبقيت على قيد الحياة بحكم ضرورة تنظيم أشغال عامة من أجل الري . والغريب أن

الأمور لبثت على ما هي عليه حتى العصر الأخير ، عصر بطليموس » .

وما يلي يشهد على أهمية الماء الحاسمة في مصر . فقد كتب ستروفه يقول : « في العديد من الأحوال ما كان الفلاح المصري ، الذي كان سيد أرضه ، يملك الماء ، وإنما كان يستعمله فقط . وكي تقول في مصر إنك تابع لفلان ، تقول: أنا في « ماء » فلان ، في « قناة » فلان » .

والاستنتاج الختامي لـ ف . ستروفه تلخصه هذه الجملة : « إذا سئلت : حتى أي عصر نستطيع في رأيك أن نلحظ وجود نمط الإنتاج الآسيوي في مصر ، فإنني سأجيب: في تقديري حتى العصر الروماني ، عندما جاءت السيطرة الرومانية بتكوين مختلف عن التكوين الذي كان قائماً حتى ذلك الحين » .

وفيما بعد صرح ف . ستروفه من جديد بأن نمط الإنتاج الذي وجد في مصر لم يكن آسيوياً ، وإنما رقياً .

ونحن نلاحظ شبيه هذا الموقف فيما يخص الصين . ولما كان اختصاصنا ، كاختصاص غالبية المشاركين في المناقشة ، ناقصاً وغير كافٍ ، فإننا سنمتنع عن إبداء أي رأي بصدد المسألة التي أثارت في حينه مناقشات حادة : هل وجد في الصين نمط إنتاج آسيوي ؟

إن الصين بلد شاسع مترامي الأطراف ، لم يقطنه الصينيون وحدهم وإنما أيضاً جملة من أقوام كان مستوى تطورها أكثر تدنياً . وتاريخها يمتد على مدى عدة ألوف من السنين ، وشهد معارك طبقية وثورات وغزوات من قبل شعوب أخرى ، الخ . ولهذا فإنه لمن الصعوبة بمكان ، في هذه الحالة المحددة ، دراسة أنماط الإنتاج التي غالباً ما تبدلت وانحلت وتداخل بعضها في بعض .

أضف إلى هذه الصعوبة الخاصة الناجمة عن التأويل الصحيح للكتابة الهيروغليفية التي يعود تاريخها إلى أربعة آلاف عام والتي كان رسمها أشد تعقيداً بما لا يقاس منه اليوم . وبالفعل ، إن العلماء الصينيين يختلفون كبير الاختلاف فيما بينهم في تأويل الكتابات الهيروغليفية السحيقة القدم .

والاختلاف في تأويل نص هيروغليفي يفضي إلى اختلاف في الآراء بصدد واقعة أساسية : هل وجد ، في مرحلة محددة من التاريخ الصيني، وفي منطقة محددة من البلاد ، نظام إقطاعي أو أي نظام اجتماعي آخر مهما يكن ؟

إننا لنعتقد أن نمطي الإنتاج الآسيوي والإقطاعي يشكلان نمطي إنتاج مختلفين وأن الأول كان له هو أيضاً وجوده التاريخي .

* * *

عندما نتطرق اليوم ، وبعد مرور ثلاثين عاماً ، إلى المناقشة التي انصبت على مسألة معرفة ما إذا كان نمط الإنتاج الآسيوي نوعاً من الإقطاعية ، فإننا نجد صعوبة بالغة في فهم العناد الشديد الذي أُنكر به وجود نمط الإنتاج الآسيوي وتم به تأويل موقف ماركس من هذا الموضوع تأويلاً خاطئاً – وهذا بالرغم من أنه ورد ذكره في برنامج الكومنترن الذي تبنته جميع الأحزاب الشيوعية قبل المناقشة بثلاثة أعوام للبلدان التي ما تزال فيها مخلفات من نمط الإنتاج الآسيوي[1] .

لقد كان لهذه المسألة أهمية علمية وسياسية–استراتيجية بالنسبة إلى الصين. ولقد أطلق خصوم نمط الإنتاج الآسيوي صفة الأعداء السياسيين على أولئك الذين (بما فيهم أنا نفسي) لا يتعرفون على إقطاعية عادية في بنية الصين الاجتماعية في العشرينات . ومن هنا بالذات سدوا الطريق على توضيح مشكلات هامة .

ولو حللنا بالتفصيل محاججة خصوم نمط الإنتاج الآسيوي ، لكان ذلك مضيعة للوقت. فبمقدار ما أنهم لم يفهموا منهج ماركس الجدلي ولم يستوعبوا

---

(١) : إن أعند خصوم وجود نمط الانتاج الآسيوي يتذرعون ، تبريراً لموقفهم ، بأن نمط الانتاج الآسيوي قد ورد ذكره بين مزدوجين في نص البرنامج . وهم يرون أن هذا أسلوب للتعبير عن نفيه . ولكن ما الداعي إلى النص على نمط الانتاج الآسيوي في البرنامج إذا كان واضعو هذا البرنامج لا يعلقون من أهمية على مخلفات ذلك النمط؟ الحق أن المزدوجين كانا مجرد تنازل لصالح من كانوا متشككين بصدد هذه النقطة .

تحذيراته المتكررة ( إن كل تعميم لا بد في نظر ماركس من أن يقوم على أساس معرفة مسبقة وعميقة بالوقائع العينية وتحليلها ) ، فإن محاججتهم باستنادها إلى شواهد مفصومة عن سياقها ومغلوطة الفهم لا يمكن أن تعني في خاتمة المطاف سوى أن ماركس كان ماركسياً رديئاً لا يفهم الماركسية .

هكذا أكد أحد المساهمين في المناقشة ، إ. إيولك ، أن « نظرية نمط الإنتاج « الآسيوي » تناقض ... أسس المذهب الماركسي – اللينيني عن المجتمع ... » ، وهذا بالرغم من أن ماركس قد أعطى ، في « مقدمة نقد الاقتصاد السياسي » كما هو معروف ، نمط الإنتاج الاسيوي أهمية مماثلة لأهمية أنماط الانتاج القديم والإقطاعي والرأسمالي بوصفها عصوراً في تطور البشرية .

إن هذا لم يكن هجوماً اقتضته الحرب الكلامية . فإيولك يردد القول نفسه في مجلة « تحت راية الماركسية » : « إن تصور نمط إنتاج « آسيوي » خاص هو في ماهيته نظام مناهض للماركسية ... » . وقد أعلن في كلمة له أثناء المناقشة : « إن نمط الإنتاج الآسيوي يفتقر إلى التماسك والصلابة من وجهة النظر النظرية ، وذلك بمقدار ما يناقض أسس النظرية الماركسية – اللينينية عن الطبقة والمجتمع » .

وهذا يعدل القول بأن ماركس ما كان يفهم مذهبه بالذات . وتخفيفاً من حدة الإهانة الموجهة إلى ماركس ، ينسب إليه إيولك فكرة أنه كان يعني بنمط الإنتاج الآسيوي شيئاً آخر . وهذا ليس بأحسن من سابقه .

أما م. غودس ، المقرر الرئيسي لخصوم نمط الإنتاج الآسيوي، فقد أبدى المزيد من الفطنة والتحفظ . فقد صرح بصدد مقدمة ماركس لـ « نقد الاقتصاد السياسي » : « ... إن السياق كله ، شأنه شأن معنى المقدمة كلها، ينفي إمكانية الاعتقاد ، بأي صورة من الصور ، بأننا أمام صيغة طارئة عارضة . فكل واحد من أنماط الإنتاج المعدّدةفي هذه الصيغة يشكل تكويناً اجتماعياً نوعياً ويحتل مكانة محددة في ترتيب التعاقب ، هي بالتحديد المكانة التي أعطاها ماركس لكل واحد من تلك الأنماط » .

« لقد آن لنا أن نوقف جميع المناقشات بصدد مسألة معرفة ما إذا كان ماركس يعترف بنمط الإنتاج الآسيوي في سلسلة من مؤلفاته تكويناً اجتماعياً نوعياً . فنحن لا نستطيع أن نغمض أعيننا دون صيغ ماركس التي لا تقبل نقاشاً حتى وإن كنا لا نتبنى نظرية نمط الإنتاج الآسيوي » .

إن أي ماركسي بلا تعيين يوافق ، ولا بد ، على مثل هذه التوكيدات .. ولكن كيف انتهى الأمر بـ م. غودس ، انطلاقاً من تلك الفكرة الصحيحة ، إلى نفي نمط الإنتاج الآسيوي بالرغم من كل شيء ؟ بتوكيده أن العديد من الوقائع المتعلقة بالبلدان الشرقية كانت ما تزال مجهولة في أيام ماركس ، ولهذا افترض هذا الأخير – وقد كان جاهلاً بأبحاث مورغان – وجود نمط الإنتاج الآسيوي واعتمده فرضية للعمل . « لقد كانت لماركس فكرة عن علاقات المشاعة البدائية من جهة أولى ، وعن نظام المجتمع القديم والتمايز الفظ بين طبقاته من الجهة الثانية . وكانت الثغرة في تصوره للسيرورة التاريخية تكرهه على البحث عن الحلقة المفقودة » .

وأطروحات م. غودس اللاحقة لا تكاد تتميز عن توكيدات سائر خصوم نمط الانتاج الآسيوي. وهكذا يخلص إلى الاستنتاج بأن«نمط الإنتاج الآسيوي هو الإقطاعية ليس إلا » . وحجته الرئيسية هي عين حجة ج. دوبروفسكي : تماثل الشروط بالنسبة إلى المستغَلين والمستغِلين . ويخيل إلينا أنه قد سبقت لنا الإجابة على هذه المسألة في معرض مقارنتنا بين نمط الإنتاج الآسيوي والإقطاعية .

هكذا يتفق خصوم نمط الإنتاج الآسيوي ويجمعون على النقطة التالية : لقد كان ماركس مخطئاً . وعلة ذلك في نظر م. غودس أن ماركس ما كان يعرف الوقائع معرفة كافية . وعلته في نظر ج. دوبروفسكي أن ماركس ما كان يفهم غير الرأسمالية لا الإقطاعية . وعلته في نظر إ. إيولك أن ماركس ما كان يفهم الماركسية. وهذا كله مبرهن عليه بشواهد من مؤلفات ماركس.

وفي خاتمة المطاف كرس ستالين نفي وجود نمط الإنتاج الآسيوي في كتابه

«المادية الجدلية والمادية التاريخية» الذي لم يرد فيه ذكر لذلك النمط من الإنتاج.

والمشكلة ترتد إلى ما يلي : هل أثبتت الأبحاث الأخيرة أن « فرضية » ماركس صحيحة أو غير صحيحة؟ هل وجد نمط الإنتاج الآسيوي في التاريخ، في أي مكان من العالم ؟ إننا لا نملك نحن ما فيه الكفاية من الكفاءة لحل هذه المشكلة حلاً نهائياً .

ولكننا نفترض أنه قد آن الأوان اليوم كيما يعكف الباحثون الماركسيون الجادون من فلاسفة واقتصاديين ومؤرخين على هذه المسألة من جديد ويعيدوا الاعتبار ، في تقديرنا ، إلى مذهب ماركس وإنجلز الصحيح عن أنماط الإنتاج .

# ما نمط الإنتاج الآسيوي ؟

بقلم
نغوين لونغ بيش

إن المشكلة [1] قديمة للغاية ، وكثيراً ما أثيرت منذ نحو نصف قرن من الزمن . ولكنها تبقى مع ذلك ذات طابع راهن ، وقيد الطرح من جديد على بساط البحث باستمرار . بيد أنه كلما كثر الكلام عنها ، اشتد تباين الآراء واختلاف المواقف . ولم يحظ أي تفسير حتى يومنا هذا بإجماع العلماء الماركسيين ، كما لم ينل أي تفسير الرضى .

وقد أثرت هذه التفسيرات المختلفة في بعض الأزمنة تأثيراً متفاوت الأهمية على أعمال البحث بصدد تاريخنا القديم. فانطلاقاً من هذا التفسير أو ذاك أكد بعضهم أن المجتمع الفيتنامي القديم كان مجتمعاً رقياً ، وارتأى بعضهم الآخر أنه انتقل مباشرة من المشاعة البدائية إلى النظام الإقطاعي من دون أن يمر بالمرحلة الرقية . ولكنهم جميعهم يتخذون من خصائص نمط الإنتاج الآسيوي مبررات ومرتكزات لأطروحاتهم .

---

(١) : من دراسة ظهرت في مجلة « دراسات تاريخية » الصادرة في هانوي ، في عددي آب وأيلول ١٩٦٣ . « المعرب »

وعليه فإن مسألة نمط الإنتاج الآسيوي لها أهميتها الحاسمة بالنسبة إلى عملنا البحثي، ولا مناص لنا من أن نستوعبها حق الاستيعاب. ولكن ينبغي أن نقول أن هذه المشكلة هي من أكثر المشكلات التي طرحها علينا، نحن الذين نعمل في حقل التاريخ، كلاسيكيو الماركسية، تعقيداً ووعورة.

إن بين أيدينا، نحن العاملين في حقل التاريخ في قطر آسيوي والعائشين في الواقع الآسيوي، قسطاً من المصادر التاريخية العينية، وعلى الأقل مصادر تاريخ قطرنا. وهذا سبب إضافي يحدونا إلى المساهمة في تلك الأبحاث. وإذا توصلنا إلى حل مشكلة نمط الانتاج الآسيوي، فإننا نكون قد فسرنا إحدى وجهات نظر الماركسية الأساسية حول تاريخ آسيا ونكون في الوقت نفسه قد أوجدنا حلاً لجزء من المصاعب الرئيسية المتعلقة بمشكلات تقسيم مراحل تاريخ مختلف الأقطار الآسيوية، ومن بينها مشكلة تقسيم مراحل تاريخ فيتنام.

وفي ودي أن أقول من الآن إنني لا أؤيد الاقتراح الداعي إلى التخلي عن مفهوم نمط الإنتاج الآسيوي دون بحث عن وسيلة لتفسيره. فمثل هذا الاقتراح سلبي، ولئن كنا نستطيع، بصورة مؤقتة، ألا نتكلم عن نمط الإنتاج الآسيوي في أعمالنا ما دمنا لا نستطيع بعد أن نجد له تفسيراً مرضياً، فإننا لا نستطيع بالمقابل أن نلغي هذا المفهوم لأنه يظل، مهما فعلنا، ماثلاً في كتابات ماركس الكلاسيكية. وما دام يستحيل علينا أن نحذفه من كتابات كلاسيكيي الماركسية، حتى إذا كنا لا نريد استخدامه، فلا بد لنا من تفسير مرضٍ لهذا المفهوم كما لغيره من مفاهيم النظرية الماركسية. وعلى كل، وحتى إذا كنا لا نريد استخدامه، فإننا لا نستطيع أن نضرب صفحاً عن خصائص نمط الإنتاج الآسيوي، كالمشاعة الآسيوية، والنظام الآسيوي لملكية الأراضي والأملاك، ونظام دكتاتورية الدولة الآسيوية، الخ، في دراسة الشرق القديم. ذلك ما كانه موقف العلماء السوفياتيين عندما حرروا موسوعة «التاريخ العالمي». ولهذا أرى أن تفسير مفهوم ماركس

عن نمط الانتاج الآسيوي تفسيراً مرضياً يظل ضرورياً ، لا بالنسبة إلى المؤرخين فحسب، بل أيضاً بالنسبة إلى جميع أولئك الذين يدرسون كلاسيكيي الماركسية . أما اقتراح فلسفة على شاكلة فلسفة العلماء الانكليز ، فلسفة تتخلى لا عن مفهوم نمط الانتاج الآسيوي فحسب بل أيضاً عن مجمل نظرية ماركس بصدد الوجود المعمم للنظام الرقي في العالم وتعتبر أن النظام الإقطاعي هو الشكل الذي يبدأ به المجتمع الطبقي ، فتلك مشكلة أخرى تفضي إلى إعادة نظر شاملة في النظرية الماركسية عن سيرورة تطور المجتمع البشري . ومثل هذه المهمة تتعدى طاقات المؤرخين وتتجاوز حدود هذا المقال . ولهذا لن نخصها بالمزيد من الحديث .

من الممكن تصنيف تفسيرات نمط الانتاج الآسيوي في أربع مقولات .

المقولة الأولى المتضمنة للتفسيرات التي ترى في نمط الانتاج الآسيوي شكلاً اجتماعياً خاصاً بآسيا ، ولا وجود له في غير آسيا أو الشرق دون أي مكان اخر . وآراء ماديار وسافانوف وأونسو وهيرانو يوشيتارو تنتمي إلى هذه المقولة . ولقد تم اليوم تجاوز هذه التصورات كلياً . وما عاد إنسان يأتي بذكرها أو يتأسف عليها ، لأنها تتعارض والنظرية الماركسية – اللينينية ولا تتطابق وواقع آسيا التاريخي . فالماركسية – اللينينية ترى أن سيرورة تطور المجتمع البشري تتألف من خمس مراحل ، أي خمسة أشكال مجتمعية : البدائي ، الرقي ، الاقطاعي ، الرأسمالي والشيوعي . وعلى هذا فإن الاعتقاد بأن نمط الانتاج الآسيوي هو شكل مجتمعي وجد خارج الأشكال الخمسة الآنفة الذكر يعني نفي شمولية النظرية الماركسية – اللينينية بصدد مسيرة تطور المجتمع البشري . والعلماء القلائل الذين قاموا ببعض الأبحاث عن نمط الانتاج الآسيوي لا يستطيعون أن ينكروا تلك النظرية التي حظيت على الدوام باحترام الماركسيين جميعاً . أما بصدد الواقع التاريخي فقد تأكد اليوم بصورة إجماعية ، وبعد الدراسات التي تناولت في العقود الأخيرة تطور

المجتمع الآسيوي ، أن المجتمع الآسيوي كان قبل دخول الرأسمالية الغربية مجتمعاً إقطاعياً ، لا مجتمعاً خاصاً ليس برقي ولا بإقطاعي . وإنما لأن واقع التاريخ الآسيوي كان فعلاً كذلك ، أمكن للوحـــدة بين الثورة المناهضة للإقطاع والثورة المناهضة للأمبريالية أن تتحقق ، كما أمكن لكل من هاتين الثورتين أن ينتصر بالتعاقب في أقطار آسيا خلال المئة سنة الأخيرة . هكذا نرى أن تفسيرات نمط الانتاج الآسيوي التي تنتمي إلى تلـك المقولة الأولى ليست بذات قيمة بالمرة وليس لها غير أهمية تاريخية .

وتضم المقولة الثانية الاقتراحات الراميـة إلى تفسير نمط الانتاج الآسيوي بوصفه الشكل المجتمعي البدائي . هذا ما ارتآه غيو موريو منذ عام ١٩٢٩ ، والعالم الياباني موريتاني كاتسومي في عام ١٩٣٤ ، والعالم الانكليزي دوغلاس في عام ١٩٦١ . ونقطة ضعف أطروحات المقولة الثانية هذه تكمن في أنها لا تقيم اعتباراً إلا لخصيصة واحدة من خصائص نمط الانتاج الآسيوي ، وأعني بها المشاعة ، وتضرب صفحاً عن الدولة الاستبدادية المشادة على أساس هـذه المشاعة . والكلام عن الدولة يعني الكلام عن مجتمع طبقي . وإذا كان نمط الانتاج الآسيوي يشتمل على نوع من دولة استبدادية ، فإن من المستحيل كل الاستحالة اعتباره شكلاً للمجتمع البدائي .

وفي وسعنا أن ندرج في هـذه المقولة جميع الأطروحات التي تفسر نمط الانتـاج الآسيوي بأنه المرحـلة النهائية من المجتمع البدائي أو بأنه المرحلة الانتقالية بين المجتمع البدائي والمجتمع الرقي . ونقطة ضعف هذه الأطروحات هي نفس نقطة ضعف الأطروحات التي تفسر نمط الانتـــاج الآسيوي بأنه المجتمع البدائي ، لأن المرحلة النهائية من المجتمع البدائي أو المرحلة الانتقالية بين المشاعة البدائية والرق تظلان ضمن حدود المجتمع البدائي . وتشكو هذه الأطروحة من نقطة ضعف أخرى ، لأنهـا ترى أن كل مرحلة من مراحل شكل اجتماعي واحد لها نمط إنتاج خاص بها . وهذا بالبداهة غير صحيح . ووجهة نظر الماركسية تنص على أن كل شكل من أشكال المجتمع له نمط

إنتاج واحد محدد، وعلى أن كل شكل من أشكال المجتمع لا يمكن أن يشتمل على نمطين أو ثلاثة من أنماط الانتاج ، كما لا يمكن أن يكون هناك نمط إنتاج خاص لكل مرحلة انتقالية من شكل من أشكال المجتمع إلى شكل آخر .

والمقولة الثالثة تضم التفسيرات التي ترى أن نمط الانتاج الآسيوي هو المجتمع الاقطاعي الشرقي . وتندرج في هذه المقولة أطروحة العلماء السوفياتيين في الأعوام ١٩٣١ – ١٩٣٤ ، وأطروحة المؤرخ الصيني تونغ شو يي في عام ١٩٥٧ ، والأطروحة التي قال بها في هانوي في عام ١٩٦٢ غوبر ، العضو المراسل لأكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي . وتقر هذه الأطروحات من جهة أولى بأن المجتمع الاقطاعي هو المجتمع الذي يبدأ به المجتمع الطبقي في الشرق وبأنه يدوم حتى عشية دخول الرأسمالية الغربية ، ولكنها تتخلى من الجهة الثانية عن الأطروحة الماركسية القائلة بالوجود المعمم للنظام الرقي في العالم . والحال أنه إذا لم يكن قد وجد في الشرق ، أي في آسيا وافريقيا اللتين تؤلفان شطراً كبيراً من العالم ، نظام رقي ، استحال القول بأن هذا الأخير قد وجد في كل مكان على الأرض .

وتضم المقولة الرابعة الأطروحات التي ترى أن نمط الانتاج الآسيوي هو شكل المجتمع الرقي في آسيا . ونقطة الضعف المشتركة بين هذه الأطروحات عجزها عن تفسير سبب استمرار خصائص نمط الانتاج الآسيوي في المجتمع الاقطاعي الآسيوي بالرغم من أنها تعدها خصائص للنظام الرقي الشرقي . فلو أخذنا مثال الفيتنام لوجدنا أن شكل المشاعة القروية وشكل الدولة الملكية المطلقة قد وجدا معاً طوال المرحلة الاقطاعية وحتى عشية دخول الرأسمالية الفرنسية إلى فيتنام . وبالاستناد إلى هذا الواقع التاريخي نستطيع أن نقول إن نمط الانتاج الآسيوي قد وجد في فيتنام، وذلك حتى لحظة الغزو الفرنسي، ولكن يستحيل علينا أن نقول إن النظام الرقي في فيتنام قد وجد حتى ذلك التاريخ ، أي حتى مئة عام خلت. وتشكو وجهة النظر التي تعد نمط الانتاج

الآسيوي نمط إنتاج المرحلة الرقية الأولى في آسيا من نقطة ضعف أخرى : إن كل شكل من أشكال المجتمع يمكن أن يكون له نمط إنتاج واحد لا عدة أنماط . ومن المستحيل أن يتولد عن كل شكل من أشكال المجتمع في كل واحدة من مراحله نمط إنتاج خاص به . ومؤلفو المجلدين الأولين من موسوعة « التاريخ العالمي » السوفياتية لا يستخدمون نمط الانتاج الأسيوي ، ولكنهم يجعلون من خصائصه خصائص المرحلة الأولى من الرق في العالم قاطبة . وهذا التصور يتحاشى نقطة الضعف الناجمة عن اعتبار نمط الانتاج الآسيوي نمطاً إنتاجياً مستقلاً لواحدة من مراحل النظام الرقي ، ولكنه يشكو من نفس نقطة الضعف المشتركة : إذ ليس صحيحاً أن خصائص نمط الانتاج الآسيوي لم توجد إلا في مرحلة الرق الأولى ، فهي قد وجدت أيضاً في المرحلة الرقية المتطورة وفي المجتمع الاقطاعي الآسيوي .

ومن خلال هذا التحليل المقتضب نتبين أن جميع التفسيرات الشائعة بصدد نمط الانتاج الآسيوي ليست بمرضية ، وأنها تشكو من نقاط ضعف عدة ، وأنها لا تعدو أن تكون أكثر من «فرضيات» مؤقتة مقبولة في بعض الأزمنة أو في بعض البلدان .

* * *

إذا أعدنا النظر في نقاط ضعف التفسيرات التي تكلمنا عنها أعلاه ، تبينا أننا نستطيع تلخيصها بقولنا إنه يستحيل تفسير نمط الانتاج الآسيوي بأنه شكل واحد وحيد من أشكال المجتمع ، أسواء كان بدائياً أم رقياً أم إقطاعياً ، لأن خصائص نمط الانتاج الآسيوي قد وجدت منذ نهاية العصر البدائي وحتى نهاية عصر الاقطاع . كما أننا لا نستطيع أن نفسر نمط الانتاج الآسيوي بأنه شكل خاص من أشكال المجتمع ، لأن هذا يخالف مبدأ الماركسية في أنماط الانتاج الخمسة ويخالف تصور ماركس وانجلز عن آسيا القديمة والاقطاعية .

وعليه فإننا لا نستطيع أن نجد تفسيراً مرضياً لنمط الإنتاج الآسيوي لا في أنماط الإنتاج الخمسة ولا في أي شكل آخر مستقل من أشكال المجتمع. إننا لا نستطيع أن نجد مثل هذا التفسير إلا في خصائص آسيا بالذات، أي في الجانب الأكثر استقراراً من المجتمع الآسيوي ما قبل الرأسمالي.

هذا الجانب الأكثر استقراراً يتمثل في نظام المشاعات الريفية وأشكال الملكية العامة للأرض والخيرات. فالوجود الطويل الأمد للمشاعات الريفية في آسيا كان قاعدة تكوين دكتاتورية الدولة في آسيا. ونظام المشاعات الريفية كما قال ماركس هو نظام اجتماعي خاص بآسيا.

عندما تقدم ماركس بمفهوم نمط الإنتاج الآسيوي، كان قصده بالضرورة أن يتكلم عن شيء خاص بآسيا، عن شكل سياسي - اجتماعي محدد لم يوجد إلا في آسيا دون أي مكان آخر. هذا الشكل السياسي - الاجتماعي هو، كما نوه ماركس بذلك، شكل المشاعات الريفية التي وجدت منذ أمد بعيد في آسيا. ولهذا أعتقد بأن نمط الإنتاج الآسيوي هو نظام المشاعات الريفية الآسيوية الذي وصفه ماركس بأنه نظام اجتماعي خاص بآسيا. وليس له من تفسير غير هذا التفسير.

إن التفسير الذي يرى في نمط الإنتاج الآسيوي نظام المشاعات الريفية الآسيوية هو وحده الذي ينسجم مع فكر ماركس ومع واقع تاريخ آسيا الاجتماعي.

قد يتساءل بعضهم لماذا أطلق ماركس على المشاعات الريفية الآسيوية اسم «نمط الإنتاج الآسيوي»، ولماذا استخدم مفهوم «نمط الإنتاج» الذي هو مفهوم تشمل دلالته عصراً تاريخياً محدداً كاملاً من المجتمع. ومثل هذا التساؤل مشروع. فقد اعتدنا نحن اليوم على استعمال مفهوم «نمط الإنتاج» بالمعنى الذي يكون فيه لنمط الإنتاج تأثيره الحاسم على المجتمع بأسره طوال مرحلة تاريخية محددة كاملة، كما هي حال نمط الإنتاج الرقي أو نمط الإنتاج الاقطاعي

أو نمط الانتاج الرأسمالي ، الخ . وكذلك هو شأن مفهوم «النظام الاجتماعي» الذي اعتدنا على استعماله بالمعنى الذي يكون فيه للنظام الاجتماعي دور حاسم في المجتمع بأسره طوال مرحلة محددة، كما هي حال الأنظمة الرقية والإقطاعية والرأسمالية الخ . ولقد شاع استعمال هذين المفهومين على نحو تداخلا واختلطا معه وأخذا دلالة واحدة . ولكن من الممكن أن تكون هذه الدلالة في زمن ماركس ، وبقلم ماركس ، أقل تحديداً . وكما رأينا آنفاً ، أطلق ماركس على المشاعات الريفية الآسيوية اسم « النظام الاجتماعي » الخاص بآسيا . فليس من المدهش إذن ولا من اللامفهوم أن يكون ماركس قد أطلق على المشاعات الريفية الآسيوية اسم « نمط الإنتاج الآسيوي » .

وما دمنا نعتقد أن نمط الإنتاج الآسيوي هو المشاعة الريفية الآسيوية ، فغني عن البيان أن هذه المشاعة الريفية الآسيوية وأشكالها الخاصة في الملكية العامة للأراضي والخيرات تشبه المشاعات الريفية في سائر أرجاء المعمورة . وقد ظهرت هنا وهناك على حد سواء ، في العصر الأخير من نظام المشاعة البدائية . وهذا معناه أن نمط الإنتاج الآسيوي ظهر ووجد منذ نهاية العهد البدائي .

ولقد قالها ماركس بوضوح في « المساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » :

« إن لمن الآراء المسبقة المضحكة ، الذائعة في الآونة الأخيرة ، الاعتقاد بأن الملكية الجماعية البدائية شكل للملكية سلافي محض ، بله روسي خالص. والواقع أنها الشكل البدائي الذي يمكن إقامة البرهان على وجوده لدى الرومان والجرمان والسلتيين ، ولكن الذي لا نزال نلقى له في الهند مجموعة كاملة من عينات متنوعة ، وإن في حالة أنقاض جزئياً » .

ويلح ماركس أيضاً على هذه النقطة في رسالة كتبها إلى إنجلز في ١٤ آذار ١٨٦٨ :

« ... إن أشكال الملكية الآسيوية ، ولا سيما الهندوسية ، تشكل في كل مكان من أوروبا نقطة الانطلاق ... » .

بيد أن المشاعات الريفية الآسيوية تطورت في اتجاه مغاير للاتجاه الذي تطورت فيه المشاعات الريفية في أوروبا وغيرها. وقد حدد ماركس اتجاهات التطور المختلفة هذه في مسودات رسالته إلى فيرا زاسوليتش في ٨ آذار ١٨٨١.

فقد كتب ماركس في المسودة الأولى :

« إنما من هذا الوجه تمثل «المشاعة الزراعية» في كل مكان **النمط الأحدث عهداً** لتكوين المجتمعات الغابر ، وتبدو مرحلة المشاعة الزراعية عبر الحركة التاريخية لأوروبا الغربية ، القديمة والحديثة ، كمرحلة انتقال من الملكية المشتركة إلى الملكية الخاصة ... وهذان الحلان ممكنان بصورة قبلية ، ولكن لا بد بكل بداهة لهذا أو ذاك من أوساط تاريخية مختلفة كل الاختلاف...».

وفي المسودة الثالثة أعاد ماركس إلى الأذهان الأفكار السابقة ، ولكن في شكل أكثر إيجازاً :

« إن المشاعة الزراعية ، بوصفها المرحلة الأخيرة من التكوين الأولي ، هي في الوقت نفسه مرحلة انتقال إلى التكوين الثانوي ، وبالتالي مرحلة انتقال من المجتمع المؤسس على الملكية المشتركة إلى المجتمع المؤسس على الملكية الخاصة... والأمر كله رهن بالوسط التاريخي الذي تتواجد فيه » .

هكذا ميز ماركس تمييزاً واضحاً بين طريقين لتطور المشاعة الريفية . الطريق الأول هو ذاك الذي انتصر فيه عامل الملكية الخاصة على عامل الملكية العامة ، وقاد المجتمع من الشكل البدائي إلى الشكل الثانوي ، أي شكل المجتمع الطبقي . وقد سلكت المشاعة الريفية في أوروبا الغربية وغيرها من المناطق في تطورها هذا الطريق الأول . والطريق الثاني هو ذاك الذي لبث فيه عامل الملكية العامة مهيمناً على عامل الملكية الخاصة . وقد سلكت المشاعة الريفية في آسيا في تطورها هذا الطريق الثاني ، وقد وجد عامل الملكية العامة لحقبة طويلة من الزمن في مشاعات آسيا الريفية . ولكن إذا كانت المشاعات الريفية لم تتحول وإذا كانت قد أبقت على وضع نهاية المرحلة البدائية كما هو بلا تغيير ، فليس ذلك لأن عامل الملكية العامة قد وجد فيها

وهيمن عليها لحقبة طويلة من الزمن . ولو أنها لم تتحول لما كان أمكن القول إنها سلكت في تطورها طريقاً مختلفاً . وعليه ، وبالرغم من هيمنة عامل الملكية العامة ، قادت المشاعات الريفية الاسيوية المجتمع الاسيوي من التكوين البدائي إلى الشكل الثاني الذي هو شكل المجتمع الطبقي .

عندما درس ماركس مشاعات الهند الريفية – نموذج المشاعات الريفية الاسيوية – قال بوضوح وجلاء إن هذه المشاعات الريفية قد ظهرت ووجدت منذ العصر القديم البعيد وحتى عصرنا. وعلى هذا فإن المشاعة الريفية الاسيوية مرت بمختلف أشكال مجتمعات آسيا منذ نهاية المرحلة البدائية وحتى القرن التاسع عشر ، أي حتى لحظة دخول الرأسمالية إلى آسيا .

لماذا ظلت المشاعة الريفية على قيد الوجود طوال هذه الحقبة المديدة ؟ مرد ذلك إلى ظروف آسيا التاريخية. ولقد وصف ماركس وانجلز هذه الظروف التاريخية بوضوح لا مستزاد عليه ... فالزراعة في آسيا والشرق تقتضي الري بحكم المناخ والوضع الجغرافي . والري لا بد له ، على مستوى لا تتطور فيه الحضارة إلا ببطء ، من عمل جماعي ومن استعمال جماعي . والمشاعة الريفية هي النظام الاجتماعي الموائم للزراعة الشرقية . فمنذ آلاف السنين والزراعة الشرقية هي هي ، لم تتحول ولم تتغير ، وعليه فإن شكل المشاعة الريفية الموائم لها قد وجد على الدوام. أضف إلى ذلك أن تنظيم العمل الجماعي وقيادة الاستخدام الجماعي في الزراعة الشرقية يتطلبان سلطة مركزية . وهكذا ظهرت دكتاتورية الدولة الشرقية منذ عهد مبكر جداً ودامت حقبة طويلة ، إلى جانب نظام الزراعة المروية في آسيا . وأدت دكتاتورية الدولة في الوقت نفسه إلى تأبيد المشاعة الريفية كقاعدة لوجودها هي. وظروف آسيا التاريخية هذه هي التي خلقت شروط الوجود الطويل الأمد لشكل المشاعات الريفية . ولكن خليق بنا أن نلاحظ أن تكوين المشاعات الريفية كانت له سمات متفاوتة البروز تبعاً للعصور والأقطار. هكذا نجد أن المشاعة الريفية في نهاية عصر الإقطاع كانت ما تزال راسخة الأقدام ومهيمنة في المجتمع الهندي ، بينما

لم يبق منها شيء ، باستثناء بعض الأنقاض ، في الصين في العصر نفسه . وقد تحدث ماركس بنفسه عن هذا الفارق بين الهند والصين :

« إن وحدة الزراعة الصغيرة والصناعة المنزلية تشكل في هذين القطرين القاعدة الكبيرة لنمط الإنتاج . ولكن لا بد أن نضيف ، بالنسبة إلى الهند، شكل المشاعات الريفية القائم على أساس الملكية العقارية المشتركة التي كانت بدورها الشكل البدائي في الصين » .

* * *

بعد هذا العرض لأفكار ماركس أعتقد أنه يسعنا أن نستنتج مؤقتاً أن مفهوم نمط الإنتاج الاسيوي غير قابل للتفسير إلا بنظام المشاعات الريفية الاسيوية ، وأن هذا التفسير هو وحده الذي ينسجم مع فكر ماركس ومع الواقع التاريخي للمجتمع الاسيوي .

إن استيعاب مفهوم نمط الإنتاج الاسيوي استيعاباً صحيحاً ضرورة لا غنى عنها للمؤرخين وعلماء الاجتماع في آسيا . فمثل هذا الاستيعاب لمفهوم نمط الإنتاج الاسيوي هو الذي يجنبنا الانزلاق نحو تصور خاطىء لسيرورة تطور المجتمع الاسيوي ، وهو الذي يلفت انتباهنا إلى خصائص المجتمع الاسيوي وإلى علاقة هذه الخصائص بوضع المجتمع الاسيوي وبسيكولوجيا الاسيويين وتفكيرهم في العصور السالفة .

وفي فيتنام أيضاً وجد نمط الإنتاج الاسيوي لحقبة طويلة من الزمن إلى جانب أساليب الزراعة المروية والنظام المشاعي الريفي والحكم الملكي المطلق. وحتى بعد سيطرة الرأسمالية الفرنسية على المجتمع الفيتنامي ترك نمط الإنتاج الاسيوي ، حتى بعد أن انتهى وجوده الفعلي ، آثاراً منظورة في المجتمع الفيتنامي طوال فترة الاحتلال الفرنسي . وما نظام الأراضي ومزارع الرز المشاعية ، ونظام تنظيم القرى إدارياً، والامتيازات المشاعية التي كانت شائعة الوجود في المجتمع الفيتنامي في ظل الاحتلال الفرنسي ، إلا مخلفات نمط الإنتاج الاسيوي التي أبقى عليها الاستعمار الفرنسي لتكون قاعدة لسيطرته .

ولم تتم فعلاً تصفية جميع مخلفات نمط الإنتاج الاسيوي إلا مع نجاح ثورة آب وانتصارات بناء الاشتراكية في فيتنام الشمالية . ولكن مخلفات نمط الانتاج الاسيوي ما تزال على حالها وبتمامها في جنوبي البلاد ، في ظل هيمنة الاستعمار الجديد الامبريالي الأميركي وتحت نير سيطرة طغمة نغو دينه دييم الإقطاعية والفاشية معاً ، تماماً كما في أيام الاحتلال الفرنسي . وتشكل هذه المخلفات مع نظام السيطرة الأميركية – الدييمية المتعفن عقبات كأداء في وجه تطور المجتمع الفيتنامي الجنوبي .

وبمجرد اعترافنا بوجود نمط الانتاج الاسيوي في فيتنام، يصبح من الواجب علينا أن نقوم بدراسات وأبحاث عن الدور الذي لعبـــه في تاريخ فيتنام الاجتماعي . وإنما عن طريق هذه الدراسات والأبحاث نستطيع أن ندرك كامل الإدراك طبيعة وخصائص وسرعة تطور المجتمع الفيتنامي في العصور السالفة ، كما نستطيع أن نضع أيدينا على قسط من الأسباب التي تعرقـل تطور المجتمع الفيتنامي الجنوبي في ظل السيطرة الأميركية – الدييمية .

ولكن ينبغي علينا ألا نخلط بين مشكلة نمط الإنتاج الآسيوي ومشكلـة تطور تاريخ فيتنام وتاريخ الشرق قـاطبة . فهاتان مسألتان مختلفتان ، ولا يمكن لإحداهما أن تنوب عن الأخرى .

إننا لا نستطيع أن نستخدم مفهوم ماركس عن نمط الإنتاج الآسيوي لنؤكد أن تاريخ فيتنام انطوى أو لم ينطو على عصر رقي ، كما لا نستطيع أن نجعل من خصائص نمط الإنتاج الآسيوي مضموناً لأي شكل اجتماعي كان ، أسواء كان شكلاً إقطاعياً أم رقياً أم شكلاً مشاعياً بدائياً .

وليس من المستبعد أن يكون تاريخ فيتنام قد مر بمرحلة من النظام الرقي، ولكن ليس من المستبعد أيضاً ألا يكون قد مر بها . وعلى كل الأحوال فإن من المؤكد أن نمط الإنتاج الآسيوي قد وجد في فيتنام منذ العصر القديم البعيد وحتى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . وواقع فيتنام التاريخي يؤكد ذلك قطعاً. وعلى هذا فإننا لا نستطيع أن نخلط بين مسألة نمط الإنتاج

الآسيوي وبين مسألة تقسيم مراحل تاريخ فيتنام القديم، لا نستطيع أن نعتمد على إحداهما في حل الأخرى .

وإنني لأعتقد ، بالنظر إلى الوضع الراهن للعلم التاريخي الفيتنامي، بأن من الضروري تعميق كلتا المسألتين : نمط الإنتاج الآسيوي وتقسيم مراحل تاريخ فيتنام القديم . ودراسة نمط الإنتاج الآسيوي ، كما قلنا آنفاً ، تفيدنا في تفهم طبيعة المجتمع الفيتنامي وخصائصه تفهماً أفضل، وفي توضيح رؤيتنا للجوانب المتعددة من بسيكولوجيا الفيتناميين وتفكيرهم في العصور الماضية . إنها لمسألة ضرورية كما نرى ، ولكن ندر أن تطرق إليها أحد حتى الآن .

أما المسألة الثانية فهي مسألة تقسيم مراحل تاريخ فيتنام القديم . ولقد ناقشناها أكثر من مرة ، ولكن دراسة هذه المسألة بحاجة إلى المزيد من التعميق دوماً . فمن مطلق الضرورة حل مسألة معرفة ما إذا كان المجتمع قد مر أو لم يمر بمرحلة رقية . وحل هذه المسألة يعني أننا قد توصلنا إلى تحديد مراحل تطور المجتمع الفيتنامي، وإلى بيان ما إذا كانت سيرورة تطور تاريخ فيتنام هي نفس سيرورة تطور البشرية قاطبة أم أنها تنطوي على سمات نوعية مغايرة . وهذا التحديد سيساعدنا في دراسة إمكانيات تطور وطننا الراهنة والمستقبلة .

ولكن إذا كنا نريد أن نحل مسألة تقسيم مراحل تاريخ فيتنام القديم ، وإذا كنا نريد أن نؤكد أو ننفي وجود النظام الرقي في فيتنام ، فلا ينبغي أن نعتمد بإفراط في التبسيط على نمط الإنتاج الاسيوي وعلى خصائص المجتمع الاسيوي ، لأن ذلك لن يوصلنا إلى النتائج المأمولة . إنما ينبغي أن نعتمد أساساً وجوهرياً على واقع فيتنام التاريخي وعلى أفكار ماركس وانجلز ولينين بصدد آسيا القديمة . وإنني لأعتقد أن هذا هو الاتجاه الصحيح لدراسة تاريخ فيتنام القديم .

# الماركسية أمام مشكلة المجتمعات ما قبل الرأسمالية

بقلم

موريس غودولييه

« أنت تدرك إذن ، أيها المواطن ، أي خدمة جلى تقدمها إلينا إذا عرضت لنا رأيك حول المصائر المحتملة لمشاعاتنا الريفية وحول النظرية التي تفترض أن جميع شعوب العالم مكرهة بحكم الضرورة التاريخية على المرور بجميع مراحل الانتاج الرأسمالي » .

( فيرا زاسوليتش إلى كارل ماركس في ١٦ شباط ١٨٨١ ).

« أيتها المواطنة العزيزة ...

في معرض تحليل تكوين الانتاج الرأسمالي أقول : « إن النظام الرأسمالي يقوم في جوهره على انفصال المنتج انفصالاً جذرياً عن وسائل الانتاج ... وأساس هذا التطور إنما هو **مصادرة ملكية المزارعين** . وذلك الانفصال لم يتم بعد بصورة جذرية إلا في انكلترا . ولكن **جميع** بلدان أوروبا **الغربية** تجتاز المسيرة نفسها » («الرأسمال» ١).

إذن فـ « حتمية » هذه المسيرة « التاريخية » مقصورة بلا لبس على بلدان أوروبا الغربية » .

( كارل ماركس إلى فيرا زاسوليتش في ٨ آذار ١٨٨١ ).

إن هذا السؤال وجوابه يشتملان ، في حد ذاتهما ، على معنى نشرنا اليوم لنصوص مضى على بعضها مئة وعشرون عاماً [١] . ونحن إذ ننشرها لا نفعل ذلك حباً في نبش البقايا المنسية من نصوص مقدسة ولا إرضاء لرغبة الجهبذ الطامع في تجميع الأجزاء الناقصة من مؤلفات غابرة يكرس لها حياته . إننا إذ ننشرها نميط اللثام عن ماركس مجهول أدان بلا التباس في النص الذي أتينا بذكره المغالطة الدوغمائية التي أُنزلت منزلة الماركسية لحقبة طويلة من الزمن. هذه المغالطة كانت تتمثل أساساً في إرجاع تاريخ الانسانية إلى تعاقب إلزامي من خمس مراحل تتصف بـ « خمسة أنماط أساسية من علاقات الإنتاج [٢] »، وهي : الشيوعية البدائية ونمط الانتاج الرقي والاقطاعي والرأسمالي والاشتراكي . وبنتيجة هذا « الارجاع » فقدت الماركسية طابعها العلمي لتصبح من جديد فلسفة للتاريخ ، « مخططاً يمكن على أساسه مطابقة العصور التاريخية » . ولقد كان ماركس نفسه قد رأى أن من اللزام عليه أن يكافح ، إبان حياته بالذات ، هذا الانحطاط لفكره . فقد كتب إلى مدير « أوتيتشسفينيي زابيسكي [٣] » راداً على مقال لميخائيلو فسكي :

« هذا غير كافٍ بالنسبة إلى ناقدي . فهو يشعر بأنه ملزم بتحويل رسميَ التاريخي الأولي لتكوين الرأسمالية في أوروبا الغربية إلى نظرية تاريخية – فلسفية للمسيرة العامة التي يفرضها القدر على كل شعب مهما تكن الظروف

---

(١) : هذه الدراسة هي في الأساس مقدمة لنصوص مختارة لماركس وإنجلز ولينين حول المجتمعات ما قبل الرأسمالية . « المعرب »

(٢) : ستالين : « المادية التاريخية والمادية الجدلية » ، ١٩٣٨ .

(٣) : « حوليات الوطن » . « المعرب »

التاريخية المتواجد فيها، بحيث يتمكن في خاتمة المطاف من التوصل إلى شكل من الاقتصاد يكفل أكمل تطور للانسان مع أكبر ازدهار للقدرات الانتاجية. ولكني أستمحيه عفواً. فهو يسبغ علي من الشرف والخجل معاً أكثر مما ينبغي[1] ».

وهكذا فإن الماركسية بتحولها إلى منظومة مغلقة من العقائد الجاهزة المسبقة قد أضاعت القدرة لا على تفسير التاريخ فحسب، بل على تفسير نفسها أيضاً. فقد تلبس التاريخ ظاهراً من مادة خاضعة لبضعة قوانين « جدلية »، وتحول إلى عالم خيالي يتأمل فيه الفيلسوف الماركسي الضرورة التي تدفع بالانسانية إلى الدخول في الشيوعية البدائية لتخرج منها إلى الشيوعية النهائية.

وفي مثل هذا السياق تصبح مهمة المؤرخين وعلماء الآثار وعلماء السلالات البشرية، مهما بدا ذلك مستغرباً، لا معرفة التاريخ بل « الاعتراف » به. وكانت نتيجة ذلك أنهم فسروه تفسيراً متناقضاً، في الوقت الذي راكموا فيه كمية هائلة من المواد الجديدة، كلما استعصت الوقائع على الدخول في المقولات التي يفترض فيها أن تحتويها. هذا التمرد من جانب البداهة نجمت عنه مآسٍ لا حصر لها تتمثل في محاولات الماركسيين تقسيم التاريخ إلى « مراحل » في كل مره كانوا «يعثرون» فيها في الهند أو الصين أو أميركا ما قبل الكولومبية أو فيتنام أو أفريقيا السوداء على مرحلة « رقية » أو إقطاعية. وقد نجم عن هذا العقم ردا فعل ما كان في مستطاعها تجاوزه لأنهما ما كانا يضعان الدوغمائية موضع تساؤل جذري وكانا بالتالي يتطوران داخل الحقل الأيديولوجي نفسه.

---

(١) : رسالة إلى شوكوفسكي، ناشر الـ « أوتيتشسفينيي زابيسكي »، في نهاية ١٨٧٧، رداً على ميخائيلوفسكي، أحد قادة حزب النارودنيين الاشتراكي. والجدير بالذكر أن هذه الرسالة تنتقد، بنفس ألفاظ « الأيديولوجيا الألمانية » المكتوبة قبل واحد وثلاثين عاماً، كل نظرية « تاريخية – فلسفية » عامة. وقد استشهد انجلز بهذه الرسالة بعد ستة عشر عاماً في رسالته إلى دانيلسون المؤرخة في ٢٤ شباط ١٨٩٣.

وقد تمثل رد الفعل الأول في اختراع نظام إقطاعي في كل مرة كان يتم فيها اكتشاف أرستقراطية من الأرستقراطيات ، وفي زجه في مخطط المراحل الخمس الذي كان يصاب على هذا النحو بتشوه كبير من الداخل من دون أن يتهاوى منهاراً . وتمثل رد الفعل الثاني في **الاستنكاف** عن كل تأويل نظري وفي إنقاذ الوقائع بدفعها إلى ملجأ النزعة التجريبية . وليس من الصعب علينا أن نفهم لمَ لم يتقدم ، في هذا السياق النظري الذي تتسلط عليه الدوغمائية ومستتبعاتها من تحريفية شوهاء ونزعة تجريبية ، إنشاء المفاهيم الأساسية للمادية التاريخية ، وعلى سبيل المثال مفهوم « نمط الانتاج » ، كما لا يصعب علينا بالتالي أن نفهم لمَ بقي تفسير الميادين المعقدة كالبنى الدينية وبنى القرابة الخ في نفس الحالة التي تركه عليها انجلز في عام ١٨٨٤ بعد مورغان ، وهذا بالرغم من توفر كمية هائلة من « الوقائع الجديدة » .

وفي حوالي عام ١٩٦٠ ، وبعد أن سلط المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي الضوء على أخطاء المرحلة الستالينية وانتقدها ، تطورت حركة أممية واسعة شاسعة ترمي إلى وعي أشكال الدوغمائية وجذورها ، وذلك على شتى مستويات النظرية والممارسة . وقد تلبست هذه الحركة أشكالاً عدة ، وتمثل أحد أشكالها الرئيسية في ما سمي بـ « العودة إلى ماركس » . وكان لهذه العودة إلى ماركس ثلاثة مظاهر : **إعادة قراءة** ماركس وانجلز ولينين ، و**إعادة تحديد** مفاهيم الماركسية الأساسية انطلاقاً من نصوصهم بالذات ، و**إعادة طرح** المشكلات بدلالة إعادة التحديد تلك . وكانت تلك العودة ، شأن كل عودة إلى الماضي ، تنطوي على خطر الوقوف والتجمد عند صياغات مرتبطة بحالة بالية من الاعلام ، وبالتالي على خطر توليد دوغمائية جديدة . وتلافياً لهذا الخطر ووفاء لمبادىء ولروح الثورة الجذرية التي تمثلها الماركسية على صعيد المعرفة ، كان لا بد أيضاً من مقارنة ذلك التراث بأحدث ما تم التوصل إليه من معلومات علمية . ومن مفارقات الأمور أن مخطوطة لماركس ، ظلت مجهولة لحقبة طويلة من الزمن ، كان لها دور كبير ، لما تنطوي عليه من

غنى ، في المساعدة على التحرر من الدوغمائية ، وفي الوقت نفسه على إعادة الماركسية إلى سابق مكانتها في قلب واحدة من أعنف المناقشات وأكثرها حدة في مجال العلوم التاريخية وعلوم الآثار والسلالات البشرية. هذه المخطوطة: «أسس نقد الاقتصاد السياسي» ، نشرت في موسكو في عام ١٩٣٩ وفي برلين في عام ١٩٥٣ . و « الأسس » تتألف في الحقيقة من جملة من نصوص سبقت نشر « الرأسمال » في أعوام ١٨٦٠ . وقد عرّفها ماركس، في رسالة منه إلى لاسال في ١٢ تشرين الثاني ١٨٥٨ ، بأنها « ثمرة خمسة عشر عاماً من البحث، أي خيرة سنوات حياتي » . وقد أعاد ماركس كتابة بعض المقتطفات من هذا الكتاب ونشرها في عام ١٨٥٩ تحت عنوان « حول نقد الاقتصاد السياسي » الذي يشكل تقديمه ومدخله نصوصاً أساسية من نصوص المادية التاريخية . ومن بين النصوص غير المنشورة نص هو « الأشكال التي تسبق الإنتاج الرأسمالي » ، سرعان ما اتضح أنه يشكل بدوره حجراً من أحجار الزاوية في مؤلفات ماركس ، وهذا النص هو الذي « أعيدت قراءته » في الأعوام ١٩٦٠ وهو الذي ثارت حوله مناقشة أممية لعبت فيها أعمال « مركز الدراسات والأبحاث الماركسية » دوراً استثنائياً .

ما السبب في هذه الأهمية الحاسمة لنص « الأشكال التي تسبق الإنتاج الرأسمالي » ؟

أولاً لأن ماركس قد حاول فيه بمنهجية ما بعدها منهجية أن يحدد مراحل التطور التاريخي وأن يعين مشكلاته النقدية، ولأن هذا التاريخ يتجلى بوصفه تاريخ الأشكال المتعددة من المشاعات البدائية المتطورة بصور مختلفة نحو أشكال متمايزة من الدول والمجتمعات الطبقية . إن هذا المخطط المتعدد الاتجاهات يقف إذن مع الدوغمائية التبسيطية على طرفي نقيض .

ثانياً لأن ماركس يعمق، على طول أحد خطوط التطور هذه، ما سيسميه في عام ١٨٥٩ بـ « نمط الإنتاج الآسيوي » . وهكذا يكون نشر «الأشكال

التي تسبق الإنتاج الرأسمالي » قد جاء ليكمل وليوضح سلسلة واسعة متناثرة من شذرات من مؤلفات ماركس وانجلز ولينين لبثت لحقبة طويلة من الزمن نصف خرساء وغير مفهومة ، وأشهرها ماثل في نص «التقديم» لـ«المساهمة» ، ذلك النص الذي بات كلاسيكياً :

« إن أنماط الإنتاج الآسيوي والقديم [١] والإقطاعي والبورجوازي الحديث يمكن وصفها، في خطوطها الكبرى، بأنها عصور متقدمة في التكوين الاقتصادي والاجتماعي » .

والحال أن مفهوم «نمط الانتاج الآسيوي» هو المفهوم الوحيد من بين مفاهيم ماركس الذي أعلن أولئك الذين ادعوا أنهم ورثته أنه « مضاد للماركسية » ونفوه رسمياً من تراث ماركس ، وذلك أثناء المناقشات المشهورة التي دارت في تفليس ولينينغراد في ١٩٣٠ – ١٩٣١ . وتتويجاً لغرابة المصير الذي آل إليه هذا المفهوم المنفي جاء ك. فيتفوغل ، المرتد ، ليحتضنه وليقلبه ضد الماركسية [٢] .

وأخيراً فإن الأهمية الاستثنائية لنصوص « الأشكال التي تسبق الانتاج الرأسمالي» وللشذرات التي يضمها هذا المؤلف بين دفتيه ويعطيها دلالتها تتأتى من أن هذه النصوص **توجب** على الماركسيين ، بحكم مضمونها وبغض النظر عن مفهوم نمط الانتاج الآسيوي في حد ذاته ، أن يعيدوا **بطريقة غير دوغمائية** طرح تلك المسألة الأساسية ، مسألة **شروط وأشكال الانتقال من المجتمعات اللاطبقية إلى المجتمعات الطبقية والتطور المتنوع والمتفاوت** الذي يفضي إلى تكوين المجتمعات المعاصرة .

إن التاريخ برمته موضوع إذن موضع استفهام ، والإجابة على الأسئلة

---

(١) : يقصد ماركس بنمط الانتاج القديم نمط الانتاج لرقي (العبودية). «المعرب»

(٢) : يشير الكاتب ههنا إلى كتاب كارل فيتفوغل : « الاستبداد الشرقي » . « المعرب »

تستوجب تجنيد أحدث المعارف والمعلومات في ميدان علم آثار العالمين القديم والجديد وعلم التاريخ القديم والوسيطي للشعوب الشرقية والغربية وعلم سلالات المجتمعات اللاطبقية التي كانت ما تزال على قيد الحياة في أوائل عهد تشكيل الامبراطوريات الاستعمارية والسوق العالمية والتي هي في سبيلها إلى الانطفاء السريع .

ولكن الإجابة اليوم على هذه الأسئلة لا تعني جرد الوقائع الأكيدة والمجاهيل والشكوك المتراكمة ضمن نطاق كل علم من تلك العلوم فحسب . فالنصوص أو الآثار التي خلفها لنا العهد البورمي أو الفيتنامي أو السلتي البائد والتي « تحدثنا » عن الزواج أو تبادل السلع على سبيل المثال قد لا تكون ذات دلالة مباشرة وقد لا يتم اكتشافها أحياناً إلا انطلاقاً من فرضيات نظرية تتواجه اليوم لتفسير تطور علاقات قرابة الأب والأم وعلاقات القرابة الثنائية والرحمية . إن الإجابة تعني إذن إنتاج فرضيات نظرية جديدة حول طبيعة وتطور أشكال الانتاج والتبادل والقرابة والدين والدول، الأمر الذي يترتب عليه تطوير المفاهيم الأساسية مثل « نمط الانتاج » و « الأيديولوجيا » الخ . والإجابة تعني عملياً التعجيل بلحظة انفتاح العلوم المتخصصة وتلاقيها : علم الآثار ، الانتروبولوجيا ، التاريخ ، الاقتصاد ، علم اللغة ، الخ ، وبناء قاعدة جديدة لعلم مقارن في التاريخ والبنى الاجتماعية . ومن ثم فإن الإجابة تعني مكافحة النزعة الوضعية التي ترفض إجراء المقارنات التاريخية والبحث عن البنى المستترة والآليات غير الظاهرة ، مثل آلية تكوين فضل القيمة وغيرها من الآليات التي تفسر في التحليل الأخير منطق هذا النمط أو ذاك من أنماط الانتاج ومنطق هذا التكوين أو ذاك من التكوينات الاقتصادية والاجتماعية ، بالرغم من أن تلك الآليات تظل غير مدركة أو غير معروفة جيداً من قبل الأفراد والطبقات الذين ينتمون إلى نمط الانتاج ذاك . والإجابة تعني في الوقت نفسه نبذ نقاط الضعف والأخطاء النظرية لمذهب النشوء والتطور في القرن التاسع عشر دونما نبذ لمبدأ تطور الطبيعة والحياة الاجتماعية .

إن نص « الأشكال التي تسبق الانتاج الرأسمالي » لن « تعاد قراءته » إذن إلا لأنه يفضي ، بطريقة غير دوغمائية ، ومن خلال مفهوم نمط الانتاج الآسيوي وفيما وراءه ، إلى المسائل الأساسية المطروحة في الوقت الراهن على من قبل علم الآثار والتاريخ والانتروبولوجيا الخ . ومن هـذا المنظور نفسه يجب أن يوضع ذلك النص موضع نقاش حاد من جانب الماركسيين في الوقت الذي شرعوا فيه يعيدون إلى الماركسية على جميع المستويات دورها الطليعي والايجابي والنقدي في تطوير المعرفة [1] . هذا هو المعنى الحقيقي لنشر هذا الكتاب .

ولسوف نحاول، في تتمة هذه المقدمة، أن نعيد بناء الموضوعات الأساسية وتطورها في فكر ماركس وانجلز حول المجتمعات اللاطبقية والأشكال البدائية للدولة والمجتمعات الطبقية . كما سنحاول من بعد أن نقيّم الأهمية الراهنـة لتلك الموضوعات وأن نربطها بالمشكلات المعاصرة وبالأبحاث المستقبلة. ونظراً إلى ضيق المجال ونقص الكفاءة سنعرض بإيجاز واقتضاب إلى تحاليل الاقطاعية وولادة الرأسمالية ، منوهين بجهود الآخرين من أمثال شارل باران وإريك هوبسباون ، في إعادة تقييم تلك التحاليل من وجهة نظر نقدية .

---

(١) : يجب ألا ننسى أن التشويهات الدوغمائية قد ظهرت في سياق متناقض: في الأعوام الثلاثينات ، أي في نفس المرحلة التي شهدت حركة أفكار واسعة بفضل النضال الذي شن ضد الفاشية العالمية على أساس من تحليل ماركسي خلاق . وفي سياق كذاك أضحت الاشتراكية العلمية مصدر إلهام وعمل بالنسبة إلى جميع الذين اكتشفوا آنذاك مؤلفات ماركس وانجلز ولينين.

## ١ً – تطور فكر ماركس وانجلز حول
## المجتمعات اللاطبقية وأشكال الانتقال إلى المجتمعات الطبقية .

لقد تناول مؤسسا الماركسية بالمعالجة أكثر من مرة ، على امتداد خمسين حولاً، من ١٨٤٥ إلى ١٨٩٥ ، الأشكال البدائية للمجتمعات وتطورها. ولقد تنوع تفكيرهما ولبث حتى مماتهما قيد الانشاء، غير ناجز. ولقد صحح ماركس وانجلز في أكثر من مرة وجهات نظرهما بصدد مشكلات محددة ، كمشكلة تطور المشاعات الريفية أو مشكلة التاريخ البائد للمشاعات الجرمانية، وذلك على ضوء المعلومات الجديدة المتاحة . وبالمقـابل فإنهما لم يشرعا قط بمثل هذه التصحيحات بالنسبة إلى عدد من المشكلات الاخرى ، كمشكلة تاريخ الصـين بوجه خاص . واحتراماً لهذا الطابـع المفتوح ، الديناميكي ، غـير الناجز ، لفكر ماركس وانجلز ، ينبغي علينا أن نتناوله **تاريخياً** ، محـاولين تحديد طبيعة وأسباب تقلبه وثباته .

### أ – من « الأيديولوجيا الألمانية »
### إلى « بيان الحزب الشيوعي »
### ( ١٨٤٥ – ١٨٤٨ )

في عام ١٨٤٤ ، وفي أعقاب مقال إنجلز : « محاولة في نقد الاقتصـــاد السياسي»، تصدى ماركس للمشكلة نفسها. وسرعان ما اتضح له أن الاقتصاد السياسي يفتقر إلى أساس متين لأنه يقوم على مسلمتين غير منقدوتين: الملكية الخاـة والعمل المستلب. وتبين له في الوقت نفسه أن العمل ( غير المستلب ) هو «الماهية الحقيقية» للانسان والتاريخ، خلق الانسان لذاته، إظهار الانسان

لذاته بواسطة العمل . ورسالة البروليتاريا هي إلغاء العمل المستلب والملكية الخاصة بثورة شيوعية ستكون :

« الحل الحقيقي للتناقض بين ماهية الانسان ووجوده ، اللحظة الواقعية لتحرر الانسان ولاستعادته ذاته ، واكتمال وحدته الماهوية مع الطبيعة » .

وهكذا يكون ماركس قد انطلق من مفهوم « الاستلاب » المقتبس عن المادية الفيورباخية لينتهي ،بعد ذلك النقد الأولي للاقتصادالسياسي البورجوازي ، إلى مادية ديناميكية ، مادية « الممارسة » ، وليوجد أساساً مثالياً لانتمائه إلى مبدأ الثورة الشيوعية. وقد ثبّت هذه النتيجة التي انتهى إليها في «المخطوطات الاقتصادية والفلسفية » التي حررها في آذار – آب ١٨٤٤ والتي ظلت غير منشورة حتى أوائل القرن العشرين .

إن الشيوعية لم تكن إذن في نظر ماركس في عام١٨٤٤ مرحلة من تطور المجتمع متطابقة مع نمط محدد من الإنتاج . بل كانت أداة في خدمة التاريخ الذي يتوجب عليه بدوره أن يضع نفسه في خدمة ماهية الانسان الحقيقية كما يحددها الفيلسوف . وبفضل غائية استعادة الذات هذه يلقى التاريخ بأسره أخيراً معنى ونظاماً وعقلانية كانت محتجبة عن الأنظار حتى ذلك الحين ، ويستعيد « ماهية » ضائعة ، رسالة البروليتاريا هي أن تحييها .

هذا الادعاء الخيالي من جانب الفيلسوف في إدراكه هو وحده دون سائر البشر « الماهية الحقيقية » للانسان ، هو الذي سيضحي به ماركس كيما يصبح ماركسياً. وهذه التضحية ، التي هي بمثابة شهادة ميلاد المادية التاريخية وإعادة نظر جذرية في شكل الوعي ، أنجزها ماركس وانجلز في خطوطها الأساسية في ١٨٤٥ – ١٨٤٦ ، أي في العامين اللذين حررا فيهما مخطوطة « الأيديولوجيا الألمانية » التي « تُركت لنقد الفئران القارض » [١] بعد أن

---

(١) : التعبير لإنجلز . ومعروف أن « الأيديولوجيا الألمانية » لم تنشر إبان حياة ماركس وانجلز . « المعرب »

حققت الهدف الذي قصد إليه المؤلفان . ولقد كان هذا الهدف نقد فيورباخ والفلسفة ما بعد الهيغلية ، و « في الواقع تصفية حسابهما مع وعيهما الفلسفي السابق » على أساس التصور الجديد الذي توصلا إليه والذي بات منذ ذاك فصاعداً « الخيط الهادي لدراساتهما » . وقد وجد هذا التصور تعبيره في القسم الأول من « الأيديولوجيا الألمانية » وفي رسالة ماركس إلى آنينكوف المؤرخة في ٢٦ كانون الأول ١٨٤٦ ، في عبارات هي نفس عبارات مقدمة « المساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » ( ١٨٥٩ ) :

« إن نمط إنتاج الحياة المادية يشرط صيرورة الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية بوجه عام . فليس وعي البشر هو الذي يحدد كينونتهم ، وإنما كينونتهم الاجتماعية هي التي تحدد على العكس وعيهم » .

وإنما على هذا الأساس الجديد رسم ماركس وانجلز في « الأيديولوجيا الألمانية » ( ١٨٤٤ – ١٨٤٥ ) المعالم العريضة لتاريخ مراحل تقسيم العمل وأشكال الملكية المناظرة لها . وقد ميزا باقتضاب ثلاثة أشكال من الملكية تتطابق مع ثلاث مراحل من التاريخ الأوروبي : الملكية القبلية ، وملكية الدولة والعهد القديم المشاعية ، والملكية الإقطاعية .

فالملكية القبلية تتطابق مع مرحلة غير متطورة من الإنتاج يعيش فيها الشعب على الصيد البري والبحري وعلى تربية الحيوان ، أو مع مرحلة الزراعة الأعلى مرتبة. وفي هذه الحالةلا بد أن تتواجد كتلة هائلة من الأراضي غير المزروعة . والبنية الاجتماعية « مقتصرة على توسع الأسرة » ، وتتميز فيها ثلاث فئات اجتماعية : رؤساء الأسرة الرعوية ، وأفراد القبيلة ، وأخيراً العبيد . والعبودية ، التي تكون في حالة كمون ضمن إطار الأسر الرعوية ، تتطور تدريجياً مع نمو السكان والحاجات والعلاقات الخارجية والحرب الخ .

وتظهر ملكية الدولة في العالم القديم ، وتولد الدولة من اتحاد عدة قبائل ضمن نطاق « الحاضرة [١] » بطريق التفاهم أو الغزو . ويتطور التناحر بين

(١) : «CiTÉ»

المدينة والريف ، والتناحر بين الصناعة والتجارة ضمن نطـاق المدن . ويتم الانتقال من الهمجية إلى الحضارة . و « تتطور كامل التطور العلاقة الطبقية بين المواطنين والعبيد » . وتتوسع أكثر فأكثر الملكية الخـاصة التي هي في الأصل «شكل شاذ ملحق بالملكية المشاعية»نظراً إلى أن ملكية العبيد كانت هي الأخرى ملكية مشتركة .

ويبدأ تاريخ العصر الوسيط لا مع المدينة ، وإنما على العكس مع الريف . ويغزو البرابرة الامبراطورية الرومانية التي كانت قد آلت إلى انحطاط .

« بدءاً من هذه الشروط ومن نمط تنظيم الفتح تتطور الملكية الإقطاعية تحت تأثير الدستور العسكري الجرماني ... على أساس مشاعي هنا أيضاً ، ولكنه أساس يفضي إلى استعباد صغار الفلاحين من قبل النبـلاء وحاشيتهم المسلحة » .

ويعاود التناحر مع المدن انبثاقه مع تطور الروابط الحرفية [١] والملكية القائمة على أساس العمل الفردي . ومع تطور التجارة الأممية والمعـامل ، وظهور الذهب والفضة الأميركيين في السوق الأوروبية ، تتطور البورجوازية وتتطور معها الملكية الرأسمالية بالتناقض مع الأشكال الإقطاعية للملكية . ومع تطور السوق العالمية ، تظهر إلى حيز الوجود الصناعة الكبيرة وتفضي إلى تحويل الرأسمال إلى رأسمال صناعي وإلى إلحاق التجارة بالصناعة . ومع ظهور السوق العالمية والمزاحمة الرأسمالية يصبح التاريخ لأول مرة « عالمياً » ، ويهدم « الطابع الانعزالي للأمم المنفصلة » . ويحول أيضاً إلى أبعد الحدود الممكنة الدين والأيديولوجيا والأخلاق إلى « اكذوبـة ملموسة لمس اليد » . وأخيراً فإن الصناعة الكبيرة تخلق طبقة جديدة هي البروليتاريا التي لهـا

---

(١) : الروابط الحرفية : « Guildes » ، شكل التنظيم النقابي في القرون الوسطى .
« المعرب »

مصالح واحدة في الأمم كافة ، والتي تهب للنضال ضد العالم البورجوازي ولإلغاء مجتمع الطبقات بواسطة الثورة .

هذا هو المخطط الأول الذي وضعه ماركس وانجلز لتطور التاريخ والذي حرصا على التمييز بينه وبين فلسفة التاريخ .

« إن الفلسفة تخلي الساح في أحسن الأحوال لتركيب لأعم النتائج التي يمكن تجريدها من دراسة تطور البشر التاريخي . وهذه التجريدات لا قيمة لها البتة إذا أخذت في حد ذاتها وفصلت عن التاريخ الواقعي . وهي تفيد ، في أحسن الأحوال ، في تيسير **تصنيف** المادة التاريخية وفي تبيان **تعاقب** تشكيلاتها الخاصة . ولكنها بخلاف الفلسفة لا تقدم بصورة من الصور **وصفة شافية** ، مخططاً يمكن على أساسه مطابقة العصور التاريخية . والصعوبة إنما تبدأ على العكس عند الشروع بدراسة تلك المادة وتقييمها » .

ولنجرد بسرعة عناصر هذا المخطط الذي سيعود ماركس وانجلز فيما بعد إلى تعديله وتطويره :

١ً – الفكرة القائلة إن الفرد لا يستطيع في الأصل أن يعيش إلا في في المجتمع ، وإن المجتمع « الطبيعي » هو الأسرة ، وإن الانسان الذي هو في الأصل حيوان «قطيعي» يتميز عن الحيوان من اللحظة التي يشرع فيها بإنتاج وسائل وجوده ويتصرف تبعاً لوعيه لا تبعاً للغريزة ، على اعتبار أن وعيه ونشاطه المنتج مشروطان بـ « تنظيمه الفيزيائي » .

٢ً – الفكرة القائلة إن العلاقات المشاعية ، من قبلية وقديمة وجرمانية ، هي نقاط انطلاق تطور العلاقات الطبقية .

٣ً –الفكرة القائلة إن استغلال الانسان للانسان تابع لتقدم تقسيم العمل، ويظهر أول ما يظهر في المجتمع الرعوي الذي يكون قد تمايز هرمياً .

٤ً – الفكرة القائلة إن الدولة لا تمثل المصلحة العامة إلا في الظاهر ، وإنها تحامي في الواقع عن المصالح الخاصة للطبقة السائدة .

٥ً – الفكرة القائلة إن الرأسمالية تخلق شروط تاريخ عـــالمي وتقوض العلاقات الاجتماعية القديمة وتميط اللثام عن مضمونها الحقيقي .

٦ً – الفكرة القائلة إن الثورة البروليتارية ستلغي كل مجتمع طبقي :

« إن الشيوعية ليست في نظرنا ... **مثلاً أعلى** ينبغي على الواقع أن يتعدل تبعاً له . بل نحن نطلق اسم الشيوعية على الحركة **الواقعية** التي تلغي وضع الأمور الراهن » .

ولنلاحظ أخيراً أن اللهجة مشددة قبل كل شيء على وجود صراع الطبقات وعلى أساسه الاقتصادي ، وأن الشرق لا يذكر إلا فيما ندر وإن لم يكن غائباً . فالهند يرد ذكرها كضحية تعيسة للأعمال الجبارة التي تحققها المزاحمة الرأسمالية الأممية بالمقارنة مع المشاريع الضيقة المميزة لـ « جهـالة العصور الوسطى [1] » . وهي تُشبَّه بمصر القديمة من حيث أن نظام الطوائف قد أنتج في هذين القطرين « شكلاً فظاً من الدولة والدين[2] ». ويرد ذكر الصين ثلاث مرات ، بوصفها أولاً مع الهند ضحية المزاحمة الصناعية الانكليزية ، وبوصفها ثانياً قطراً مصاباً بانفجار سكاني ، وبوصفها أخيراً شاهداً على واحدة من المراحل التاريخية المزعومة التي اختلقها « التصور الفلسفي الألمـاني عن التاريخ » ، تصور هيغل أو شتيرنر [3] . وماركس لا يستشهد هنا بالصين إلا ليبرهن على الطابع الفج المضحك للنظريات التاريخية – الفلسفيـة . وهو يلخص في الفصل المعنون بـ « تاريخ الأرواح المدنس بصورة مدنسة » وجهات نظر هيغل حول افريقيا والصين كما عرضها في « فلسفة التاريخ » و « تاريخ الفلسفة » الخ .

---

(١) : « الأيديولوجيا الألمانية » ، القسم الثالث ، « القديس ماكس » .

(٢) : « الأيديولوجيا الألمانية » ، « فيورباخ » .

(٣) : ماكس شتيرنر ( ١٨٠٦ – ١٨٥٦ ) : فيلسوف ألماني ، مؤلف « الأوحد وخاصته » ، بدأ كماركس تلميذاً لهيغل . « المعرب »

إن الزنجي يمثل في نظر هيغل الانسان « الطبيعي » بـ «نواهيه الناقصة». والزنجي ، كما للطفل ، « أفكار ولكن ليس له فكر » ، لأنه يجهل « الله والقانون » اللذين يستكشف فيهما الإنسان « ماهيته » . وإذا كانت افريقيا هي بلاد « طفولة التاريخ » ، فإن الصين هي البلاد التي تدخل فيها البشرية فعلاً في حركة التاريخ ( الفكر ) وإن ظلت « جوهراً ساكناً » يفتقر إلى المبادىء الدينية التي تتيح لها أن تتقدم عبر اللاماوية [١] والبوذية إلى الكاثوليكية والبروتستانتية ، ماهية العصر الوسيط الأوروبي الدينية .

إن هذا المقطع لا يضيف إلى معلوماتنا شيئاً يذكر حول الصين ، ولكنه له أهميته مع ذلك ، لأنه يبين لنا أن ماركس وانجلز قد وجها نقداً صارماً إلى فلسفة التاريخ الهيغلية من دون أن يضعا موضع شك مع ذلك التوكيد القائل بسكونية الصين التي فسرها هيغل بخطوب الفكر المطلق . وفي عام ١٨٤٧ أورد إنجلز ، في « مبادىء الشيوعيــة » ، الصيغة المخطوطة الأولى لـ « بيان الحزب الشيوعي » ، أورد ذكر الهند والصين بصفتهما بلدين لبثا إلى هذا الحد أو ذاك خارج خط التطور التاريخي ، ومحكومــاً عليهما بالغزو والسيطرة من قبل « الحضارة » المتجسدة في صناعة انكلترا وتجارتها .

وفي العام نفسه كتب ماركس نص محاضرات «العمل المأجور والرأسمال»، تلك المحاضرات التي ألقاها في بروكسل ، والتي لم يتطرق فيها مجدداً إلى المجتمعات القبلية في معرض شرحه لتصوره المادي عن تطور الانسانية. كذلك لم يذكر ماركس وانجلز في « البيان » ، في عــام ١٨٤٨ ، سوى الأشكال المجتمعية « القديمة والاقطاعية والبورجوازية » ليؤكدا أن :

« تاريخ كل مجتمع لم يكن حتى أيامنا هذه غير تاريخ صراع الطبقات ... وتناحر المضطهِدين والمضطهَدين » .

وأن أساس الطبقات إنما يكمن في التنظيم الاقتصادي للمجتمع ، وأن

---

(١) : شكل خاص من البوذية منتشر في التيبت . « المعرب »

الثورة البروليتارية ضرورية من الآن فصاعداً. وإذا أردنا تفسير هذا الإغفال، فلا بد أن نتذكر أن تلك النصوص قد كتبت في سياق ثورات شباط وآذار ١٨٤٨ التي انفجرت في باريس وفيينا وبرلين، وأن «البيان» قد حُرر بوصفه البرنامج النظري والعملي لـ « رابطة الشيوعيين » . وإذا أخذنا بعين الاعتبار هذا السياق الثوري الأوروبي وما كان معروفاً يومذاك عن المجتمعات ما قبل التاريخية والقبلية أو المجتمعات غير الأوروبية، فهمنا لمَ تركزت اللهجة على تاريخ أوروبا المعروف، تاريخ «المجتمعات القديمة والاقطاعية والبورجوازية». بيد أن تلك الأشكال غير المذكورة من المجتمعات ماثلة بصورة غير مباشرة. ففي « العمل المأجور والرأسمال » ترتسم معالمها خلف مفهوم «المرحلة الخاصة من تطور تاريخ الانسانية » . ويقصد ماركس بـ « مرحلة التطور » :

« إن علاقات الإنتاج الاجتماعية تتغير وتتحول مع تبدل وتطور وسائل الانتاج المادية وقوى الانتاج » .

وتلك الأشكال ماثلة أيضاً في « البيان » ( ١٨٤٨ ) من خلال إشارة ماركس وانجلز إلى « الأمم الأكثر همجية » التي تتسرب إليها « الحضارة المزعومة[١] » ، وهذا بفضل التطور الهائل لنمط الانتاج الصناعي البورجوازي والسوق العالمية . وهي ماثلة أيضاً بصورة غير مباشرة في فكرة أن :

« في العصور التاريخية الأولى نلاحظ على الدوام تقريباً تنظيماً كاملاً للمجتمع في شكل طبقات متمايزة ، وسلماً متدرجاً من الشروط الاجتماعية».

ومن مفارقات الأمور أن عصر البورجوازية قد جعل التنظيم الاجتماعي والتناحرات الطبقية أكثر بساطة . « حيثما استولت على السلطة ، داست ( البورجوازية ) بقدميها العلاقات الاقطاعية والرعوية» ، ولم تترك من مكان

---

(١) : « بيان الحزب الشيوعي » . « كما أنها ( البورجوازية ) أخضعت الريف للمدينة والبلدان الهمجية أو نصف الهمجية للبلدان المتمدينة ، كذلك أخضعت شعوب الفلاحين لشعوب البورجوازيين ، والشرق للغرب » .

إلا للمصلحة الشخصية وللعلاقات التعاقدية .

ولكن ماركس وانجلز في الوقت الذي أشارا فيه إلى قسوة مطـاردة الربح الفردي واستغلال الانسان في المجتمع البورجوازي ، نبذا النزعة الرومانسية و « عاطفيتها الجاهلة الرجعية » التي تضفي على الماضي طابعاً مثالياً . وقد نوها أيضاً بأن « البورجوازية لعبت في التاريخ دوراً ثورياً رفيعاً ... وخلقت عجائب تختلف كل الاختلاف عن أهرامات مصر والأقنية الرومانية والكاتدرائيات القوطية » ، خلقت قوى منتجة تتناقض مع الإطار الضيق للملكية الرأسمالية وتجعل إلغاء المجتمع الطبقي بواسطة ثورة بروليتارية أمراً ممكناً وضرورياً. ومن هنا كان لتطور الرأسمالية قيمة عالمية و«تمدينية».

وليس في مكنتنا أن نختتم تحليل نصوص هذه المرحلة من دون أن نشير إلى أن ماركس وانجلز **نقداها** فيما بعد وأن هذا النقد يجب أن يكون له دور حاسم في تغير طبيعة الماركسية وتكوينها .

وبالفعل ، إن هذه النصوص تحدد بصورة غير صحيحة [١] العلاقة بين الرأسمال والعمل ، أي آلية تكوين فضل القيمة والربح . وهذا معناه أن التفسير العلمي لنمط الإنتاج الرأسمالي ولآلية استغلال الطبقة العاملة **لم يكن قد تم الوصول إليه** في ذلك العصر . وبالفعل ، كان ماركس وانجلز ما يزالان قانعين بتصور الاقتصاديين الكلاسيكيين الشائع آنذاك ، و « المقتبس عن الممارسة الصناعية » ، وهو التصور الذي كان يرى في الأجر سعر العمل . وهكذا كان ماركس ، شأنه شأن ريكاردو ، يصطدم بـ :

«استحالة التوفيق بين تبادل الرأسمال والعمل المتعادل وبين قانون ريكاردو بصدد تحديد القيمة بالعمل » .

لقد كانت الفرضية القائلة بوجود تبادل **متعادل** بين الرأسمال والعمل تحول دون اكتشاف طبيعة فضل القيمة بوصفها عملاً **غير مدفوع** ، وبالتالي

---

(١) : إنجلز : مقدمة الطبعة الألمانية لـ « العمل المأجور والرأسمال » .

دون اكتشاف الآلية الواقعية لتكوين الربح الرأسمالي واستغلال الطبقة العاملة.

وكان واجباً على ماركس أن

« يتقدم في الاتجاه **مضاد** لاتجاه جميع من سبقوه . وحيثما كانوا قد رأوا **حلاً** رأى **هو معضلة** » .

إنه سيكتشف أن **قيمة** البضاعة هي كمية العمل **اللازمة اجتماعياً** لإنتاجها، وان العمل **ليس له** في حد ذاته قيمة وإن يكن هو مصدر القيمة ، وأن الأجر ليس سعر العمل بل سعر **قوة** العمل . هذه المجموعة من النتائج النظرية تشكل ، بحصر المعنى ، «نقد الاقتصاد السياسي الكلاسيكي» ، ثورة ماركس الكوبرنيكية بالنسبة إلى ريكاردو . وهذه النتائج لم يتم إدراكها إلا في عام ١٨٥٨ ، وهو العام الذي كتب فيه ماركس « الأشكال التي تسبق الإنتاج الرأسمالي »وسجل أعمق تأملاته حول المشاعات البدائية ونمط الإنتاج الآسيوي. وقد أنبأ ماركس انجلز باكتشافه هذا في ١٤ كانون الثاني ١٨٥٨ بهذه الكلمات التي ذاعت شهرتها :

« لقد ألقيت جانباً بكل مذهب الربح كما وجد حتى الآن » .

ولكن من فادح الخطأ مع ذلك أن ننسى أن تلك النصوص ، بالرغم من قصورها النظري فيما يخص نقطة أساسية من الماركسية ، تتضمن عدداً من النتائج الايجابية التي تقوم جميعها على الفرضية القائلة بأن «علاقات البشر المادية هي أساس علاقاتهم كافة [١] » . والحال أن هذه الفرضية هي أساس المادية التاريخية بالذات. وتحليلنا يسلط الضوء كما هو ظاهر للعيان على وجود مرحلتين حاسمتين ومترابطتين **اثنتين** في تكوين الماركسية ، كل منهما تتميز باكتشاف أساسي : مرحلة ١٨٤٥ التي تم فيها بلوغ المبادىء الأساسية للمادية التاريخية ، تلك المبادىء التي أحدثت ثورة في الوضع والمضمون التقليديين للفلسفة ولعلوم التاريخ ، ومرحلة ١٨٥٨ التي قُلب فيها الاقتصاد السياسي رأساً على عقب وأعيد بناؤه على أسس جديدة .

---

(١) : ماركس : رسالة إلى آنينكوف في ٢٨ كانون الأول ١٨٤٦ .

وإذا تجاهل المرء وجود هاتين المرحلتين المختلفتين في طبيعتهما أو إذا لم يقم له اعتباراً، فإن كل محاولة لتحديد «القطيعة الحقيقية» على صعيد المنهجية العلمية بين الماركسية وما ليس بالماركسية ستصطدم بصعوبات نظرية كأداء وقد تنتهي إلى تبسيطات شاحبة فقيرة (١). ذلك أن القطيعة قطيعتان على الأقل، قطيعة على صعيد الفلسفة والمنهجية العلمية بوجه عام في عامي ١٨٤٦–١٨٤٧، وقطيعة على صعيد المنهجية العلمية في ميدان متخصص هو ميدان الاقتصاد السياسي في عام ١٨٥٨. وحتى نقتنع بذلك يكفي أن نجري مقارنة بين الحصيلتين التاليتين من اكتشافات ماركس بعد كل من هاتين القطيعتين:

فقد كتب ماركس إلى ويدماير في ٥ آذار ١٨٥٢:

«فيما يتعلق بي الآن، لا يعود إلي الفضل في اكتشاف وجود الطبقات في المجتمع الحديث ولا الصراع الذي تخوضه فيما بينها. فثمة مؤرخون بورجوازيون عرضوا قبلي بمدة طويلة التطور التاريخي لصراع الطبقات هذا كما وصف اقتصاديون بورجوازيون أشكاله الاقتصادية. إن الجديد الذي أتيت به هو: ١ً – إثبات أن **وجود الطبقات** غير مرتبط إلا **بمراحل تاريخية محددة من تطور الانتاج**. ٢ً – أن صراع الطبقات يفضي بالضرورة إلى **دكتاتورية البروليتاريا**. ٣ً – أن هذه الدكتاتورية نفسها لا تمثل إلا انتقالاً نحو **إلغاء جميع الطبقات** ونحو **مجتمع بلا طبقات**».

وفي عام ١٨٧٧، بعد صدور الكتاب الأول من «الرأسمال»، حدد إنجلز أهمية ماركس بالعبارات التالية:

«من بين الاكتشافات الهامة العديدة التي نقش بها ماركس اسمه في حوليات العلم، نستطيع هنا أن نتوقف عند اكتشافين اثنين:

– الأول هو الثورة التي أحدثها في **مجمل** تصور التاريخ العالمي. فقد أُجلس التاريخ لأول مرة على **قاعدته الواقعية**.

---

(١): لوي آلتوسر: «من أجل ماركس».

– واكتشاف ماركس الهام الثاني هو التوضيح النهائي للعلاقة بين الرأسمال والعمل ، وبعبارة أخرى، إقامة البرهان على عملية استغلال الرأسمالي للشغيل في المجتمع الراهن وفي ظل نمط الإنتاج الرأسمالي القائم .

إن الاشتراكية العلمية الحديثة مبنية على هاتين الواقعتين الهامتين [1] » .

ونحن لا نستطيع أن ننتقل إلى المرحلة التالية ، المرحلة التي التقى فيها ماركس بالهند وتصدى لمشكلة تطور المجتمعات البدائية، إلا إذا كوّنا فكرة عن التسلسل التاريخي لتلك الاكتشافات وعن طبيعتها المتمايزة .

ب : ١٨٥٣ .

ابتداء من عام ١٨٥١ ساهم ماركس في تحرير « نيويورك ديلي تريبيون »، وهي صحيفة يومية جمهورية كلفته بالتعليق على قضايا الساعة الراهنة . وفي عام١٨٥٣ تقدم اللورد ستانلي بمذكرة أثارت نقاشاً حاداً حول الهند في مجلس العموم وتحولت المسألة إلى « قضية وزارية [2] » . ولم تكن مشكلة تجديد التشريع لصالح « شركة الهند الشرقية » إلا مقدمة لطرح مشكلة أعم بكثير هي مشكلة طبيعة السيطرة البريطانية على الهند [3] . ولقد التقى ماركس ، الذي كان يتابع عن كثب هذه المناقشات ليعلق عليها، التقى بآسيا من خلال الوثائق والممارسة الاستعمارية لأكبر دولة صناعية وتجارية في العالم الرأسمالي . وقد درس ماركس وانجلز عدداً كبيراً من « التقارير » البرلمانية والإدارية التي كتبت بين ١٨٠٠ و ١٨٣٠ والتي كان من أشهرها « التقرير الخامس » لعام

(١) : أعاد إنجلز إلى الأذهان أيضاً في « خطابه عند ضريح ماركس » أن ماركس قد اكتشف « قانون تطور التاريخ الانساني والقانون النوعي لحركة نمط الانتاج الرأسمالي والمجتمع البورجوازي ، واكتشف فضل القيمة » ( ١٧ آذار ١٨٩٣ ) .

(٢) : ماركس : « شركة الهند الشرقية ، تاريخها وعواقبها » .

(٣) : ماركس : « السيطرة البريطانية على الهند » و « نتائج السيطرة البريطانية على الهند » .

١٨١٢ وتقرير السير تشارلز ميتكالف لعام ١٨٣٠ . وكانت هذه النصوص تتضمن عرضاً ومقارنة لحجج ثلاث فئات من الإداريين ، تؤيد كل فئة منها نظاماً مختلفاً لاقتطاع الضريبة العقارية : نظام زامنداري ونظام ريوتواري ونظام ماوزاواري . وكانت هذه الأنظمة تختلف تبعاً لتحصيل الضريبة : أسواء من الزامنداريين بوصفهم أرستقراطية مالكة للأراضي، أم من الفلاحين ( ريوت ) بوصفهم ملاكاً فرديين لقطع صغيرة من الأرض ، أم من القرى بوصفها مالكاً مشتركاً للأرض. وكان يجري تبني أحد هذه الحلول الثلاثة تبعاً لاختلاف الحكام والعصور والمناطق في الهند . ومع ذلك كانت الشكوك تحوم في كل مرة حول هوية « المالك الحقيقي » للأرض في الهند ، وبالتالي حول المكلف « الحقيقي » وحول الأسلوب « الصحيح » في اقتطاع الضريبة العقارية . وقد وجد ماركس وانجلز نفسهما ، بنتيجة هذه المقارنة بين أشكال من الملكية يصعب تحديد هويتها وبين أشكال الملكية الغربية ما قبل الرأسمالية أو الرأسمالية ، وبنتيجة اكتشاف استغلال المنتجين الهنود بواسطة الريع العقاري المدفوع للدولة أسواء كانت هذه بين أيدي سلطة أبناء البلاد أم الفاتحين الأجانب من مغول وانكليز، أقول: وجدا نفسهما مدفوعين إلى تحليل الطابع الخاص لـ « المجتمعات الشرقية » عن كثب . وقد سجلا النتائج التي وصلا إليها في مراسلات ١٨٥٣ وفي مقالات « نيويورك ديلي تريبيون » . وبالإضافة إلى تلك المصادر المرتبطة بصورة مباشرة بمناقشات ١٨٥٣ البرلمانية، ثمة مصادر أخرى كان لها تأثيرها على رؤية ماركس وانجلز في ذلك العهد للمجتمعات الآسيوية . فهناك أولاً تأثير ثقافتهما الألمانيه الفلسفية والتاريخية . فقد كان هردر في « تأملات حول تاريخ البشر » يتصور الصين مجتمعاً زراعياً تهيمن عليه دولة أبوية خنقت لدى الشعب كل قدرة على التطور العقلي وحولت البلاد إلى أنقاض أثرية قديمة ساكنة سكون الموتى عند تخوم العالم . وأظهر هيغل في « فلسفة التاريخ » ( ١٨٣٠ – ١٨٣١ ) الصين ساكنة لا تحول ولا تتبدل في معمعة التاريخ ، تقف عند أولى عتبات « تطور الحرية » ما دامت

الحرية في الصين امتيازاً لرجل واحد ، الامبراطور ، « المستبد الشرقي » .

وينبغي أن نذكر بعد ذلك الاقتصاديين الكلاسيكيين ، وفي المقام الأول الانكليز منهم : آ. سميث في « بحث حول غنى الأمم » ( ١٧٧٦ ) . فهو يقيم صلة قربى بين هندوستان والصين ومصر القديمة ، لأن حكومات هذه البلدان كانت تولي نظام الري عناية خاصة ، وتعتمد في مواردها المالية على « نوع من ضريبة عقارية أو ريع » ، الأمر الذي يفسر اهتمامها الخاص بمصالح الزراع . ويشير سميث أيضاً إلى أن دفع الضريبة عيناً يتيح لـ « الموظفين وغيرهم من جباة الضرائب » غش الحكومة المركزية وإرهاق المكلفين من الفلاحين . وينوه كذلك بنزعة الصين الانعزالية الاقتصادية. ويعاود مصطلحا المجتمع «الشرقي» والمجتمع «الآسيوي» ظهورهما ، الأول لدى جون ستيوارت ميل، والثاني لدى ريتشارد جونز. ويضيف هذا الأخير ملاحظات جديدة إلى ملاحظات آ. سميث. فهو يشير إلى أن«الدول الشرقية» تظل مالكة ،بعد تمويلها مؤسساتها العسكرية والمدنية ،لـ«فائض»تستطيع توظيفه في «أعمال عظيمة ونافعة» تقع مهمة بنائها بكاملها تقريباً على عاتق قوة العمل غير الزراعية . فقد كان « عدد الشغيلة وتركيز جهودهم كافيين » . وفي مصر كانت خصوبة النيل تنتج فائضاً يستأثر به الملك والاكليروس ويستخدم في إطعام الشغيلة [١] .

ومع ظهور الفيزيوقراطيين أخذ مفهوم آسيا معنى « سياسياً » [٢] أكثر جلاء، وصار مطية لغايات متناقضة في صراعات القرن الثامن عشر الأيديولوجية مع أو ضد أنظمة الحكم الملكية والقديمة .

---

(١) : ر. جونز : « مصنف في المطالعات حول اقتصاد الأمم السياسي » ( ١٨٥٢ ). ذكره ماركس في الكتاب الأول من « الرأسمال » .

(٢) : انظر بالانكليزية ر. كوبنر : « المستبد والاستبداد : تقلبات مصطلح سياسي » ( ١٩٥١ ) ، وبالألمانيـــة : سفن ستيلينغ – ميشو : « أسطورة الاستبداد الشرقي » ، وبالايطالية : فرانكو فانتوري : « الاستبداد الشرقي » ( ١٩٦٠ ) .

وبالفعل ، تواجه في أواسط القرن الثامن عشر تياران اثنان ، يعود تاريخ أقدمهما إلى أواخر القرن السابع عشر . ففي « تنهدات فرنسا المستعبدة » ( ١٦٨٩ – ١٦٩٠ ) ورد وصف لـ « النتائج المحزنة لقوة بـــلاط فرنسا التعسفية والمستبدة » . ثم بات مفهوم الاستبداد يستخدم في وصف مجتمع تنعدم فيه الحرية السياسية ويسوده توزيع للملكية يقضي على الرعية بالقنانة[١]. ومن فينيلون[٢] إلى «روح القوانين»[٣] ( ١٧٤٨ ) ومروراً بسان ـ سيمون[٤] وبايلي[٥] وبولانفيليه[٦] ، بات ذلك المفهوم ستاراً مناسباً لانتقاد نظام الحكم الملكي المطلق الفرنسي . وقد عارض هذا التيار ، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ولدوافع مختلفة ، فولتير واليسوعيون والفيزيوقراطيون[٧] والرحالة الكبار من أمثال آنكوتيل – ديسبيرون[٨] .

إن فولتير يعارض «الحكم الشائه»[٩] لمجنون «لا يستمع لغير نزوته»[١٠]

---

(١) : ف . فانتورا - المصدر الآنف الذكر .

(٢) : فينيلون : أسقف وكاتب ( ١٦٥١ – ١٧١٥ ) ، كانت له نقدات لنظـــام الحكم الملكي . « المعرب »

(٣) : « روح القوانين » : مؤلف مونتسكيو الرئيسي . « المعرب »

(٤) : سان سيمون : كاتب فرنسي ( ١٦٧٥ – ١٧٥٥ ) ، مؤلف «المذكرات» . « المعرب »

(٥) : بيير بايلي ( ١٦٤٧ – ١٧٠٦ ) : كاتب فرنسي من رواد الفكر الحر . « المعرب »

(٦) : هنري دي بولانفيليه ( ١٦٥٨ – ١٧٢٢ ) : مؤرخ وفيلسوف فرنسي ، مؤلف « مقالة في النبل » . « المعرب »

(٧) : مدرسة اقتصادية فرنسية كانت تعد الأرض المصدر الوحيد للغنى . « المعرب »

(٨) : رحالة ومستشرق فرنسي (١٧٣١ – ١٨٠٥) : مترجم كتاب « زند آفستا». « المعرب »

(٩) : « روح القوانين » ، الكتاب ٣ ، الفصل ٩ .

(١٠) : فولتير : « تعليق على روح القوانين » .

بصورة صين متفوقة على الغرب المسيحي ، في السياسة وفي علم الأخلاق على حد سواء . وهذا التفوق يرجع إلى معرفة الصينيين بـ « القوانين الطبيعية » الحقيقية، وهو الذي يفسر سكون تاريخهم ومجتمعهم . ولقد تبنى اليسوعيون الرأي نفسه ، ولكنهم ردوا على فولتير بقولهم إن قوانين الصين الطبيعية تتفق وتعاليم المسيح ، وبرأوا ساحة كونفوشيوس من تهمة الإلحاد التي وجهها إليه مالوبرانش[1] وبايلي الخ . أما كيني[2] والفيزيوقراطيون ، الذين كان شاغلهم الأول أن يقنعوا ملوك أوروبا الغربية والشرقية بتطبيق برنامجهم السياسي والاقتصادي لخدمة النشاط المنتج « الحقيقي » الأوحد المتمثل في الزراعة ، فقد علقوا آمالهم على « المستبد المستنير » الذي يعرف كيف يحترم القوانين الطبيعية لاقتصاد المجتمعات وكيف ينجز الإصلاحات الضرورية للإفلات من قبضة الماضي .

هكذا تكون هذه التيارات جميعها قد استنفرت آسيا في مناظرة حول الأساس «الشرعي» للمجتمع والدولة وحول الأساس الطبيعي أو المنزل لمبادىء الأخلاق والدين ، وذلك من خلال تناقضات مفهوم « الطبيعة » . وبذلك يكون الشرق قد أصبح ، في هذه الحفلة التنكرية ، « فكرة فلسفية » على حد تعبير إتيامبل[3] .

وبديهي أن جميع تلك التيارات كانت تستمد « براهينها » من مؤلفات الرحالة الذين وصفوا، منذ أواخر القرن السادس عشر ، ممالك التتار والمغول والصين وإيران والبيرو الخ . ومن لوك[4] ( ١٦٩٠ ) إلى مونتسكيو

---

(١) : خطيب وفيلسوف ميتافيزيقي فرنسي ( ١٦٨٣ - ١٧١٥ ) «المعرب»
(٢) : كيني : « استبداد الصين » ( ١٧٦٦ ) .
(٣) : إتيامبل : « الشرق الفلسفي » ، ٣ مجلدات ( ١٩٥٧ - ١٩٥٩ ) ، و « كونفوشيوس » ( ١٩٥٦ ) ، الفصل التاسع .
(٤) : جون لوك : فيلسوف انكليزي ( ١٦٣٢ - ١٧٠٤ ) ليبيرالي أرجع المعرفة الانسانية إلى التجربة الحسية . « المعرب »

وفولتير ، تتراكم الشواهد والإحالات : رو ، دي شوازي ، لافـاريت ، شاردان ، برنييه [1] . وفي أواخر القرن شرع آنكوتيل - ديبيرون، الذي عاش في الهند بين ١٧٥٥ و ١٧٦١ ، بتفنيد « الصورة التي يرسمها الرحالة عن آسيا ، تلك الصورة المبنية تارة على الأوهام ، وطوراً على المصلحة أو الظنون المسبقة . وبناء على رواية أولئك الرحالة ، تم اختلاق نوع خاص من حكومة توصف بأنها استبدادية : حكومة بلا قوانين ثابتة وبلا ملكيات » . وكان ديبيرون يقصد بالدرجة الأولى مونتسكيو الذي اختلق «بناء على رواية أولئك الرحالة التي لم يحسن فهمها... نظاماً من الاستبداد لا وجود له في أي مكان». كذلك فقد استشهد ضد برنييه [2] ، الذي كان يلح على أن « تركيا وإيران وهندوستان قد تخلت عن ضمائر الملك فيما يخص ملكية الأرض » وعلى أن « جميع الأراضي في مملكة المغول تخص الأمير » ، استشهد بعقود وقوانين تقطع بوجود حقوق للملكية [3] ، ورأى مع الكسندر دوف [4] وتشارلز روس [5] ، في نظرية العاهل الشرقي المـالك لجميع الأراضي ، محض تبرير للفاتحين الانكليز للاستيلاء على سلطة هندوستان وثرواتها .

وفي ختام هذه المناقشات الفلسفية والسياسية نجد أنفسنا وقد عدنا من

---

(١) : جميعهم من الرحالة . « المعرب »

(٢) : فرانسوا برنييه: رحالة فرنسي (١٦٢٥-١٦٨٨) ، مؤلف كتاب «الرحلات». « المعرب »

(٣) : آنكوتيل ديبيرون : « التشريع الشرقي » ، أمستردام ١٧٧٨ ، ص ١١٦ ، ١٣١ ، ١٤٠ .

(٤) : أ. دوف : « تحليل لأصل وطبيعة الاستبداد في هندوستان » ، في « التشريع الشرقي » ، ص ٢١٢ .

(٥) تشارلز روس: «تحليل لملكية الأرض في البنغال » ( ١٧٩١ ) ص ١٠٨، ١١٠.

جديد إلى نقطة انطلاق ماركس وإلى المناقشات حول طبيعة أشكال ملكية الأرض وقواعد الضريبة العقارية [١] .

ومهما تكن تناقضات هذه النظريات حول طبيعة «المجتمعات الشرقية» ، فإنها تتضمن على ما هو ظاهر للعيان قاسماً مشتركاً يمكن أن تكون له ، بحكم ذلك ، قوة « البداهة » التاريخية . ففي الشرق تعيش منذ أقدم العصور ، وبصورة شبه ساكنة ، حضارات زراعية. وعائدات الدولة تتأتى من الضريبة العقارية ، والدولة تعاضد زراعة المملكة بسياسة أعمال الري الضخمة . والتجارة والنقود غير متطورة إلا في أبسط الحدود . وشكل حكم الدولة استبدادي في نظر الجميع تقريباً . وغالبية المؤلفين تفسر هذا الاستبداد على أنه سلطة متعسفة لا تترك للرعية إلا القليل من الضمانات بصدد أملاكهم وتحرمهم من كل حرية سياسية فردية . ومع ذلك فإن المناقشة لم تغلق فيما يتعلق بحقوق الأفراد وأشكال ملكية الأرض واستعمالها في البلدان الآسيوية ، وقد كان لهذه المناقشة نتائج عملية حاسمة بالنسبة إلى البلدان المستعمَرة ، ولا سيما الهند ، وأهمية نظرية أساسية بالنسبة إلى المعرفة المقارنة لتاريخ الإنسانية .

والحال أن الهند كانت من هذه الزاوية تحتل ، دون سائر بلدان آسيا ، مكانة الصدارة في نظر الأوروبي المثقف في القرن التاسع عشر ، وذلك منذ أن أدى اكتشاف اللغة السنسكريتية [٢] وصلة القربى اللغوية والثقافية بين اللغات « الآرية » إلى ولادة فقه اللغة المقارن . فلمَ تلبس اكتشاف السنسكريتيه مثل هذه الأهمية ؟

---

(١) : انظر ستوكس : « النفعيون الانكليز والهند » ، اوكسفورد ١٩٥٩ ، ص ٨٥ و ص ١ – ٢٤ ، حول النظرة المثالية الرومانسية الأبوية المحافظة لمونرو وإلفنستون ومتكالف وغيرهم من كبار الإداريين الانكليز في الهند ممن استشهد بهم ماركس .

(٢) : ر. ب. كوردو : « مذكرات أكاديمية النقوش » ( ١٧٦٧ ) ، المجلد ٤٩ ، ص ٦٤٧ – ٦٩٧ . وف. جونز : « محاضرة حول مجتمع كالكوتا » ( ١٧٨١ ) .

في أواخر القرن الثامن عشر ، وبالرغم من جهود الموسوعيين ، كان التفسير السائد لأصل اللغات ما يزال يعتمد فرضية الخلق الإلهي وقصة التوراة عن برج بابل التي تنص على أن جميع الفروق بين اللغات قد نجمت عن اختلاط اللغات الذي فرضه الرب على البشر عقاباً لهم على طموحهم إلى الارتفاع حتى السماء . والحال أن السنسكريتية ، لغة الأدب الهندي القديم ، والأقدم عهداً حتى من اليونانية القديمة ، قد أظهرت وجود تشابهات مذهلة مع اللغات الأوروبية الحديثة أو القديمة . وقد اكتشف راسك[١] ( ١٨١٨ ) وغريم[٢] ( ١٨٢٢ ) ، في معرض دراستهما لتغيرات الأحرف الصامتة في الألمانية والسنسكريتية واليونانية واللاتينية ، انتظاماً مدهشاً فيما بينها لا يمكن أن يكون ابن الصدفة ويفتح الباب أمام افتراض وجود قوانين للتحول الوراثي ولتطور هذه اللغات بدءاً من شكل سلفي كان له وجوده بلا أدنى شك بالرغم من أنه انطفأ منذ عهد بعيد وبالرغم من أنه ما يزال مجهولاً . ولقد اكتشفت منذ ذلك الحين على حد تعبير ميشيل فوكو الرائع :

« آلية داخلية للغات تحدد لا فردية كل لغة فحسب بل أيضاً أوجه الشبه بينها وبين سائر اللغات . وهذه الآلية ، المتسمة بالتماثل والتباين ، الرامزة إلى التجاور ، الدالة على القربى ، هي التي ستصبح ركيزة التاريخ . فعن طريقها سيتغلغل التاريخ في أعماق الكلمة بالذات »[٣] .

---

(١) : ر. راسك : «بحث في أصل اللغة السكندنافية أو الإسلندية القديمة» (١٨١٨) .

(٢) : جاكوب غريم : « القواعد الألمانية » ، المجلد ١ . ( ١٨٤٨ ) . وقد استشهد ماركس بغريم بإعجاب في رسالة منه إلى انجلز في ١٤ كانون الأول ١٨٥٥ .

(٣) : م. فوكو : « الكلمات والأشياء » – باريس ١٩٦٦–ص ٢٤٩ . أنظر أيضاً نص اللورد مونبودو في « الميتافيزيقا القديمة » ، المجلد ٤ ، ص ٣٢٦ ، وهو النص الذي استشهد به المؤلف : « لما كانت آلية اللغات أقل عسفاً وأفضل تنظيماً من اللفظ ، فإننا نجد فيها معياراً ممتازاً لتحديد صلة القربى فيما بين اللغات . ولهذا عندما نرى لغتين تستخدمان على نحو متماثل تلك الطرائق اللغوية الكبرى من اشتقاق وتركيب وقلب ، نستطيع أن نستنتج أن إحداهما مشتقة من الأخرى ، أو أنهما كلتيهما لهجتان من لغة بدائية واحدة » .

ولكن اكتشاف قوانين التحول الوراثي تلك بدءاً من لغة أم أفسح المجال للمضي قدماً إلى الأمام ولاعادة بناء ناجحة للخصائص الأساسية للغـة السلفية البدائية بدءاً من نظام التشابه والتباين بين اللغات المشتقة منها . وهكـــذا يكون فقه اللغة المقارن قد أطل على نوع من علم مستحاثات اللغات والثقافات قريب الشبه بدراسة المتحجرات في البيولوجيا .

لقد حقق إذن علم اللغة في مستهل القرن التاسع عشر ثورة في منهج العلم لها أهميتها العظيمة بالنسبة إلى علوم التاريخ والطبيعة [١] . ومن مفـارقات الأمور أن علم اللغة كان أول عـــلم تاريخي يقيم البرهـان على وجود قوانين التطور في التـاريخ ويرسي أسس إمكانية إعادة بنـاء الماضي انطلاقاً من المخلفات الحاضرة أو الأشكال المشتقة المعروفة ورجوعاً إلى الأشكال الأصلية المجهولة . بل إنه عقد لواء النصر لأطروحات مذهب النشوء والتطور حتى قبل أن يصيغها لامارك في عام ١٨٠١ في مضمار البيولوجيا ، وكان السباق إلى اعتماد مخططات تفسيرية وجدت صورتها المكثفة ، التي جعلتهـا البيولوجيا مشهورة ، في آلية التطور العامـلة على أساس تمايز فروع الأسرة الواحدة انطلاقاً من جذع مشترك [٢] .

---

(١) : ثورة مرت في غالب الأحيان دونما ضجة كبيرة و « أحيطت بشيء من الكتمان ، إن لم نقل بالسرية » ( م. فوكو ، المصدر الآنف الذكر ، ص ٢٩٤ ) . انظر أيضـاً ج. هـ. غرينبرغ : « اللغة والتطور » ، واشنطن ١٩٥٩ ، ص ٦٥ .

(٢) : تقدم الدانمركي تومسن منذ عام ١٨١٩ بفرضية عصور الانسانية الثلاثة : عصر الحجر وعصر البرونز وعصر الحديد . وفيما بعـد اكتشف بوشيه وبيرت ووليم بانجلي ، في معرض دراستهم الطور الجيولوجي الرابع ، وجود الانسان قبل عصر الطوفان ، وذلك بخلاف ما تزعمه التقديرات التوراتية. وقد ولد علم آثار ما قبل التاريخ في الوقت نفسه الذي اغتنت فيه معرفة تطور عالم الجمادات . وبعد نشر «أصل الأنواع» لداروين في عام ١٨٥٩، شرع الجيولوجي الكبير السير تشارلز لايل في إقامة البرهان في «الحقائق الجيولوجية لتاريخ الانسان » ( ١٨٦٣ ) على ميل البيولوجيا النباتية والحيوانية والجيولوجيا وعلم الآثار وعلم اللغة إلى الالتقاء عند نقطة واحدة . انظر : برايروود : « علم الآثار ونظرية التطور » ، واشنطن ١٩٥٩ .

والحال أن ما تجدر الإشارة إليه ههنا هو أن هذه الثورة في مناهج العلوم قد تحققت بدءاً من واقعة هندية . فكما أن السنسكريتية عُدت من قبل شليغل أم اللغات الأوروبية قبل أن يعهد إليها بوب[1] بدور أكثر تواضعاً ، دور الاخت البكر ، وبالتالي الأقرب إلى اللغة – الأم ، كذلك ظهرت الهند وكأنهـا المجتمع الأقرب إلى الأشكال البدائية للمجتمعات الأوروبية ، إن لم نقل مهدها الأول[2] ، بل إن لم نقل المهد الأول للانسانية قاطبة . وهكذا فإن الهند قد تبدت في عام ١٨٥٣ لماركس عندما وجد نفسه منقاداً إلى الاهتمام بتاريخها على أنها مهد المجتمعات الاوروبية والضحية الأكثر استغلالاً من قبل الرأسمالية الاوروبية الأكثر تقدماً .

والحال أن تحليل كتابات ماركس بين ١٨٤٦ و ١٨٥٣ يتيح لنا الآن أن نحدد جدة المنظور الذي سيتناول منه ماركس تاريخ الهند . وهـذه الجدة لا تتمثل في افتراض وجود قوانين لتطور التاريخ ، فهذا أمر قد بات بمثابة حقيقة واقعة ، وإنما في الافتراض بأن الأساس الأخير لذلك التطور يكمن في مستوى العلاقات المادية بين البشر ، وبأن هناك قوانين للتطابق بين شتى أنماط الإنتاج التاريخية وبين سائر العلاقات الاجتماعية الأخرى . فالتاريخ لا يتطور فحسب ، بل يتقدم أيضاً . ولا يقصد ماركس بـ «التقدم» تقدم أنوار المعرفة على غرار عقلانيي القرن الثامن عشر ،أو تقدم الحرية والروح المطلق على غرار

---

(١) : بوب : « حول نظـــام قواعد اللغة السنسكريتية » ( ١٨٢٦ ) ، ص ١٤ ، و « القواعد المقارنة للغات السنسكريتية والسندية والأرمنية » ( ١٨٣٣ – ١٨٤٩ ) .

(٢) لنشر بالمناسبة إلى أن الثقافة البدائية للمجتمعات الأوروبية ، كما أعاد علم المستحاثات اللغوية بناءها ، قد عُدت حتى مستهل القرن العشرين ثقافة الشعوب الرعوية ، وهذا ما عزز الفكرة التي عبر عنها في القرن الثامن عشر آ . سميث وآخرون ، والتي تقول إن المرحلة الرعوية تسبق بالضرورة مرحلة الزراعة في تطور الانسانية . انظر بشتيت وهيهن ومورغان وانجلز ، وفي مستهل القرن العشرين ، شرادر : « القواعد اللغوية وما قبـــل التاريخ » ( ١٩٠٦ ) .

هيغل ، وإنما يرمز هذا المفهوم لديه إلى ما يلي ، وإلى ما يلي فقط : **ضرورة تحول العلاقات الاجتماعية لتتطابق مع تغيرات القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج.** وهذا التقدم يكمن ، بوجه الإجمال ، في النمو المطرد للطابع الفردي للانتاج والمبادلات والحياة الاجتماعية ، بالرغم من أن تطور القوى المنتجة كان شديد التفاوت بحسب المجتمعات والعصور .

لقد طالع ماركس وانجلز بوفرة في عام ١٨٥٣ حول الهند وغيرها من المجتمعات الشرقية القديمة أو الحديثة بهدف تعميق دلالة مناقشات مجلس العموم البريطاني بصدد تجديد تشريع شركة الهند الشرقية . ومن تلك المعلومات الغزيرة المتناثرة عزلا بعضاً من استنتاجات المؤلفين ممن كانا يقرآن لهم ويعلقان عليهم في مراسلاتهما ، مع سعيهما في الوقت نفسه إلى بناء إطار نظري جديد يساعد على هضمهم ودمجهم . ولقد أسهم كل منهما ، كما سنرى ، بقسطه في هذه المهمة ، على نحو متمايز ولكن متكامل .

إن ملاحظات ماركس وانجلز حول هندوستان قابلة بسهولة للتصنيف حول ثلاث موضوعات مترابطة : النظام القروي الهندي ، واستبدادية الحكومة المركزية ، والسيطرة الرأسمالية الانكليزية ، تلك الأداة اللاشعورية لثورة اجتماعية في آسيا . فالهند هي أولاً «القطر الذي كان مصدر لغاتنا وأدياننا» ، و « الجاطي[١] » يمثل الجرماني القديم بينما يمثل البراهماني « نموذج الإغريقي القديم[٢] » .

وهي منذ أقدم العصور بلاد المشاعات القروية « نصف الهمجية ونصف المتمدينة[٣] » ، ولكنها ذات مستوى من الحضارة أرغم « جميع فاتحيها

---

(١) : الجاطيون : طائفة في الهند الشمالية ، تتألف في جلها من زراع مالكين ، وكذلك من محاربين وإقطاعيين . وقد تمرد الفلاحون الجاطيون أكثر من مرة ، في القرن السابع عشر ، ضد الاقطاعيين المغول . « المعرب »

(٢) : ماركس : « النتائج المحتملة للسيطرة البريطانية في الهند » .

(٣) : المصدر نفسه .

الهمج : العرب والترك والتتر والمغول » على أن « يتهندوا[١] » . والغازي الانكليزي هو وحده الذي كان يمثل مستوى من الحضارة أرفع، لا يرتقي إلى شأوه المستوى الحضاري للهند التي لم تسمح بتطور المشروع الخاص والروابط الطوعية الغربية النمط .

ولقد كانت كل مشاعة من تلك المشاعات القروية تعيش في عزلة و « بلا علاقات تقريباً مع القرى الأخرى » . وكان تنظيمها السياسي « شكلاً بسيطاً من الحكم البلدي» . ويستشهد ماركس هنا حرفياً بصفحتين منالتقرير الخامس لعام ١٨١٢ ، المأخوذ بدوره جزئياً عن تقرير الحاكم مونرو في أيار ١٨٠٦ . ويقدم لائحة بموظفي المشاعة : الزعيم وهو المسؤول عن الشرطة والضرائب ، و « الكورنوم » أي المسؤول عن الزراعات ، والمسؤول عن خزانات الماء ، والبراهماني ، والمعلم، الخ[٢] . وهذه المشاعات يتكرر ظهورها على نحو متماثل مطلق التماثل منذ عهد مانو « دونما اهتمام بسقوط الممالك أو انقسامها » . فهي عبارة عن مشاعات عائلية ، عمادها الجمع بين الصناعة المنزلية والزراعة اليدوية اللتين تضمنان لها استمرار الحياة ذاتياً .

وأشكال ملكية الأرض متنوعة ، ومسألة الملكية هذه تثير « جدلاً كثيراً » بين المؤلفين الانكليز ، على حد ما يشير ماركس[٣] . ففي جنوب كريشنا على سبيل المثال، وفي منطقة ذات تضاريس جبلية ، وجدت الملكية الخاصة للأرض على ما يبدو . وفي جاوا « كان العاهل المالك المطلق للأرض». وغياب الملكية هذا امكن له أن يقام عليه البرهان « لأول مرة على نطاق آسيا بأسرها بفضل المحمديين » . ويبدو أن ماركس وانجلز كانا يريان في عام ١٨٥٣ ، واستناداً إلى برنييه ، أن بلدان الشرق لا تعرف بوجه عام الملكية

(١) : المصدر نفسه .
(٢) : ماركس : « السيطرة البريطانية في الهند » .
(٣) رسالة من ماركس الى انجلز في ١٤ حزيران ١٨٥٣ .

الخاصة للأرض «حتى ولا في شكلها الإقطاعي» ( ذلكم هو « مفتاح الفردوس الشرقي » ) وأن « الملك هو المالك الأوحد فيها لأراضي المملكة[١] » .

ويوجد داخل القرية تقسيم اجتماعي للعمل ، هو تقسيم المهن والوظائف العـــامة . وفي بعض الحالات « تزرع الأرض بصورة مشتركة ، وفي معظم الحالات الاخرى يزرع كل مالك حقله الخاص به » . وهذه المشاعات العائلية قد أصابتها « عدوى ... نظام الطوائف والعبودية » . فهنـــاك فروق في الرتب والمقامات ، ووظيفة « البوتاي وراثية بوجه عام » .

وأحد « الشروط الأولى[٢] » للنشاطات الزراعية التي تمارسها المشاعات القروية هو «الاستعمال الاقتصادي المشترك» للماء ، ذلك المورد ذي «الضرورة الحيوية » في البلدان التي تضم مناطق صحراوية شاسعة . ويرى إنجلز أن تنظيم ورشات الأشغــال الكبيرة الضرورية لري الأرض صناعياً تقع مسؤوليته على عاتق « البلديات أو الأقاليم أو الحكومة المركزية » . وماركس لا يؤكد في مقاله المؤرخ في ١٠ حزيران ١٨٥٣ وفي رسالته إلى إنجلز في ١٤ حزيران من العام نفسه إشارة انجلز عن دور البلديات في تنظيم ورشات الأشغال العامة . بل يرى أن مسؤوليته تقع على عاتق الحكومة المركزية وحدها[٣] . ويقول انجلز إن « الوظيفة الأولى لحكومة مركزية » هي ضمان « الأشغال العامة ( الشرط الضروري لإعادة الإنتـــاج ) ، ووظيفتاها الاخريان هما « المالية ( النهب الداخلي ) والحرب ( النهب الداخلي والخارجي) . والمحاصيل تتقلب تبعاً للحكومات الصالحة أو الطالحة ، كما تتبدل في اوروبا مع المواسم الجيدة أو السيئة » . وحسب الحكومة المركزية أن تهمل الري أو تصريف الميـاه حتى تظهر الصحارى حيث كانت تزدهر مدن عامرة .

(١) : رسالة من ماركس إلى انجلز في ٢ حزيران ١٨٥٣ .

(٢) : انجلز إلى ماركس ، في ٦ حزيران ١٨٥٣ .

(٣) : رسالة ماركس إلى انجلز في ١٤ حزيران ١٨٥٣ ، وكذلك مقاله : « السيطرة البريطانية في الهند » .

يرى انجلز إذن أن الأسباب البيئوية والمناخية بوجه خاص هي التي تفسر وجود وأهمية الحكومة المركزية المسيطرة على المشاعـات القروية ، وانعدام الملكية الخاصة ، وإشراف الدولة على الأرض ، وفي خاتمة المطاف الأشكال السياسية والدينية لتاريخ الشرق .

ويتبنى ماركس هذا الوصف لوظائف الحكومات الآسيوية، ولكنه يكمل ويخفف التفسير المناخي والحتمية الجغرافية اللذين قال بهما إنجلز ، مضيفاً إليهما عاملاً آخر ، اجتماعياً - اقتصـادياً هذه المرة ، يتمثل في عزلة المشاعات ، المتناثرة المشتتة ، الكافية نفسها بنفسها على أساس «الاتحاد المنزلي بين الزراعة والصناعة اليدوية » .

وإنما في هذه « الآلاف المؤلفة من المنظمات الاجتماعية الأريبة ، الرعوية ، اللامؤذية » يرى ماركس « الأساس المتين في كل زمان للاستبداد الشرقي » و « للطابع السكوني لذلك الجزء من آسيا » [١] .

ذلك أن الحكومة لا تكون آسيوية في نظر ماركس وانجلز إلا إذا كانت « استبدادية » . ووظائفها إنمـا هي أولاً وأخيراً النهب ، النهب عن طريق الريع العقاري المقتطع عيناً في غالب الأحيان ، والنهب عن طريق الحرب . والمدن والتجارة لا وجود لها بدون هذا الشرط. فالمدن ليست إلا معسكرات ملكية [٢] ، والتجارة ليست إلا تبادل فائض الثروات تحت إشراف الدولة التي تقتطع هذه الثروات من المشاعات في شكل ضرائب وريوع عقارية .

مشاعات قروية متماثلة مطلق التماثل ، منعزلة انعزال «الذرات المنفصلة»، وحكومة استبدادية : هذه هي العناصر التي تضافرت منذ غابر الأزمان لتحول دون كل تقدم ولتحرم نفسها من « كل تاريخ، وعلى الأقل من كل تاريخ معروف » .

---

(١) : ماركس : « السيطرة البريطانية في الهند » .
(٢) : ماركس إلى انجلز ، ٢ حزيران ١٨٥٣ .

« إن ما نسميه بتاريخها ليس إلا تاريخ غزاتها المتعـــاقبين الذين شادوا امبراطورياتهم على الأساس **السلبي** لذلك المجتمع العديم المقاومة والمستعصي على كل تغير » [١].

ومـــا يزيد هذه السلبية تفاقماً « انقسام البلاد لا بين المحمديين والهنود **فحسب** ، بل بين قبيلة وقبيلة ، وبين طائفة وطائفة : **مجتمع يقوم إطـاره على نوع من التوازن** ، ناجم عن **تنافر** عام وعن **تنافٍ دستوري** بين **جميع أعضائه** » .

وبالرغم من قوة حضارة هندوستان ومن «منتجات عملها الرائعة» لا يؤمن ماركس بـ « عصر ذهبي » لها ، بل بـ « بؤس » سحيق القدم إذا ما صدقنا «تأريخ البراهمانيين». هذا البؤس الذي لا تعيه الذاكرة لقدمه، هذا الركود، هذا الاستبداد الهمجي يجد نقطة استناده في وجود تلك المشاعات القروية مهما بدت وديعة أو مثالية ، التي تحيا « بأنانية همجية » « حياة راكدة ، نباتية، بلا كرامة » ، والتي تخضع لـ « قدر طبيعي » وتعرض للأنظـار « الصورة المنحطة للانسان ، سيد الطبيعة، الذي يخر على ركبتيه ساجداً أمام «هيام»، القرد ، وأمام « سابالا » ، البقرة » [٢] . من المفهوم إذن « أن يكون قطر كهذا ومجتمع كهذا فريسة للفتوحات التي قضى بها عليها القدر منذ الأزل»[٣].

وقد نجح آخر هذه الفتوحات ، الفتح الانكليزي ، للمرة الأولى في تحطيم التنظيم البلدي للمشاعات إذ « غرس الاستبـداد الأوروبي فوق الاستبداد الآسيوي » ، وفي تدمير قاعدتها الاقتصادية بإهماله الأشغال العامة ، وفي حل نظام الطوائف ، وفي القضاء على الصناعة المحلية بواسطة مزاحمة المنتجـات الصناعية الانكليزية، وفي سحق الفلاحين تحت وطأة الضرائب المقتطعة بموجب

---

(١) : ماركس : « النتائج المحتملة للسيطرة البريطانية في الهند » .
(٢) : المصدر نفسه .
(٣) : المصدر نفسه .

نظام الزامنداري أو الريوتاري ، ذلك «الكاريكاتور الأشوه» لملكية النبلاء الانكليز أو لملكية الفلاح الفرنسي ، مع العلم بأن تلك الضرائب تشكل «ثلاثة أخماس الدخل الصافي [١] » بالإضافة إلى أرباح تجارة الأفيون والملح .

ولكن من « ركام الأنقاض » هذا تتوالد مظاهر الانبعاث .

فالوحدة السياسية للهند المستعمَرة أصلب عوداً مما كانت عليه في عهد الامبراطورية المغولية. والصحافة الحرة وجدت فيها موطىء قدم. والزامنداري والريوتاري «على بشاعتهما في حد ذاتهما.. يفترضان شكلين متمايزين من الملكية الخاصة للأرض-ذلك المطلب الكبير للمجتمع الآسيوي » . وتقدم المواصلات يضع الهند على أبواب أوروبا ، والسكك الحديدية، «بشير الصناعة الحديثة»، تحطم « خمول القرى الكافي نفسه بنفسه » .

إن انكلترا تؤدي إذن

« رسالة مزدوجة في الهند : رسالة هدامة ورسالة تجديدية، إعدام المجتمع الآسيوي القديم وتوطيد الأسس المادية للمجتمع الغربي في آسيا » .

والرأسمالية الانكليزية ، بتطويرها السوق العالمية ، تصبح « أداة التاريخ اللاشعورية » التي تعد العدة لـ « ثورة جذرية في وضع آسيا الاجتماعي » ، وتؤدي رسالة « المرحلة البورجوازية من التاريخ »،أي خلق « القاعدة المادية للعالم الجديد [٢] » .

وفي ختام هذه الخلاصة علينا أن نتساءل عن الأهمية التاريخية والجغرافية التي عزاها ماركس وانجلز إلى هذه التأملات حول الهند .

في مرحلة أولى رأيا في الهند الممثل النموذجي لأشكال الاقتصاد والحكم في الأقطار الآسيوية المرغمة بحكم اتساعها وجفافها على انتهاج سياسة الأشغال العامة الكبيرة، سياسة الحكومات الاستبدادية. وقد قالا بوجود هذه الأشكال

---

(١) : ماركس : « مسألة الأعمال الحربية في الهند » .

(٢) : ماركس : « النتائج المحتملة للسيطرة البريطانية في الهند » .

الاجتماعية جغرافياً وتاريخياً من العصور القديمة إلى العصور الحديثة ، عبر الصحراء الكبرى وشبه الجزيرة العربية ومصر وإيران وهندوستان وحتى بلاد التتر . أما الصين فلم يرد لها ذكر .

وفي مرحلة ثانية، اكتسبت أفكارهما المزيد من الشمول والأهمية. فماركس في مقال له بعنوان « دوقة سوذرلاند وسلافيري » يقيم صلة قربى بين العشير الاسكوتلندي والمشاعة الروسية وبين المشاعة القروية الهندية أو الآسيوية وذلك بمقدار ما تمثل هذه الأخيرة مشاعة عائلية ، رعوية ، تجهل الملكية الخاصة للأرض ، وتظهر فيها فروق وراثية في المراتب والمقامات . فجميع هذه الأشكال :

« تنتمي إلى شكل من الوجود الاجتماعي يحتل في سلم التطور التاريخي درجة أكثر تدنياً بكثير من المرحلة الاقطاعية ، أي المرحلة الرعوية من المجتمع [١] » .

وهكذا فإن الهند والبلدان الآسيوية تملك من جهة أولى ، وبحكم وجود المشاعات القروية ، بنية تنتمي إلى المرحلة الرعوية من المجتمع وإلى أشكاله البدائية ، وتملك من الجهة الثانية ، وبحكم وجود دولة مستبدة ، بنى شبه حضارية . وعلى هذا فإن الهند والبلدان الآسيوية مجتمعات انتقال من الهمجية إلى الحضارة ، وهي راكدة عند هذه المرحلة الانتقالية منذ غابر الأزمان . ومن هنا يمكن القول بأن التحليل يطل على مخطط عالمي لتاريخ الانسانية تقف فيه آسيا بمنأى عن تطور الحضارة الأكثر اندفاعاً ، التطور الغربي ومرحلته الختامية ، أي الرأسمالية الصناعية ، وتراوح بلا تقدم في مرحلة انتقالية .

من الممكن الآن إذن أن نعقد مقارنة بين ما هو جديد وما هو قديم في نصوص ١٨٥٣ بالنسبة إلى نصوص المرحلة السابقة .

---

(١) : « دوقة سوذرلاند وسلافيري » ، نيويورك ديلي تريبيون ، ١٨٥٣ .

انما نلتقي من جديد في نصوص ١٨٥٣ بمفاهيم المرحلة الرعوية أو القبلية من المجتمع حيث تبدأ اللامساواة في الظهور ، وبفكرة وضع آسيا الراكد والدور التمديني للرأسمالية الصناعية بين الامم الهمجية أو نصف المتحضرة .

أما الجديد فيها فيتمثل ، قبل كل شيء ، في الفرضية القائلة بأن العماد الذي يقوم عليه المجتمع الآسيوي هو الجمع بين مشاعات قروية متينة الاستقلال وبين سلطة مركزية مستبدة .

ويسهل علينا أن نستشف في هذه الصورة ما هو موروث ومعاد إدراجه: فكرة الهند ، مهد اللغات والثقافات الأوروبية ( علم اللغة ) ، فكرة تاريخ راكد للهند والصين ( من فولتير إلى هيغل والإداريين الانكليز ) ، اكتفاء القرى الذاتي ولامبالاتها تجاه الامور السياسية (هيغل ومونرو وتقارير الإدارة الانكليزية[1] ) ، الاستبداد ، ذلك الشكل نصف الهمجي للحكم ( من مونتسكيو إلى هيغل ) ، الريع العقاري المقتطع عيناً من قبل الدولة (الاقتصاديون وسميث وجونز) ، وأخيراً الدور التمديني للرأسمالية الصناعية .

وينبغي أن ننوه في خاتمة المطاف بـ « الغموض » الأيديولوجي لمفهوم **الاستبداد** المقترن بفكرة سلطة متعسفة ونهابة ولمفهوم **الهمجية** وما ينطوي عليه من عنف وأنانية ومعتقدات لا عقلانية ، ولمفهوم **الحضارة** وما ينطوي عليه من فكرة وصفية لحالة القوى المنتجة والملكية الخاصة ومن حكم قيمة بالتفوق في آن واحد .

ولنضف في خاتمة تلخيصنا لهذه المرحلة الكبيرة الأولى أن العديد من نقاط

---

(١) : يعقد ثورنر في مقاله : « ماركس والهند » مقارنة بين كتاب هيغل « فلسفة التاريخ » وبين مقالات ماركس في عام ١٨٥٣ : ونقاط التقارب جلية واضحة : « لقد كانت الهند راكدة وما تزال تقف خارج التاريخ العالمي ، وكانت أنظمة القرية الهندية ثابتة ساكنة . وكانت الهند مقضياً عليها سلفاً بأن تُفتح وتُستعبد . وكان الاستبداد الأشد عسفاً قد حظي في الهند بكامل التطور » .

هذه الصورة لا تصلح لأن يتبناها اليوم العلم المعاصر والماركسية. فإلى جانب الملاحظات الخصبة عن الأسس البيئوية والاجتماعية - الاقتصادية لسلطة الدولة المركزية في الشرق، وعن التعارض التكاملي بين البدو والحضر لدى القبائل الشرقية، وعن التوازن الناتج عن التنافي المتبادل بين الطوائف والقبائل والأديان في الهند، ينبغي أن نعزل ونقصي جانباً بعض التوكيدات التي لا يمكن أن تلقى قبولاً في أيامنا هذه.

وبصورة عامة لا نستطيع تأييد الفكرة القائلة بأن الهند كانت طوال ألوف السنين محرومة من كل تاريخ اقتصادي واجتماعي، وبأنها كانت مستقرة في بؤسها، لا يهتز إلا السطح منها لتقلبات تاريخها السياسي ولما تعرضت له من غزوات متعاقبة.

وبوجه خاص لا يبدو أن الفرضية القائلة بأن الأشغال العامة الكبيرة كانت الشرط اللازم الأول لزراعة المشاعات قد ثبتت صحتها بالنسبة إلى الهند. فلقد كان الري بكل تأكيد يلعب دوراً كبيراً، ولكن « الزراعة في جملتها كانت على الدوام رهناً بالأمطار وبسباخ القرى وآبارها المحلية [١] ». وهذه الفرضية أصلح للصين منها للهند، ولكن ماركس لم يطبقها قط صراحة، طوال حياته، على الصين. ولنشر هنا إلى أن اقتصاد الصين وتاريخها حظيا بالقليل من التعليقات والشروح في مؤلفات ماركس وانجلز. فالصين في نظرهما قد عرفت في ماضيها نظام المشاعات القروية المقترن بالملكية العقارية المشتركة والذي كان ما يزال ساري المفعول في الهند في القرن التاسع عشر [٢]. إذن فالصين الأكثر تقدماً بكثير من الهند تحتفظ مع ذلك بإحدى السمات الرئيسية لنمط الإنتاج الآسيوي، وأعني بها الاتحاد المباشر بين الزراعة الصغيرة

---

(١) : د. ثورنر : « ماركس والهند ونمط الانتاج الآسيوي » - ص ٤٤ .

(٢) : « الرأسمال »، الكتاب الثالث، المجلد الثالث، الفصل العشرون، ص ٣٤١ - ٣٤٢ .

والصناعة المنزلية . ولكن هذه السمة تنتمي أيضاً إلى أشكال الاقتصاد « الطبيعي » ، وعلى سبيل المثال إلى اقتصاد الفلاحين الصغار من ملاك القطع الصغيرة من الأرض ممن يظهرون إلى حيز الوجود لدى انحلال نمط الإنتاج الرقي أو الإقطاعي . إذن فالصين الأكثر تقدماً من الهند هي في الوقت نفسه أقل تقدماً من اليابان التي تكوّن فيها ، حسب رأي ماركس، نمط إنتاج إقطاعي الطراز[1] . وحتى على فرض أن الأشغال العامة الكبيرة لم تلعب دوراً حاسماً في الزراعة الهندية ، فإن تناثر القرى على نطاق أقاليم شاسعة كان كفيلاً ، على ما يرى ماركس ، بتقديم أساس لوجود حكومة مركزية مستبدة . والواقع أن وجود حكومات مركزية فائقةالقوة ليس الخاصة الرئيسية للتاريخ السياسي الهندي، واثنتان من ثلاث أقوى الامبراطوريات، الموريان والغوبطا، ما كانتا من صنع الفاتحين الأجانب ، بل كانتا « وطنيتين » . كما أن المزيد من التعمق في الظاهرة القروية الهندية قد كشف النقاب عن أن نظام الطوائف متفوق على النظام القروي، وأن الانتماء إلى طائفة من الطوائف أهم من التضامن القروي،وأن تسلسل الطوائف الهرمي يسيطر على الحياة القروية ويدمجها مباشرة في إطار إقليمي أو ما فوق إقليمي[2] . وعلى هذا فإن نظام الطوائف ليس محض « عدوى » أصابت المشاعة القروية العائلية ، وإنما هو مبدؤها المحرك الذي يحول دون ذلك « الانعزال الهامد » وذلك « الاكتفاء الذاتي » اللذين تكلم عنهما ماركس. ومما لا ريب فيه أن تبادل السلع والخدمات بين الطوائف يحد من استعمال النقود ، ولكنه يشكل أيضاً –وهذا من مفارقات الأمور– وسيلة مبتكرة لتطور الانتاج والمبادلات في اقتصاد غير بضاعي .

---

(١) : « الرأسمال » ، الكتاب الأول ، المجلد الثالث ، ص ١٥٨ .

(٢) : ديمون وبوكوك : « دراسات حول القرية » ، في « مساهمات في السوسيولوجيا الهندية » ، العدد ١ ، ١٩٥٧ ، ص ٢٣ – ٤١ . انظر أيضاً دراسة ل. ديمون الهامة عن « مراتب البشر » ( ١٩٦٦ ) التي كرسها لنظام الطوائف الهندي والتي أثبت فيها أن تسلسل الطوائف أهم من تنافيها المتبادل .

ومع هذا التقييم النقدي المقتضب ينتهي تحليل تأمـلات ماركس وانجلز الهامة الأولى حول المجتمعات الآسيوية . ولن يحرر ماركس أعمق صفحـاته وأكثرها منهجية حول أشكال الإنتاج غير الرأسمالية إلا في المرحلة التالية ، وفي عام ١٨٥٨ بوجه خاص . ولنشر مع ذلك إلى أن حركة التحليل الكبرى للمؤسسات المشاعية في عام ١٨٥٣ كانت قد عرفت بدايتها الأولى ، ليس إلا، مع مؤلفات أولوفسن والعلماء الدانمركيين (١) حول مشاعـات هولشتاين والدانمرك ، ودراسات هاكستاوزن عن « المير » الروسي ، ولكن مؤلَّف موررر الأول الكبير لن يرى النور إلا في عام ١٨٥٤ .

## ج : ١٨٥٧ – ١٨٥٩
## أسس نقد الاقتصاد السياسي

بين ١٨٥٧ و ١٨٥٩ عاد ماركس إلى اللقاء بآسيا عن طريقين : طريق قضايا الساعة الراهنة السياسية والعسكرية وطريق التأمل النظري في خصوصية النظام الرأسمالي والشروط التاريخية لظهوره .

ففي عام ١٨٥٧ شنت انكلترا الحرب على الصين ، وراح ماركس يعلق في «نيويورك ديلي تريبيون» حتى عام ١٨٥٩ على المعارك والمناقشات البرلمانية والمعاهدات . وهذه النصوص لا تأتي بشيء جديد بالنسبة إلى تصور ماركس عن بنى الصين وتاريخها . وكل ما هنالك أن ماركس ينوه **بأن الزراعة على نطاق صغير** تقاوم بصلابة في الصين التغلغل التجاري الرأسمالي .

وفي عام ١٨٥٨ احتلت الهند مكانة الصدارة بين قضايا الساعة الراهنة . فمنذ عام ١٨٥٦ حشد اللورد دالوزي قواته في كاوبور بحجة مراقبة النيبال . وفي عام ١٨٥٧ تمرد الجيش الهندي ، وقامت القوات الانكليزية على حين غرة في عام ١٨٥٨ بغزو إقليم أوده، واستولت على لاكنوف، وأسرت ملك أوده

(١) : سيلتقي ماركس بدراسات الدانمركيين من خلال كتاب موررر .

ونفته إلى كالكوتا عندما رفض تسليم بلاده . وأعلن اللورد كانينغ ، حاكم الهند العام ، مصادرة أراضي المملكة .

وكانت هذه الأحداث ، بالنسبة إلى ماركس ، فرصة لآخر تعليقاته الهامة حول مشكلة الهند . وقد تناولت التعليقات ، هذه المرة أيضاً ، مشكلة أشكال الملكية العقارية في الهند ، وهي المشكلة التي أجج جذوتها من جديد إعلان اللورد كانينغ . ويعيد ماركس إلى الأذهان في مقاله المعنون باسم « إعلان اللورد كانينغ وملكية الأرض في الهند » أن هـذا الموضوع أثار خصومات كبيرة وخلافات في الرأي على مدى سنوات عدة ، وأن الأخطاء الفادحة للإدارة الانكليزية ترجع في أصلها إلى تصورات مغلوطة . ويشير إلى أن النقطة المركزية في المساجلة هي معرفة الوضع الصحيح للزامندارييـن أو التالوكدارين أو السيرداريين في نظام الهند الاقتصـادي ، وما إذا كان من الواجب اعتبارهم « ملاكاً للأرض أو جباة للضرائب » . ويعيد ماركس إلى الأذهان أن الاختصاصيين يجمع رأيهم على القول بأن الملكية النهائية للأرض ترجع إلى الحكومة ، ولكنهم ينقسمون إلى معسكرين : فالحكومة في رأي بعضهم يجب أن تعتبر المالك الوحيد ، وملكية الحكومة المزعومة ليست في رأي بعضهم الآخر أكثر من محض تفويض للعاهل بالملكيـة ، وهو تفويض قائم في جميع البلدان الإقطاعية أو حيثما تتمتع الحكومة بسلطة جباية الضرائب على الأرض . أما ما هو موجود فعلاً وواقعياً فهو الملكية الخـاصة كما هي الحال في أي مكان آخر . ولكن المساجلة تمضي قدماً إلى الأمام . فحتى على افتراض أن الملكية الخاصة راسخة الدعائم في الهند شأنها في كل مكان آخر ، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو : من مالك الأرض الحقيقي ؟ وهنا أيضاً يتواجه رأيان : فبعضهم يؤكد أن ملكية الأرض تعود إلى طبقة الزامنداريين أو التالوكدارين ، المعادلة لطبقة نبلاء الأرض في أوروبا ، على اعتبار أن الفلاحين هم محض مزارعين شرطيين يدفعون ريعاً . وهذا الرأي هو الذي كان المعول عليه في القوانين العقارية التي أصدرها اللورد كورنواليس في البنغال ،

وكان السبب في الحيف الكبير الذي أنزل بالفلاحين وبالحكومة . وإزاء هذه النتائج السلبية ، السياسية والاجتماعيـة ، وعلى أساس دراسة أشمل وأكمل للمؤسسات الخاصة بهندوستان ، قامت نظرية ثانية تؤكد أن الأرض كانت في الأصل ملكاً للمشاعة القروية التي كانت تتمتع بحق توزيعها على أعضائها ، على اعتبار أن الزامنداريين والتالوكداريين هم محض جباة اضرائب الحكومة استلبوا فيما بعد حقوق العاهل وتحولوا إلى ملاك عقاريين إقطاعيين. وانطلاقاً من وجهات النظر هذه رسمت سياسة استعمارية جديدة للمداخيل والضرائب كان إعلان اللورد كانينغ يدير لها ظهره .

إن هذا النص هام لأننا نتبين فيه أن الشكل السائد للملكية العقارية في الهند كان في نظر ماركس الجمع بين حقوق العاهل بوصفه المالك الأخير وبين المشاعة القروية بوصفها صاحبة حق الانتفاع بالأرض . وما ينكره ماركس هو وجود ملكية خاصة للأرض من النمط الأوروبي ، وإذا كان يقبل بنوع من الملكية الخاصة من النمط الاقطاعي فإنما يقبل به كظاهرة متأخرة ناتجة عن الضعف الذي يصيب السلطة المركزية . وخلاصة القول أن ماركس يقبل على ما يبدو بأطروحة الملكية «المنقسمة» للأرض بين حقوق الدولة والمشاعة، وهي الأطروحة التي كان إبليس ، حاكم مدراس ، قد عرضها في تقريره في عام ١٨١٤ . بيد أن ماركس سيعيد إنشاء هذا الاستنتاج على مستوى آخر عندما سيحرر نص « الأشكال التي تسبق الانتاج الرأسمالي » ، وهو أغنى مخطط خلفه لنا عن تطور التاريخ ، وجدير بأن نلحق به جملة من الملاحظات المنثورة في « أسس نقد الاقتصاد السياسي » ( ١٨٥٧–١٨٥٨ ) و « مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » الصادرة في عام ١٨٥٩ .

ولنعد إلى الأذهان السياق النظري لهذه النصوص . ففي ١٤ كانون الثاني ١٨٥٨ أعلن ماركس لإنجلز :

« لقد توصلت إلى بعض النتائج الطيبة . ولقد ألقيت جانباً بكل مذهب الربح كما وجد حتى الآن » .

وبالفعل، كان قد اكتشف أن القيمة التبادلية للبضائع هي كمية العمل **الضروري اجتماعياً** لإنتاجها، وأن قوة العمل هي وحدها ذات قيمة، وأن العمل **يخلق قيماً** ولكنه **ليس بذي قيمة**، وأنه ليس بين العمل والأجر من تعادل، وأن الربح **ليس إلا عملاً غير مدفوع**. إن «خلفية النظام المستترة» هي إذن امتلاك مالك الرأسمال لعمل الغير بدون مقابل، والأس الذي يقوم عليه هو «انفصال العامل جذري الانفصال عن وسائل الإنتاج». لقد اكتشف ماركس إذن سر تكوين فضل القيمة والربح. وبذلك تكون المرحلة الأساسية الثانية في فكر ماركس قد بدأت مسيرتها لتنفتح على إمكانية تأسيس النظرية العلمية لنمط الانتاج الرأسمالي وإنجاز نقد الاقتصاد السياسي. وهذه هي المهمة التي سيجدّ في إثرها بدءاً من «الأسس» وحتى آخر مخطوطات «الرأسمال».

لقد بات في مستطاع ماركس، بعد امتلاكه للتعريف النظري الصحيح لعلاقات الانتاج الرأسمالي، أن يطرح طرحاً دقيقاً تلك المشكلة التي بقيت بلا حل لدى الاقتصاديين الكلاسيكيين، مشكلة الشروط التاريخية لتكوين النظام الرأسمالي، مشكلة «التراكم البدائي للرأسمال».

إن المشكلة تصبح هي التالية: عن طريق أي سيرورة تاريخية يتجرد المنتجون المباشرون من ملكية وسائل إنتاجهم ويتحولون إلى عمال، **أحرار التصرف بشخصهم** ولكن **مكرهين** على بيع **قوة عملهم** لأولئك الذين جعلتهم السيروره ذاتها سادة وسائل الانتاج المتحولة من الآن فصاعداً إلى رأسمال، إلى قيمة بحاجة إلى استثمار. وبواسطة هذا الطرح للمشكلة ستبرز الوقائع من الظل إلى النور، وستتجمع في منظومات ذات دلالة. فحتى يصبح العامل حر التصرف بشخصه كان لا بد أن تلغى علاقات التبعية الشخصية المميزة لنمط الانتاج الإقطاعي في الزراعة. وحتى يجد هذا العامل نفسه مرغماً، بعد أن أصبح حراً، على بيع قوة عمله، كان لا بد إما أن يفقد ملكية الأرض

إذا كان فلاحاً وإما أن يفقد ملكية أدوات إنتاجه إذا كان صانعاً يدوياً . ومع اكتمال دورة هذه المراحل المختلفة التي بدأت في أواخر القرن الرابع عشر، خرج نمط الانتاج الرأسمالي «من أحشاء النظام الاقتصادي الإقطاعي». ولكن هذه الرؤية تتجاوز من بعيد تحليل نمط الانتاج الإقطاعي الأوروبي، لأن تطور نمط الانتاج الرأسمالي قد اتضح عملياً تناقضه وتنافيه مع استمرار الأشكال ما قبل الرأسمالية للملكية ووسائل الإنتاج . وهكذا فإن المعرفة العلمية للبنية النوعية لعلاقات الانتاج الرأسمالية تسمح وتفرض بالضرورة مقارنة الأشكال الرأسمالية للملكية والإنتاج مع جميع الأشكال ما قبل الرأسمالية بحيث تتجلى للعيان خصائصها النوعية وسماتها المتنافية [1] .

« على كلٍ ، فإن أكثر ما يهمنا هو أن منهجنا يبرز النقاط التي ينبغي عندها إدراج الوقائع التاريخية والتي يرتبط عندها الاقتصاد البورجوازي ، بوصفه نمطاً تاريخياً محضاً لتطور الانتاج ، بأنماط الإنتاج السابقة . ولكن **ليس من الضروري أن نكتب التاريخ الواقعي لعلاقات الانتاج حتى نحلل قوانين الاقتصاد البورجوازي** . والواقع أن التصور الصحيح لهذه القوانين واستنباطها بوصفها علاقات انبثقت من خلال مسيرة التاريخ يقوداننا باستمرار إلى عقد مقارنات تحيي ماضي ذلك النظام – كما تفعل معطيات العلوم الطبيعية . وهذا الإحياء ، والتصور الصحيح للحاضر في الوقت نفسه، يقدمان لنا مفتاح الماضي : وهذا عمل نأمل أن نتصدى له ذات يوم . وعلاوة على ذلك ، فإن

---

(١) : انظر رسالة ماركس إلى انجلز في ٢ نيسان ١٨٥٨ التي يعلمه فيها بتحرير « الأشكال التي تسبق الانتاج الرأسمالي » وبدواعيه إلى ذلك : « إن هذا التعريف للقيمة... ليس إلا الشكل الأكثر تجريداً للغنى البورجوازي . وهذا يفترض في حد ذاته : ١ً – إلغاء الشيوعية الطبيعية ( الهند ، الخ ) ، ٢ً – إلغاء جميع أنماط الانتاج غير المتطورة وما قبل البورجوازية التي لا يسيطر فيها التبادل بعد على الإنتاج بكل اتساعه . ولئن كان ذلك تجريداً ، فإنه تجريد تاريخي ما أمكن الشروع به إلا على أساس تطور اقتصادي محدد للمجتمع » .

هذا التصور الصحيح يتيح لنا اكتشاف حركة الصيرورة والنقاط التي تجعلنا نتوقع من الآن إلغاء الشكل الراهن للانتاج وترمز إلى صورة المجتمع القادم .

« وإذا كانت المراحل ما قبل البورجوازية تتجلى للعيان من زاوية تاريخية خالصة ، أي كفرضيات ملغاة ، فإن الشروط الراهنة للانتاج تبرز للعيان من خلال حركة إلغائها ، وبالتالي في شكل شروط تاريخية لنمط جديد من المجتمع [1] » .

إن منهج ماركس يدير ظهره إذن للمذهب التاريخي[2]. والتاريخ الواقعي لشروط ظهور نمط الإنتاج الرأسمالي لا يمكن أن يكتب قبل أن تُعرف البنية النوعية لهذا النظام . ومعرفة البنية تسبق وتؤسس معرفة التكوين. والتاريخ الاقتصادي يتبع النظرية الاقتصادية ولا يسبقها . يكتب ماركس في معرض تعريفه العلم الاقتصادي :

« **من المستحيل ومن الخطأ** إذن ترتيب المقولات الاقتصـــادية حسب التسلسل الذي كانت فيه **محدّدة تاريخياً**. فتسلسلها محدَّد على العكس **بالعلاقات** القائمة فيما بينها في المجتمع البورجوازي الحديث، وهو بالضبط **نقيض** ما يبدو أنه تسلسلها الطبيعي أو ما يطابق تسلسلها التعاقبي عبر التطور التاريخي . **وليس المقصود** ههنا الصلة التي تقوم **تاريخياً** بين العلاقات الاقتصادية من خلال تعاقب شتى **أشكال** المجتمع. وليس المقصود أيضاً تسلسلها التعاقبي «في الفكر». وإنما المقصود **تسلسلها الهرمي** في إطار المجتمع البورجوازي الحديث...»[3] .

وهنا تبرز إلى حيز الوجود المفارقة التالية : فلئن كان مضمون المقولات الاقتصادية وتسلسلها الهرمي متباينين في إطار المجتمع البورجوازي ، فكيف

---

(١) : « الأسس » -- ص ٤٢٤ – ٤٢٥ .

(٢) : انظر م. غودولييه : « بنى منهج « الرأسمال » لكارل ماركس » – في مجلة « الاقتصاد والسياسة » – أيار – حزيران ١٩٦٠ – العدد ٧١ .

(٣) : « مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » – ص ١٧١ .

يمكن لهذا الأخير أن يسلط الضوء على المجتمعات السابقة له ؟ إن جواب ماركس واضح :

« إن المجتمع البورجوازي هو التنظيم التاريخي للانتاج الأكثر تطوراً والأكثر تنوعاً حتى الآن. والمقولات التي تعبر عن علاقات هذا المجتمع وتضمن تفهم بناه تتيح لنا في الوقت نفسه أن نفهم بنية وعلاقات إنتاج جميع المجتمعات الماضية التي قام على أنقاضها وعناصرها المجتمع البورجوازي والتي ما تزال بعض مخلفاتها ، غير المتجاوَزة ، مستمرة على قيد الحياة فيه ، وإن تكن بعض سماتها الأخرى قد اكتسبت مع تطورها كامل دلالتها. إن تشريح الانسان هو مفتاح تشريح القرد . والعلامات البشيرة بشكل أعلى في الأنواع الحيوانية الدنيا لا يمكن أن تفهم إلا بعد أن يتم فهم الشكل الأعلى »[١] .

وهكذا يقف ماركس على طرفي نقيض مع الفكر «الميكانيكي النزعة» ، ما دام الأعلى ينير الأدنى ، وما دام المعقد يفسر البسيط ، وما دام العيني تركيب المجرد والبسيط . ولكن ألا نجازف بنهجنا هذا النهج ، وعلى نحو ما تفعل نزعة تطورية محددة ، بمحو جميع الفروق القائمة بين المجتمعات وبالنظر إلى هذه الأخيرة على أنها محض بذور لأشكال لاحقة أكثر تعقيداً ولا تختلف فيما بينها إلا كماً ؟ إن ماركس يبدد كل التباس بصدد هذه النقطة :

« وعلى هذا ، وإذا كانت مقولات الاقتصاد البورجوازي تتمتع بصلابة الحقيقة بالنسبة إلى جميع الأشكال الاجتماعية الأخرى ، فهذا ليس صحيحاً إلا « مع حبة ملح »[٢] . فتلك المقولات تستطيع أن تحتوي هذه الأشكال في شكل متطور ، أو ذاوٍ ، أو كاريكاتوري ، الخ ، ولكن الفرق يظل جوهرياً. وإذا ما تعللنا بالتطور التاريخي ، فهذا بوجه عام لكي نؤكد أن الشكل الأخير

---

(١) : « الأسس » - ص ٣٥ .

(٢) : تعبير إيطالي يقصد به أن ما يقال لا ينبغي أن يحمل على محمل الجد . «المعرب»

المجتمع ليس إلا نتيجة المجتمعات الماضية التي هي مراحل على الطريق المفضية إليه . ومن هنا كان تصورنا لها تصوراً مغرضاً دوماً . والمجتمع لا يقدر على أن ينقد نفسه بنفسه إلا في شروط محددة ( ولكن لندع جانباً المراحل التاريخية التي تعتبر نفسها منحطة ) . فالدين المسيحي لا يستطيع أن يسهم في تفهم الميتولوجيات السابقة إلا بعد أن يقوم إزاءها بنقده الذاتي إذا جاز التعبير . كذلك لم يتوصل الاقتصاد السياسي البورجوازي إلى فهم المجتمعات القديمة والاقطاعية والشرقية إلا يوم شرع المجتمع البورجوازي بنقد نفسه ذاتياً »[1] .

إن ماركس يرفض إذن أن يسقط العلاقات الرأسمالية والمقولات والمفاهيم التي تعبر عنها على جميع أشكال المجتمعات ، كما يرفض أن يفترض وجود استمرار وضرورة تاريخية ميكانيكيين بين الماضي والحاضر يحجبان عن الأنظار واقع أن لكل مجتمع **عدة** إمكانيات للتطور وأن تفوق هذا المجتمع على ذاك لا يمكن تقييمه من وجهة نظر **واحدة**. وإنما من هذا المنظور التاريخي سيرسم ماركس معالم تطور شتى مقولات الاقتصاد ، من عمل منتج وتبادل ونقود ورأسمال ، في إطار الأشكال المجتمعية ما قبل الرأسمالية .

ولقد كانت هذه التوضيحات لمنهج ماركس ضرورية حتى نفهم طبيعة الخطة النظرية في نص « الأشكال التي تسبق الإنتاج الرأسمالي » . فالمعرفة العلمية للخلفية البنيوية لنمط الانتاج الرأسمالي قد مكنته من استنباط **الشكل العام** للحركة التي ولدته ... وهذا الاستنباط لا يتم انطلاقاً من تصور مسبق ، تعسفي ، ذاتي ، وإنما هو محض نتيجة منطقية للمعرفة العلمية لبنية من البنى ، أي استنباط لما كان **لا مفر من أن يلغيه** التاريخ حتى تظهر تلك البنية التي **ستعيد** فيما بعد ، وبمحض عملها الذاتي ، **إنتاج** شروط تطورها . ولئن كان هذا الاستنباط قد كف عن أن يكون النظرية الاقتصادية للرأسمالية فإنه

(١) : « الأسس » - ص ٣٥ .

لم يصبح بعد التاريخ الواقعي لتكوينها في هولاندا واسبانيا والبرتغال وفرنسا وانكلترا . بيد أن هذا الاستنباط هو من الآن معرفة واقعية بالشكل العام للحركة وللضرورة التاريخيتين اللتين وجهتا التاريخ العيني . إنه استنباط له شكل برهنة عكسية تستمد نقطة انطلاقها من أشكال أخيرة في ترتيب ظهورها وتزيح النقاب بطريق التعارض عن المضمون المتمايز للأشكال السابقة لها والتي كان لا بد للأشكال الأخيرة أن تزيلها من الوجود حتى تظهر هي نفسها إلى الوجود .

وماركس إذ يغذ السير في صعوده باتجاه الماضي ينتهي إلى ما يعتبره نقطة انطلاق التطور التاريخي ، شكله الأولي : المشاعة القبلية . وببلوغه هذه النقطة سيعمل على أن يقطع من جديد وعلى الوجه الصحيح الطريق الذي كانت معالمه قد اتضحت له بالوجه المعكوس ، وانطلاقاً من الأشكال البدائية والأولية للملكية والعمل سيرسم معالم حركة التطور العامة التي انطلقت من أشكال مشاعية للملكية والإنتاج لتفضي إلى أشكال قوامها التبادل العالمي للمنتجات واستغلال العمل المأجور .

وهذا المخطط الذي يسترد على الوجه الصحيح ما كان قد تبدى على الوجه المعكوس ليس هو الآخر التاريخ الواقعي للانسانية ، وإنما هو متوالية من « مصوَّرات » ومن « نماذج » لأنماط الإنتاج يحدد ماركس موقعها ويعقد بينها المقارنات في تأريخ مجرد هو في الواقع تسلسل تعاقبي قائم على أساس من تطور شتى أشكال المشاعات بدءاً من شكل أولي ، مبدئي .

هذه هي ، في نظرنا ، الإنارة النظرية الضرورية لـ « قراءة » « الأشكال التي تسبق الانتاج الرأسمالي » ، ذلك النص الذي بات الآن مشهوراً ومثيراً للجدل ، وكذلك مقدمة « المساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » . وفي كل مرة تُفصل فيها خطة ماركس عن أبعادها الفلسفية والمنهجية العلمية التي ترى فيها العقول « المحبة للبساطة » والمهتمة بما هو عيني وعملي محض تجريدات

سطحية ، يكون شارح « الأشكال التي تسبق الانتاج الرأسمالي » قد اكتفى بأن يروج ، سلباً أو إيجاباً ، لكل توكيد خاص من توكيدات ماركس بصدد الهند أو روسيا أو المكسيك أو السلافيين أو الرومانيين ، ضارباً عرض الحائط بما هو أساسي في الغنى النظري لهذا النص ، وإن كان مثل هذا العمل لا يخلو من فائدة على كل الأحوال .

فما هي « المصورات » المختلفة التي يعقد ماركس بينها المقارنة ويقيم بينها صلة تسلسل وترابط في مخطط « الأشكال التي تسبق الانتاج الرأسمالي » ؟

بادىء ذي بدء ، هناك الشكل « الطبيعي » للمجتمع الذي هو المشاعة العائلية أو القبلية . وهذا الشكل قابل لأن يتحقق بصورة بالغة التنوع : من مشاعات المتلقطين ، إلى مشاعات الصيادين ، إلى مشاعات الرعاة البدو ، إلى الأشكال الآسيوية الأولية أو المعدلة لوجود الدولة المستبدة ، إلى الأشكال الرومانية والسلافية والقديمة واليونانية – الرومانية والجرمانية ، الخ . فما القبيلة ؟ إنها « الأسرة والأسرة الموسعة إما عن طريق زواج متبادل بين الأسر وإما عن طريق اتحاد بين القبائل » . إنها « العشيرة » ، أي « مشاعة طبيعية » منبثقة بصورة مباشرة عن الطبيعة .

« كلما أوغلنا صعداً في التاريخ ، زاد ارتباط الفرد والفرد المنتج بمجموع أوسع ، بالأسرة أولاً وبصورة طبيعية تماماً ، ثم بالأسرة الموسعة فالقبيلة ، وأخيراً بالمشاعات فالبنى المتنوعة الناتجة عن صدام القبائل وانصهارها »[1] .

والانسان لا يتفرد إلا عبر مسيرة التاريخ .

« ففي البدء يظهر ككائن نوعي ، ككائن قبلي ، كحيوان قطيعي »[2] .

وهذه الرابطة الطبيعية القبلية هي رابطة دم ولغة وأعراف ، ولا مفر من أن توجد أولاً حتى يمتلك الفرد الشروط الموضوعية للحياة . « إن اللغة لا

---

(١) : « الأسس » – ص ١٢ .

(٢) : « الأشكال التي تسبق الانتاج الرأسمالي » .

معنى لها إذا عدت من نتاج فرد من الأفراد . وكذلك الأمر بالنسبة إلى الملكية. فاللغة هي نتاج جماعة بقدر ما هي وجودها بالذات ووجودها المتكلم لذاته » . ولهذا السبب لا يمكن للفرد لا أن يكون نقطة انطلاق التاريخ كواقع ولا نقطة انطلاق التاريخ كعلم . وكلما كان المجتمع أكثر بدائية ، زاد اعتماده على التقسيم « الطبيعي » للعمل بين الجنسين وعلى تعاون أعضاء المشاعة التي لا يمكن إلا أن تكون عائلية .

هذا التعريف للقبيلة يطور اقتراحات « الايديولوجيا الالمانية » ويستدعي شروحاً نظرية عدة. والشيء الأساسي هو أن القرابة مفهومة على أنها «التنظيم الأكثر عمومية للعالم القديم». وعن طريق هذا التوكيد العام يجد فكر ماركس نفسه على وفاق مع جميع نتائج الانتروبولوجيا الحديثة وعلى استعداد لاستقبالها. بيد أن أشكال القرابة المميزة للمجتمعات البدائية لم تكن معروفة بعد بكل خصوصياتها في عام ١٨٥٨. وأول من سيميز بين نظام خط قرابة الأم ونظام خط قرابة الأب هو باخوفن في عام ١٨٦١ في كتابه « حقوق الأم » . كما أن مورغان في كتابه «أنظمة القرابة والمصاهرة» الصادر في عام ١٨٧١ هو أول من سيقوم بالتمييز العام بين نظام القرابة الاصطلاحي ونظام القرابة الوصفي . وأخيراً فإن مورغان نفسه هو أول من سيتطرق في عام ١٨٧٧ في كتابه « المجتمع القديم » للتمييز بين النقيل والعشير والقبيلة كمراحل ثلاث في تطور أشكال القرابة والتجمع البشري في مرحلتي الوحشية والهمجية . وعندما استشهد ماركس في عام ١٨٥٨ بـ « العشيرة » الرومانية التي سيجعل منها مورغان فيما بعد عشيرة من أب واحد ومن أم أجنبية ، كان مرجعه في ذلك شيشرون ، وقد صرح بأن « العشائر لم تكن من الزمر التي تنتمي إلى أب واحد » . بيد أن ماركس يميز ، بعد نيبور [١] ، وجود نمطين من القبائل :

---

(١) : برتولد نيبور : مؤرخ ألماني ( ١٧٧٦ - ١٨٣١ ) ، مؤلف «التاريخ الروماني». « المعرب »

القبائل الأصلية القائمة على أساس القرابة ، والقبائل المتأخرة القائمة على أساس الانتماء إلى إقليم واحد . وهذه الفكرة سيطورها فيما بعد مورغان وانجلز . كذلك فقد تقدم ماركس بالفكرة التي ما تزال صحيحة حتى اليوم ، فكرة أن البنية القبلية تفضي في حد ذاتها إلى تمايز زمر القرابة العليا والدنيا ، وهي ظاهرة تثبتها وترسخها الحروب والفتوحات الخ . وأخيراً فإنه يسلط ضوءاً جديداً على ظاهرة الطوائف التي ورد ذكر توازنها الداخلي بحكم تباغضها وتنافيها المتبادلين في ١٨٥٣ في معرض الحديث عن الهند. وهو يري في ظاهرة الطوائف الشكل الأكثر تصلباً والأكثر تطرفاً للتنظيم القبلي القائم على أساس القرابة حيث « تنفصل كل طائفة عن الطائفة الاخرى دونما تزاوج ، ولكل منها نظامها المختلف كل الاختلاف ، وتمارس نشاطاً ثابتاً خاصاً بها » .

إن هذا الربط بين ظاهرة الطوائف وبين البنى البدائية للقرابة كان بمثابة خطوة إلى الأمام في تفسير هذه الظاهرة ، ولكن التحليل لا يتقدم أكثر من ذلك وهو لن يتقدم أصلاً إلا ابتداء من مستهل القرن العشرين .

بيد أن سلسلة المعادلات التي يقيمها ماركس بين القبيلة والنقيل والرابطة العائلية البدائية والانسان البدائي والكائن النوعي والحيوانالقطيعي تستدعي تعليقاً آخر. فتلك المعادلات تعني أن الانسان في نظر ماركس هو «بطبيعته» كائن اجتماعي وأن الشكل «الطبيعي» للمجتمع هو الأسرة» الرابطة العائلية. وهذا الشكل الاول من المجتمع موروث بنوع ما عن الطبيعة تماماً كما أن

« شروط الإنتاج ( أو إذا شئنـــا – والامر سواء – تناسل عدد من الكائنات البشرية المتكاثرة بواسطة التطور الطبيعي لكلا الجنسين ) لا يمكن في الاصل أن تُنتج ولا أن تكون نتيجة الإنتاج » .

مما يجدر الانتباه إليه إذن أن ماركس يقصي جانباً مشكلات «الاصل». ولو قارنا فكره بفكر ليفي – شتراوس ، وعلى الاقل في « البنى الاوليـة

للقرابة » ( ١٩٤٧ ) ، للاحظنا أن أساس القرابة يكمن ، في نظر الاثنين ، في المجتمع لا في الفرد ، ولكن في حين أن القرابة في نظر الاول هي « مجتمع طبيعي » فإن ما يشهد في نظر الثاني على الماهية الاجتماعية للقرابة ، وأعني التحريم العام للسفاح ولتكملته ، تبادل النساء ، يشهد في الوقت نفسه على أن القرابة واقعة « ثقافية » لا طبيعية. أما بالنسبة إلى ماركس فإن بين الطبيعة والتاريخ ، على العكس ، استمراراً وتحولاً ، وبالتالي انقطاعاً تدرجياً (١) . ومن هنا كانت الاطروحة التالية الغريبة ولكن الاساسية :

« ليست وحدة البشر الذين يعيشون ويعملون في الشروط الطبيعية ، اللاعضوية ، ليست وحدة أيضهم ( Métabolisme ) مع الطبيعة ، وبالتالي تملكهم للطبيعة ، هي التي تتطلب تفسيراً أو هي التي تكون نتيجة صيرورة تاريخية ، وإنما **الانفصال** عن هذه الشروط اللاعضوية للوجود الانساني ولهذا الوجود الفعال ، ذلك الانفصال الذي لا يكون كاملاً إلا في العلاقة بين العمل المأجور والرأسمال » .

إن ماركس يستغني إذن عن مشكلة **أصل** الأشكال المشاعية للوجود الاجتماعي وللملكية والانتاج بمشكلة **تطور** هذه الأشكال وانحلالها . وحركة التاريخ إنما تبدأ من اللحظة التي يشرع فيها الانسان بإنتاج جزء من وسائل إنتاجه .

« في الحالات الأكثر بدائية كان قوس القناص وشبكة صياد السمك قد كفا عن أن يكونا محض نتاج ليصبحا مادة أولية أو أداة انتاج : هذا هو في

(١) : هذا ما ستكونه أيضاً أطروحة مورغان في « المجتمع القديم » ( ١٨٧٧ ) . كما أن إنجلز سيقول في ١٨٧٣ - ١٨٧٦ بأطروحة مماثلة في « جدل الطبيعة » وسيحرر في عام ١٨٧٦ مخطوطة غير ناجزة « دور العمل في تحول القرد إلى إنسان » ، ولنا إليها عودة . ومن الممكن أيضاً أن نرجع إلى « أصل الأسرة » ( ص ٢٧ ) : « ولكن ما أن نقبل بأن الانسان سليل العالم الحيواني حتى نجد أنفسنا ملزمين بالقبول بمرحلة التحول تلك».

الواقع الشكل النوعي الأول الذي يتبدى فيه النتاج وسيلة لإعادة الإنتاج»[1].

إن السمة النوعية المميزة للانسان هي إذن القدرة على إنتاج وسائل الإنتاج. وإذا وجدت مرحلة من اللقاط المحض بدون الاعتماد على أى نوع من أنواع الأدوات ، فإنها لا يمكن أن تكون سوى واقعة استثنائية [2] . وأشكال الإنتاج الأولى هي الصيد البري (يستشهد ماركس بمثال هنود أميركا) والصيد البحري وتربية الحيوان التي لا يمكن في البدء إلا أن تكون بدوية ( الشعوب الرعوية في هضاب آسيا العليا ) . وفي جميع أشكال الاقتصاد هذه ، يشكل اللقاط مصدراً مكملاً . وفي نظر ماركس « تقف شعوب الصيادين البريين والبحريين دون النقطة التي يبدأ عندها التطور فعلاً » [3] . فهذا التطور إنما يبدأ مع الشعوب الرعوية ، البدوية في الأصل، التي «تعرف شكلاً عارضاً من الزراعة» التي تكتسب المزيد من الأهمية باستمرار والتي ستلعب « دوراً حاسماً بالنسبة إلى الملكية العقارية ، الجماعية في الأصل » .

إن ماركس يفترض إذن ، مثله في ذلك مثل القرن التاسع عشر بأسره ، أسبقية تربية الحيوان على الزراعة . وكان لا مندوحة من انتظار التنقيبات

---

(١) : « الأسس » ، ص ٢٤٧ . وفيما بعد ، وفي أعقاب اكتشافات علم الآثار وأعمال مورغان ، ما عاد القوس يعد سمة مميزة لحالات الانسان الأكثر بدائية ، وإنما صفة مميزة للمرحلة العليا من الحالة الوحشية . انظر « أصل الأسرة ... » ، ص ٢٨ - ٢٩ .

(٢) : « ثمة ظروف يمكن فيها للانسان أن يستولي على ما هو متاح له بدون أي أداة وبدون أي تحويل ... ولكنها سرعان ما تتلاشى وليس في المستطاع اعتبارها في أي مكان ظروفاً سوية . ولكن حتى حيث لا يكون على الانسان غير أن يجد ويكتشف ، سرعان ما تتطلب هذه العمليات تطبيق العمل - كما في الصيد البري والبحري وتربية الحيوان - وإنتاجاً، أي تطويراً لبعض قدرات الانسان» . («الأشكال التي تسبق الانتاج الرأسمالي») .

(٣) : « الأسس » - المدخل - ص ٣٦ .

الأثرية لبعثة آنو في ١٩٠٠ - ١٩٠٢ وكتابات شادفيك ومايرز وبيري حتى تحوم الشكوك حول وجهة النظر تلك وحتى تُعكس . كذلك كان لا مفر من انتظار الاطلاع على نمط الحياة المادية لشعوب الصيادين والكشف عن أصالة وتعقيد الأشكال البدائية للقرابة عن طريق علم السلالات البشرية ( وعلم الآثار ) حتى ندرك الأهمية التاريخية لتلك الشعوب وديناميكيتها . ولسوف يرى مورغان في شعوب الصيادين ، ولا سيما هنود أميركا ، مرحلة حاسمة في تطور الانسانية ، المرحلة التي أخرجت البشرية من طور الوحشية واخترعت تنظيم « العشيرة » .

ويقابل أشكال الاقتصاد البدائية هذه نمط الحياة البدوية وأشكال « متحركة » للملكية ولتملك الأرض بوصفها ميداناً للقاط أو الصيد أو رعي الماشية محرماً على القبائل الأخرى أو مسلوباً منها . بيد أن المهم في هذه المرحلة هو نتاج الأرض أكثر من الأرض نفسها ، وما يجري تملكه وإعادة إنتاجه لدى الشعوب البدية إنما « هو قطيع الماشية فحسب لا الأرض، ولكن هذه الأخيرة تظل تستثمر بصورة جماعية وبصفة مؤقتة في جميع الأماكن التي يُحط فيها الرحال »[١] .

وإنما مع تطور الزراعة وتحضر المشاعات تتلبس ملكية الأرض أشكالاً أكثر اكتمالاً واستقراراً ، وتتفاقم حدة الفروق الاجتماعية والإثنية [٢] .

---

(١) : « إن ملكية نتاج الأرض الطبيعي - الخراف على سبيل المثال - هي في الوقت نفسه لدى الشعوب الرعوية ملكية المراعي التي يجتازونها » ( « الأشكال التي تسبق الانتاج الرأسمالي » ) .

(٢) : « ليس البشر بطبيعتهم حضراً ... وإذا ما توطنوا في خاتمة المطاف فإن مسألة طروء تغير متفاوت الأهمية على مشاعتهم الأصلية رهن بشروط متنوعة : خارجية وجغرافية ومادية ، وكذلك باستعداداتهم الطبيعية - طباعهم القبلية » ( « الأشكال التي تسبق الانتاج الرأسمالي » ) .

والأشكال الآسيوية ( أشكال الهند وروسيا ) هي **أقدم وأبسط** كافة الاشكال البدائية للملكية **العقارية** :

« لا وجود للملكية في الشكل الآسيوي ( على الأقل، في الشكل ما قبل السائد ) ، وإنما هناك فقط تملك بالنسبة إلى الفرد . فالمشاعة هي المالك الحقيقي، بحصر معنى الكلمة، ومن هنا لم يكن للملكية من وجود إلا بصفتها ملكية مشتركة للأرض » . « أما في الشكل الشرقي النوعي للملكية ، فإن عضو المشاعة هو مالك شريك في الملكية الجماعية . وحيثما لا يكون للملكية من وجود إلا بصفتها ملكية مشاعية، يكون الفرد بوصفه عضواً مجرد **متملك** بالوراثة أو بغير الوراثة لجزء محدد من تلك الملكية، لأن ما من قسم من أقسام الملكية يخص أحد الأعضاء لذاته وإنما يخصه فقط بوصفه عضواً مباشراً في المشاعة ، وبالتالي بوصفه جزءاً متحداً بها بصورة مباشرة وغير متمايز عنها... والموجود إنما هو فقط الملكية الجماعية والتملك الخاص » .

وطابع هذا التملك قابل لأن يتنوع كبير التنوع **من خلال علاقاته** بالملكية المشاعية تبعاً للظروف التاريخية والمحلية الخ ، وتبعاً لشكل أداء العمل : أمن قبل المتملك الخاص بصورة منعزلة أم بتحديد من المشاعة أم بتعيين من الوحدة المحلقة فوق المشاعات الخاصة . لا وجود إذن لدى ماركس لتصور تبسيطي النزعة وميكانيكي لاشكال تملك الأرض في المجتمعات البدائية . بل إننا نجد لديه على العكس فكرة وفرة من أشكال شديدة التمايز تبعاً لأشكال الإنتاج والشروط البيئوية والعرقية والتاريخية . إذن فليس من صلة مشتركة بين فكره وبين التصورات المتشنجة ، الخيالية ، التي كان يتبناها أنصار « الشيوعية البدائية » والتي كلف فيما بعد مالينوفسكي ولووي نفسهما مشقة كبيرة ليدحضاها وليكللاهامها بمجد سهل [١] .

---

(١) : مالينوفسكي : « أعراف الميلانيزيين وعاداتهم » ، ص ١٨ – ٢١ . ولووي : « المجتمع البدائي » ، عام ١٩٢٠ .

وقبل أن نتابع جرد أشكال الملكية العقارية ، لا بد أن نسلط الضوء على غنى وأصالة مفهوم الملكية الذي يحدده ماركس ويغنيـــه باستمرار في « الاشكال التي تسبق الانتاج الرأسمالي » .

وبالفعل ، إن ماركس ينوه بأنه مهما تكن أشكال الانتاج والملكية فإن:

« المشاعة القبلية ، المنبثقة انبثاقاً مباشراً عن الطبيعة ، أو إذا شئنـا النقيل ( رابطة الدم واللغة والاعراف الخ ) هما الشرط المسبق الاول **لحيازة** البشر **للشروط الموضوعية** لحياتهم ولإضفاء صفة موضوعية على نشاطهم (نشاط الرعاة والصيادين والزراعين ) . والارض هي المخبر الاكبر ، الترسانة التي تقدم وسائل العمل ومادة العمل والمستقر ، أساس المشاعة ، سواء بسواء... والافراد ينتسبون إليها بسذاجـة كما لو أنهم ينتسبون إلى **ملكية المشاعة** التي تنتج نفسها وتعيد إنتاج نفسها في العمـل الحي . وكل فرد على حدة يسلك مسلك العضو في هذه المشاعة ، مسلك المالك أو المتملك [1] . **والحيـازة الفعلية** عن طريق العمل تتم على أساس هذه **الشروط المسبقة** التي ليست في حد ذاتها **نتاج** العمل والتي تتجلى على العكس كشروط مسبقة طبيعيـة أو **إلهية** . وهذا الشكل ، بالرغم من أنه يقوم على العلاقة الاساسية نفسها، قابل لأن يتحقق على نحو بالغ التنوع » .

وعلى هذا ، وكما أن البشرية تنطلق من شروط اجتماعية للوجود لم تخلقها بنفسها وإنما ورثتها عن الطبيعة ، كذلك فإن الفرد لا يجد مدخلاً إلى الشروط الموضوعية للانتاج ولإعادة الإنتاج إلا من خلال انتمائه إلى **مشاعة** لها وجودها المسبق على وجوده . إذن **فأشكال الملكية ليست مبنية** ، في رأي ماركس، **على أساس العمل** . وبذلك يكون قد نبذ إحدى الأطروحات الكلاسيكية

---

(١) : يميز ماركس بين المالك والمتملك على اعتبار أن المتملك هو مالك مؤقت .

« الناشر الفرنسي »

للفلسفة العقلانية البورجوازية التي بنت نقدها للأشكال الإقطاعية ولتبريراتها الأيديولوجية ، منذ أيام لوك[١] ، على الأطروحة القائلة بأن العمل هو أساس حق الملكية .

إن الأساس الفعلي والأخير للملكية هو وجود مشاعات «طبيعية أو معدلة» بفعل الحركة التاريخية[٢] . فالفرد لا يصبح مالكاً لشروط عمله الموضوعية ولا يتصرف كمالك حيال نفسه إلا بوصفه عضواً في مشاعة . « إن للشغيل إذن وجوده الموضوعي المستقل عن العمل » والأفراد «لا يتواجهون كشغيلة وإنما كملاك وأعضاء في جماعة يؤدون عملاً في الوقت نفسه » . وهذه الصفة الأساسية تظل قائمة حتى عندما لا تعود المشاعة سوى رابطة من أسر خاصة ومن ملاك خاصين للأرض . ففي هذه الحالة يواجه الفرد الآخرين لا بوصفهم ملاكاً شركاء يجسدون الملكية المشتركة كما يجسدها هو ، وإنما بوصفهم ملاكاً خاصين لهم استقلالهم الذاتي .

ومن جديد ينوه ماركس بفكرة أن « تأسيس الفرد كشغيل ، في هذا العري ، هو نفسه نتاج تاريخي » .

وهذا يتطلب شرحاً مزدوجاً : أحدهما فلسفي ومنهجي علمي ذو صلة بنظام المقولات المجرده للمعرفة ، والآخر يتعلق بصحة أطروحات ماركس في مواجهة الانتروبولوجيا الحديثة .

يقول ماركس : « إن العمل ، على ما يبدو ، مقولة في منتهى البساطة ، وفكرة العمل بوجه عام قديمة قدم العالم. بيد أن « العمل » منظوراً إليه من الزاوية الاقتصادية ، وفي كل بساطته ، يشكل أيضاً مقولة لا تقل حداثة

(١) : لوك : « مقالتان في الحكم » ( ١٦٩٠ ) ، الفصل الخامس ، ص ٢٧ .

(٢) : يعارض ماركس هيغل أيضاً عندما يكتب : « ليس صحيحاً تاريخياً أن التملك يتطور نحو الأسرة ، وإنما هو يفترض على العكس دوماً هذه المقولة الحقوقية الأكثر عينية »، « أسس نقد الاقتصاد السياسي » ، ص ٣٢ .

عن العلاقات التي تولد هذا التجريد المحض والبسيط . ومثال العمل هذا يبين على نحو ساطع أن المقولات الأكثر تجريداً تظل مهما أوغلت في التجريد ، وبالرغم من صلاحيتها لجميع العصور بحكم تجريدها بالذات، نتاج شروط تاريخية وهي لا تكون **صحيحة كل الصحة** إلا في حدود هذه الشروط » .

ذلكم هو أيضاً حال مقولات النقد والتبادل والرأسمال . فماركس بوصفه عالم اجتماع حقيقياً يرفض إسقاط الحاضر على الماضي وتمويه الوقائع التاريخية تحت ستار المفاهيم المجردة . وهكذا فإن ماركس لا يحجم عن التوكيد بأن الانسان « بحصر المعنى » لا تكون له في الأصل من علاقة تجاه « شروط إنتاجه ، وإنما يكون له وجود مزدوج ، ذاتياً من حيث أنه ذاته وموضوعياً في الشروط الطبيعية ، اللاعضوية ، لوجوده » .

وبذلك يكون ماركس قد توصل إلى نفس ما توصلت إليه الانتروبولوجيا الحديثة التي لا تني تنوه منذ مالينوفسكي وفيرث بأن « العمل القبلي ليس عملاً مستلباً . فهو ليس بمستلب لا عن وسائل الانتاج ولا عن النتاج ... كما أنه ليس مستلباً من الانسان بالذات القابل للانفصال عن كينونته الاجتماعية والقابل للمقايضة بمقدار ما ينطوي على وحدات محددة من قوة عمل مسلوبة الشخصية . إن الانسان يعمل وينتج على قدر استطاعته كشخص اجتماعي، كزوج وأب، كأخ ونسيب في السلالة ، كعضو في عشيرة أو قرية. والعمل لا يؤدى بصورة منفصلة عن هذه الوجودات كما لو أن له وجوداً متمايزاً . و « العمل » ليس حالة قائمة في ذاتها ولا مقولة واقعية في الاقتصاد القبلي . وبعبارة أخرى ، إن العمل تنظمه « علاقات غير اقتصادية » بالمعنى المتعارف عليه ، وينتمي بالأحرى إلى التنظيم العام للمجتمع. إن العمل تعبير عن علاقات القرابة والجماعة المسبقة الوجود ، إنه ممارسة هذه العلاقات [1] » .

جلي للعيان إذن مدى الحذر الذي يستعمل به ماركس مقولات عامة أو

---

(١) : م. سالنس : « القبليون » ، ١٩٦٨ ، ص ٨٠ .

يعمم استنتاجات خاصة . وأقصى ما هنالك أن لغة المقولات الحديثة تحجب المجتمعات الماضية بقدر ما تكشفها .

إن الملكية تعني في نظر ماركس وفي التحليل الأخير « الانتماء إلى قبيلة أو مشاعة ، وتمتع الانسان ضمن إطارها بوجود ذاتي – موضوعي ، ودخوله عن طريق هذه المشاعة في علاقة مع الأرض كما لو أنها جسمه العضوي » .

وهذه الملكية لا تتحقق إلا « بواسطة الإنتاج ذاته ». والحيازة الواقعية ليست في أصلها « علاقة متبصرة » بشروط الانتاج الموضوعية ، وإنما هي الصيرورة التي تطرح هذه الشروط الموضوعية على أنها شروط النشاط الذاتي . وعلى هذا فإن ماركس يميز بين الملكية بوصفها علاقة انتاج واقعية وبين الملكية بوصفها علاقة حقوقية واعية مضمونة من قبل المشاعة ومنزلة منزلة القانون . والوحدة بين شكل خاص من المشاعة وبين شكل ملكية الأرض المناظر له « تستمد واقعيتها الحية من نمط إنتاج محدد [١] ، نمط هو في آن واحد العلاقة المتبادلة بين الأفراد وعلاقتهم النشيطة والمحددة حيال الطبيعة اللاعضوية ، نمط عمل محدد » .

وماركس في التحليل الأخير لا يتصور وجود علاقة تطابق خارجي بين العلاقات الاجتماعية ( القرابة ، العادات ، الخ ) وعلاقات الإنتاج ، لكنا

---

(١) : يتردد العديد من شراح «الأشكال التي تسبق الانتاج الرأسمالي» في اتباع ماركس عندما يستخدم مصطلح « نمط الانتاج » بصدد السلتيين والسلافيين الخ . وهم يفترضون أن ماركس يعالج في المقام الأول أشكال الملكية لا « أنماط الانتاج» وأنه يستخدم هذا المصطلح الأخير بشيء من التهاون . وما ينسونه ههنا أن علاقات الملكية في نظر ماركس لا تملك من وجود واقعي إلا من خلال صيرورة إنتاج محددة، وأنه كلما كانت أشكال الانتاج أقدم عهداً تلبست أشكالاً خاصة ، محلية ، بالتعارض مع وحدة شكل نمط الانتاج الرأسمالي. ليس هناك من حرج إذن في مضاعفة عدد أنماط الانتاج ، ولا حق في سحب هذا المفهوم على أشكال انتقالية بين نمطين متمايزين من الانتاج .

العلاقة التي يتصورها هي علاقة وحدة مبدئية ، أصلية ، داخلية تتطابق مع مستوى محدد من تطور القوى المنتجة .

« درجة محددة من تطور القوى المنتجة للأفراد العاملين تقابلها علاقات محددة بين هؤلاء الأفراد فيما بينهم وبين الطبيعة : ههنا على وجه التحديد تنحل في **خاتمة المطاف** مشاعتهم والملكية المبنية على أساس هذه المشاعة معاً».

إن تحليل ماركس يقوم إذن في خاتمة مطافه على الفرضية الأساسية للمادية التاريخية ، الفرضية القائلة بأن مختلف أنماط الإنتاج تحدد في التحليل الأخير أشكال الحياة الاجتماعية . ولكن هذا ، كما سنتحقق من ذلك مرة أخرى ، لا ينطوي على أي قسر ولا على أي نزعة دوغمائية .

لنعد إلى تحليل مخطط ماركس في النقطة التي تركناه عندها ، أعني في اللحظة التي تتطور فيها الزراعة وتنتقل الانسانية من البداوة إلى الحضارة في شكل مشاعات قروية. إن ملكية الأرض في هذه المشاعات جماعية، والتملك فردي أسواء أكان وراثياً أم لم يكن . وأشكال **العمل** المناظرة لهذه الأشكال الجماعية من الملكية يمكن أن تكون بالغة التنوع . فتارة :

«يعمل الفرد وأسرته بصورة مستقلةفي قطعة الأرض الممنوحة له، ويكون جزء محدد من العمل مكرساً لمال الاحتياط المشترك الذي يمثل نوعاً من التأمين ولتغطية نفقات المشاعة من حيثأنها مشاعة، أي الحرب والعبادة الدينيةالخ».

وتارة أخرى يكون عمل الافراد مشاعياً ، ولكن العديد من أشكال الإنتاج المشاعية هي ظاهرات متأخرة أدخلها فاتح من الفاتحين ( لدى السلتيين ، وفي البيرو ، الخ ) . وعلى هذا، فليس هناك من تطابق ميكانيكي بين الملكية الجماعية وأشكال الإنتاج .

والعمل في جميع الأحوال نشاط عائلي قبل كل شيء ، وهنا أيضاً يتفق رأي ماركس مع الاستنتاجات العامة للانتروبولوجيا الحديثة .

« إن « نمط الانتاج » في المجتمعات القبلية يمكن أن يوصف بأنه «منزلي»

أو عائلي ... و « نمط الانتاج العائلي » ليس مرادفاً لـ « الانتاج العائلي » . فبيت القصيد إنما هو تنظيم الانتاج واتجاهه أو هدفه »[1] .

إن اقتصاد المشاعات يقوم على الجمع بين الزراعة والصناعة اليدوية ، ومن هنا فإنه « ينطوي على جميع شروط إعادة إنتاجها وإنتاج فـــائض يغطي الحاجات المشتركة لأعضاء المشاعات » .

« إن المشاعات تتخذ شكلاً ديموقراطياً أو استبدادياً بهذا القدر أو ذاك تبعاً لتمثيلها في وحدتها من قبل العلاقة المتبادلة بين رؤساء الأسر أو من قبل زعيم الأسرة القبلية » .

وفي الحالة الأخيرة ، أي عندما يكون شكل المشاعة استبدادياً ، ينمو التفاوت داخل المشاعة ويزداد احتمال تملك فائض العمل من قبل زعيم المشاعة أو من قبل الأنساب المعدودة متفوقة وذلك بمقدار ما يمثل ذلك الزعيم أو هذه الأنساب مصالح المشاعة على مستوى أعلى، أرفع. وتنضاف إلى هذه الصيرورة الداخلية من التمايز الاجتماعي ، وتبعاً للظروف ، ظـاهرة الغزو أو استعباد المشاعات المقهورة .

« إن الشرط الأساسي للملكية القائمة على أساس القبيلة ، وهو أن يكون الفرد عضواً في القبيلة ، يحرم من الملكيه القبيلة الأجنبية ، المغزوة ، ويرمي بها في الشروط اللاعضوية للقبيلة المنتصرة ، هذه الشروط التي تعتبرهـا هذه الأخيرة شروطها الذاتية . ومن هنا فإن العبودية والقنانة ليستا إلا تطورات لاحقة للملكية القائمة على أساس القبيلة. وهما تعدلان بالضرورة جميع أشكال هذه الملكية ، ولكن قدرتها على هذا التعديل تكون أضأل ما تكون في ظل الشكل الآسيوي »[2] .

---

(١) : م. سالنس : « القبليون » ، ص ٧٥ .

(٢) : انظر « الأشكال التي تسبق الانتاج الرأسمالي » : « إن جزءاً من المجتمع يعامل من قبل الجزء الآخر كمحض شرط لاعضوي وطبيعي لإعادة إنتاجه هو بالذات... إلى جانب ←

والعبودية في الشكل الشرقي للملكية « تملك أقل قدر ممكن من الحظ في أن تتحقق بنتيجة فقدان الملكية – اللهم إلا إذا تدخلت ظروف خارجية تماماً – ما دام عضو المشاعة لا يقيم مع هذه أبداً علاقة حرية تهدده بفقدان ارتباطه ( الموضوعي والاقتصادي ) بها . إن الفرد يؤلف والمشاعة جسماً واحداً » .

أما في المشاعات اليونانية – اللاتينية حيث يكون الفرد مالكاً خاصاً ومالكاً شريكاً في الأموال العامة ، فإن فقدان الملكية الخاصة قابل لأن يتحقق ، الشيء الذي يترتب عليه إلى جانب العبودية فقدان صفة المواطن والعضو في المشاعة .

والنتيجة الأساسية التي يخلص إليها ماركس هي أن العبودية والقنانة « هما دوماً ثانويتان ، وليستا البتة مبدئيتين ، وإن كانتا نتيجتين ضروريتين للملكية القائمة على أساس المشاعة والعمل المشترك » .

إن استغلال الانسان للانسان إذن ليس ظاهرة أصيلة في نظر ماركس ، وإنما متأخرة وتاريخية .

وعند هذه النقطة تنطرح مشكلة تطور الأشكال المشاعية للملكية الزراعية ، تلك الأشكال التي سبقتها وتقدمت عليها لدى شعوب الصيادين البريين والبحريين والرعاة أشكال غير زراعية من الملكية المشتركة للأرض . ويرى ماركس أن أقدم الأشكال الزراعية وأبسطها قد ظهرت في آسيا وتطورت في عدة اتجاهات : إما من خلال تعرضها لتبدلات شكلية طفيفة ( الشكل السلافي ) ، وإما من خلال تغير مضمونها بدون تغير شكلها ( نمط الإنتاج

---

← الماشية أو كملحق للأرض» . إن العبودية أو القنانة القديمتين تضعان الفرد المسترق ، في نظر ماركس ، خارج المجتمع ، إلى جانب الطبيعة ، بكل ما في الكلمة من معنى ، وهذه النظرة تتطابق مع تحاليل أرسطو في « السياسة » ومع تحاليل المؤرخين المحدثين للعهد القديم سواء بسواء .

الآسيوي الاستبدادي ) ، وإما من خلال تغير شكلها ومضمونها ( الشكلان القديم والجرماني ) .

« إن جميع هذه الأشكال تفترض مشاعة يكون أعضاؤها – بالرغم من الفروق الشكلية التي يمكن أن تقوم بينهم – ملاكاً شركاء بحكم صفتهم أعضاء في المشاعة . والشكل البدائي لهذه الملكية هو من هنا بالذات **ملكية مشتركة مباشرة ( شكل شرقي** معدل إلى شكل سلافي ، ومطور إلى حد تناقضه ، ولكنه مع ذلك **أساس خفي** ، وإن يكن متناقضاً ، للملكية القديمة والجرمانية ) » .

ولا ينبئنا ماركس بشيء في عام ١٨٥٨ بصدد الشكل السلافي ، سوى أنه قريب كل القرب من الأشكال الآسيوية ولا يستطيع أن يطمح في أن يكون أصلياً أو أصيلاً . وسيردد ماركس هذه الموضوعة عدة مرات قبل أن يعدل وجهة نظره بعد عام ١٨٥٨ .

« إن لمن الآراء المسبقة المضحكة ، الذائعة في الآونة الأخيرة ، الاعتقاد بأن الملكية المشاعية **البدائية** شكل للملكية سلافي محض، بله روسي خالص. والواقع أنها الشكل البدائي الذى يمكن إقامة البرهان على وجوده لدى الرومان والجرمان والسلتيين ، ولكن الذي ما نزال نلقى له في الهند مجموعة كاملة من عينات متنوعة ، وإن في حالة أنقاض جزئياً . ولو أجريت دراسة دقيقة لأشكال الملكية المشاعية في آسيا ، ولا سيما في الهند ، لاتضح أن شتى أشكال الملكية المشاعية البدائية قد ولدت عند انحلالها أشكالاً شتى من الملكية .

وهكذا يمكننا ، على سبيل المثال ، أن نستخلص مختلف الأنماط الأصيلة للملكية الخاصة في روما ولدى الجرمان من مختلف أشكال الملكية المشاعية في الهند » (١) .

---

(١) : « مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » ( ١٨٥٩ ) ، المنشورات الاجتماعية ، ص ١٣ .

وعلى هذا فإن الفكرة القائلة بأن أصل تطور أشكال الملكيــة يكمن في آسيا كان لها مضمون مزدوج في عام ١٨٥٨ .

ففي آسيا، من جهة أولى، **ولدت** أقدم أشكال الاقتصاد الرعوي والاقتصاد الزراعي . والحال أننا نعلم أن التطور التاريخي قد « بدأ فعلاً » ، في نظر ماركس في عام ١٨٥٨ ، مع تأهيل الحيوانات والتربيــة البدوية للمواشي ، وتسارَعَ وتعقـَّدَ مع تأهيل النباتات والزراعة الحضرية. ولكن هذه الأشكال القديمة قد تطورت في الوقت نفسه في آسيا بالذات ، وباتجاه « نمط الإنتاج الآسيوي » لأسباب خاصة بتلك البلدان ولكن من دون أن تتحول جذرياً . إن هذه الأشكال القديمة المولودة في آسيا لم تبق فيها على قيد الحياة إلا بصفة جزئية ، وقد جعلت من آسيا ، ولا سيما من الهند بوصفهـــا مجتمعاً آسيوياً «نموذجياً» ، **مهداً ومتحفاً** في آن واحد للأشكال البدائية من مشاعات مربي المواشي والزراع التي تنتمي في رأي ماركس إلى مقولة « الشيوعية البدائية » العامة .

ولقد أقر علم اللغة بالأصل بأن آسيا ، وعلى الأقل الهنــد ، **هي الأصل المباشر للأشكال القديمة للمجتمعات الأوروبية**[(١)] .

ولهذين السببين تبدو آسيا وكأنها تقدم للعلوم التاريخية العناصر الضرورية لتفسير وإعادة بناء تطور البشرية العام وتطور الشعوب الأوروبية الخاص . وماركس هو من أوائل رواد ذلك التيار الذي يجمع بين علم اللغة والحقوق المقارنة لإعادة بناء المؤسسات الأولى للمجتمعات الأوروبية ، ومن ثم الآلية العامة لتطور البشرية . والحال أن ما من انسان ، على حد علمنا ، كان قــد أولى بعد في عام ١٨٥٨ تاريخ آسيا والهند مثل تلك الأهمية وأخضع المواد

---

(١) : انظر : « الأسس » ، ص ٧٦٤ .

التي كانت متاحة آنذاك لمثل ذلك التمحيص النظري المقارن إلى أبعد حدود الغنى [1] .

إن الأشكال الآسيوية ، المعدلة في شكل سلافي ، ستغير مضمونها مع ظهور الاستبداد الآسيوي .

فالمشاعات التي كانت في الأصل مالكة للأرض قد جردت من هذا الحق. و « الوحدة الجامعة » تطرح نفسها على أنها « المالك الأعلى » أو « المالك الأوحد » ، والمشاعات الفعلية تتحول إلى محض متملكين وراثيين . أما بالنسبة إلى الفرد فإن حقوق استعمال الأرض وامتلاكها ، التي كانت تضمنها له في السابق مشاعته الاصلية قد باتت تمنح له من قبل الوحدة الإجمالية بواسطة مشاعته الخاصة . وعلى هذا لا يكون شيء قد تغير بالنسبة إليه من وجهة النظر الشكلية ، ما دام باقياً من بعد كما من قبل متملكاً لا مالكاً للشروط الموضوعية لإعادة إنتاجه . إذن فظهور الاستبداد لم ينقض الشكل القديم ، القبلي ، للملكية .

« في قلب الأستبداد الشرقي وغياب الملكية الذي يبدو ، من وجهة النظر الحقوقية ، وكأنه موجود فيه ، توجد إذن في الواقع وكأساس له تلك الملكية القبلية أو المشاعية التي ينتجها في غالب الاحوال اجتماع الصناعة اليدوية والزراعة داخل المشاعة الصغيرة التي تتكفل على هذا النحو بمجمل حاجاتها وتنطوي على جميع شروط إعادة إنتاجها وإنتاج فائض » .

---

(١) : في عام ١٨٥٨ ظهرت أولى المؤلفات عن ألمانيا بأقلام أولفسن وموورر ولاندو . وقد لفت هاكستهاوزن الأنظار إلى المير الروسية ، وجاء شيشيرين في عام ١٨٥٨ لينفي أن تكون المشاعة الروسية شكلاً بدائياً للمشاعات . وقد رأى فيها اصطناعاً متأخراً من قبل الحكومة الروسية بهدف تسهيل جبي الضرائب . وكانت تلك بداية الخصومة الكبرى حول الأصل ، البدائي أو الحديث العهد ، للمشاعات القروية ، تلك الخصومة التي استمرت حتى أوائل القرن العشرين . انظر يان ليفنسكي : « أصل الملكية وتكوين المشاعة القروية » ، لندن ١٩١٣ ، ص ٢٢ ، ٢٧ .

إن الاستبداد ، المميز لمعظم الاشكال الاساسية الآسيوية ، لا يلغي إذن علاقة الفرد القديمة بمشاعته ، تلك العلاقة التي هي علاقة «الجوهر بالطارىء»، علاقة « اتحاد مباشر » معها . ونمط الإنتاج الآسيوي يحافظ في داخله على الاشكال القديمة للشيوعية البدائية .

بيد أن تغيراً جوهرياً قد طرأ مع ذلك . فـ « فائض النتاج » الذي كان يخص مباشرة في السابق المشاعة كوسيلة لسد حاجاتها المشتركة « يعود الآن آلياً إلى المشاعة العليا » التي تتملك جزءاً منه .

«إن هذه المشاعة العليا تتواجد في خاتمة المطاف وتظهر بمظهر الشخص... ويأخذ فائض العمل شكل جزية وأشغال جماعية في آن واحد للاشادة بمجد الوحدة المتجسدة في شخص المستبد الواقعي أو الكائن القبلي الخيالي الذي هو الإله » .

وهنا أيضاً نلفى واحدة من أكثر أفكار ماركس خصباً وعصرية بصدد تكوين التفاوت واللامساواة في المجتمعات البدائية وبصدد الشكل الذي تتلبسه الأيديولوجيات والدور الذي تلعبه فيها .

لقد رأينا أن المشاعات البدائية يمكن أن تكون ديموقراطية أو استبدادية بهذا القدر أو ذاك ، تبعاً لكون وحدتها ممثلة في شخص مجموع زعماء الأسر أو في شخص زعيم واحد . والمصالح المشتركة لجميع أعضـــاء مشاعة من المشاعات ، أي وحدة هذه المشاعة وبقاؤها على قيد الحياة ، يمكن أن تعبر عن نفسها وأن تتجسد في شخص واحد من أعضائها . وهذا الأخير يمثل على درجة أعلى المشاعة التي هو عضو فيها. فهو في آن واحد في وسطها وفوقها. ونظراً إلى أنه المسؤول عن مصالحها المشتركة فإنه سيتولى الإشراف على فائض العمل المكرس لتلبية هذه المصالح . ونظراً إلى أنه يجسد المشاعة في درجة أعلى ويتحمل من المسؤوليات أكثر مما يتحمل سائر أعضاء المشاعة ، فإن مركزه الاجتماعي سيكون أعلى من الآخرين ، وهذا التفـاوت في المراكز سيؤسس نظاماً من تسلسل هرمي بين مجموع أعضاء المشاعة .

وإنما على هذا الأساس الاجتماعي والايديولوجي ستنزع الوحدة المهيمنة على المشاعات إلى أن تتجسد في شخص المستبد بوصفه أباً لمختلف المشاعات أو إلهاً.

وهذه المشاعة العليا المستبدة يمكن أن تولد من صيرورات شديدة التنوع ، داخلية أو خارجية : والصيرورات الداخلية تطور إلى أقصى الحدود صيرورات التسلسل الهرمي والتمايز الداخليين في المشاعات . والشروط الجماعية للحيازة الفعلية عن طريق العمل ، والري العظيم الأهمية لدى الشعوب الآسيوية ، وطرق المواصلات « تفرض ضرورة وحدة عليا على المشاعات » و « تظهر كأنها من صنع الحكومة المستبدة المحلقة فوق المشاعات الصغيرة » . وفي هذه الحال تكون المشاعة العليا وتظهر وكأنها الشرط المسبق لإعادة إنتاج الفرد والمشاعات الخاصة . فهي من جهة أولى المالك الأخير للأرض وشرط حيازتها الجماعيه والفردية ، والمسؤولة من الجهة الثانية عن الأشغال الجماعية المنتجة التي تتيح إمكانية إعادة الإنتاج ، والموجة أخيراً بالمصالح الوهمية ( الدينية ، الأيديولوجية ) للمشاعات والأفراد .

وتشكل الحروب واسترقاق القبائل المقهورة طريقاً آخر لتطور «الوحدات الجامعة» . ففي البيرو والمكسيك ولدى السلتيين في بلاد ويلز فرض الفاتحون أشكالاً إنتاجية مشاعية « بكل ما في الكلمة من معنى على قبائل كانت تحيا في مرحلة اجتماعية أدنى » .

« إن كمال وازدهار هذه الأنظمة التي أرسى أسسها مركز سني سام يشيران إلى منشئها المتأخر » .

وأياً يكن أصلها فإن النتيجة بالنسبة إلى الفرد واحدة .

« وعلى كل ، وبالنظر إلى أن الفرد في هذا الشكل الآسيوي لا يصبح أبداً مالكاً وإنما فقط متملك ويكون في الواقع مملوكاً وعبداً لمن يجسد وحدة المشاعة ، فإن العبودية لا تغير شيئاً لا في شروط العمل ولا في العلاقات الأساسية » .

ولقد أكدت الأنتروبولوجيا الحديثة هذه النظرة إلى وظائف الزعيم وإلى الاشكال الاولى للامساواة في المركز الاجتماعي في المجتمعات البدائية .

بيد أن هـذه النظرة جديرة بالاهتمام لسبب آخر ، أعنى للدور والشكل اللذين تنسبهما إلى الأيديولوجيا في المجتمعات البدائية .

يفترض ماركس أنه بالنظر إلى أن الفرد لدى البدائيين لا ينتج الشروط الموضوعية لإعادة إنتاجه وإنما يتلقاها من انتمائه إلى مشاعة لها وجودها المسبق ولا دخل له في خلقها وإن كانت هي التي تضمن له وسائل المعاش ، فلا مفر من أن تتطور الفكرة القائلة بأن الشروط الموضوعية لوجودهم ولوجود المشاعة هي « من أصل طبيعي أو إلهي » ولا تمت إلى التاريخ بصلة. وفي هذا السياق الأيديولوجي يمكن أن تتطور الفكرة القائلة بأن الشروط الموضوعية لبقاء المشاعة ، وبالتالي لوحدتها ، منوطة بالسلطات الاستثنائية والهيبة التي يتمتع بها بعض من أعضائها ( أسرة خاصة يشخصها زعيمها ) أو شخصية خيالية ذات كنه إلهي أو ما فوق طبيعي . وفي الحالة الأولى تتجسد وحدة المشاعة مباشرة في شخص واقعي ، وفي الحالة الثانية تتجسد مباشرة في كائن وهمي وبصورة غير مباشرة في الشخصية الواقعية لأعضاء المشاعة من كهنة وزعماء أسر يتمتعون بامتياز رهيب ، امتياز خدمة ذلك الواقع الخيالي وبالتالي حماية المصالح الحيوية للمشاعة .

وفي كلتا الحالتين يحظى بعض أعضـــاء المشاعة بمركز سني تترتب عليه مسؤوليات وحقوق استثنائية . وفي كلتا الحالتين ، أسواء في حالة التشخيص المباشر لمصالح المشاعة الحيوية أم في حالة التشخيص غير المباشر ، يتم التطور على أساس عملي من خلال العلاقات المشاعية ، وكذلك من خلال الأشكال الأيديولوجية المقابلة لهذه العلاقات . وفي كلتا الحالتين تكون الأيديولوجيا هي الوسيط الضروري الذي يبرر ويؤسس مثالياً تسلسلاً هرمياً اجتماعياً وتفاوتاً في الحقوق والواجبات هما نتيجـــة طبيعية للمجتمع البدائي الذي لا يخامر

أعضاءه الشك في طبيعية ذلك التسلسل وهـذا التفاوت أسواء على صعيد الأفكار والتصورات أم على صعيد الحياة المعاشة . وفي هذا دحض جذري للانتقادات التي وُجهت إلى ماركس والتي تزعم بأن هذا الأخير قد أساء فهم دور الدين أو الأيديولوجيات بوجه عام في التاريخ ، وتناسى عن قصد ، حتى ينقذ عقيدة الشيوعية البدائية ، وجود تسلسلات هرميـة داخل المجتمعات البدائية كما تناسى قبول أعضاء هذه المجتمعات الطوعي بتلك التسلسلات .

وهكذا فإن مضمون المجتمع الآسيوي البدائي قد انقلب رأساً على عقب مع ظهور الدولة وأشكال الحكم الاستبدادية . فقد كفت المشاعة عن أن تكون مالكة أرضها وأصبح الفرد « حدثاً طارئاً » لا بالنسبة إلى مشاعته كما كانت الحال في السابق وإنما بالنسبة إلى الدولة . وآنذاك سادت ، على حد تعبير ماركس المشهور ، « عبودية الشرق المعممـة التي لا تمثل من عبودية حقاً إلا من وجهة النظر الأوروبية » ، والتي ينبغي أن تميز دقيق التمييز عن العبودية والقنانة اللتين ظهرتا على أساس المشاعات القديمة والجرمانية .

لقد أدى ظهور الدولة والحكومة المستبدة إذن إلى تحويل الأشكال البدائية للملكية والعمل والحياة الاجتماعية ، ولكنه حافظ على هذه الأشكال في باطنه وانبنى عليها من دون أن يحلها ، ومن دون أن يحل الروابط البدائية المباشرة بين الفرد ومشاعته ، ومن دون أن يتقدم إلى الأمام بصيرورة تفرد النشاط الانساني التي هي علامة التقدم وشرطه . وعلى هذا فإن ظهور نمط الانتاج الآسيوي الاستبدادي لم يدفع بآسيا في طريق تقدم الانسانية الكبير. فقد ظهرت الدولة ، ورأت النور مدن ، وأستهلك فائض هائل من العمل ، ولكن تلك المدن لم تكن إلا «أماكن مناسبة للتجارة الخارجية» أو « أماكن يقايض فيها زعيم الدولة ومرازبته مدخولهم مقابل العمل » . إن الاستبداد الشرقي ، القائم على أساس الوحدة اللاممتايزة بين الصناعة اليدوية والزراعة ، بين المدينة والريف ، والمبقي على أشكال التملك والانتاج البدائيـة على قيد

الحياة ، قد ترك آسيا في منأى عن حركة التطور التاريخي التقدمية بالرغم من مظاهر التجديد التي اقترن بها .

إن الشعوب الهندية - الأوروبية ، وريثة الأشكال الآسيوية القديمة « التي تطورت إلى حد تناقضها » من خــلال هجرات تلك الشعوب وتكيفها مع البيئات الجديدة ، هي التي ستصنع التطور التاريخي . وهذه الأشكال الجديدة هي في نظر ماركس « نتاج حياة أكثر حركية ونتاج مصير تاريخي أكثر حيوية للقبائل الأولى » . وهي تتطور في الوقت نفسه في سياق

« لا تتطلب فيه الملكية الفردية عملاً جماعياً لاستثمارها . فالرابطة المباشرة بين القبيلة والطبيعة قد تقطعها حركة التاريخ والهجرات ، والقبيلة قد تهجر مستقرها الأصلي وتحتل أراض أجنبية فتتواجد بالتالي في شروط عمل جديدة كل الجدة وتتطور قدرة الفرد . وهكذا ، كلما تبدى الطابع المشترك وحدة سالبة متجهة إلى الخارج ، تحقق المزيد من الشروط التي يغدو فيهــا الفرد مالكاً خاصاً للأرض ، لقطعة محددة من الارض تقع على عاتقه وعاتق أسرته مهمة زراعتها » .

بيد أن ماركس لا يقدم لنا تفسيراً أكثر دقة لشروط ظهور المشاعات القديمة أو الجرمانية .

لقد عرفت المشاعة القديمة[١] تقلبات هامة بحكم الظروف المحلية والتاريخية . وليس الأساس الذي تفترضه الريف وإنما المدينــة ، مستقر الملاك العقاريين المنظمين تنظيماً عسكرياً في إطــار شكل مشاعي جديد . وتظل الملكية المشتركة قائمــة في شكل ملكيــة دولة ، في شكل « أموال عامــة » ( ager publicus ) ، ولكن تتواجد إلى جانبها ملكية الفرد الخـاصة .

---

( ١ ) : نكرر القول بأن « القديمة » ههنا ( antique ) هي المنسوبة إلى العصور القديمة بموجب التقسيم الأوروبي للتاريخ .

« المعرب »

ويكون للمشاعة شكل دولة تمثل العلاقة المتبادلة بين أولئك الملاك الخاصين ، الاحرار والمتساوين ، واتحادهم ضد الخارج وضمانتهم في آن واحد . ولئن كانت الدولة تمثل هنا وحدة أعضاء المشاعة ، فإنها لا تقضي عليهم بالاستعباد كما هو شأن الاستبداد الشرقي . بيد أن حيازة الارض تفترض هنا أيضاً الانتماء إلى المشاعة ، وهدف النشاط المنتج هو إعادة إنتاج الفرد كعضو في المشاعة ومالك لقطعة أرضه ، وتأمين استمرار المشاعة التي تضمن هذه الملكية . وتعاون الافراد لا يتم على مستوى العمل المنتج ، بل على مستوى الاشغال ذات الفائدة الجماعية .

« إن شرط استمرار المشاعة الحفاظ على المساواة بين الفلاحين الأحرار الذين يسدون حاجاتهم بأنفسهم والذين يضمن عملهم استمرار المساواة » .

والغنى ليس هدف النشاط المنتج ، والمواطن فلاح وجندي معاً ، وصحيح أن النشاطات التجارية والصناعية اليدوية موجودة ولكنها محتقرة . بيد أن الشروط التي تفسح المجال أمام تطور اللامساواة وأمام تعرض استمرار المشاعة للخطر موجودة هي الأخرى . فمنذ البداية يمثل الاعيان المشاعة على مستوى أعلى ويتمتعون بالأموال العامة. ولكن وجود الملكية الخاصة هو الذي يفسح المجال بوجه خاص أمام تطور الغنى الفردي الذي لا بد أن تنجم عنه تفاوتات عميقة . والعبودية سيف مسلط يهدد من يفقد ملكيته الخاصة ويفقد معها صفته كمواطن . ومع تطور العبودية والتجارة تطرأ تبدلات جذرية على الأساس المشاعي القديم ، وتتوفر نقطة انطلاق لتطور جديد ، بخلاف ما كانت عليه الحال في آسيا .

إن المشاعة الجرمانية هي الشكل المتناقض الأخير لتطور المشاعة القبلية. وأشكال ملكيتها تتمايز عن الشكل الآسيوي والشكل القديم معاً ، وتمثل نقطة انطلاق لتطور العصر الوسيط . فالمشاعة ليست مالك الأرض الحقيقي (الشكل الآسيوي) ، ولا وجود لها أيضاً كدولة لأنه لا وجود لها في شكل

حاضرة ( الشكل القديم ) . وهي لا توجد إلا متى « يجتمع ويلتئم دورياً شمل » زعماء الأسر الجرمانيين الذين أقاموا في الغابات ، كل على حدة ، ففصلت بينهم مسافات شاسعة ولا جدال في أن ثمة وحدة في اللغة والأعراف والتقاليد بين جميع هؤلاء الأفراد ، ولكن المشاعة في حد ذاتها ليست وحدة من النمط الشرقي أو واقعاً له وجوده المنفصل في شكل الدولة القديمة ، وإنما هي رابطة ، اتفاق بين رعايا مستقلين بأنفسهم ومؤلفين من ملاك عقاريين . وكل أسرة تشكل مركزاً إنتاجياً مستقلاً بذاته . ولئن ظلت « الاموال العامة » موجودة وفي شكل أرض مشاع دوماً ( أراضي الصيد والمرعى والاحتطاب ) ، فإنها « لا تعدو أن تكون غير ملحق مشترك بالحيازات الفردية للأرض ، وتكملة للملكية الفردية لا نقطة انطلاقها »

وعلى نقيض جميع الأشكال السالفة « يكون وجود المشاعة والملكية المشتركة متوسّطاً بالعلاقة المتبادلة بين الرعايا المستقلين بأنفسهم » .

نحن نواجه هنا إذن تطور الملكية القبلية المتناقض وقد أدرك نقطة أوجه. ولسوف يطرأ تبدل على المشاعة الريفية للملاك المستقلين بأنفسهم عندما سيتحول الفلاحون إلى أقنان ، ولكن هذه المشاعة ستكون مستندهم في مقاومة هذا الاستعباد. أما في المدن فإن روابط الصناع اليدويين المهنية ستتطور بالتوازي مع المشاعات القروية ولكن مع فارق أساسي وهو أن الصانع اليدوي سيكون حر التصرف بشخصه ومالكاً لأدوات إنتاجه .

ولسوف تنتصب في وجه جميع هذه الأشكال ، لتعارضها ، الرأسمالية التي تقوم على أساس العمل المأجور للأفراد الأحرار في التصرف بأشخاصهم ( بالتعارض مع جميع أشكال الاستعباد الشخصي والرق والقنانة ) ولكن المرغمين على بيع قوة عملهم لأنهم محرومون من امتلاك أي وسيلة من وسائل الانتاج أو المعاش ( بالتعارض مع جميع أشكال الحياة المشاعية ). ولقد كان من المحتم ، حتى يولد النظام الرأسمالي ويتطور ، أن تكون جميع أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالية تلك قد انحلت أو في سبيلها إلى الانحلال .

وعند هذه النقطة ينتهي نص « الأشكال التي تسبق الإنتاج الرأسمالي » ، ذلك النص المشهور الذي حاولنا قدر طاقتنا أن نحيي منطقه وغناه المعقد. ولقد كان علينا أن نحيط بصيغه عن كثب حتى نستخلص العلاقات الدقيقة المرهفة القائمة بين مفاهيم زعم الكثيرون اختلاطها أو غموضها ، أعني مفاهيم الشيوعية البدائية والشكل الآسيوي للملكية الزراعية والاستبداد الشرقي. بيد أن ما تجدر الإشارة إليه أن هذه التمايزات بين المفاهيم لا تظهر في الصيغة المشهورة الواردة في « مقدمة لنقد الاقتصاد السياسي » ( ١٨٥٩ ) :

« إن أنماط الانتاج الآسيوي والقديم والاقطاعي والبورجوازي الحديث يمكن وصفها، في خطوطها الكبرى، بأنها عصور متقدمة في التكوين الاقتصادي للمجتمع » .

إننا لندرك إذن السبب في ما يمكن أن ينجم عن هذه الصيغة العامة من شروح متناقضة وغير محدودة فيما إذا لم تحلل نصوص ماركس ذلك التحليل الدقيق المطلوب .

وعلى كل ، فإن فكر ماركس لا يكتمل وينتهي مع « الأشكال التي تسبق الانتاج الرأسمالي » . فلسوف يتطور هذا الفكر طوال خمسة وعشرين عاماً حول ثلاث نقاط حساسة . فحتى عام ١٨٨٢ ستوضع المشاعتان الروسية والجرمانية موضع تحليل من جديد ، الأولى بالنظر إلى الوثائق الجديدة التي راحت تتراكم حول تاريخها وبالنظر إلى أنها باتت تشغل مركز الصدارة في المناقشات التي دارت بين الثوريين الروس في معرض تحديدهم الطرق الأصيلة والخاصة لانتقال بلادهم إلى الاشتراكية ، والثانية لأن الدراسات والمؤلفات الجديدة أفسحت إمكانية تصور تطور أشد تعقيداً مما كان يمكن تخيله في عام ١٨٥٨ وسلطت ضوءاً جديداً على تكوين الإقطاعية الأوروبية . ولسوف تتراجع الهند إلى المرتبة الثانية بعد أن فقدت امتيازها كقضية من قضايا الساعة الراهنة وكذلك امتيازها بوصفها شكلاً بالغ الحيوية من أشكال المشاعات

البدائية . كما أن قراءة مورغان في نهاية الأعوام ١٨٨٠ ستكشف لماركس النقاب عن تعقيد أواصر القربى في المجتمعات البدائية وعن الأهمية التي تمثلها مجتمعات الصيادين بالنسبة إلى تاريخ البشرية ، تلك المجتمعات التي كانت تبدو لماركس في عام ١٨٥٨ وكأنها تقع خلف الحدود التي يبدأ عندها التطور .

ولسوف تكون لإنجلز ، بصدد كل نقطة من هذه النقاط الثلاث ، مساهمته الهامة ،ولسوف يكون تحليله فيما يتعلق بمشكلات المشاعات الجرمانية وتكوين الاقطاعية أعمق وأبعد شأواً حتى من تحليل ماركس . وما يدعو إلى الأسف أن الموت قد تدخل ، في كلتا الحالتين ، ليضع حداً لتفكير نظري ما كان يعد نفسه بحكم المكتمل أو المنتهي .

فلنتتبع إذن ، باقتضاب ، هذه المراحل الأخيرة .

ج – « الرأسمال » (١٨٦٧) و « ضد دهرينغ » (١٨٧٧) .

سوف نلخص الملاحظات المتناثرة في« الرأسمال » مفترضين أن هذا الأخير يؤلف كلاً واحداً دونما اعتبار لكون الكتاب الثاني ( ١٨٨٥ ) والثالث ( ١٨٩٤ ) قد نشرهما انجلز بعد وفاة ماركس . ونحن نعلم أنجميع التحاليل التي تلت « أسس نقد الاقتصاد السياسي » والتي كان عليها المعول في تحرير « الرأسمال » كانت قيد الإنشاء في زمن شبه متواقت ، ولئن كانت بعض أجزائها لم تكتمل فإنها لا تثير من مشكلة إلا فيما يتعلق بتفسير نمط الانتاج الرأسمالي ولا تؤثر بشيء على تحليل أنماط الانتاج ما قبل الرأسمالية . ثم إن غزارة النصوص حول نمط الإنتاج الآسيوي والدولة الاستبدادية في الكتاب الثالث من « الرأسمال » المنشور في عام ١٨٩٤ تقيم الدليل على أن إنجلز لم يرَ لزاماً عليه أن **يعدل شيئاً** في مخطوطة ماركس حول هذه النقطة ، كما أنه **لم يحذف** من مؤلفاته الخاصة المعاد طبعها ( « ضد دهرينغ » بصورة رئيسية ) الأفكار المتعلقة بالموضوع نفسه . ولا جدال في أن إنجلز كان يرغب في معالجة تلك الأفكار من جديد ، ولكن نشر « أصل الأسرة » ( ١٨٨٤ )

بدا له كافياً بصورة مؤقتة لتنوير الجمهور حول الاتجاه الذي ينبغي أن تتم به التعديلات . وحين ينوه روسدولسكي وتورنر ببعض التعديلات التي أدخلها انجلز على الترجمة الانكليزية لـ « الرأسمال » ( ١٨٨٧ ) ، يلاحظان ملاحظة لا تفضي إلى أي نتيجة ، اللهم إلا إلى النتيجة التي قد توحي بأن انجلز كان ينبذ تحاليل ماركس القديمة . وما أسهل إقامة البرهان على العكس .

وليس من حقنا أن نتوقع أن نجد في « الرأسمال » معالجة منهجية لأنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية كما هي الحال في « الأشكال التي تسبق الانتاج الرأسمالي» . فهدف ذلك الكتاب هو الدراسة المنهجية لنمط الانتاج الرأسمالي. بيد أن ملاحظات ماركس تتركز حول أربعة موضوعات : الدراسة المقارنة لأشكال الملكية والعمل ، والدراسة المقارنة لأشكال التبادل واستعمال النقد، والدراسة المقارنة لأشكال الريع واستغلال المنتج الزراعي المباشر ، وأخيراً الدراسة المقارنة للأيديولوجيات المرتبطة بشتى أشكال الانتاج والمجتمع . وغالبية هذه الملاحظات تكرر نصوص ١٨٥٣ و ١٨٥٨ - ١٨٥٩ . ولن نعيد لهذا السبب تعدادها . ولكن بعضها الآخر طارف أو يعمق الأطروحات القديمة : هي الملاحظات التي تتناول على الأخص الريع العقاري والأيديولوجيات.

يلفت ماركس انتباهنا إلى أن الأشكال البدائية للملكية والعمل تقوم على أساس الملكية المشتركة للأرض والعمل المشترك . وهو يستشهد بمثال شعوب الصيادين والمشاعات الزراعية الهندية[١] . وتبدو له مشاعات البيرو أكمل إنشاء من مشاعات الهند ، أو من تلك التي تقادم عليها العهد على الأقل[٢] . ويرى في الأشكال الآسيوية أصل الأشكال الغربية السابقة لنمطي الانتاج القديم والرقي[٣] . ويقارن نمط الانتاج القديم ( قبل أن يتطور الرق )

---

(١) : « الرأسمال » ، المجلد ٢ ، ص ٢٦ .

(٢) : « الرأسمال » ، المجلد ٨ ، ص ٢٥٢ .

(٣) : « الرأسمال » ، المجلد ٢ ، ص ٢٧ .

بنمط انتاج اليومن « Yeomen » في انكلترا في القرنين الرابع عشر والخامس عشر . فكلاهما يجد نقطة ارتكازه في الملكية الصغيرة المجزأة والجمع بين الزراعة والصناعة المنزلية . والتعاون البسيط وعلى نطاق واسع بين أفراد ليسوا أحراراً في التصرف بغير قوة عملهم وحدها يفسر الأشغال الانشائية الماردة التي نفذتها الحضارات الآسيوية، من مصر إلى الهند[1] . وتبعاً للشروط المادية ، تتخذ إنتاجية العمل وأهمية فائض العمل نسباً شديدة التباين . فلقد كان الري في الهند وفارس ومصر ضرورياً لإنماء خصوبة التربة وإنتاجية العمل الزراعي[2].وإنما على هذا الأساس شيدت سلطة مركزية فوق المشاعات الصغيرة المعزولة ، وهيمنت على الزراعة في بعض الحالات ، كما في مصر ، الطائفة الكهنوتية التي كان في مقدورها حساب فيضان النيل وتنظيم الأعمال الزراعية .

ويعاود ماركس نسخ مقتطفات التقرير الخامس التي سبق أن استعملها في عام ١٨٥٣ ليصف تقسيم العمل داخل المشاعات الهندية . فهذه المشاعات تعيد انتاج نفسها وفق نموذج واحد ، وهذا هو بالتحديد « مفتاح سكونية المجتمعات الآسيوية » ، تلك السكونية المتنافرة إلى حد يدعو للاستغراب مع « انحلال الدول الآسيوية وبنائها المتجدد باستمرار [3] » .

والدولة بصفتها مالكة هي التي تستثمر في آسيا تلك المشاعات المتفاوتة في بدائيتها . وكلما كان المنتج المباشر أكثر استقلالاً عن المالك العقاري الرسمي ، ازدادت الحاجة إلى موجبات وإلزامات غير اقتصادية لقسره على العمل لحساب المالك .

« إذا لم يكن الملاك المباشرون يواجهون ملاكاً خصوصيين ، بل يواجهون

---

(١) : « الرأسمال » ، المجلد ٢ ، ص ٢٦ .

(٢) : « الرأسمال » ، المجلد ٢ ، ص ١٨٦ – ١٨٨ .

(٣) : « الرأسمال » ، المجلد ٢ ، ص ٤٦ – ٤٨ .

الدولة مباشرة ، كما هي الحـال في آسيا حيث يتمتع المالك في الوقت نفسه بالسيادة ، فإن الريـع يتطابق مع الضريبة ، أو لا يكون هنـاك من وجود بالأحري لضريبة تتمايز عن ذلك الشكل من الريـع العقاري .

«وفي مثل هذه الشروط لا تكون علاقة التبعية الاقتصادية والسياسية بحاجة إلى تلبس طابع أشد قسوة من الخضوع للدولة الذي هو قسمة الجميع. وتكون الدولة هنا هي المالك العقاري المتمتع بالسيادة ، وما السيادة إلا تركز الملكية العقارية على نطاق قومي . ولكن لا يكون هناك بالمقابل من وجود للملكية العقارية الخاصة ، بالرغم من وجود تملك للأرض وانتفاع بهـا أسواء بصورة خاصة أم جماعية [١] » .

والريـع في آسيا [٢] هو في شكله السائد ريـع عيناً . وهذا الريـع يفترض اتحاد الصناعة المنزلية الريفية والزراعة ، كما يفترض إكراهاً أوهن شأناً من الريـع عملاً . وعلاوة على ذلك فإن الريـع عيناً يوفر أساساً متينـاً للبنى الاجتماعية المستقره ويحوي جميع خواص «الاقتصاد الطبيعي» الذي لا يكون فيه من وجود لا للنقد ولا للسوق . وفي البيرو والمكسيك تعرف المشاعات شكلاً إنتاجياً بالغ التعقيد من غير أن يكون النقد متطوراً [٣] . والدولة هي التي تستهلك فائض النتاج أو تقايضه .

« إن الدولة ( المستبد الشرقي ) ، التي يواجه التاجر في شخصهـا المالك الرئيسي لفائض النتاج ، ترمز إلى الغنى الموجه إلى المتعة [٤] » .

---

(١) : « الرأسمال » ، المجلد ٨ ، ص ١٧١ – ١٧٢ .

(٢) : وكذلك في بولونيا ورومانيا . انظر « الرأسمال » ، المجلد ٨ ، ص ١٨٣ .

(٣) : « الرسمال » ، المجلد ٤ ، ص ١٠٧ . و « أسس نقد الاقتصاد السياسي » ، ص ١٨٥ .

(٤) : « الرأسمال » ، المجلد ٦ ، ص ٣٣٩ . و « أسس نقد الاقتصاد السياسي » ، ص ٣٩٥ .

وفي المجتمعات البدائية وفي المشاعـات الآسيوية والقديمة يكون استعمال المال وإنتاج البضائع محدودين . ولقـد ظهر التبادل أول ما ظهر في محيط المشاعات وعند تخومها . وكانت شعوب الرعاة أول من حول الممتلكات إلى مال وإلى أموال منقولة يسهل التصرف بها (١) . وقد تخصصت بعض الشعوب في التجارة،بيد أن هذه التجارة لم تدخل تعديلاً يذكر على نمط انتاج الشعوب الهمجية التي لعبت الشعوب الأولى دور الوسيط بالنسبة إليها (٢) . وفي جميع الأحوال كانت العلاقات النقدية ذات تأثير حالّ ، مذيب ، على العلاقات الاجتماعية التقليدية (٣) . وعندما تطورت التجارة العالمية بفعل الرأسمالية ، حافظت أنماط الانتاج القديمة على وجودها في مرحلة أولى ، ثم انهارت بالرغم من مقاومتها (٤) .

وينوه ماركس في آخر المطاف بالفرق القائم بين أشكال التبعية المميزة لأنماط الانتاج الآسيوي والرقي والإقطاعي . ففي آسيا لا تكون هذه التبعية شخصية ، وإنما هي تبعية المشاعات الخصوصية حيال الدولة . وعلى هذا فإن الفرد ليس مستعبداً إلا بصفته عضواً في الدولة . أما بالنسبة إلى العبد والقن فإن التبعية ، على النقيض من ذلك ، شخصية . وفي جميع الأحوال يكون الاقتصاد موجهاً نحو إنتاج القيم الاستعمالية ، ويناظره مستوى منخفض من تطورالقوى المنتجة.وهذه الأشكال من الاقتصاد تتنافى والأضاليل الاقتصادية الملازمة للانتاج البضاعي ولاستعمال النقد . وعلاقات الانتاج لا تتلبس شكل علاقات بين أشياء ، بين منتجات العمل . وبالمقابل تتلبس الأضاليل شكلاً

---

(١) : « الرأسمال » ، المجلد ١ ، ص ٩٨ – ٩٩ .

(٢) : « الرأسمال » ، المجلد ١ ، ص ٣٣٨ ، و « أسس نقد الاقتصاد السياسي » ، ص ١٠٤ ، ١٠٩ ، ١٤٧ ، ١٦٣ ، ٢٠٣ .

(٣) : « الرأسمال » ، المجلد ١ ، ص ١٣٨ .

(٤) : « الرأسمال » ، المجلد ٤ ، ص ٣٧ .

ديناً ( الأديان الطبيعية أو الشعبية ) يفصح أيما إفصاح عن ضيق ومحدودية تطور الحياة المادية ( ضيق العلاقات بين الانسان والانسان ، وكذلك بين الانسان والطبيعة [1] ) .

وباستثناء هاتين النقطتين الأخيرتين ، أي الريع العقاري غير المميز عن الضريبة وغياب الأضاليل الاقتصادية ، لا يأتي « الرأسمال » بجديد تقريباً بالمقارنة مع الأطروحات التي عرضناها آنفاً . وبالمقابل فإن « ضد دهرينغ » ( ١٨٧٧ ) سيكون مجدداً من أكثر من زاوية .

« ضد دهرينغ »

لا يعالج انجلز في مؤلفه ، مثله في ذلك مثل ماركس في « الرأسمال » ، المجتمعات البدائية معالجة منهجية . وإنما تتركز ملاحظاته حول الأطروحات التي يعارض بها أطروحات دهرينغ . وهي تحوي الأفكار ذاتها حول الملكية البدائية التي تكون جماعية في الأصل لدى جميع الشعوب المتمدينة وحول أشكال انحلالها ، وحول التطور الواهن للانتاج البضاعي والمبادلات في المشاعات الهندية والسلافية السالفة التي لبثت على استقرارها طوال آلاف السنين . وليس هنا وجه انجلز المجدد وإنما في المقاطع التي يعالج فيها التفاوت واللامساواة . في المجتمعات البدائية وشتى أشكال الانتقال إلى الدولة وإلى المجتمعات الطبقية .

ففي المجتمعات الأكثر بدائية كانت تسود بعض المساواة في شروط الحياة المادية ونوع من المساواة الاجتماعية بين زعماء الأسر ظل على قيد الوجود حتى في المشاعات البدائية الزراعية للشعوب المتمدينة في مرحلة متأخرة من الزمن .

« لقد كان من الممكن مع ذلك أن تكون هناك مساواة في الحقوق ، وعلى الأقل بين أعضاء المشاعة . أما النساء والعبيد والأجانب فقد كانوا محرومين منها بالطبع » .

---

(١) : « الرأسمال » ، المجلد ١ ، ص ٩١ .

وفي مثل هذه المشاعات أوكلت من البداية مهمة الحفاظ على بعض المصالح المشتركة إلى بعض الافراد تحت رقابة المشاعة : الوظائف الدينية ، فض المنازعات ، مراقبة الماء . وعلى هذا فإن الأشغال الكبرى ما عادت هنا سوى حالة خاصة من صيرورة عامة يحول بها الأفراد سلطتهم الوظيفية إلى سلطة استغلالية ويتحدون في آخر المطاف ليؤلفوا طبقة سائدة [1] . وهذه الطريق إن هي إلا طريق تكوين أرستقراطية بدائية : « على نحو ما يحدث لدى السلتيين والجرمان وفي البنجاب ، على أساس الملكية المشتركة للأرض ، وعلى أساس القبول الطوعي والعُرف دونما حاجة البتة إلى العنف بادىء ذي بدء » .

ومن خلال هذه الصيرورة وعلى أساس المشاعات القديمة التي تظل على قيد الحياة ألوفاً من السنين ، يتكون ويتوطد « أغلظ أشكال الدولة ، الاستبداد الشرقي ، من الهند إلى روسيا » .

أما الطريق الاخرى ، الطريق التي سلكها الغرب ، فقد ولدت أشكالاً أخرى من الطبقات والدول . فحيثما انحلت الملكية المشاعية السالفة وحلت محلها الملكية المجزأة وإنتاج عائلي يرتكز إلى مستوى من القوى المنتجة أكثر نمواً ، تطورت العبودية من خلال استخدام أسرى الحرب في البداية . إنها الطريق الإغريقية – الرومانية . والرق فيها متمايز عن الرق الشرقي : فهذا الأخير يلعب دوراً ثانوياً في المجتمع ، وغالباً ما يتلبس شكل رق رعوي لا يخرج عن نطاق الأسرة أبداً . والجديد الذي يأتي به إنجلز هنا يتركز في أطروحتين : ١ً – إن العنف لا يفسر تغيرات التاريخ **الأساسية** ( ظهور الطبقات والدولة والملكية الخاصة ) ، بالرغم من الدور الكبير الذي يلعبه . ٢ً – إن المجتمعات البدائية ليست بمجتمعات تنزع إلى تطبيق المساواة بل تنطوي على العكس على بذور تكوين الطبقات والدولة . والطبقات والدولة

---

(١) : « ضد دهرينغ » ، ص ٢١١ – ٢١٣ .

تتطور حين يجعل الأفراد المشاعة في خدمتهم بدلاً من أن يكونوا في خدمتها، ويحولون سلطتهم الوظيفية إلى سلطة استغلالية من دون أن ينقطعوا عن أداء الوظائف ذات النفع العام التي كانت موكولة إليهم والتي سيستمرون في التذرع بها لتبرير سيطرتهم .

جلي إذن أن كل تقدم للحضارة كان تقدماً للامساواة ، ولكن هذه التغيرات كانت في غالب الأحيان **تدرجية** ، غير محسوسة ، أفضت إلى أشكال معقدة من التسلسل الاجتماعي ، إلى طبقات اجتماعية مائعة الحدود إذ يصعب تحديد النقطة التي تنتهي عندها الوظيفة ويبدأ الاستغلال ، وتعيين الحد الذي تُكافأ فيه الخدمة المؤداة باكثر مما تستحق .

ولا مراء في أن هذه الأطروحات تفصّل أفكار ماركس، ولكنها تضفي عليها تعبيراً عاماً لا وجود له لدى هذا الأخير . ولقد كان انجلز في المرحلة عينها قد عمم بشيء من الجرأة فرضية أخرى من فرضيات ماركس ، فرضية تحول الانسان عن طريق عمله ، وذلك في مسودة لم تأخذ طريقها إلى المطبعة إبان حياته ، وعنوانها «دور العمل في تحول القرد إلى إنسان» . ولقد افترض في هذا النص الذي بات شهيراً أن العمل قد حوّل بعض القرود الأقرب شبهاً بالانسان إلى بشر بعد أن أدى تطور الوضعية المنتصبة إلى تحرير اليدين فأوجد إمكانية العمليات المنتجة . فمع ظهور العمل تكون الفارق الحقيقي بين المجتمع الحيواني والمجتمع الإنساني . وتطورت اللغة المنطوقة، وطرأ تبدل على الدماغ وعلى الجسم بالتوازي مع تطور العمل واللغة . ولئن كان انجلز قد استفاد من النتائج التي انتهى إليها داروين ( « أصل الأنواع » ، ١٨٥٩ )، فإنه لم يحجم عن توجيه النقد إلى ما يشوب مذهبه المادي من ضيق أفق أنساه دور العمل في تطور الانسان العاقل الذي لم يكن يجد له من تفسير إلا في عمليات الانتخاب الطبيعي. وينوه انجلز في معرض وصفه المعالم الكبرى لتقدم الانسان في السيطرة على الطبيعة بأن الانسان لم يكن يسيطر في مراحل الإنتاج الأولى

إلا على نتائج عمله المباشرة ، وبأن استمرار هذه الأشكال الإنتاجية كان يفترض وجود مساحات شاسعة من الأراضي الشاغرة بحيث يمكن تصحيح النتائج السلبية لهذا الطراز من الاقتصاد . ومع اختفاء هذه الأراضي الشاغرة الفائضة عن الحاجة أفلت شمس الملكية المشتركة لصالح أشكال من الملكية والعمل أكثر إنتاجية تفسح المجال أمام تطور التملك الفردي واستغلال الانسان للانسان .

لقد حاول انجلز إذن في ذلك النص أن يغذّ ويوغل قدماً في اكتشاف الأشكال البدائية لحياة الانسان ، وسعى إلى تسليط الضوء من منظور المادية التاريخية وعلى أساس النتائج الأولى لعلم المستحاثات وما قبل التاريخ على الانتقال من الحيوان إلى الانسان .

ولسوف يستأنف هذا المجهود مرة أخرى بعد قراءة مورغان . بيد أن ماركس وانجلز معاً سيعدلان أفكارهما عن المشاعة الروسية والمشاعة الجرمانية قبل اكتشافها مورغان . ولقد وجدنا أنفسنا مكرهين ، حتى نعالج هذه المسألة، على الأخذ بتسلسل تأريخي أوسع نطاقاً وأرحب مدى يعود القهقرى إلى ما قبل أعوام ١٨٧٧ ويمتد إلى ما بعد وفاة ماركس وحتى إلى سنة وفاة انجلز (١٨٩٥) . ولكن لنشر أولاً إلى أن انجلز الذي كان خير الناس معرفة بغنى أفكار ماركس بصدد المجتمعات ما قبل الرأسمالية ولا يكاد يجهل شيئاً عن أبحاث عصره في الحقوق المقارنة، كان يؤكد بكبير تبصر في عام١٨٧٧ :

« إن الاقتصاد السياسي بوصفه علم الشروط والأشكال التي مارست فيها شتى المجتمعات الإنتاج والتبادل والتي كان يعاد فيها بالتالي في كل مرة توزيع المنتجات ، إن الاقتصاد السياسي بهذا التوسع في المعنى **ما يزال بحاجة إلى الانشاء**. ولكن عدتنا من العلم الاقتصادي حتى اليوم تكاد تقتصر على تكوين نمط الانتاج الرأسمالي وتطوره ليس إلا » [1] .

---

(١) : « ضد دهرينغ » ، ص ١٨ .

د – المشاعة الروسية والمشاعة الجرمانية ( ١٨٦٨ ١٨٩٤ ) .

لن نكون إلا متعسفين إذا فصلنا دراسة هذين الشكلين من المشاعات . فالنصوص توثق الأواصر بينهما باستمرار ، على اعتبار أن أولاهما ، المشاعة الروسية ، التي كانت ما تزال على قيد الحياة في زمن ماركس ، هي مفتاح إعادة بناء الثانية التي أزاحت النقاب عن وجودها تلميحات تاسيت[١] الخاطفة والتي تلاشت في خضم فوضى الغزوات الكبرى .

إن المشاعتين الروسية والجرمانية اللتين كان ماركس قد وضعهما في عام ١٨٦٨ [٢] إلى جانب الأشكال البدائية ، الآسيوية ، من المشاعة ، ستصبحان في عام ١٨٨١ ، وتحت تأثير كوفاليفسكي المباشر وتأثير مورغان غير المباشر ، عينتين من نموذج عده مؤسسا المادية التاريخية أحدث نماذج المشاعات البدائية وأكثرها تطوراً ، أعني « المشاعة القروية » ، ذلك الشكل الذي تحقق فيه الانتقال إلى الملكية الخاصة للأرض . بيد أن هذه النقلة قد جرت معها معظم الأشكال المشاعية الآسيوية التي «جددت شبابها» لتمنح وجهاً جديداً لـ «آسيا التي لا تعي الذاكرة قدمها السحيق » . ولقد ازدادت تعقيداً صورة تكوين المجتمعات لما كانت رسمتها «الأشكال التي تسبق الانتاج الرأسمالي» ، وشُددت اللهجة على حيوية المشاعات البدائية وعلى قدرتها المتباينة الوجوه على التطور . أما التصور التبسيطي والميكانيكي للضرورة التاريخية فقد لقي من العنت والتشهير ما لم يلقه مثله قط ومزق إرباً إرباً .

ففي عام ١٨٦٨ ، اتخذ ماركس موقفاً في الخصومة التي نشبت بين هاكستهاوزن وشيشيرين . كان الأول يرى في المشاعة الروسية تكويناً سحيق

---

(١) : مؤرخ لاتيني ( حوالي ٥٥ – ١٢٠ ) ، مؤلف التأريخ المعروف بـ «الحوليات» « المعرب »

(٢) : رسالة ماركس إلى انجلز في ١٤ آذار ١٨٦٨ . انظر «رسائل حول الرأسمال» ، ص ١٩٩ .

القدم ، وكان الثاني ، مدعوماً من شيدو ـ فيروتي وآخرين ، يعدهـا نتاجاً متأخراً لقوانين العصور الوسطى التي حظرت على الفلاحـين هجر الأرض وأعادت تجميعهم في مشاعات تسهيلاً لجـبي الضرائب . وقد رد ماركس الأطروحة الثانية وصرح بقوله :

«إن هذه المسألة برمتها، وحتى في أدق تفاصيلها ، مطابقة مطلق المطابقة لمسألة المشاعة الجرمانية البدائية . وما أضاف إليها الروس ( وهذا ما نلفاه أيضاً في جزء من المشاعة الهندوسية ، لا في البنجاب وإنما في الجنوب ) هو : ١ً – الطابع غير الديموقراطي بل الرعوي لقيادة المشاعة . ٢ً – المسؤولية الجماعية فيما يتعلق بالضرائب الواجبة للدولة » [١] .

وجه الطرافة والأصالة في المشاعة الروسية ، في نظر ماركس ، هـو أنها لبثت على قيد الحياة في قلب القرن التاسع عشر وقدمت الأساس لدولة مستبدة ، نصف آسيوية ، لعبت في أوروبا دور الدركي الأغلظ قلباً والأشرس طباعاً في خدمة الرجعية ، ونصبت نفسها حليفاً للامبريالية الانكليزية [٢] . وفي عام ١٨٧٠ أعلن في صيغة قريبة الشبه بالصيغ التي نعت بها الهند في عام ١٨٥٣ ، أنه «ليس متصوفاً ولا نصيراً لوجهات النظر الوردية عن الإلدورادو الشيوعي » [٣] كما يصوره الشعبيون الروس من أمثال فليروفسكي . ولما كان

---

(١) : رسالة ماركس إلى انجلز في ٧ تشرين الثاني ١٨٦٨ ، في «رسائل حول الرأسمال» ، ص ٢٣٨ .

(٢) : انظر روجيه دانجوفيل : « ماركس وروسيا » ، في مجلة « الانسان والمجتمع» ، العدد ٥ ، ١٩٦٧ ، ص ١٤٩ - ١٦٤ .

(٣) : رسالة ماركس إلى انجلز في ١٠ شباط و ١٢ شباط ١٨٧٠ في « رسائل حول الرأسمال » ، ص ٢٥٥ . وكذلك كلمة ماركس في « لجنة جنيف الروسية » في ٢٤ آذار ١٨٧٠ . ( الالدورادو بلد خيالي ادعى اوريلانا ، الملازم في جيش الفاتح بيزار ، أنـه اكتشفه بين الأمازون والأورينوك ، وأن أراضيه من ذهب ، ولهذا أسماه إلدورادو أي الذهبي - المعرب ) .

على قناعة راسخة بحتمية الانحلال السريع للاقتصاد الروسي المشاعي القديم في أعقاب مراسيم ١٨٦١ التي نصت على شراء الأراضي والسخرة ، فقد توقع «ثورة مرعبة » وأبى أن يشاطر بعض الثوريين الروس تفاؤلهم .

وفي عام ١٨٧٥ ركز انجلز تحليله ، في معرض حِجاجه مع تشاكوف والباكونينيين[1] ، على أسس ومقومات سلطة الدولةالروسية وعلى إمكانيات ثورة تقود روسيا إلى الاشتراكية من دون أن تمر بمرحلة الرأسمالية . وقد نوه بأن القوى التي تدعم السلطة القيصرية بصورة مباشرة هي بالبداهة شتى أصناف المستغلِين ، وعلى وجه الدقة كبار الملاك العقاريين الذين يطلق عليهم « لدواعي الإيجاز » اسم « طبقة النبلاء » ، الأمر الذي يترك الباب مفتوحاً للافتراض بأنه ما كان يرى فيهم نسخة طبق الأصل عن الطبقة النبيلة الاقطاعية الأوروبية ، وعلى وجه الدقة أيضاً موظفو الدولة الذين يؤلفون « فئة اجتماعية حقيقية » ، والبورجوازية المدينية الكبيرة التي تحمي صناعتها تعرفاتُ الدولة ، والكولاك ، أي الفلاحون الاغنياء الذين يقرضون جمهرة الفلاحين الفقراء أموالهم بالربا . ولكن « الأساس الطبيعي للدولة المستبدة » الروسية يتمثل أصلاً في وجود المشاعات القروية المنعزل بعضها عن بعض ، والتي لا تبث الحياة فيها غير « مصالح متشابهة هي نقيض المصالح المشتركة بالذات». وهذه الصلة الوطيدة بين المشاعات والدولة هي التي تفسر أن يكون « الشعب الروسي قد تمرد أكثر من مرة وبصورة منعزلة على **النبلاء** وعلى الموظفين الفرديين» من دون أن يتمرد قط على **القيصر** ، اللهم إلا في الأحوال التي تزعم فيها المملكة **قيصر كاذب** يطمع في العرش ... أما القيصر فهو ، على النقيض من ذلك ، الإله الأرضي للفلاح الروسي » .

بيد أن المشاعة الروسية آيلة إلى الفناء . وما يلغمها من الداخل أن

---

(١) : انجلز : « حول العلاقات الاجتماعية في روسيا » ، في مجلة « فولكسشتات » نيسان ١٨٧٥ .

« الأرض المشاع لا تزرع بصورة مشتركة ليجري تقاسم نتاجها فيما بعد ، وأن الأرض على العكس من ذلك يعاد توزيعها بصورة دورية بين زعماء الأسر الذين يقوم كل واحد بزراعة حصته . وقد يؤدي ذلك إلى ظهور فروق كبيرة في الرفاه بين أعضاء المشاعة ، وقد ظهرت فعلاً بالنسبة إلى الكولاك ... ولكن المشاعة تلقت أقسى الضربات من القوانين التي أوجبت شراء الأراضي والسخرة. فطبقة النبلاء استولت على أراضي جديدة هي من خيرة الأراضي » ، كما أن الضرائب نقداً قد تضاعفت لتسهل مهمة المرابين . وهكذا يتضح أن الملكية المشاعية للأرض التي يقابلها أصلاً مستوى منخفض من تطور القوى المنتجة قد باتت تشكل عائقاً في وجه تطور هذه الأخيرة . فغالباً ما يهجر الفلاحون مشاعتهم ليعرضوا قوة عملهم في مكان آخر . ولأول مرة يجد الفلاح نفسه منقاداً إلى الكفاح ضد القيصر والنبلاء **معاً** ، في شروط من تدهور وضع الزراعة وفساد الإدارة وعجزها . ومن هنا فإن روسيا تقف على عتبة **ثورة** قد تبدؤها البورجوازية الرأسمالية ، ولكن الطبقة الفلاحية هي التي ستدفع بها إلى الأمام بسرعة « بعد مرحلتها الدستورية الاولى » . بيد أن هذه الثورة لن تطل على الاشتراكية إلا إذا « انتصرت في أوروبا الغربية ، قبل الانحلال الكامل للملكية المشاعية ، ثورة **بروليتارية تخلق للفلاح الروسي** الشروط المسبقة ، المادية بوجه خاص » للانتقال من الملكية المشاعية ، الآيلة إلى انحلال سريع ، إلى شكل أعلى من الملكية الجماعية ، « من دون أن **تكون هناك** ضرورة للمرور بالمرحلة التوسطية ، مرحلة الملكية البورجوازية الصغيرة » .

ويعلن انجلز بلا لبس في خاتمة المطاف أن الشيوعيين لا يرغبون في «إعادة تأسيس » الحالة الشيوعية البدائية ، وهذا لسببين : أولاً لأن تلك الحالة تفترض درجة «متدنية» من تطور القوى المنتجة ، وثانياً لأنها تولّد بالضرورة فروقاً طبقية عندما تتطور تلك القوى المنتجة . ولا مفر من إدراك مستوى عالٍ جداً للقوى المنتجة - والبورجوازية هي وحدها التي أتاحت إمكانية

مثل هذا المستوى – حتى يضحى « إلغاء التمايزات الطبقيـة تقدماً حقيقياً وحتى تتاح له إمكانية الاستمرار من دون أن يترتب على ذلك ركود نمط الانتاج الاجتماعي بله أفوله » .

إن هذا النص لحاسم الأهمية . فهو لا يحلل بجلاء تناقضـات روسيـا الاجتماعية والاقتصادية فحسب ، ولا يتوقع ، قبل ثلاثـة وعشرين عاماً من صدور مؤلف لينين « تطور الرأسمالية في روسيا » ( ١٨٩٨ ) ، قيام ثورة فلاحية تقودها ثورة بروليتارية فحسب ، بل يطور أيضاً موضوعتين اثنتين سيعود ماركس إلى معالجتهما فيما بعد : وجود تناقضـات داخلية في قلب المشاعة ، ووجود إمكانيات متباينة لتطور الزراعية الروسية . فماركس في رسالته إلى ناشر مجلة « أوتيتشستفينيه زابيسكي » ( حوليات الوطن ) في عام ١٨٧٧ ، وفي رسالته إلى فيرا زاسوليتش في عام ١٨٨١ ، وفي مقدمته للطبعة الروسية لـ « البيان الشيوعي » في عام ١٨٨٢ ، يشدد اللهجة على استحـالة تحويل تحاليله عن تكوين الرأسمالية في أوروبا الغربية وعن حتمية مصادرة ملكية الزراع إلى « نظرية تاريخية – فلسفية للمسيرة العامة التي يفرضها القدر على كل شعب مهما تكن الظروف التاريخية المتواجد فيها ؛ بحيث يتمكن في خاتمة المطاف من التوصل إلى شكل من الاقتصاد يكفل أكمل التطور للانسان مع أكبر الازدهار لقوى العمل الاجتماعي المنتجة » .

وينوه كذلك بأن الحركة التي قضت على الفلاحين الرومانيين الأحرار بفقد وسائل إنتاجهم وخسارتها لم تحولهم إلى شغيلة مأجورين ، وإنما إلى « رعاع منفرين خاملين » ، في نفس الوقت الذي طورت فيه الملكية العقارية الكبيرة القائمة على أساس الرق . ويخلص إلى القول :

« وهكذا ، فإن أحداثاً متماثلة إلى حد مدهش ولكن مندرجة في أسيقة تاريخية مختلفة تفضي إلى نتائج متباينة كل التباين . وإذا ما درسنا كل واحد من أشكال التطور هذه على حدة ، وإذا ما عقدنا المقارنة بينها ، أمكننـا

بسهولة أن نضع أيدينا على سر هذه الظاهرة . ولكننا لن نتوصل إلى ذلك بمفتاح يفتح جميع الأبواب ، أي عن طريق نظرية تاريخية – فلسفية عامة تكمن مزيتها العليا في كونها ما فوق تاريخية » .

بيد أن ماركس ما عاد في عام ١٨٨١ يكتفي بالتوكيد العام القائل بأن كل نمط إنتاج قابل لأن يتطور في اتجاهات متباينة **تبعاً** للظروف **الخارجية** وتبعاً للوسط التاريخي الذي تواجد فيه . فهو ينوه **بأن هذه** القابلية مرهونة أيضاً بالبنية **الداخلية** لكل نمط إنتاج ، وبما ينطوي عليه من تعارضات تتطور تبعاً للظروف في اتجاهات وأشكال وسرعات متباينة .

فما التعارضات الخاصة إذن **بالبنية الداخلية** للمشاعات الزراعية ؟

يجيب ماركس بأن التعارض الأساسي بالنسبة إلى بعضها يكمن في «الثنائية» الفاصلة بين الملكية **المشتركة** للأرض وبين استثمارها **الجزأ** من قبل أسر فردية. وهذا النمط من المشاعات التي تسمها الثنائية بميسمها ، يطلق عليه ماركس من الآن فصاعداً اسم « المشاعة الريفية » . وقد لا تكون المشاعة الريفية غير شكل **حديث العهد** للمشاعة البدائية ، ما دام قد اتضح بمزيد من اليقين ، بعد مورغان ، أن العمل والملكية على حد سواء كانا جماعيين في المشاعات الأقدم عهداً من زراعية وغير زراعية . ويضرب أمثلة على هذا النمط الثنائي معظم المشاعات الهندوسية التي لاحظ منذ عام ١٨٥٣ ، وبالاستناد إلى المختصين الانكليز ، أن العمل فيها ما عاد مشتركاً ، وكذلك المشاعات الجرمانية السالفة التي اكتشف طبيعتها في حوالي عام ١٨٦٨ من خلال كتابات مورر ، وأخيراً المشاعة الروسية التي حللها انجلز في عام ١٨٧٥ . وهذه الأشكال المشاعية تبدو من الآن فصاعداً ، وأكثر من أي وقت مضى ، عينات من نمط واحد ليس بينها إلا اليسير من الاختلاف ، ولكن هذا النمط عينه ما عاد يُعد من أقدم أشكال المشاعات البدائية وإنما **أحدثها** على الإطلاق . هذه النظرة الجديدة أحدثت انقلاباً خطيراً في أفكار ماركس كما عرضها

بين ١٨٥٣ و ١٨٦٧ ، لأن « تصغير سن » المشاعات الزراعية الآسيوية يقلب رأساً على عقب الصورة التي كانت سائدة عن آسيا في الماضي ، صورة القارة « التي لا تعيها الذاكرة لقدمهـــا » . فالمشاعات الزراعية الآسيوية تبدو من الآن فصاعداً ، وبعد أن « جددت شبابها » ، أكثر حيوية و « دينامية » ، وبالتالي أقل قابلية لتوليد « البؤس الأزلي » الذي كان ماركس يرى في عام ١٨٥٣ أن الهند ترتع فيه بخمول وركود منذ عهد مانو . وبصورة عامة يمكن القول بأن ماركس قد أعـاد النظر في مجمل مخطط « الأشكال التي تسبق الانتاج الرأسمالي» ووسعه وأغناه . وقد كتب إلى إنجلز بعد أن قرأ مورغان وأشاد بالأهمية الفائقة لأبحاثه :

« إن تاريخ انحطاط المشاعـــات البدائية **ما يزال بحاجة إلى أن يُنشأ** . وحتى يومنا هذا ليس في متناولنا **إلا رسوم أولية ضحلة** . ولكن التنقيب متقدم بما فيه الكفاية ، على كل حال ، للتوكيد : ١ً – بأن حيوية المشاعات البدائية كانت أكبر بمـــا لا يقاس من حيوية المجتمعات السامية والإغريقية والرومانية ، الخ ، وكم بالأحرى من حيوية المجتمعـات الحديثة الرأسمالية . ٢ً – بأن أسباب انحطاطها ترجع إلى معطيات اقتصادية حالت بينهـا وبين تجاوز درجة محددة من التطور ، وإلى أوساط تاريخية لا تشبه في وجه من الوجوه الوسط التاريخي للمشاعة الروسية اليوم » .

إن جميع المجتمعات الطبقية تمثل المرحلة الثانية من تكوين المجتمعـــات انطلاقاً من نماذج وعصور وبنى مختلفة للمرحلة الأولى ، البدائية ، من تكوين المجتمعات . والمجتمعات الآسيوية تبدو الآن ، وأكثر من أي وقت سبق ، أشكالاً انتقالية ، أشكالاً تتطابق مع **الانتقال** مع المرحلة الأولى من تكوين المجتمعات القائمة على أساس الملكية المشتركة للأرض إلى المرحلة الثانيـــة التي تتطور فيها أشكال عدة من الملكية الخاصة .

« إنما من هذا الوجه تمثل « المشاعة الزراعية » في كل مكان **النمط**

الأحدث عهداً لتكوين المجتمعات الغابر ، وتبدو مرحلة المشاعة الزراعية عبر الحركة التاريخية لأوروبا الغربية، القديمة والحديثة ، كمرحلة انتقال من الملكية المشتركة إلى الملكية الخاصة، من التكوين الأولي إلى التكوين الثانوي . ولكن هل هذا معناه أن تطور « المشاعة الزراعية » لا بد أن يسلك الطريق نفسها في جميع الظروف (وفي جميع الأوساط التاريخية) ؟ البتة . فشكلها التكويني يفسح المجال أمام أحد أمرين : إما أن يتغلب عنصر الملكية الخاصة الكامن فيها على العنصر الجماعي ، وإما أن يتغلب هذا على ذاك . والأمر كله رهن بالوسط التاريخي الذي تكون متواجدة فيه . . . وهذان الحلان ممكنان بصورة قَبْلية ، ولكن لا بد بكل بداهة لهذا أو ذاك من أوساط تاريخية مختلفة كل الاختلاف » .

إن نقطة الانطلاق المباشرة لانشاء مفهوم « المشاعة الريفيـــة » الجديد ولاعادة تصنيف المجتمعات الآسيوية تبعاً لهــذا المفهوم الجديد قد تضمنتها دراسة كوفاليفسكي العامة « ملكية الأرض المشتركة » (١٨٧٩) التي تناولت بالبحث أشكال الملكية المشاعية وانحلالها في مختلف أرجاء العـالم ، ولا سيما في الهند في العصور القديمة والوسيطة ، والتي أتيح لماركس أن يطلع عليها في عام ١٨٨٠ .

لقد ميز كوفاليفسكي عدة مراحل في تطور أشكال المشاعة . ولقـــد ارتأى مثله مثل ماركس في « الأشكال التي تسبق الانتاج الرأسمالي » ، أن المشاعة القبلية تكون مقترنة في البداية بملكية الأرض غير المقسمة وبالإنتــاج الزراعي المشترك . بيد أن هذه المشاعة القبلية تتحلل إلى مشاعات عائلية كبيرة من نمط « الزادروغا » لدى السلافيين الجنوبيين . وتتولى هذه المشاعات العائلية فيما بعد إعادة توزيع الأرض بين الأسر الفردية تبعاً لدرجات القرابة التي تربط بينهـــا . وبذلك تتطور اللامساواة ، وتزيد من حدتها الحروب وعمليات امتزاج السكان . أما استخدام الأرض فيتضاءل باطراد اعتماده على علاقات القربى ، كما تنتقل قطاعات متعاظمة باستمرار من الأرض إلى الملكية

الخاصة : في البداية البيت والأرض المحيطة به ، ثم الأراضي الصالحة للزراعة ، وأخيراً المراعي والغابات . ومع اكتمال حلقة هذا التطور تكون الأرض ، بشتى أشكالها، قد أصبحت ملكية خاصة للأسر الزوجية من النمط الحديث . ويكفي أن نرجع إلى المسودة الأولى لرسالة ماركس إلى فيرا زاسوليتش حتى نتبين ما يقتبسه عن كوفاليفسكي :

« إذا أردنا أن نقرر المصائر الممكنة [ للمشاعة الريفية ] من وجهة نظر نظرية خالصة ، أي على أساس افتراض وجود شروط حياتية عادية ، فلا مندوحة لي الآن من الإشارة إلى بعض السمات النوعية التي تميز « المشاعة الزراعية » عن أقدم الأنماط .

« إن المشاعات البدائية الغابرة تقوم جميعها ، بادىء ذي بدء ، على أساس القرابة الطبيعية بين أعضائها . والمشاعة الزراعية ، بتمزيقها هذه الآصرة المتينة لكن الضيقة ، تزداد قدرة على التكيف وعلى التوسع وعلى الاحتكاك بالأجانب .

« ثم إن البيت وتكملته ، الباحة ، يكونان قد صارا ملكية خاصة للزارع في إطار المشاعة الزراعية ، مع أن البيت المشترك كان ، قبل إدخال الزراعة بحقبة طويلة ، أحد الأسس المادية التي قامت عليها المشاعات السابقة . وأخيراً فإن الأرض الصالحة للزراعة ، وإن ظلت ملكيتها مشاعية ، يجري تقاسمها دورياً بين أعضاء المشاعة الزراعية ، بحيث يستثمر كل زارع لحسابه الخاص الحقول المخصصة له ويتملك فردياً محاصيلها ، مع أن الإنتاج كان مشتركاً في المشاعات الأقدم عهداً وكان النتاج هو وحده الذي يجري تقاسمه . وغني عن البيان أن هذا النمط البدائي من الانتاج الجماعي أو التعاوني كان نتيجة ضعف الفرد لا نتيجة تشريك وسائل الإنتاج .

« وليس ثمة من صعوبة في أن نفهم أن الثنائية الملازمة لـ « المشاعة الزراعية » قمينة بأن تبعث فيها حياة نشيطة ، لأن الملكية المشتركة وما

يترتب عليها من علاقات اجتماعية تجعل وضعها من جهة أولى متيناً راسخاً ، ولأن البيت الخاص والزراعة المجزأة للأرض الصالحة للزراعة والتملك الخاص للمحاصيل تفسح المجال من جهة ثانية أمـام تطور الفردية ، وذلك بخلاف ما يكون عليه الوضع في شروط المشاعات الأكثر بدائية . ولكن من الجلي للعيان أيضاً أن تلك الثنائيه عينهـا قد تتحول على مر الزمن إلى مصدر للانحلال . فبالإضافة إلى مختلف تأثيرات الأوساط المعادية ، لا بد أن يؤثر التراكم التدريجي للثروة المنقولة بدءاً من الثروة الحيوانية ( وبما فيهـا الثروة القنانية ) ، والأهمية المتعاظمة باطراد لدور العنصر المنقول في الزراعة بالذات، وجملة من ظروف أخرى لا تنفصل عن ذلك التراكم ولكني أخاف الشطط إذا عرضتها بتفاصيلها ، لا بد أن يؤثر هـذا كله تأثيراً انحلالياً على المساواة الاقتصادية والاجتماعية ، فيولّد داخل المشاعة بالذات صراعـاً بين المصالح يؤدي أولاً إلى تحويل الأرض الصالحة للزراعة إلى ملكية خاصة ، ثم إلى تحويل الغابات والمراعي والأراضي البور ، الخ ، التي تكون قد أضحت أصلاً ملحقات مشاعية للملكية الخاصة » .

هكذا يعيد ماركس ، انطلاقاً من كوفاليفسكي ، تحديد بنية « المشاعة الريفية » وعمرها ، ويميزها عن التكوينات السابقة ( التكوين الأولي ) وعن الأشكال اللاحقة (التكوين الثانوي) للمشاعات الفلاحية . ويترتب على هذا ، فيما يخص « المشاعة الجرمانية » ، تبدل في الإضاءة . ففي « الأشكال التي تسبق الانتاج الرأسمالي » كانت المشاعة الجرمانية تتميز بجمعهـا بين الملكية الخاصة للأراضي الصالحة للزراعة وبين الملكية الجماعية للملحقات المشاعية من غابات ومروج وأراض بور ، وكانت تُعد الشكلَ الأخير ، المتناقض، للملكية القبلية . أما من الآن فصاعداً فإن هذا الشكل من المشاعة لا يمكن أن ينتمي، تبعاً لمعايير ماركس ، إلى التكوين الأولي للمجتمع ، وهذا على وجه التحديد لأن مرحلة الانتقـال إلى الملكية الخاصة فيما يتعلق بالأراضي الصالحة للزراعة قد اكتملت وانتهت في ذلك الشكل . وعلى هذا فإنه « شكل جديد من

المشاعة » ، مشاعة « المارش[1] » المنبثقة عن المشاعة الجرمانية الحقيقية التي يرجع المؤرخون تاريخها ، منذ مورر ، إلى ما قبل الغزوات الكبرى . وإنما على وجه التحديد لأن هذه المشاعة الجديدة الثانوية التكوين موسومة بعمق بـ « ميسم » المشاعة الجرمانية الحقيقية « التي قصف عمرها على الأرجح إبان الحروب الداخلية والأجنبية » ، أمكن لمورر أن يعيد بناء المشاعة الجرمانية من خلال فك لغز مشاعة المارش . وإنما بفضل السمات التي اقتبستها تلك عن هذه أضحت المشاعة الجرمانية ، بعد ولادة علاقات التبعيـــة الشخصية الإقطاعية ، «الموئل الوحيد للحرية وللحياة الشعبيتين طوال العصر الوسيط».
إن « المشاعة الجرمانية » الحقيقية قد باتت في نظر ماركس من الآن فصاعداً المشاعة التي وجدت بين زمن يوليوس قيصر وزمن الغزوات الكبرى والتي كانت تقوم على أساس الجمع بين الملكية المشتركة للأرض وبين استثمارها المجزأ من قبل الأسر الفردية . ولقـد رأت هذه المشاعة النور في جرمانيا انطلاقاً من نمط أقدم عهداً وكانت « حصيلة تطور تلقائي فيها بدلاً من استيرادها جاهزة من آسيا » . والأرجح أنها ولدت في عهد يوليوس قيصر عندمـا كانت الأرض توزع سنوياً « لا بين أعضاء المشاعة الأفراد وإنمـــا بين العشائر والقبائل من مختلف الاتحادات الكونفدرالية الجرمانية » . و « أغلب الظن أن الزراعة كانت ما تزال جماعية ،مشتركة » . وعلى هذا فإن معالم شكل ثالث من المشاعة ترتسم خلف « المشاعة الجرمانية » ، مشاعة أقدم عهداً كانت الأرض فيهـا تُزرع جماعياً من قبل مجموعات عائلية كبيرة ، بله من قبل القبيلة كلهـا . وزبدة القول أن ماركس يشير إلى وجود ثلاثة أشكال متعاقبة من المشاعات لدى الجرمانيين : فأولى هذه المشاعات وأقدمها عهداً تعود إلى عصر استقرارهم في جرمانيا ، وثانيتها تطورت تلقائياً في جرمانيا وكان لها شكل « مشاعة

---

(١) : المارش : اسم كان يطلق على الأقاليم العسكرية الألمانية الواقعة على الحدود، ويقول انجلز إن « المارش » كان يتألف من ست إلى اثنتي عشرة قرية . « المعرب »

ريفية » ، أي شكل ثنائي قريب من المشاعة الروسية ، وكانت بمثابة نموذج أولي لمشاعة « المارش » في أوروبا العصر الوسيط .

إن جملة هذه الملاحظات ، مع مخطوطة الهوامش على «المجتمع القديم[١]» ، تشكل آخر تأملات هامة لماركس حول المجتمعات البدائية . ولسوف يتخذها انجلز دليلاً له في عامي ١٨٨١ - ١٨٨٢ عندما سينصرف إلى تحرير « تاريخ الجرمان القدامى » و « العصر الفرنجي » و « المارش » . كما أنه لن ينساها عندما سيكتب « أصل الأسرة » ( ١٨٨٤ ) الذي سيعيد النظر فيه في عام ١٨٩٢ . ولنلاحظ من الآن أن ماركس الذي كان قد قرأ في الحقبة ذاتها كتابات كوفاليفسكي ومورغان لم يتخل عن أطروحة الاستبداد الشرقي ما دام قد كتب في المسودة الثانية[٢] من رسالته إلى فيرا زاسوليتش :

« إن للمشاعة الزراعية في روسيا طابعاً يقضي عليها بالضعف ، ومناقضاً لها بمختلف معاني الكلمة . أقصد انعزالها ، والصلة الواهنة بين حياة هذه المشاعة أو تلك وبين حياة سائر المشاعات ، ذلك العالم الأصغر المنحصر الذي قد لا يكون صفة ملازمة في كل مكان لهذا النمط ، والذي يقضي مع ذلك على المشاعات أينما وجد بأن ترزح تحت نير استبداد مركزي متفاوت الحدة. واتحاد الجمهوريات الروسية الشمالية يقيم البرهان على أن ذلك الانعزال ، الذي يبدو للوهلة الأولى وكأنه مفروض فرضاً من البداية بحكم اتساع الأراضي وتراميها ، قد دعمته إلى حد كبير المصائر السياسية التي كان على روسيا أن تمر بها منذ الغزو المغولي » .

فهل سيتخلى انجلز عن تلك الأطروحة ؟ إن الجواب ، كما سنرى ، سلبي ، وبدونه يستحيل تأويل « أصل الأسرة » تأويلاً صحيحاً . ولكن من اللزام

---

(١) كتاب مورغان المشهور . « المعرب »

(٢) : خطأ من قبيل السهو . والصحيح هو « في المسودة الأولى » . « المعرب »

علينا ، قبل أن نتناول هذا المؤلَّف الجديد ، أن نقفل باب « المشاعة الجرمانية » و « المشاعة الروسية » .

إن « تاريخ الجرمانيين القدامى » ( ١٨٨٢ ) لا ينطوي إلا على إشارات خاطفة إلى تنظيمهم الزراعي ، على اعتبار أن المقطع الذي كان من المفروض أن يعالج هذا الموضوع ساقط من المخطوطة .

يربط انجلز الجرمانيين بآخر زمرة اثنية كبيرة غزت أوروبا، بـ«الآريين ، تلك الشعوب التي تدور لغاتها حول محور أقدمها ، « السنسكريتية » . وقد تقدم عليهم الإغريق واللاتين والشيتيون والسلتيون وتأخر عنهم السلافيون . وفي زمن قيصر كانوا يمتهنون تربية الماشية وزراعة الوقيد[١] والحرب .

« كانوا بعيدين عن أن يكونوا بدواً رحلاً بالمعنى الذي توصف به اليوم شعوب الفرسان الآسيويين . فقد كان لا بد لذلك من وجود السهوب ، في حين كان الجرمانيون يحيون في الغابة العذراء . ولكنهم كانوا بعيدين أيضاً عن مستوى الفلاحين الحضر » .

وفي الحقبة الفاصلة بين قيصر وتاسيت استقرت هـذه الشعوب الجرمانية وتحضرت وراحت تستثمر الأرض في شكل مزارع منعزلة تارة ومتجمعة تارة أخرى ، مع بقـاء ملكيتها مشتركة . وفي الحقبة الفاصلة بين تاسيت والغزوات الكبرى ، تمكنت من تطوير صناعة خاصة بهـا « اقتدت بالنماذج الرومانية » ولكنها ظلت مستقلة بذاتها .

ويزداد التحليل دقة في « العصر الفرنجي » . فمنذ أقدم العصور كانت المشاعة الجرمانية تضم الشعب بأسره . و« إليه كانت تعود في الأصل الأرض التي استولى عليها » . وفيما بعد طالب بامتلاك الأرض سكان كل « بلد » تربط بينهم أواصر قرابة أوثق . وفيما بعد أيضاً تنازل « البلد » عن الأراضي الزراعية والغابات للمشاعات القروية التي تفرعت عنها قرى صغيرة عديدة .

---

(١) : الوقيد : إحراق الشجر للزرع في موضعه .        « المعرب »

ووهنت أهمية أواصر القرابة يوماً بعد يوم وتحطمت الغزوات الكبرى بصورة نهائية .

« هكذا انحل الشعب إلى جملة من مشاعات قروية صغيرة ليس بينهـا أو لا يكاد يكون بينها رابطة اقتصادية ، لأن كل « مارش » كانت تكفي نفسها بنفسها وتنتج بنفسها ما تسد به حاجاتها ، وعلاوة على ذلك كانت منتجات شتى المارشات المجاورة واحدة تقريباً . ومن هنا لم يكن فيما بينها إلا مجـال ضيق للتبادل . ولا ريب في أن شعباً يتألف من مشاعات صغيرة ليس إلا ، مشاعات لها بكل تأكيد مصالح اقتصادية متماثلة وليس لها لهذا السبب بالذات مصالح مشتركة ، يجعل من سلطة الدولة ، التي لا تصدر عن تلك المشاعات والتي تقف من هذه الأخيرة موقف الغريب الأجنبي وتستغلها على نحو لا يني يستفحل ، يجعل منها شرط بقاء الأمة بالذات[١] » .

هذا الشكل من سلطة الدولة كان بدوره مشروطاً بالشكل الذي كان لحين من الزمن شكل المشاعات .

« حينما تولد سلطة الدولة – كما لدى شعوب آسيا الآرية ولدى الروس – في زمن تكون فيه المشاعة ما تزال تزرع الأرض لحساب الجميع أو على الأقل لا تعهد بها إلى مختلف الأسر إلا لأجل، وبالتالي في زمن لا تكون قد تكونت فيه بعد الملكية الخاصة للأرض ، فإنها ( أي سلطة الدولة ) تتلبس شكل الاستبداد[٢] » .

أما في البلدان التي فتحها الجرمانيون والتي كان فيها وجود للملكية الخاصة الرومانية وللملكية الخاصة للأراضي الزراعية ، فقد تطورت على العكس من ذلك الإقطاعة الحرة وإن بقيت الغابات والمراعي تحت رقابة المشاعـات . ولسوف يؤدي التطور في مرحلة لاحقة إلى تكوين أرستقراطية من كبـار

(١) : « أصل الأسرة » – ص ٢٢٤ .
(٢) : نفس المصدر .

ملاك المزارع وإلى استرقاق الفلاحين الفرنجة[١] الأحرار بصورة تدريجية .

وفي نص « المارش » ، الذي كُتب بعد بضعة أشهر ، تزداد الصورة غنى ويقتفي انجلز عن كثب أثر تحاليل ماركس في رسالته إلى فيرا زاسوليتش.

وفي هذا النص يعيد انجلز ، قياساً على المؤسسات السويدية القديمة ، بناء التنظيم البدائي للجرمانيين الذين كانوا مقسمين ، ولا بد ، إلى قبائل ومئويات وأقاليم[٢] . وأغلب الظن أن هذا التنظيم تلاشى بسرعة كبيرة . ففي عهد قيصر كان السويفيون[٣] يعيدون سنوياً توزيع الأرض بين الأنسال التي كانت تزرعها جماعياً . وفي زمن تاسيت كانت الأرض يعاد توزيعها دورياً بين الأسر الزوجية وفق نموذج كانت ما تزال منه بقايا في منطقة هوشفالد ( بألمانيا ) حيث كانت قطع كل عمرة[٤] يعاد توزيعها بين أعضاء المشاعة القروية كل ثلاثة أو ستة أو تسعة أو اثني عشر عاماً . وأول قطعة أرض « تحولت إلى ملكية خاصة فردية كانت موقع البيت » . وفيما بعد أصبحت الأراضي الصالحة للزراعة ملكية خاصة ، بينما بقيت الغابة والمراعي قيد الاستعمال المشترك . ولم تكن « بنية القرية » إلا بنية « المارش » ، وقد تحولت إلى بنية مدينية من اللحظة التي تحولت فيها القرية إلى مدينة . ومن هذا التنظيم الأولي للمارش المدينية انبثقت سائر البنى المدينية اللاحقة .

وينوه انجلز ، مثله مثل ماركس في عام ١٨٨١ ، بحيوية البنية المارشية وبقدرتها « المعجزة » على التكيف في الميادين الاقتصادية والسياسية . فبالرغم

---

(١) : الفرنج : قبائل جرمانية الأصل غزت فرنسا في القرن الخامس وأعطتها اسمها . « المعرب »

(٢) : المئوية : ترجمة لكلمة Centaine وبالألمانية Hundertschaft أي « مجتمع المئة » حرفياً. أما الأقاليم فترجمة غير دقيقة ولكن لا خيار لنا فيها لكلمة «Pays» وبالألمانية Gau . « المعرب »

(٣) : السويفيون : شعب جرماني قديم هاجر إلى اسبانيا في القرن الخامس . «المعرب»

(٤) : العمرة : كل زراعة تتعاقب في المكان نفسه ، « المعرب »

مما قاست من نهب النبلاء ورجال الدين ، فإنها لم تتلق من ضربة قاضية إلا يوم أدى « التقدم الكبير للاقتصاد الريفي في القرن التاسع عشر إلى تحويل الزراعة إلى علم وإلى إدخال طرائق في الاستثمار جديدة كل الجدة» . والواقع أن حكم الإعدام كان قد صدر على البنية المارشية من اللحظة التي أمكن فيها تجاوزها اقتصادياً .

ولم تأتِ الطبعة الأولى من « أصل الأسرة » ( ١٨٨٤ ) بتعديلات تذكر على تلك التحاليل. وتقتصر هذه التعديلات على تأويل البنية الاجتماعية للقبائل الجرمانية . فبين عهد قيصر وعهد تاسيت انتقل الجرمانيون، لحظة استقرارهم وتحضرهم ، من مرحلة الهمجية **المتوسطة** إلى مرحلتها **العليا** ، الأمر الذي يعني ، بموجب معايير مورغان ، أن ثمة أرستقراطية قد تطورت ضمن نطاق تنظيمهم العشائرى ولكنها تحكم تحت رقابة مشار الشعب . وبذلك يكونون قد أدركوا نفس المرحلة من التطور التي أدركها الإغريق والرومان في « عصرهم البطولي[1] » ، أي عشية الانتقال إلى نظام الملكية الخاصة و « الحضارة » . وبعد غزو الأراضي الرومانية تطورت بسرعة الملكية الخاصة للأراضي الصالحة للزراعة وانحل التنظيم العشائري في « الرابطة المارشية» التي التأم فيها شمل الغالبين والمغلوبين على أساس إقليمي . وعلى هذا الأساس قامت طبقة نبيلة جديدة ودولة من نمط جديد . بيد أن المشاعة الجديدة «حافظت على الطابع الديموقراطي البدائي المميز لكل تنظيم عشائري وحافظت بالتالي على شيء من ذاتها حتى في الشكل المنحط الذي فرض عليها فيما بعد ولبثت إلى أقرب العهود سلاحاً ناجعاً بين أيدي المضطهدين » .

ولم يكن لمورغان ، كما نوه بذلك انجلز نفسه ، تأثير كبير في تأويل تاريخ الجرمانيين والسلتيين . وإذا كان انجلز قد افترض، تحت تأثير مورغان،

---

(١) : العصر البطولي الاغريقي : عصر حروب طررادة والحضارة الميسينية .
« المعرب »

أن الخال لدى الجرمانيين كان من مخلفات مرحلة بدائية كان الناس فيها ينتسبون إلى الأم ، فإنه بذلك لم يضف إلا فرضية واهية لن يقوم من دليل على صحتها .

بيد أن المناظرة حول المشاعة الجرمانية ستنشط من جديد مع ظهور مؤلَّف آخر لكوفاليفسكي : « جدول بأصول الأسرة والملكية وتطورهما » في عام ١٨٩٠ ، وهو المؤلَّف الذي عالج فيه نفس الموضوعات التي عالجها انجلز في كتابه . وقد عدل انجلز نصه في أكثر من موضع في طبعة ١٨٩١ تكيفاً مع أطروحات كوفاليفسكي . وكان هذا الأخير قد عقد مقارنة بين مخططه لعام ١٨٧٧ عن تطور المشاعات البدائية وبين فرضية مورغان عن الأسبقية التاريخية لخط قرابة الأم على خط قرابة الأب، وعدَّ المشاعة العائلية الرعوية الكبيرة التي نلفى مثالاً لها لدى السلافيين الجنوبيين مرحلة توسطية بين الأسرة التي تعطي الأولوية في الحقوق للأم وبين الأسرة الزوجية الحديثة. وقد طبق كوفاليفسكي هذه الفرضية على المشكلة التي كانت موضع أخذ ورد ، مشكلة طبيعة « المشاعة الجرمانية » ، فزعم أن الوضع الذي وصفه تاسيت ما كان يفترض على سبيل الشرط المسبق وجود المشاعة المارشية أو القروية بل وجود المشاعة المنزلية التي تولدت عنها بعد حقبة طويلة من الزمن مشاعة القرية . وإنما في ذلك العصر ، وفي ذلك العصر وحده جرت إعادة توزيع الحقول والمروج دورياً ثم بصورة نهائية ، في حين لبثت الغابات والمراعي والمياه ملكية مشتركة أو ملحقة بالملكية الخاصة. وهنا بالتحديد يكمن التبدل العميق الذي طرأ على تصور البنية الاجتماعية للمشاعة الجرمانية وعلى تسلسلها التاريخي، حتى وإن لم يكن قد تغير شيء في تفسير نقطتي انطلاقها ووصولها. ويخلص إنجلز إلى القول تاركاً باب النقاش مفتوحاً :

« يبدو أن التاريخ قد أقام البرهان بصورة قاطعة على أن الأمور قد سارت على ذلك النحو بالنسبة إلى روسيا . أما بالنسبة إلى ألمانيا ، وبالنسبة إلى سائر البلدان الجرمانية في المقام الثاني ، فليس في وسعنا أن ننكر أن

تلك الفرضية ( فرضية كوفاليفسكي ) أقدر من عدة وجوه على تفسير الوثائق وتذليل المصاعب من الفرضية التي كانت مقبولة حتى اليوم والتي تُرجِع المشاعة القروية إلى عصر تاسيت . فأقدم الوثائق عهداً، وعلى سبيل المثال « كودكس لوريشامنسيس[1] » ، تجد تفسيراً لها أفضل بكثير ، على وجه الإجمال ، على ضوء المشاعة المنزلية مما على ضوء المشاعة المارشية والقروية . ولكن تلك الفرضية تثير ، من جهة ثانية ، مصاعب جديدة وأسئلة أخرى ما تزال بحاجة إلى حل . ولن يُحسم الأمر إلا بعد أبحاث جديدة . بيد أنني لا أستطيع أن أنكر أن هناك أكثر من احتمال في أن تكون ألمانيا واسكندنافيا وانكلترا قد مرت هي الأخرى بمرحلة المشاعة المنزلية التي هي مرحلة انتقالية[2] » .

ولئن لم يكن باب المناظرة حول تفسير « المشاعة الجرمانية » قد أقفل عشية وفاة انجلز، فأغلب الظن أنه قد أقفل فيما يخص المشاعة الروسية،لا من حيث طبيعتها وإنما من حيث مستقبلها وإمكانية تطورها بصورة مباشرة نحو شكل اشتراكي للانتاج . فإنجلز ، في ثلاث رسائل منه إلى دانيلسون[3] في عامي ١٨٩٢ و ١٨٩٣ ، ينتهي إلى الاستنتاج بأن إمكانيات مرور المشاعة الروسية بتطور جديد قد باتت بحكم الميتة .

وفي ٢٧ كانون الثاني ١٨٩٣ يطرح دانيلسون على انجلز من جديد السؤال

---

(١) : Codex Laureshamensis : مجموعة من نسخ صكوك تبرع وهبات لدير شيد في النصف الثاني من القرن السابع قرب مدينة وورمس ( دولة الفرنجة ) ، وكان من أكبر الاقطاعات في جنوب غربي المانيا . وهذه المجموعة ، التي يعود تاريخها إلى القرن الثاني عشر ، مصدر هـام من مصادر تاريخ الملكية العقارية الفلاحية والاقطاعية في القرنين الثامن والتاسع . ( المعرب )

(٢) : « أصل الأسرة » ، ص ١٣١ — ١٣٢ .

(٣) : رسائل انجلز إلى دانيلسون في ٢٢ أيلول ١٨٩٢ و ٢٤ شباط ١٨٩٣ و ١٧ تشرين الأول ١٨٩٣ .

القديم : « الصناعة الكبيرة ضرورية في روسيا ، ولكن هل من الضروري أن تتطور بالشكل الرأسمالي ؟ » . ويجيب انجلز – مستشهداً برسالة ماركس إلى شوكوفسكي في عـــام ١٨٧٧ وبمقدمة طبعة ١٨٨٢ الروسية لـ « البيان الشيوعي » – بأن المشاعة كانت تنطوي في حقبة ما من الزمن على :

« بذور تطور كان من الممكن أن يجنب روسيا النظام الرأسمالي ، ولكن شريطة أن يتدخل حافز من الخارج في شكل تبدل النظـام الاقتصادي في الغرب . بيد أن هذا التبدل لم يتحقق حتى الآن . والانقلاب الذي سيحدثه تطور الصناعة الكبيرة في أعظم قطر فلاحي من أقطار أوروبا سيكون أشد حدة منه في أي مكان آخر » .

وفي ١٧ تشرين الأول يخلص انجلز إلى هذه النتيجة :

« أخشى أن تكون مؤسسة المشاعة بحكم الهالكة ، ولكن الرأسمالية تفتح من جهة أخرى آفاقاً جديدة وآمالاً جديدة . انظر إلى ما فعلته وما تفعله إلى الآن في الغرب . إن أمة كبيرة كأمتكم قمينة بأن تتغلب على الأزمة . وليس هنـــاك من شرور تاريخية كبيرة بدون تقدم تاريخي تعويضي . ألا فلتتحقق الأقدار ! » .

ولقد تبنى انجلز ، في مرثيته هذه لتلك المشاعة ما قبل الحضارية ، نفس لهجة ماركس في عام ١٨٥٣ عندما أشاد بالجانب الايجابي من سيطرة الرأسمالية الانكليزية على الهند .

وعلينا الآن أن نرجع القهقرى إلى الوراء لنشير إلى التغييرات التي أدخلتها أطروحات مورغان على تصورات ماركس وإنجلز عن المجتمع البدائي .

## و – « أصل الاسرة والملكية الخاصة والدولة » ( ١٨٨٤ )

ما كاد ماركس ينتهي في أواخر عام ١٨٨٠ من قراءة كوفاليفسكي حتى اكتشف مؤلف مورغان «المجتمع القديم» المنشور في عام ١٨٧٧ وعلق عليه .

ولقــد أدرك ماركس من فوره أهمية هذا الكتاب العظيمة حتى انه وضع لنفسه برنامجاً واسعاً لمطالعة المؤلفات الجديدة عن المؤسسات البدائية وما قبل التاريخ[1] وباشر في تخطيط العناصر الأولى من مؤلَّف في الموضوع نفسه . بيد أن الظروف ، مرضه ووفاة زوجته في أواخر عام ١٨٨١ ، حالت بينه وبين تنفيذ المشروع . وفي عـام ١٨٨٤ ، وبحض من كاوتسكي وبرنشتاين ، كتب انجلز في أسابيع قليـلة « أصل الأسرة والملكية الخاصة والدولة » . وهذه السرعة في التنفيذ تشير إلى أن انجلز قد رغب بوجه خاص في أن يقدم للجمهور نتائج مورغان ، وإلى أنه قد أكمل هذه النتائج بالمواد التي كان هو وماركس قد أنشآها قبل اكتشاف مورغان . وهي تشير أيضاً ، وكما نوه بذلك ماركس وانجلز نفسهما ، إلى أنهما كانا على استعداد ، بحكم أبحاثهما واستنتاجاتهما السابقة ، للاعتراف بغنى دراسات مورغان ولتبنيها . ولقد كانت مساهمة مورغان في نظرهما أساسية من أربعة جوانب :

١ً – لقد أقام مورغان البرهان ، بوجه الإجمال ، على أن علاقات القرابة تسيطر على تاريخ الانسان البدائي وعلى أن لهذه العلاقات تاريخاً ومنطقاً . ولقد اكتشف أن أنظمة القرابة في المجتمعات البدائية اصطلاحية لا وصفية ، وأن نقطة ارتكازها تبادل النساء بين الجماعــات ، وأن الزواج الخارجي لا يتنافى البتة والزواج اللحمي ( الداخلي ) لأن الزواج الخارجي بين العشائر هو تكملة الزواج اللحمي بين القبائل . ولقد أوضح أن العشيرة هي الشكل السائد من أشكال التنظيم الاجتماعي لدى جميع الشعوب التي تجاوزت مرحلة التوحش وهي بمثابة نقطة انطلاق لتطور هذه الشعوب نحو الحضارة . ولقد

(١) تحوي دفاتر ماركس خلاصات ومقتطفات من ماين : « مطالعات في ما قبل تاريخ المؤسسات » ، ومن بير : « القرية الآرية في الهند وسيلان » ، ومن داركينز : « الانسان البدائي في بريطانيا » ، ومن سوهم : « الحقوق الفرنجية والحقوق الرومانية » . وفي الحقبة ذاتها قرأ إنجلز داوكينز وغيره من مؤرخي ما قبل التاريخ واعتمد عليهم في تحرير : « حول تاريخ الجرمان القدامى » .

ميز شكلين من أشكال العشيرة ، العشيرة التي تنتسب إلى الأم والعشيرة التي تنتسب إلى الأب ، وقال على وجه الإجمال بالأسبقية التاريخية والمنطقية لأنظمة قرابة الأم على أنظمة قرابة الأب متبنياً بذلك واحدة من فرضيات باخوفن . ولقد سلط الضوء من خلال وصفه المفصل لطريقة عمل التنظيم العشائري لدى الإيروكيين[1] على نقاط من تاريخ الإغريق واللاتين والجرمان البدائي كانت ما تزال غامضة بلا حل حتى ذلك الحين .

٢ً – لقد افترض مورغان وسعى إلى إيجاد علاقة بين أشكال الانتاج وأشكال القرابة وأشكال الوعي الاجتماعي . ولقد ميز عصرين كبيرين في ما قبل تاريخ الانسانية ، التوحش والهمجية ، وقسمهما بدورهما إلى ثلاث مراحل ، دنيا ومتوسطة وعليا . وبذلك استعاد التاريخ البدائي **تلاحماً** شاملاً **وعمقاً** متعدد الوجوه . ولقد كان عصر الهمجية بمثابة مرحلة حاسمة في تقدم الانسانية ، مع اكتشاف تربية الماشية ثم الزراعة وتطور التنظيم القبلي وانحلال المجتمع العشائري .

٣ً – لقد عارض مورغان الحضارة بتاريخ الانسان البدائي بأشكاله المتوحشة والهمجية ، وشبّه هذا التعارض بأنه كالتعارض بين المجتمعات اللاطبقية المنظمة تبعا لعلاقات القرابة وبين المجتمعات الطبقية التي تهيمن عليها الدولة والتي تقوم على أساس الملكية الخاصة والتبادل وتراكم الثروات .

٤ً – لقد تصور مورغان الحضارة عينها عصراً انتقالياً في تطور الانسانية الذي لا بد أن يفضي ، بحكم قوانين التقدم ، إلى « بعث الحرية والمساواة والإخاء كما عرفتها العشائر القديمه » .

إن هذا التعداد يكفي بحد ذاته للدلالة على تلاقي أعمال مورغان والنتائج

---

(١) : الايروكيون : من هنود أميركا كانوا يقيمون في جنوب شرقي بحيرتي إيرييه وأونتاريو بين كندا والولايات المتحدة . « المعرب »

التي كان قد توصل إليها ماركس وإنجلز. فقد تناول هذان بالبحث باستمرار، أسواء في « الأشكال التي تسبق الانتـــاج الرأسمالي » أم في الرسالة إلى فيرا زاسوليتش أم في « المارش »، ثلاثاً من الموضوعات الوارد ذكرها أعلاه : ١ً – إن التاريخ يتطور من أشكال تنظيمية مبنية على القرابة والملكية المشتركة ( التكوين الأولي ) إلى مجتمعـات طبقية مبنية على الملكية الخاصة ( التكوين الثانوي ) . ٢ً – إن التاريخ البدائي يشتمل على عدة مراحل، وقد تغيرت وتيرة التطور مع اكتشاف تربية الماشية والزراعة . ٣ً – إن الحضارة عصر انتقالي يفضي إلى مجتمع شيوعي من نمط جديد .

وثمة نقطة جديدة كل الجدة، وتتمثل في تحليل **أشكال وتطور** علاقات القرابة في المجتمعات البدائية، وفي التمييز بين هذه الأشكال التي كانت تدرج بلا تمييز بين ١٨٤٥ و ١٨٨١ تحت هذا الاسم الإجمالي : « البنى القبلية » . فمفهوم القبيلة[١] يكتسب من الآن فصاعداً تعريفاً دقيقاً محدداً، ليدل على شكل متأخر من تطور المجتمعات البدائية . وهنـــاك أيضاً نقطة أخرى، وتتمثل في أهمية الأشكال ما قبل الزراعية للوجود الاجتماعي، تلك الأشكال التي كان ماركس يعدها في عـــام ١٨٥٨ سابقة للنقطة التي يبدأ فعلاً التطور عندها . أما من الآن فصاعداً فإن هذه المرحلة الدنيا من الهمجية هي المرحلة التي تنتصر فيها العشيرة، ذلك الشكل الأساسي للتنظيم الاجتماعي للمجتمع البدائي ومفتاح فهم التاريخ الغربي القديم .

هكذا يصبح الإيروكي، القناص والبستاني، المثـــال النموذجي لعظمة المجتمع القديم ولحدوده، ورمز البربري الحر[٢] .

إن هذا التلاقي في الأبحاث والنتائج يفسر السهولة التي سيتمكن بها ماركس

---

(١) : « أصل الأسرة »، ص ٨٧ .

(٢) : « أصل الأسرة »، ص ٩٢ و ١٠٥ .

وإنجلز من استيعاب اكتشافات مورغان الجديدة كل الجدة ومن تكملتها بنتائجها الخاصة [١] . ويصب انجلز في اللوحة الواسعة التي رسمها مورغان لتاريخ الانسانية عدداً كبيراً من الاستنتاجات القديمة . وجميعها أو جميعها تقريباً تخص العصر البربري ، وبوجه خاص مرحلة انحلاله وظهور الحضارة . ويكفي أن نعددها حتى تظهر علاقة الاستمرار بينها وبين مؤلفاتها السابقة . ومن أمثلة ذلك أن الملكية العقارية تتطور على أساس قبلي مع اكتشاف الزراعة في المرحلة الوسطى من البربرية :

« لقد بقيت الأراضي المفلوحة ملكاً للقبيلة ، ولكن استعمالها عُهد به أولاً إلى العشيرة ، ثم عهدت به العشيرة إلى المشاعات المنزلية ، وأخيراً إلى الأفراد على ألا يكون لهؤلاء غير حق التملك ولا شيء أكثر من ذلك » .

ومع اكتشاف الحديد تتقدم المشاعات الزراعية البربرية حثيثاً :

« تصبح المدينة المقر المركزي للقبيلة أو لاتحاد القبائل ... وتنفصل الصناعة اليدوية عن الزراعة ... ويصبح الرق مركباً أساسياً في النظام الاجتماعي » .

ومع تقدم تقسيم العمل ، يتطور الانتاج البضاعي والاقتصاد النقدي على نطاق واسع ويقوضان التنظيم المشاعي القديم . ويترسخ التعارض بين المدينة والريف . ولئن كان التبادل في البداية مرهوناً بالصدف ولا يمارس إلا بين قبيلة وقبيلة أو بين شعوب رعاة وشعوب زراع ، ولئن كانت الماشية هي التي كانت تؤدي وظيفة النقد ، فإن الحضارة هي « في خاتمة المطاف مرحلة تطور المجتمع التي يدرك فيها تقسيمُ العمل ، والتبادلُ الناجم عنه بين الأفراد ، والانتاجُ البضاعي الذي يشمل هاتين الواقعتين كامل التطور وينقلب المجتمع

---

(١) : المصدر نفسه، ص ١٤٥ : « إن « رأسمال » ماركس لن يكون لنا أقل ضرورة من كتاب مورغان » .

القديم بأسره رأساً على عقب[1] » .

« إن أساس الحضـــارة هو استغلال طبقة لأخرى ، وتطورها بأسره يتحرك في سياق تناقض دائم ... وعلى أساس هذا التنظيم أنجزت الحضارة أشياء كان المجتمع العشائري القديم عاجزاً عنها كل العجز . ولكنها أنجزتهـا من خلال إطلاقها أحط غرائز الانسان وأهوائه ومن خلال تطويرهـــا على حساب سائر ملكاته الأخرى[2] » .

إن هذا الجرد غير الكامل يكفي للبرهان على علاقة الاستمرار بين «أصل الأسرة » والمؤلفات السابقة ، ولكن الأهم من ذلك تحليل تجديد مورغان وإنجلز . ومن الواجب أيضاً ، بعد القيام بهذا التحليل ، أن نحاول الإجابة على السؤال المتعلق بمعرفة ما إذا كان إنجلز قد تخلى في عام١٨٨٤ عن مفهومي الاستبداد الشرقي ونمط الانتاج الآسيوي اللذين أنشأهما بين ١٨٥٣ و ١٨٨١ .

إن مساهمة مورغان الجذرية الجدة تكمن ، كما رأينـــا ، في تحليله علاقات القرابة في المجتمعات البدائية ومحاولته إعادة تحديد مكانها في تسلسلمنطقي تطوري وإعادة بناء « تاريخها » .

أي طريق اختار مورغان حتى يعيد بناء هذا الماضي ؟

لقد انطلق من واقعة لاحظها لدى الإيروكيين الذين كان واسع الاطلاع على حياتهم . فقد كان نظام القرابة لدى هؤلاء «متناقضاً مع علاقاتهم العائلية الفعلية » . ففي الوقت الذي لم يكن فيه ثمة مجال للشك في حقيقة الأشخاص الذين كانوا آباءهم وأمهاتهم وبناتهم وإخوتهم وأخواتهم ، كانت هذهالمصطلحات تشير أيضاً إلى فئات أوسع من أشخاص نسميهم نحن أعماماً وخالات الخ . وكان أبناء العم المتوازون يعدون أشقاء وشقيقات،وكان أبناء العم المتصالبون ( المتحدرون من أخوات الأب ومن أخوة الأم ) هم وحدهم الذين يسمون

---

(١) : « أصل الأسرة » ، ص ١٥٩ .

(٢) : المصدر نفسه ، ص ١٦٢ .

بأبناء العم . ولقد تولدت لدى مورغان القناعة،بعد استقصاء واسع ومراجعة أكثر من ٢٥٠ قائمة بمصطلحات القرابة عبر العالم بأسره ، بأن التناقض المميز لنظام القرابة الإيروكية موجود أيضاً في الهند وفي أميركا الشمالية الخ[١] . ولتفسير هذه الظاهرة العامة افترض مورغان أن نظـام القرابة يتطابق مع شكل عائلي منقرض يمكن إعادة بناؤه فيما لو فك لغز ذلك النظام . كان هذا التناقض تعبيراً عن السرعة المتفاوتة لتطور الأسرة ، العنصر الفعال الدينامي ، ولتطور أنظمة القرابة ، العناصر السالبة المنفعلة . هكذا يكون مورغان قد سلك مسلك علماء المستحاثات :

« بنفس اليقين الذي كان كوفييه يستطيـع به أن يستنتج من العظـــام الجرابية لهيكل عظمي حيواني عُثر عليه قرب باريس أن هذا الهيكل العظمي يعود إلى قنغر وأن ثمة قناغر قد عاشت في ذلك المكان قبل أن تنقرض ، بنفس اليقين نستطيـع أن نستنتج من نظام قرابة متداول تاريخياً وجود شكل عائلي منقرض اليوم ومتطابق معه[٢] » .

لقد خيل لمورغان، وهو يقيم مقارنة بين ٢٥٠ من أنظمة القرابة وأشكال الأسرة التي كان قد قام بجمعها ، أنه اكتشف في الأسرة الهاوائية الشكل العائلي المتطابق مع مصطلحات القرابة لدى الإيروكيين ، ولكن لما كان نظام القرابة الهاوائي لا يتطابق هو الآخر مع الشكل العائلي الهاوائي لذا لم يكن هناك مفر من الرجوع تدريجياً إلى « شكل عائلي أكثر بدائية أيضاً ، شكل لم يقم البرهان على وجوده في أي مكان ولكن **لا مندوحة** من أن يكون قد وجد لأن نظام القرابة ما كان ليوجد بدونه » .

هذا الشكل البدائي الأصلي لا يمكن أن يكون غير حالة من « الاختلاط الجنسي » بين أعضـــاء النقيل البدائي . ففي هذه الحالة كان جميع الأخوة

(١) : مورغان : « أنظمة القرابة والمصاهرة في الأسرة البشرية » ( ١٨٧١ ) .

(٢) : « أصل الأسرة » ، ص ٣٥ .

والأخوات والآباء والأولاد أزواجاً وزوجات، ولم يكن للمحارم من وجود. وشهدت المرحلة التالية ولادة تحريم الزواج بين الفروع والأصول، بينما بقي الأخوة والأخوات، في كل جيل، أزواجاً وزوجات. ولا بد أن الأسرة كانت عهدئذ « عصبية ». وحتى « الشعوب الأكثر بدائية[1] » لا تقدم على هذه الأسرة أمثلة قاطعة، ولكن « لا بد أن تكون هـذه الأسرة قد وجدت لأن تطور الأسرة اللاحق يفترضها جبراً، والنظام الهاوائي يرغمنا على القبول بذلك ».

وكان التقدم الثاني تحظير الزواج بين الأخوة والأخوات من نسل الأم، ثم بين الأخوة والأخوات من قرابة الحواشي. فكان الرجال الأزواج المشتركين لزمرة من نساء لسن بأخواتهم، وبالمقابل كانت الأخواتُ الزوجاتِ المشتركاتِ لرجال ليسوا بأخوتهن. هذا الشكل العائلي يفسر نظام القرابة الإيروكي، وإن كان هذا النظام يتعايش مع شكل عائلي مغاير، العائلة « القرينة » التي يكون فيها عدد محرمات الزواج أكبر أيضاً ويتخذ فيها الزوجان المزيد من الأهمية. وفي جميع الأشكال السابقة من الزواج الجماعي، ما كان في الإمكان تحديد عمود النسب عن غير طريق الأم. وآنئذ اتخذ التنظيم الاجتماعي الذي كانت تتطابق معه العائلة « القرينة » شكل عشيرة، أي مجموع فروع أم واحدة حُرِّم عليهم من الآن فصاعداً الزواج فيما بينهم.

إن العشيرة في شكلها الأول ما كان يمكن أن تقوم إلا على عمود نسب الأم. وقد شكلت العشيرة « قاعدة النظام الاجتماعي لغالبية الشعوب البربرية، إن لم نقل لجميعها، ومنها ننتقل فوراً إلى الحضارة في اليونان كما في روما[2] ».

وقد حلت محل العشيرة التي تقوم على نسب الأم العشيرة التي تقوم على

---

(١) المصدر نفسه، ص ٤١.

(٢) « أصل الأسرة »، ص ٤١ - ٤٢.

نسب الأب والتي لم تدرك كامل تطورها إلا في العالم القديم بعد أن أدى ظهور تربية الماشية إلى تغير علاقات الانتاج وأشكال الملكية لصالح الرجال . هذه « الهزيمة التاريخية التي مني بها الجنس المؤنث » كانت « واحدة من أكثر الثورات التي عرفتها الانسانية جذرية ، ولكنها لم تؤثر على أي عضو حي في عشيرة » . وقد أدى تطور تربية الماشية ثم الزراعة إلى ولادة الاسرة الأبوية، وأدى تطور هذه الأخيرة إلى ولادة الاسرة الزوجية الحديثة .

لقد تطور بدءاً من نظام العشائر التنظيم القبلي ثم اتحاد القبائل ، وهذه أعلى نقطة أدركها هنود أميركا الأكثر تطوراً : الإيروكيون والآزتيك والإنكا.

والقبيلة[1] جملة من عشائر لها أرضها ولهجتها الخاصة ، ولها تصورات دينية وعبادات مشتركة . وهي تنتخب زعماءها ، ويدير شؤونها المشتركة مجلس القبيلة ، وعلى رأسه زعيم أعلى محدود السلطات . وللشعب دوماً الحق في التدخل في المناقشات .

لقد كان هذا التنظيم في رأي مورغان تنظيم « ديموقراطية عسكرية » . ولقد كان ينطوي ، بحكم صفته العسكرية ، على أشكال استثنائية من السلطة موقوفة على القادة الحربيين . وكان يتنافى ، بحكم طابعه الديموقراطي ، مع وجود طبقات متصارعة ودولة . وعلى هذا لم تكن الممالك والإمبراطوريات والملوك والأمراء التي اكتشفها الاسبانيون في المكسيك إلا من اختراع مخيلتهم وجهلهم وآرائهم المسبقة الغربية على نحو يتناقض تناقضاً صارخاً مع كل المعارف العلمية المتراكمة عن بني المجتمع العشائري الهندي الأميركي . ولقد قبل إنجلز بهذه التحاليل والاستنتاجات كاملة ، بيد أنه نوه ، في عام ١٨٨٤ كما في عام ١٨٩١ ، بأنها لا تعدو أن تكون أكثر من « رسم أولي مؤقت لن يدوم إلا بمقدار ما تسمح المستندات المعروفة » . بل إنه لم يحجم عن الكتابة في عام ١٨٩١ :

---

(١) : المصدر نفسه ، ص ٨٧ – ٨٩ .

« إن هذا الاكتشاف الذي وجد في العشيرة البدائية المنظمة وفقاً لحقوق الأم المرحلة السابقة للعشيرة المنظمة وفقاً لحقوق الأب ، كما كانت تعرفها الشعوب المتحضرة ، له بالنسبة إلى التاريخ البدائي نفس الأهمية التي لنظرية التطور الداروينية بالنسبة إلى البيولوجيا ولنظرية فضل القيمة الماركسية بالنسبة إلى الاقتصاد » .

إن التاريخ لم يؤيد كامل التأييد هذا الحكم ، وإن كانت غالبية الاختصاصيين في المجتمعات البدائية قد أعربت عن تضافرها مع هذا المديح من جانب انجلز الذي كان يرى في مورغان «بداية عصر جديد لدراسة ما قبل التاريخ[1] » . ولكن ما الجديد الذي أتى به إنجلز بالنسبة إلى أعماله السابقة وبالنسبة إلى مورغان في « أصل الأسرة » ؟

هناك ، بادىء ذي بدء ، تحليل ولادة الحضارة وأشكال الانتقال إلى الدولة في اليونان وروما ولدى الجرمان . فقد كانت هذه الشعوب كلها تحيا في«ديموقراطية عسكرية»منبثقة عن العشائر والبطون والقبائل التي كانت تقوم على أساسها . وإنجلز يتقدم بحذر في استنتاجاته لأن التاريخ الإغريقي هو وحده المعروف بما فيه الكفاية للسماح بإعادة بناء تلك السيرورات . وقد ظل تاريخ روما البدائي محاطاً بـ « غموض كبير » ومن المستحيل « أن يقال أي شيء أكيد بصدد تاريخ ومجرى وظروف الثورة التي وضعت حداً للتنظيم العشائري القديم . وفي مستطاعنا فقط أن نؤكد بثقة أن الصراعات بين العامة والأشراف كانت هي السبب في ذلك[2] » .

ويميز انجلز في خاتمة المطاف بين أشكال ثلاثة للانتقال إلى الدولة :

« تمثل أثينا الشكل الأكثر نقاء والأكثر كلاسيكية . فهنا ترجح كفة

---

(١) : لا ننسَ أن كتاب كلود ليفي – شتراوس : « بنى القرابة الأولية » مهدى إلى مورغان .

(٢) : « أصل الأسرة » ، ص ١١٩ .

الدولة وتولد **مباشرة من تناحرات الطبقات** التي تتطور داخل المجتمع العشائري بالذات . أما في روما فإن المجتمع العشائري يصبح أرستقراطية مغلقة، وسط دهماء غفيرة معزولة عنها ومحرومة من الحقوق ومرهقة بالواجبات . وانتصار الدهماء يحطم التنظيم العشائري القديم، ويشيد على أنقاضه الدولة التي ستتلاشى فيها على وجه السرعة الأرستقراطية العشائرية والدهماء تلاشياً تاماً . وأخيراً فإن الدولة لدي جرمان الأمبراطورية الرومانية ( المنتصرين ) **تولد ولادة مباشرة من الاستيلاء** على مساحات شاسعة من الأراضي الأجنبية التي لا يتيح التنظيم العشائري أي وسيلة للسيطرة عليها[١] » .

وعلى الرغم من أن هذه الصياغة جديدة فإنهـا تجمع وتركب العديد من الملاحظات التي أبداها ماركس منذ عهد « الأسس » . وعلاوة على ذلك فإن الاكتشافات الأثرية والنقوشية التي تمت بعد وفاة إنجلز ، والتي أزاحت النقاب عن الحضارات الكريتية والمسينية والأتروسكية ، قد قلصت إلى حد كبير من أهمية تلك التحاليل . والحق أن جدة النص تتجلى في خاتمة المطاف في ناحية أخرى ، وعلى وجه الدقة في تحديد السمات الأساسية الثلاث للدولة : توزع رعاياها **تبعاً للأرض** ، وإنشاء **قوة عامة** ، والحق في جباية **الضرائب** . وهذا التحديد يكمل جملة التحاليل النظرية التي كرسهـا ماركس وإنجلز للدولة التي كانا قد أقاما البرهـــان منذ ١٨٤٤ – ١٨٤٥ على أصلها ومحتواها الطبقي . وخاتمة « أصل الأسرة » تعود ، على ضوء المعلومات المتراكمة حول المجتمعات البدائية ، إلى تبني الأطروحات التي جرت صياغتها في عام ١٨٧٤ في معرض « نقد برنامجي غوتا وإرفورت » اللذين وضعهما الاشتراكيون ـ الديموقراطيون الألمان ، وفي عام ١٨٧٧ في « ضد دهرينغ[٢] » .

---

(١) : المصدر نفسه ، ص ١٥٥ .

(٢) : انجلز : «حول السلطة» ، كانون الثاني–شباط ١٨٧٤ : «إن الدولة، تلك ←

« إن الدولة إذن لم توجد منذ الأزل . فقد وجدت مجتمعــات تدبرت أمرها بدونها ، وما كانت لهــا أي فكرة عن الدولة وسلطة الدولة . وفي مرحلة محددة من التطور الاقتصادي ، مرتبطة بالضرورة بانقسام المجتمع إلى طبقات ، باتت الدولة ضرورية بحكم ذلك الانقسام . ونحن نقترب الآن بخطا حثيثة من مرحلة من تطور الانتاج لم يكف معها وجود الطبقات عن أن يكون ضرورياً فحسب ، بل أصبح أيضاً عقبة أكيدة في وجه الانتاج . إن هذه الطبقات ستسقط لا محالة بنفس الحتمية التي ظهرت بها إلى حيز الوجود في الماضي . والدولة ساقطة لا محالة معها . والمجتمع الذي سيعيد تنظيم الإنتاج على أساس تشارك حر ومتعادل بين المنتجين سينحي كل آلة الدولة إلى حيث تحتل من الآن فصاعداً مكانها ، في متحف الآثار القديمة ، إلى جانب دولاب المغزل والفأس البرونزية [1] » .

وفيما بعد ، وفي أوج مرحلة ثورية ، في كانون الثـاني ـ شباط ١٩١٧ ، سيحرر لينين ، انطلاقاً من هــذه النصوص ، ملاحظاته عن « الماركسية والدولة » .

وقبل أن نجري موازنة نقدية ختامية لأطروحات ماركس وإنجلز يجدر بنا أولاً أن نجيب على سؤال أخير : هل تخلى إنجلز في عام ١٨٨٤ عن مفهومي الاستبداد الشرقي ونمط الانتاج الآسيوي ؟ إن الجواب لبالنفي ، ولأسباب عدة. فقبل كل شيء نراه في عــام ١٨٨٤ ، العام الذي قرر فيه أن يحرر نصاً

---

← السلطة السياسية ، ستزول بعد الثورة من حيث أنها وظيفة سياسية وستحتفظ بوظائفها الادارية في السهر على مصالح المجتمع الحقيقية » .

انظر كذلك رسائل انجلز إلى بيبل في ١٨ و ٢٨ آذار ١٨٧٥ بصدد تجربة عامية باريس : « إن العامية ما عادت دولة بالمعنى الصرف للكلمة . وفي ودنا أن نقترح أن تستبدل كلمة « الدولة » أينما كان بكلمة «gemeinwesen» تلك الكلمة الألمانية الجميلة القديمة التي تتطابق والكلمة الفرنسية «عامية» . وإنما في أيار ١٨٧٥ حرر ماركس «نقد برنامج غوتا».

(١) : « أصل الأسرة » – ص ١٥٩ .

بصدد مورغان ، وقبل بضعة أسابيع من الشروع فيه[1] ، نراه يعود إلى الأطروحات بصدد الاستبداد الشرقي في رسالتين إلى بيبل[2] وكاوتسكي[3] ينتقد فيهما فكرة «إشتراكية الدولة» التي كان يقول بها بعض الاشتراكيين ــ الديموقراطيين :

« من المفيد لو أن أحدهم أخذ على عاتقه مشقة توضيح فحوى « اشتراكية الدولة » التي تنتشر الآن ، بالاعتماد على المثـــال الذي نلفاه في جاوا حيث ممارسة تلك الاشتراكية في أوج تفتحها ... ولسوف نرى آنذاك كيف أن الهولانديين نظموا الإنتـــاج تحت إشراف الدولة على أساس شيوعية المشاعة القديمة ... والنتيجة هي أن النــاس مبقى عليهم في مرحلة البلاهة البدائية وأن سبعين مليوناً من الماركات تجبى سنوياً لصالح الخزينة القومية الهولاندية... وفي هذا ، عرضاً ، دليل على مدى ما تقدم الشيوعية البدائية في أيامنـا هذه، هنا كما في الهند وروسيا، من أساس واسع وسهل للاستغلال والاستبداد، وعلى مدى ما أصبحت في شروط المجتمع الحديث شيئاً بائداً صارخاً ( ينبغي إلغاؤه أو تطويره ) ... » .

وفيما بعد كذلك، في عام ١٨٩٠، يعود إنجلز ، في رسالة إلى ك. شميدت[4]، إلى فكرة أن الدولة تظهر للوجود عندما يحول أولئك الذين كانوا في خدمة مشاعتهم سلطتهم الوظيفية إلى سلطة استغلالية . ما الرابط إذن بين « أصل الأسرة » وبين النصوص السابقة ؟

كان إنجلز قد أشار في « ضد دهرينغ » إلى وجود طريقتين لتطور علاقات الاسترقاق وظهور الدولة . أحدهمـا هو طريق التحول التدريجي لسلطات

(١) : في ٢٤ آذار أعلن انجلز لكاوتسكي أنه سينكب على العمـــل للوفاء بنوع من « الدين » تجاه ماركس .

(٢) : رسالة انجلز إلى بيبل في ١٨ كانون الثاني ١٨٨٤ .

(٣) : رسالة إلى كاوتسكي في ١٤ شباط ١٨٨٤ .

(٤) : رسالة في ٢٧ تشرين الأول ١٨٩٠ .

بعض الأفراد الوظيفية إلى سلطـــات استغلالية . وهو الطريق المفضي إلى الاستبداد الشرقي . ويدوم ما دامت المشاعات القديمة ، أي ألوفاً من السنين. ولكن إلى جانب سيرورة تكوّن الطبقات هذه ، تظهر سيرورة أخرى إلى حيز الوجود . ففي البلدان التي انحلت فيها الملكية المشتركة القديمة للأرض ، أو على الأقل التي حلت فيهـــا محل الزراعة المشتركة الزراعة المنفصلة لقطع الأراضي من قبل كل أسرة على حدة ، تطور الإنتاج إلى درجة صار معها في وسع قوة عمل رجل واحد أن تنتج أكثر مما هي بحاجة إليه لضمان أودها . وبذلك اكتسبت قوة العمل قيمة . وتم اختراع العبودية . وتولت الحرب تقديم العبيد . وسرعان ما أصبحت العبودية شكل الانتاج السائد لدى جميع الشعوب التي تجاوزت في تطورها المشاعة القديمة لتصبح في نهايةالمطاف واحداً من أسباب انحطاطها الرئيسية . والعبودية هي التي أتاحت إمكانية تقسيم العمل بين الزراعة والصناعة على نطاق واسع ، وجعلت في الإمكان ظهور الهيلينية « زهرة العالم القديمة المتألقة » .

والفصل الأخير من « أصل الأسرة » الذي يحمـــل عنوان « الهمجية والحضارة » ينقل هذا المقطع كلمة كلمة ويبين أن إنجلز لا يعالج في مؤلفه إلا طريق التطور الثاني هذا(١) . فلمَ خص بالامتيـاز طريق التطور الثاني هذا وحده ؟ لسببين . أولاً لأنه هو **وحده** الذي يؤدي إلى أوج تطور الحضارة ، أي تطور المجتمعات الطبقية حيث تسود الملكية الخاصة والانتاج البضاعي ، وثانياً لأنه يؤدي إليها **بأقصر الطرق** :

« إن الانتقال **فوري** من العشيرة التي تؤلف قاعدة النظام الاجتماعي لدى غالبية شعوب الأرض الهمجية ، إن لم نقل جميعها ، في اليونان كما في روما ، إلى الحضارة » .

وهكذا فإن طريق التطور الأول المفضي إلى نمط الانتـاج الآسيوي

---

(١) : « أصل الأسرة » – ص ١٤٧ – ١٥١ .

والاستبداد الشرقي مستبعد من التحليل لأنه يؤلف مرحلة انتقالية نحو الحضارة، مرحلة لم تعرف الاكتمال بحكم من بقاء المشاعات الشيوعية القديمة على قيد الحياة. ولهذه الأسباب يكتب إنجلز من جهة أولى :

« إننا سنمتنع لضيق المكان عن الدخول في تفاصيل المؤسسات العشائرية التي ما تزال قائمة في أيامنـــا هذه في أشكال متفاوتة الصفاء لدى الشعوب المتوحشة والهمجية الأكثر تباينـاً ، أو عن البحث عن آثار تلك المؤسسات في التاريخ **القديم** لشعوب آسيا المتحضرة » .

ومن جهة ثانية لا يحذف في عـام ١٨٨٥ من الطبعة الثانية لكتابه « ضد دهرينغ » المقاطع التي أتينا بذكرها . بل يشير إلى أنه كان بوده لو يعدلهـا ويحيل القارىء إلى «أصل الأسرة» ، الأمر الذي يدل على أن هذين المؤلَّفين يتكاملان بدلاً من أن يتنافيا . وعلى هذا فإن انجلز لم يتخل عن أطروحات نمط الإنتاج الآسيوي[١] . ولكن هذه الأطروحات تركت جانباً لأنها **تخص** طريقاً إلى « الحضارة » عدَّه انجلز ناقصاً غير مكتمل ، ولهذا السبب امتنع عن تحليله في مؤلفه . والواقع أن عدم جلاء الصلة القائمة بين « أصل الاسرة » وبين نصوص ماركس وانجلز السابقة له حول المجتمعات البدائية لم يلعب دوراً سلبياً إلا **بدءاً من اللحظة** التي أصبحت فيها الماركسية عقيدة جامدة وحولت مخططاً صالحاً **للغرب** إلى «مسيرة محتومة يفرضها القدر على جميع الشعوب» . بيد أن « أصل الاسرة » ينطوي مع ذلك على بعض التغير بالنسبة إلى الرسالة إلى فيرا زاسوليتش ( ١٨٨١ ) . ففي هذا النص الأخير كانت المشاعة الريفية قد أصبحت أحدث أشكال المشاعات البدائية ، شكلاً « قطع صلة القرابة القوية لكن الضيقة ، وكان أقدر بكثير على التكيف والانتشار والاحتكاك مع الأجانب » . وفي عام ١٨٨٢ نوه انجلز في « العصر الفرنجي » بأن الهجرة إلى الأرض الرومانية قد حطمت رابطة « البلد » الجرمانية القائمة على العصبية

---

(١) : بخلاف ما كنا افترضناه في دراسات أخرى .

الأبوية . والحال أنه عاد من جديد في عام ١٨٨٤ ليفترض أن نظام المشاعات الهندوسية والجرمانية ونظام المشاعة الروسية (١٨٩٣ ) هو نظام المشاعات العشائرية ، وبالتالي العصبية الأبوية[١] . وإنجلز إذ يطلق صفة « العشائرية » هذه بلا تمييز على جميع تلك المشاعات الزراعية ، قد أضاع جزءاً من غنى التمايزات التي كان هو وماركس قد أشارا إلى وجودها في عام ١٨٨١ .

ولقد كان في وسع انجلز مع ذلك أن يعالج في موضعين من « أصل الأسرة » مسألة الاستبداد الشرقي ، وذلك عندما أشار إلى « شبه الملكية » لدى الإغريق والرومان وإلى مثيلتها لدى الآزتيك والإنكا ( الذين كانوا يحيون تحت نير سلطة مستبدة في تقدير ماركس في « الأشكال التي تسبق الانتاج الرأسمالي » ) . ولكنه في كلتا المرتين أضاع الفرصة لأنه تقيد بآراء مورغان بوفاء أكبر مما ينبغي . ويعلن إنجلز ، مقتدياً بمورغان ، أن ظهور « طبقة عفوية من النبلاء » ومن الملوك داخل المنظمات القبلية «لم يبدل الطابع الأساسي الأصلي للبيان العشائري[٢] » . وهذه النقطة ليست واضحة كل الوضوح على كل حال لدى إنجلز ما دام يعلن بصدد الطبقة النبيلة الاثينية القديمة وتطور العبودية :

« إن التناحر بين **الطبقات** الذي كانت تقوم عليه المؤسسات الاجتماعية والسياسية **ما عاد** تناحراً بين **النبلاء والعامة** ، وإنما بين الأرقاء والرجال الاحرار ، بين الدخلاء والمواطنين[٣] » .

وإذا كانت المشكلة الاساسية التي **تلقي الضوء** على مفهوم نمط الانتاج الآسيوي **وتتجاوزه** هي مشكلة تكوين أرستقراطية قبلية وسلطة دولة بين

---

(١) : « أصل الأسرة » – ص ١٤٧ – ١٥٥ ، ورسالة إلى دانيلسون في ١٧تشرين الأول ١٨٩٣ .

(٢) : المصدر نفسه – ص ١١٩ .

(٣) : المصدر نفسه – ص ١١١ .

يدي هذه الطبقة الجديدة ، فإن فرصة معالجتهـا قد سنحت لإنجلز وسحبت منه معاً . فقد سحبت منه فيما يتعلق بالآزتيك والإنكا بسبب فرط ثقته بنقد مورغان لبانكروفت . ولكن كان من السهل أن تتولد هذه الثقة بحكم حظوة مورغان وأهمية اكتشافاته . أما فيما يتعلق بخصومة الـ « بازيليا[١] » لدى الإغريق ، فإن المفارقة لأجل شأناً ، وإن كانت الاسباب أقل ذاتية . ففي الوقت الذي كان فيه مورغان منصرفاً إلى الكتابة ، كان شليمان قد قام لتوه بتنقيباته في طروادة ( ١٨٧٠ ـ ١٨٧٣ ) وفي ميسينـا ( ١٨٧٤ ) . وفي عام ١٨٧٨ نشر كتاباً عن هذه الاخيرة ، وفي عام ١٨٨٨ اكتشف موقع قصر مينوس . ولقد تم اكتشاف عصر البرونز الاغريقي بعد أن كتب مورغان وإنجلز مؤلفاتهما ، ولكن أهمية هذا الاكتشاف لم تلق اعترافاً من قبل الاختصاصيين إلا بعد أن نبش السير إيفانز ، في ١٩٠٠ ـ ١٩٠٥ ، الحضارة المينوسية ـ الكريتية . وبذلك انقلب رأساً على عقب تفسير الاشعار الهوميرية التي اعتمد إليهـا مورغان وماركس وانجلز لتقرير وجود « ديموقراطية عسكرية » لدى الإغريق . ويشاء غريب المفارقات أن تعيد تلك التنقيبات إلى الإغريق ملوكاً « آناكسيين[٢] » لا « بازيليين » .

إن تعميم مورغان وماركس النقدي قد وجد من يطعن في صحته في نفس اللحظة التي تأكدت فيها صحة تأويلهما للملكية « البازيلية » لأن « بازيليا » الحاضرة الإغريقية ليست بحال من الاحوال مَلَكية ولا حتى تركة موروثة عن ملكيات عصر البرونز القديمة ، وإنما هي مؤسسة خاصة بعصر انهارت فيه نهائياً أسس « الملكية » القديمة ، وزالت فيه إلى غير رجعة حيـاة اجتماعية

(١) : نظام شبه ملكي . والبازيلوس هو الزعيم العسكري للشعب أكثر منه ملكاً .
« المعرب »

(٢) : أي ملوكاً حقيقيين بالمعنى الشائع لكلمة ملك في الطراز الشرقي أو الأوروبي .
« المعرب »

كانت متمركزة بأسرها حول القصر، وغاب فيه إلى الأبد من الأفق الإغريقي شخص الملك الإلهي[1] .

هكذا ، ولأسباب يعود جلها إلى حالة المعارف العلمية في ذلك العصر ، فاتت من إنجلز الفرص التي كان من الممكن أن تتيح له أن يضم إلى أطروحات « أصل الاسرة » الأطروحات بصدد الاستبداد الشرقي . وعلى كل لم تكن تلك الفرص من تلك التي تقطع بيقين ولا تدع مجالاً للشك . وهنـا ينتهي التحليل التاريخي لكتابات ماركس وانجلز حول المجتمعات البدائية وتطور البشرية باتجاه المجتمعات الطبقية . وما زال علينا أن نقيّم أهميتها الراهنة وأن نقترح بعض دروب للبحث الماركسي في هذه الميادين في المستقبل .

---

(١) : انظر ج. ب. فرنان : « أصول الفكر الإغريقي » ( ١٩٦٢ ) ، ص ٢٥ .

## -٢-

# أفكار ماركس وإنجلز
# اليوم وأبحاث الغـــد

في وسعنا أن نلخص في خطوط عريضة تطور فكر ماركس وانجلز بصدد المجتمعات اللاطبقية وأشكال ظهور الدولة والعلاقات الطبقية .

لقد رسم ماركس وانجلز ، في الحقبة الممتدة بين « الأيديولوجيا الألمانية » وعام ١٨٥٣ ، مخططاً في منتهى التبسيط عن تطور المجتمعـات توضيحاً لاكتشافهما الأساسي القائل إن الأس الأخير الذي تقوم عليه الحياة الاجتماعية إنما هو أشكال وبنى شتى أنماط الانتاج . وقد حددا المعالم العريضة لأربـع مراحل : المشاعة القروية التي تتطابق وأشكال الاقتصـاد البدائية ( الصيد البري والمائي وتربية الماشية وأشكال الزراعة الاولى ) ، والحاضرة الإغريقية ـ اللاتينية التي لها شكل دولة ، والمجتمع الإقطاعي ، والمجتمع البورجوازي . أما أسباب الانتقال من المشاعة القروية إلى الحاضرة ـ الدولة القديمة فلا يكاد يأتي لهـا ذكر . والخطوط العريضة للانتقال من العصور القديمة إلى المجتمع الاقطاعي هي وحدها المرسومة ، وهناك إشارة إلى دور الغزوات الجرمانية ولكن دونما إسهاب وتحليل معمق .

وفي عام ١٨٥٣ شقت الهند طريقها إلى ذلك المخطط، ومعها الشرق الذي تلخص الهند بتاريخها سماته النموذجية . وبذلك اغتنى تحليل المرحلة القبلية، الرعوية، اغتناء عظيماً بعد أن كان مقتصراً على الخطوط الاولية العريضة . كما أن مشكلة الدولة وأشكال ظهورها البدائية قد طرحت طرحاً واضحاً دقيقاً وحظيت بحل مبتكر . فوجود المشاعات الزراعية العديدة المنعزلة والمتطلبة مستوى رفيعاً من التعاون في الاشغال ذات النفع الجماعي هو الاساس الذي ينبني عليه شكل استبدادي للدولة . وهذه البنية التي تجمع بين المشاعات القروية والدولة المركزية المستبدة تؤلف شكلاً انتقالياً من المجتمع البدائي الهمجي إلى الحضارة . ولكن لما كانت عزلة المشاعات وبنيتها البائدة تحولان دون أي تقدم حاسم للقوى المنتجة، فإن ذلك الانتقال لبث غير ناجز واستسلمت آسيا لركود بائس شبه أزلي على هامش التيار الكبير المفضي إلى الرأسمالية . بيد أن تطور الغرب لا يمكن مع ذلك فهمه وإعادة رسم خطواته إلا انطلاقاً من الأشكال الآسيوية باعتبارها بقايا ما كان نقطة انطلاقه.

وفي عام ١٨٥٨ وضع ماركس يده على سر فضل القيمة وتكوين الربح . ووجد « نقد الاقتصاد السياسي » أساسه النهائي . وبات في الإمكان مذ ذاك أن تطرح مشكلة الشروط التاريخية لولادة الرأسمالية طرحاً علمياً . وتم إبراز التناقض بين بعض أشكال الانتاج ما قبل الرأسمالية وبين نوعية علاقات الانتاج الرأسمالية التي تقيم نوعاً من الوحدة والتعارض معاً بين مالكي وسائل الانتاج والمال وبين الأجراء الذين لا يملكون غير قوة عملهم وحدها . وتم أيضاً وضع مخطط جديد للتطور التاريخي، مخطط دمج به تحاليل عام ١٨٥٣ عن الأشكال الآسيوية لملكية الارض ولتنظيم العمل وللاستغلال من قبل سلطة مستبدة .

ومذ ذاك أيضاً جرى اعتبار الملكية المشتركة للأرض والعمل المشترك نقطة انطلاق لتطور التكوين الاقتصادي للمجتمع . فلقد كان لهذا المجتمع في نشأته الاولى شكل مشاعة طبيعية قائمة على أساس القرابة بين أعضائها،

ويطلق ماركس على هذه المشاعة اسم النقيل أو القبيلة . أما آسيا فقد صورت على أنها مهد ومتحف الأشكال البدائية لملكية الأرض لدى مربي الماشية والزراع . وانطلاقاً من هذه الأشكال الأولية التي تكون المشاعة فيها هي المالكة والفرد مجرد متملك ترتسم عدة اتجاهات للتطور .

ومن هذه الاتجاهات اتجاه لا يغير شكل العلاقات الاجتماعية ولكنه يعدل جزئياً مضمونها ، ويتمثل في التطور العام للاستبداد الشرقي ، ذلك الشكل من أشكال الدولة الذي نلفاه في البيرو والمكسيك ، وفي روسيا كما في آسيا ، والذي يطور استغلال الإنسان للانسان من دون أن يحطم بنية المشاعات القديمة ومن دون أن يحول العلاقة القديمة بين الفرد وبين مشاعته الأصلية . وهناك تطور آخر أكثر دينامية ، تنبثق عنه أشكال للملكية تناقض الأشكال الأكثر بدائية ولكنها تتطور على الأساس ذاته ، ونعني به التنظيم القبلي . فالمشاعة القديمة[1] تمنح أعضاءها الحق في الملكية الخاصة إلى جانب حقوق التملك المشترك لأراضي الدولة . أما المشاعة الجرمانية فرابطة من ملاك خاصين يستثمرون بالتشارك الأراضي غير المزرعة . وهذان الشكلان اللذان أخذت فيهما الملكية الخاصة المزيد من الأهمية واللذان اكتسب فيهما الفرد المزيد من الاستقلال الذاتي هما نقطة انطلاق لأشكال استغلال الإنسان للإنسان ، تلك الأشكال التي تقوض بتطورها العلاقات المشاعية القديمة وتقدم الأساس لتطور جديد للتكوينات « الثانوية » المتميزة بوجود دولة وطبقات متناحرة .

وثمة طريقان مقترحان لتكوين الدولة والطبقة السائدة، أحدهما من داخل المشاعة والآخر من خارجها، وقد يتداخلان أحياناً . ومن الممكن أن تتجسد وحدة المشاعة في الشخص الواقعي لبعض زعماء الأسر أو في أشخاص وهميين

---

(١) نكرر القول إن « القديمة » ههنا نسبة إلى العصور القديمة الإغريقية – اللاتينية . « المعرب »

فوطبيعيين[1] يخدمهم أشخاص واقعيون . وبذلك يقوم تسلسل هرمي داخل المشاعات التي قد تتولد عنها في بعض الحالات مشاعة عليا تهيمن عليها ، نعني بها الدولة التي يشخصها حاكم مستبد . كذلك فإن الحروب والفتوحات قد تتسامى ببعض المشاعات المنتصرة على بعضها الآخر ، فتتطلب هيمنتها بنى سياسية واقتصادية جديدة ، بنى دولة .

وبين ١٨٥٨ و ١٨٧٧ أغنى « الرأسمال » و «ضد دهرينغ» هذه الأفكار: « الرأسمال » بتحليله الريع – الضريبة ، ذلك الشكل الاستغلالي المميز للمجتمعات التي تكون فيها الدولة هي المالكة الأخيرة للأرض ، و « ضد دهرينغ » بتعميمه فكرة تحول السلطات الوظيفية إلى سلطات اضطهادية وبرسمه طريقين للانتقال إلى الدولة ، طريقاً يفضي إلى أشكال الدولة الاستبدادية وطريقاً يؤدي إلى الأشكال الغربية من المجتمعات الطبقية القائمة على أساس شتى أشكال الملكية الخاصة ، القديمة والإقطاعية ، وعلى العبودية أو القنانة .

وفي عام ١٨٨٠ وجد ماركس نفسه مدفوعاً،بعد تحاليله للمشاعة الروسية التي شرع بها منذ عام١٨٧٠ وبعد تحاليله للمشاعة الجرمانية القديمة التي اكتشف وجودها في عام ١٨٦٨ والتي أعاد مورر بناء معالمها وبعد اطلاعه على أعمال كوفاليفسكي ، وجد نفسه مدفوعا إلى إنشاء مفهوم جديد هو مفهوم «المشاعة الريفية» ، وإلى تبديل وجهته وخط سيره داخل نطاق مخطط أكثر تعقيداً بكثير يشمل فيما يشمل المشاعات الهندوسية والروسية والجرمانية الخ .

وبذلك استعادت آسيا « شبابها » وتبدت المشاعات الزراعية في مظهر جديد أكثر ديناميكية . أما المشاعة القديمة التي كانت الملكية الخاصة قد ظهرت فيها ، وأما رابطة المارش التي وصفت في السابق بأنها هي المشاعة الجرمانية ، فما عادتا تنتميان إلى التكوين الأولي ، القبلي . وجاءت مشاعة

---

(١) : كلمة مزجية بدلاً من « فوق طبيعيين » .  « المعرب »

جرمانية أخرى ، هي تلك التي أعاد مورر رسم ملامحهـا انطلاقاً من رابطة المارش ، لتحتل مكان تلك الأخيرة في التكوين الأولي .

وفي ١٨٨٣ – ١٨٨٤ عدّل اكتشاف مورغان من جديد مخطط التاريخ البدائي . فقد تأكدت بصفة نهائية أهمية القرابة في المجتمعات البدائية وتمايز واتضح العديد من أشكالها . وتكشّف التنظيم العشائري عن أنه مفتـاح التاريخ البدائي للشعوب المتحضرة ، ولم يعد التنظيم القبلي إلا واحداً من تطورات التنظيم الأول المتأخرة . ومع اكتشاف الدور التاريخي للتنظيم العشائري أخذت أميركا ومجتمعات الصيادين ، التي ما كان لها من ذكر سابقاً في حركة التطور ، المكان الذي كانت تحتله آسيا فيما مضى فيما يتعلق بإعادة بناء مراحل تاريخ العصور القديمة . وتم الانتقـال من النموذج الهندوسي إلى النموذج الهندي[١] . وسلط ضوء جديد على تكوين الدولة لدى الإغريق والجرمان ، على اعتبار انها انبثقت مباشرة عن دولة المجتمع العشائري القديم. ولم يُصرف النظر عن التحاليل القديمة لنمط الانتاج الآسيوي، ولكن مرجعها بات الآن ، وأكثر من أي وقت مضى ، طريقاً للتطور متميزاً عن طريق الغرب ، انتقالاً أقل سرعة نحو الحضارة ولا يفضي إلى المجتمع البورجوازي الذي هو أكثر أشكال الحضارة ديناميكية . ويبقى تحليل اشكال المجتمع البدائية غير ناجز ، قيد الإنشاء ، ويكتب انجلز منذ عـام ١٨٨٤ ورغم إعجابه بمورغان :

« لن يكون للأمر من معنى أصلاً إذا كنت أريد أن أكتب «موضوعياً» لا أكثر ، فلا أنتقد مورغان ، ولا أستخدم النتائج التي تم الوصول إليهـا مؤخراً ، ولا أربطها بتصوراتنا وبالمعطيات المتوفرة . وهذا لن يفيد عمالنـا في شيء[٢] » .

---

(١) : « الهندي » نسبة إلى الهنود الحمر . « المعرب »

(٢) : رسالة إلى كاوتسكي في ٢٦ نيسان ١٨٨٤ . أنظر « رسائل حول الرأسمال »– ص ٣٣٥ .

وفي عام ١٨٩١ قام بتعديل بعض أجزاء كتابه . والدرس لا يحتاج إلى توضيح . فالنظر بعين الجد إلى مؤلفات ماركس وانجلز ولينين لا يعني « تصديقهم » بغير دليل وتحويل فرضياتهم المؤقتة إلى عقائد خالدة .

إن ما يأسر الانتباه في هذا التطور هو قبل كل شيء استمراره وتوسعه وانفتاحه المستمر على المعلومات والمشكلات الجديدة . ولقد قدمنا ما فيه الكفاية من الأدلة على ذلك الاستمرار . فمنذ عام ١٨٤٥ أرسيت أسس أطروحات الملكية القبلية ، والتعارض بين المدينة والريف ، واللامساواة داخل المجتمعات البدائية ، وما زالت في اغتناء متواصل حتى عام ١٨٨٤ . وفيما يتعلق بالهند والشرق فإن هذا الاغتناء بلغ حداً يبقى ماركس معه ، إلى جانب ماين ، حتى أيامنا هذه أول من وضع آسيا في مكانة الصدارة من التفكير النظري . ولقد فعل ماركس ذلك بسعة أفق نظرية لا تبوئه المكانة الاولى في ذلك التيار العظيم ، تيار التاريخ المقارن في القرن التاسع عشر فحسب ، بل تجعله أيضاً يهيمن عليه بعمق آرائه وشمولها واستطالاتها النظرية .

هذا الغنى النظري هو الذي يفسر ما أتيح لماركس وإنجلز من **قدرة على استيعاب** الاكتشافات التي جرت في غير ميدانها على أيدي اختصاصيين من أمثال مورغان ومورر ، مؤسسي فروع علمية جديدة . ولقد رسمنا المعالم الكبرى لصورة الحقل النظري الذي كان ماركس وإنجلز يُعمِلان فيه فكرهما والذي كان يتكامل وينتظم مع اكتشافات ومشكلات علم اللغة والاقتصاد السياسي والتاريخ المقارن وعلم السلالات البشرية وعلم الآثار والممارسة الاستعمارية والبيولوجيا ، ويعيد من هنا بالذات عقد الأواصر مع المفاهيم الموروثة عن القرن الثامن عشر . ولقد كان في مستطاع تفكيرهما أن يستوعب هذه العناصر وأن يغنيها لأنه كان يحللها على ضوء مبادىء نظرية ثورية ، المادية التاريخية ، ومبادىء ثورة نظرية في مضمار الاقتصاد السياسي .

أما ما تقادم عليه العهد من استنتاجاتها وعفا ومات ، فإنه لم يعرف هذا

المصير إلا بنتيجة التقدم الذي أحرزته العلوم التي تأسست في القرن التاسع عشر. وقبل أن نستعرض بسرعة هذه الأجزاء الميتة ، لنشر إلى أن السمة الغالبة على القفزة الهائلة التي قفزها تفكيرهما بصدد التاريخ البدائي إلى الأمام هي على وجه التحديد تحليل المشاعات الزراعية البدائية ونمط الانتاج الآسيوي ووجود عدة طرق للتطور انطلاقاً من الشيوعية البدائية نحو المجتمعات الطبقية والدولة . ولسوف نرى أن فكرهما يتخطى من هذه الزاوية بالذات عصرهما ويحتل مكانه ، بعد سنوات طويلة من الدوغمائية ، في حركة المعرفة المعاصرة . وهذه الدوغمائية لم تولد من إنجلز، وإنما لأنها ولدت أصبح « أصل الأسرة والملكية الخاصة والدين » عقيدة دوغمائية .

إن العديد من الاستنتاجات التي تقدم بها القرن التاسع عشر والتي تقبلها ماركس وإنجلز قد باتت اليوم بالية . ولنذكر أهمها . فالنظرية القائلة إن الاقتصاد الرعوي البدوي قد سبق بالضرورة الزراعة قد أثبت بطلانها علم الآثار وتحليل بيئة وتكوين العديد من الحيوانات المدجّنة . وثمة اليوم تمييز بين ثلاث مراحل من التدجين[1] . مرحلة ما قبل زراعية شهدت تدجين الكلب والرنة والعنزة والخروف ( هذه الحيوانات لعبت دوراً هاماً في المؤسسات الزراعية الأولى في الألف التاسع قبل الميلاد ) . ومرحلة زراعية ( بين الألف السادس والألف الرابع قبل الميلاد ) تم فيها تدجين « لصوص المحاصيل » ، البقرة والجاموس والقطاس والخنزير والثور البري[2]. وأخيراً ، وفي مرحلة لاحقة ، تم تدجين حيوانات الجر والعمل ، كالفيل في منطقة الغابات الاستوائية ، والحصان والجمل والحمار وحمار الوحش . ومع تدجين

---

(١) : ف. زوينر : « تاريخ الحيوانات الداجنة » ، ١٩٦٣ ، ص ٥٩ و ٦٣ .

(٢) : موران وزوينر : « الانسان والماشيـة » ، مجلة المعهد الانتروبولوجي الملكي – ٢٤ – ٢٦ أيار ١٩٦٣ – ص ١٥ .

الحصان والجمل أصبح في الإمكان ظهور اقتصاد رعوي بدوي صرف[1] .

ولقــــد سبق أن نوهنا بأن علم آثار اليونان وروما البائدتين لم يكن له وجود في العصر الذي كان فيه ماركس وإنجلز يكتبان ، وأن علم آثار بلدان الشرق الأوسط باستثناء مصر كان في سبيله إلى الولادة ليس إلا ، وأن علم آثار الصين وأندونيسيا واليابان والحضارات الكبرى مــا قبل الكولومبية ما كان رأى النور بعد ، وأن تاريخها كان ما يزال مجهولاً . ولم يكن هناك بد من انتظار اكتشاف موقع جارمو في العراق الأوسط وتنقيبات بريدوود ( ١٩٤٨ ـ ١٩٥١ ) حتى يُنبش شاهد على المشاعات القروية الأولى ( الألف الخامس قبل الميلاد) المعاصرة لبداية الزراعة الحضرية وتدجين الحيوانات[2] . ومنذ ذاك تكاثرت الاكتشافات لتؤكد أن المدن والدول قد ظهرت بعد تطور المشاعات القروية بحقبة لا بأس بهــا . ففي جنوب ما بين النهرين على سبيل المثال تأكد وجود المشاعة القروية منذ عام ٩٢٥٠ قبل الميلاد وشرعت أولى الحواضر ـ الدول السومرية بالظهور في حوالي عام ٣٥٠٠ قبل الميلاد .

وثمة مشكلة أخرى بقيت قيد الإنشاء الأولي في القرن التاسع عشر ، مشكلة مجتمعات الطوائف . ولقد اقترحت آنذاك عدة تفسيرات : إما أن تكون الطائفة قد ولدت من سيطرة غزاة أجانب على السكان الأصليين ، وإما أنها كانت تمثل حالة قصوى من تقسيم العمل المقترن بشكل أقصى من علاقات القرابة ، أي بالزواج اللحمي . ولم يكن هناك بد من انتظــار بداية القرن وأعمــال بوغلي وهوكار حتى يتقدم وصف سير عمل الطوائف وحتى تحمل على محمل الجد المظاهر التسلسلية والدينية لسير هذا العمل[3] . وتفسير

---

(١) : فوهرر – هايمندورف : « تاريخ الزراعة والتطور الثقــافي » – « حولية الانتروبولوجيا » ، ١٩٥٥ ، ص ١٤٩ – ١٦٨ .

(٢) : ر. ج. بريدوود : « تأملات في أصل المشاعة القروية الزراعية » – نيويورك ١٩٥٦ – ص ٢٢ – ٣١ .

(٣) : ل. ديمون : « الانسان التسلسلي » – ١٩٦٥ – ص ٣٦ – ٥٠ .

ظاهرة الطوائف له أهميته البالغة، أولاً بسبب المكانة العالمية في تاريخ الأمس واليوم لبلدان من أمثال الهند، وثانياً لأن وجود الطوائف جنباً إلى جنب مع سلطة الدولة لا بد أن يوحي بوجود شكل غير مألوف لظهور الدولة ويفرض تحديد العلاقة بين الطبقة والطائفة تحديداً دقيقاً.

ولقد شاخت أيضاً بعض أطروحات مورغان عن طبيعة وأسباب تطور علاقات القرابة في المجتمعات البدائية. وانهارت معها مقاطع كاملة من «أصل الاسرة».

لقد أخذ مورغان على عاتقه أن يفسر فرض المحظرات الجنسية والزواجية التي وضع ظهورها حداً لحيوانية الاختلاط الجنسي البدائي والتي أدى تضاعفها المتدرج إلى تقدم تطور علاقات القرابة إلى مستوى التنظيم العشائري. ولا يعتمد التفسير الذي اقترحه لأصل السفاح والزواج الخارجي غير حجة الانتخاب الطبيعي البيولوجية [١]. والحال أن علم الوراثة قد وقف عاجزاً، حتى يومنا هذا، عن تحديد الطبيعة الإيجابية أو السلبية أو المحايدة للزيجات المتكررة بين الأقارب الأقربين التي مارستها المجتمعات البدائية والعديد من المشاعات القروية على مر ألوف السنين. والحق أن الحجة البيولوجية تبدو أشبه بتفسير عقلاني بَعْدي لناهٍ أسسُه الواقعية الموضوعية مغايرة ولا شعورية. وعلاوة على ذلك فإن دراسة السلوك الجنسي للرئيات [٢] التي يمكن لحياتها الاجتماعية أن تقدم صورة عن نمط الحياة الحيوانية التي تطور الانسان بدءاً منها لا تشير عملياً إلى وجود أي حالة من حالات الاختلاط الجنسي الصرف.

---

(١) : يصرح مورغان بصدد تحظير الزواج بين الأخوة والأخوات الذي تتميز به في رأيه الأسرة البوناليونية المكتشفة في هاواي: «هذا مثال ممتاز على الطريقة التي يعمل بها مبدأ الانتخاب الطبيعي». انظر «أصل الأسرة»، ص ٤١.

(٢) : الرئيات : رتبة من الثدييات تضم القرود، وكذلك البشر في رأي بعض العلماء. «المعرب»

ولكن المشكلة الحقيقية لا تكمن هنا . فقد لوحظ أن **كل** نظام من أنظمة القرابة يفترض وجود شكل ما من أشكال التحظير الجنسي والزواجي وأن في هذا دليلاً على الطابع **الاجتماعي** لعلاقات القرابة . فالرجال في جماعة من الجماعات عندما يتخلون عن حقوقهم على بعض النساء (الأمهات، الأخوات، البنات ) **يجعلون منهن بحكم الشاغرات ويعرضونهن للآخرين** ويكتسبون **حقوقاً** على نساء الجماعات الأخرى . فتحريم السفاح لا ينهي فحسب بل يأمر وينظم أيضاً . فهو يقيم ويؤسس ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، فورية أو غير فورية ، تبادلاً بين الجماعات . وكل شكل من أشكال الزواج يترتب عليه شكل من أشكال التحظير الزواجي لأن الزواج ليس علاقة « طبيعية » بل علاقة اجتماعية تخص الجماعة كجماعة ولا مفر من أن يمتثل لمقتضيات الحياة الجماعية وبقاء المشاعات . وعلى هذا فمن المستحيل أن توجد قرابة أبوية خالصة . فكل علاقة قرابة تفترض قرابة الأب وقرابة التصاهر معاً [1] . وعلى هذا أيضاً فلا بد من البحث عن تفسير لتحظير السفاح وللزواج الخارجي في الحياة الاجتماعية لا في الحياة البيولوجية . ومبدأ **الانتخاب** الطبيعي لا يستطيع أن يفسر أصل وأساس التمييز الشائع للغاية في المجتمعات البدائية بين أبناء العم المتصالبين وأبناء العم المتوازين ، كما لا يستطيع أن يفسر تحظير الزواج بين هؤلاء ، وإباحته بل إيجابه بين أولئك . وأخيراً ينبغي أن نعيد إلى الأذهان أن للمرأة في المجتمعات البدائية أهمية حاسمة في الإبقاء على المشاعات والحفاظ عليها بحكم وظائفها التناسلية والإنتاجية ، وهذه الأهمية تفرض ضرورة إشراف المجتمع على حيازة النساء . ولكن هذه الرقابة إنما يمارسها **الرجال** دوماً . وعلى هذا فإن العلاقة بين الجنسين في المجتمعات البدائية هي على الدوام غير متساوقة وغير متبادلة . فالمعاملة بالمثل ليس لها من وجود إلا بين الرجال . ففي الأنظمة القائمة على خط قرابة الأم تعود السلطة إلى أخي

---

(١) : ليفي – شراوس : « البنى الأولية للقرابة » ، ص ٥٢ – ٥٣ .

المرأة وإلى الخال ، في حين أنها تعود إلى الأب وإلى الزوج في أنظمة القرابة القائمة على خط قرابة الأب . ولهذا السبب فإن كلا النظامين ليس محض مرآة تعكس أحدهما للآخر . ففي نظام خط قرابة الأب تتولى زوجات الرجال مهمة الحفاظ على الذرية ، بينما تتولاهـا أخواتهم في نظام خط قرابة الأم . وعلى هذا فإن المشكلة هي واحدة من اثنتين : إما ضمان الرقابة الكاملة على الزوجة والتخلي عن الأخت ، وإما العكس[1] . ومن هنـا فلا وجود لنظام أمومي حتى لو كانت النساء في مجتمعات خط قرابة الأم يتمتعن بمركز مرموق بحكم من أن أزواجهن لا حقوق لهم على أولادهم . كذلك ليس من المحتم أن تسبق أنظمة خط قرابة الأم بالضرورة انظمة خط قرابة الأب لمجرد أن هوية الأب كانت غير مؤكدة في الأزمان البدائية[2] . فهوية الأب ههنا ليس لهـا من الأهمية الاجتماعية ما لها في مجتمعات خط قرابة الأب إلا لأن النسب هو للأم .

وهذا ما يطرح على بساط البحث مشكلة صحة منهج مورغان في إعادة بناء تطور علاقات القرابة وأشكال الأسرة . وواقعة هذا التطور لا يمكن أن توضع موضع شك،ولكن الصورة التي نكوّنها عنه مختلفة عميق الاختلاف عن صورة مورغان ، ونحن ندين بها قبل كل شيء إلى التعميق النظري لأنظمة القرابة . فحتى يكون مخطط مورغان عن التطور صحيحاً ، فلا بد أن يكون هناك ترابط ثنائي بين مصطلحات القرابة وبنية الاسرة . وبالفعل ، إن كل الصورة التي أعاد مورغان بناءها تقوم على فرضية تقول إنه لا بد أن يكون قد وجد بالنسبة إلى كل نمط من مصطلحات القرابة وضع وعصر كان يتطابق معه فيهما شكل من أشكال الزواج تطابقاً مباشراً . ومن أمثلة ذلك النظـام

(١) : روبين فوكس « القرابة والزواج » ، ص ١٢٠ - ١٢١ .

(٢) : انظر نقد ريفرز لمورغان ، وقد كان من تلاميذه ، في « التنظيم الاجتماعي » ، نيويورك ١٩٢٤ - ص ٨٥ - ٩٠ .

الذي كان قائماً في هاواي حيث كان في مستطاع كل رجل مسمى « أباً » أن يتزوج كل امرأة مسماة « أماً » . وقد لجأ مورغان حتى ينسق وينظم هذه الحالات الوهمية في شكل تعاقب زمني ومنطقي إلى الفرضية القائلة إن التطور كان يتمثل في مضاعفة عدد المحرمات الزواجية بين أقارب العصب الواحد . وهكذا صنف جميع أنظمة القرابة المعروفة في ترتيب معاكس لعدد المحرمات الزواجية التي صاحبت تلك الأنظمة .

بيد أن مثل الترابط بين المصطلحات والزواج لم يقم عليه من برهان ، ولا يمكن أصلاً ، كما سنرى ، أن يقوم عليه برهان لأن علاقات القرابة في المجتمعات البدائية لا تعبر عن ضوابط الزواج فحسب بل أيضاً عن ضوابط السكنى والملكية والإرث ، أي عن مجمل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية . وأساس أنظمة القرابة الاصطلاحية التي بنى مورغان مجده على عزل وجودها إنما يقوم على ضرورة « زيادة حجم الجماعة عن طريق المساعدة المتبادلة » في المجتمعات البدائية و « تعزيز عرى التضامن بين أعضاء هذه الجماعة عن طريق تحويلهم إلى أقارب[1] » .

إن الماركسية لا تستطيع إذن أن تتبنى لحسابها مسلمات مذهب القرن التاسع عشر في النشوء والارتقاء حتى لو أقر بواقعة تطور الطبيعة والمجتمع التي هي بلا أدنى ريب واقعة أساسية . ومخططات التطور التي رسمت في زمننا نحن تواجه صعوبة إضافية ما عرفها مورغان . فتصنيف أنظمة القرابة إلى خط قرابة الأب وخط قرابة الأم لا ينطبق إلا على أنظمة القرابة الوحيدة الخط . والحال أن علم السلالات البشرية الحديث قد أزاح النقاب عن وجود وشيوع أنظمة ثنائية الخط ، بالإضافة إلى الأنظمة الأحادية[2] . وإذا كان في المستطاع تفسير الأنظمة الثنائية الخط في غالب

(١) : لسلي هوايت : « تطور الثقافة » ، ص ١٣٣ - ١٤٠ .

(٢) : من خير الأمثلة المعروفة على النظام الثنائي نظام قبائل الياكو في نيجيريا حيث ←

الاحيان بأنهـا أشكال انتقالية بين الأنظمة الوحيدة الخط ، فإن اكتشاف الأنظمة الرحمية قد أدخل تعديلاً عميقاً على المناقشة بصدد تطور علاقات القرابة في المجتمعات البدائية . ففي الأنظمة الرحمية ينتمي جميع المتحدرين من سلف واحد إلى جماعة واحدة دونما اعتبار لجنسهم. وهذه الجماعة ليس لها بنية عشيرة ، أي بنية جماعة وحيدة الخط ، وإنما لهـا بنية « تشجيرة » ، وهي كلمة كانت شائعة في العصر الوسيط وقد أعاد إليها الاعتبـار فيرث وآخرون . والسمات الغالبة على هذه الانظمة هي مرونتهـا الفائقة وسعة المجـــال المفتوح أمام المبادهة الفردية للتصرف بالموارد الاقتصادية وللتحكم بالمصاهرات السياسية .

وتشاء مفارقة غريبة أن تثبت الابحاث الحديثة أن العشيرة الاسكتلندية والعشيرة الغالية والعشيرة الجرمانية مـا كانت عشائر ، بل كانت أشكالاً متباينة من الجماعات الرحمية النسب[١]. وهكذا ينأى بنا المطاف عن اطروحة مورغان عن « بدائية » النظام الهاوائي ولا سيما أن البنية الاجتماعية الهاوائية كانت بنية مملكة مركزة تواجدت فيها انقسامات طبقية[٢]. وإزاء هذا التنوع وهذا التعقيد الجديدين في أنظمة القرابة ، صارت مهمة إعادة بناء تطورهـا أصعب بما لا يقاس. فلقد وجدت حتى في مجتمعات الصيادين والملتقطين أشكال من خط قرابة الأب ومن نظـام القرابة الثنائي وحتى من خط قرابة الأم . والأنظمة الاوسترالية التي عدها إنجلز قريبة للغاية من أشكال القرابة الأكثر

---

← يجري توارث الأرض عن طريق العشائر العصبية بينما تعود ملكية جميع الأملاك المنقولة والمال والماشية إلى العشائر الرحمية . وقد درس د. فورد حياة الياكو .

ومن خير الأمثلة المعروفة على النظـــام الرحمي نظام سكان جزر جلبرت الذين درسهم ف. غودنوف .

(١) : انظر « نظام القرابة والعشيرة » ، ١٩٦٧ . وكذلك روبين فوكس : « مقدمة في دراسة نظام القرابة البريطاني » في « مصنف بنغوان للعلم الاجتماعي » ، ١٩٦٥ .

(٢) : انظر م. سالنس : « البنية الاجتماعية في بولينيزيا » ، ١٩٥٨، ص ١٣-٢٢ .

بدائية والتي كان يُفترض فيها أن تكون قائمة على خط قرابة الام ، هي في مجملها قائمة على خط قرابة الأب ، وهناك أمثلة على أنظمة قرابة أكثر تعقيداً أيضاً .

إن واحداً من مخططات التطور الأقرب إلى الحقيقة والواقع في أيامنا هذه يميل إلى القول بوجود تعاقب على مر التاريخ من أشكال القرابة الثنائية إلى أشكال قرابة خط الأم فأشكال قرابة خط الأب . وتميل الدراسة العاملية لـ ٥٧٧ مجتمعاً من العينة العالمية التي وضعها مردوخ إلى إثبات وجود انتقال في النسب ، على صعيد العالم بأسره ، من أشكال خط قرابة الأم إلى أشكال خط قرابة الأب مع ظهور أشكال معقدة من الاقتصاد والحكم . كما يُفترض أن بنى اجتماعية أكثر تعقيداً قد أدت إلى زوال أشكال النسب الوحيدة الخط لصالح أشكال ثنائية ميزت أيضاً ، فيما ميزت ، مرحلة اقتصاد الصيد والتلقط الأقدم عهداً بكثير [1] . وعلى هذا فإن فرضية مورغان قد ثبتت صحتها جزئياً ولكن لأسباب مختلفة عميق الاختلاف عن الأسباب التي تعلل بها . بيد أن الارتباط بين البنى السياسية المعقدة ونظام القرابة ، كما رأينا ، لا يمكن أن يكون ميكانيكياً لأن السلطة السياسية في كل مجتمع بدائي ، أياً يكن نظام القرابة فيه ، إنما هي وقف على الرجال . وعلى هذا ينبغي ألا نتوقع أن نجد بالضرورة علاقات قرابة من خط الأم داخل الأشكال الأقل تطوراً من المجتمعات المعقدة ، وعلى سبيل المثال لدى القبائل التي لا دولة لها .

إن مشكلة تطور علاقات القرابة تظل إذن مطروحة ، وهي لن تتقدم إلا إذا تمت اكتشافات أثرية وسلالية جديدة وتحقق تقدم نظري في تحليل القرابة في المجتمعات البائدة . ولكن هذا التحليل لا يمكن أن ينفصل عن

---

(١) : درايفر وشنسلر : « تحليل علائقي لعينة مردوخ الاثنوغرافية لعام ١٩٥٧ » في « الانتروبولوجي الأميركي » ، ١٩٦٧ ، ص ٣٤٥ — ٣٥١ .

تحليل العلاقات الاقتصادية وأشكال السلطة والأنظمة الإيديولوجية التي تتسم بها المجتمعات البدائية . ولا سبيل إلى النكران بأن تقدماً مرموقاً قد أحرز في هذه الميادين أيضاً .

إن جرد أشكال الملكية والإنتاج في المجتمعات البدائية قد أكد أكثر من أي وقت مضى تنوعها وتعقيدها . ومن هذه الزاوية كان الاتصال وثيقاً مع الدراسات الهـــامة في القرن التاسع عشر . والتأويل المبسط والفقير لمفهوم « الشيوعية البدائية » الذي يختلط فيه كل شيء بكـــل شيء ليس تأويل ماركس أو كوفاليفسكي . فمنذ عام ١٨٥٨ كان ماركس يلح على وجود أشكال متعددة للملكية المشتركة ، أي على الأشكال المتعددة التي يمكن أن تتلبسها **العلاقة** بين حقوق ملكية المشاعـة وبين حقوق الأفراد في التملك والاستعمال . ولقد أشار أيضاً إلى أنه حيثما يوجد شكل من أشكال الملكية المشتركة لا تتواجد بالضرورة ، ولا حتى في غالب الأحيان ، أشكـال من العمل المشترك. فالعمل المشترك قد وجد على ما يبدو إما على أقدم المستويات ( تعاون الصيادين–الزراع البدائيين ) وإما في شروط بيئوية خاصة ( أوساط نصف مجدبة ) ، أو سياسية – دينية ( أشغال لحساب الدولة ، الآلهة ) ، أو تاريخية ( استعباد الغالب للسكان المغلوبين ) . وتؤلف حقوق الملكية في المجتمعات البدائية ، على حد تعبير مالينوفسكي [1] ، « أنظمة مركبة » من قواعد متباينة ، تبعاً لكونها حقوقاً في ملكية الأرض ، أو المـاشية ، أو أدوات الانتاج ، أو الأشجار المغروسة ، أو المعارف المتعلقـة بالطقوس . وهكذا تميز قبائل سيان في غينيا الجديدة بين نمطين من التملك [2] . الأول

(١) : مالينوفسكي : « أعراف الميلانيزيين وعاداتهم » ، ١٩٢٣ ، ص ٢٠ . ولقد كان مالينوفسكي ينتقد ريفرز ، تلميذ مورغان ، الذي كان يتكلم في كتابه « علم النفس والسياسة » عن « السلوك الاشتراكي » ، بله الشيوعي ، لمجتمعات من أمثال مجتمعـات ميلانيزيا » .

(٢) : سالزبوري : « من الحجر إلى الفولاذ » ، ملبورن ، ١٩٦٢ .

يتعلق بتملك الأرض ، والمزامير المقدسة ، والمعارف الطقسية ، وهي أملاك يكون المرء وصياً عليها ولا يجوز له نقل ملكيتها وعلاقته بها كعلاقة الأب بأولاده ( ميرافو ) . والآخر يتعلق بأدوات الإنتاج : الفؤوس ، والمسلات ، والأشجار المغروسة ، والخنازير ، والملابس ، والغلال . وهذه الأملاك يجري تملكها فردياً ويمكن نقل ملكيتها. وللفرد حقوق على هذه الأشياء لأنها أشبه ما تكون بظله ( أمفونكا ) . وبين هذين النمطين من الضوابط توجد علاقة رتيبة : فإذا كانت علاقة الفرد بالأرض علاقة « ميرافو » نجم عن العمل في غرس الأشجار حق في تملكها الشخصي ( أمفونكا ) . ووجود هذه العلاقة الرتيبة بين هذين النمطين من الحقوق يدل على أن أساس نظام الحقوق هو الانتماء إلى عشيرة وأن رقابة العشيرة على سائر الجماعات التابعة ( الأنساب ) وعلى الفرد هي المبدأ الموجه للنظام . والنظام في جملته يحمي مصالح الفرد ومصالح الجماعة معاً ويبذل جهده للحد من التناقضات التي قد تبرز في الرقابة على الموارد الأساسية عن طريق إعطاء الأولوية للجماعة على الفرد [١] .

إن تحاليل طريقة عمل المجتمعات المتسلسلة هرمياً والأشكال البدائية للدولة تؤكد أيضاً وجود طرق متعددة لتمكين الأرستقراطيات القبلية من تجريد الأنساب والمشاعات المحلية تدريجياً من جزء من حقوقها على الأرض والموارد النادرة [٢] .

---

(١) : م غودولييه: «الاقتصاد السياسي والأنتروبولوجيا الاقتصادية» في مجلة «الانسان»، ١٩٦٤ — ص ١١٨ — ١٣٢ .

(٢) : انظر غلوكان « دراسة عن منطقة لوزي والملكية الملكية » — معهد رودوس ليفينغستون ، ١٩٤٣ ، المجلد ١ ، ص ١١ — ٢٧ ، والمجلد ٢ ، ص ٧٠ — ٨١ .

ج. كوندوميناس : « الجماعيات الريفية في ايميرينا » ، الفصل الأول والثاني .

ج. مورا : « البنى الاجتماعية والأفكار الاقتصادية في تاريخ سلالات جزر الآند » - في « المجلة الفصلية الانتروبولوجية » ، نيسان ١٩٥٦ ، ص ٤٧ — ٥٩ .

بيد أن تصورنا عن طريقة عمل اقتصاد المجتمعات البدائية قد طرأ عليه هو الآخر تعديل عميق بالنسبة إلى تصورات القرن التاسع عشر . فصورة البدائيين الذين يرغمهم المستوى الضعيف لقواهم المنتجة على تكريس جماع أنفسهم لنشاطات المعاش وعلى العيش في ما يشبه الاكتفاء الذاتي قد أصبحت اليوم بالية إلى حد كبير .

وبالفعل يوجد في المجتمعات البدائية كما في المجتمعات المعقدة قطاعان للنشاط الاقتصادي يتطابق معهما تقسيم عام للأملاك إلى صنفين متمايزين ومتسلسلين هرمياً : أملاك المعاش وأود الحياة وأملاك النفوذ والحظوة حسب مصطلحات كورا ديبوا . ومن الممكن بسهولة ، داخل نطاق كل صنف ، مقايضة مُلك بمُلك آخر ، ولكن من الصعب ، بل من المستحيل واللامعقول مقايضة ملك من الصنف الدون بملك من الصنف العالي . فجميع الأملاك لدى قبائل السيان في غينيا الجديدة على سبيل المثال مقسمة باستثناء الأرض إلى ثلاثة أصناف متنافرة : أملاك المعاش وأود الحياة (منتجات الزراعة واللقاط والصناعة اليدوية ) والأملاك الكمالية ( التبغ ، الملح ، زيت البلح ، وجوز الكاذي ) والأملاك الثمينة ( الاصداف ، ريش طيور الفردوس ، الفؤوس الاحتفالية ، الخنازير ) التي يجري تداولها بمناسبة الزيجات (علاقات القرابة) ومعاهدات الصلح ( العلاقات السياسية مع الجماعات المجاورة ) والمسارات والاحتفالات الدينية . وعلى هذا لم يكن هناك تبادل معمم للأملاك والخدمات كما هي الحال في الاقتصاد البضاعي ، وإنما كان هناك فقط تبادلات محصورة ومحدودة .

إن تسلسل الاملاك الهرمي يعبر إذن عن التسلسل الهرمي للقيم المرتبطة بمختلف النشاطات الاجتماعية ، وهذه القيم تعبر بدورها عن الدور المهيمن الذي تلعبه في المجتمع بعض البنى الاجتماعية ( علاقات القرابة ، الدين ) . ويضم صنف الاملاك الاكثر ندرة الاملاك التي تتيح إمكانية الارتقاء إلى الادوار الاجتماعية المرموقة التي يكون التنافس الاجتماعي عليها على أشد ما

يكون. والعدد المحدود لهذه الادوار الرفيعة المقام يفرض أن يتحقق التنافس الاجتماعي في مظهره الاقتصادي من خـــلال تملك وتوزيع الاملاك الصعبة الحيازة . وبدءاً من هنا يتفسر ، في العديد من المجتمعات البدائية ، وجود ندرات تبدو « مصطنعة » : أنياب الخنزير المنماة في شكل حلزوني، مجموعات من الاصداف ذات أعداد محدودة عن قصد ، صفائح من النحاس لكل قطعة منها اسم وتاريخ . وهذه الامثلة لا تدع مجالاً للشك في أن المجتمع قد «أسس» الندرة من تلقاء نفسه باختياره لبعض المبادلات أشياء غريبة . في حين تشير أمثلة أخرى إلى أن الندرة ناجمة عن المصدر النائي للأشياء الثمينة (الاصداف) وعن ارتفاع تكاليف مقايضتها بالمنتجات المحلية .

وعلى هذا فإن التنافس داخل الجماعة يبدأ في غالب الأحيان خارج دائرة الانتاج وتملك السلع المعاشية ولا يؤدي إلى ضياع الوجود المادي للأفراد وإنما إلى ضياع مركزهم الاجتماعي . والمشاعة البدائيـــة ، باستبعادها مشكلات حيازة وسائل الإنتاج ( الأرض ) والسلع المعاشية من التنافس بين أعضائها ، تضمن لهم بقاءهم على قيد الحياة كما تضمن استمرارها المادي ، في حين أنهـا تضمن وجودها كمجتمع بسماحها بالتنافس على السلع النادرة التي هي المنفذ إلى النساء والسلطة . ونظراً إلى أن هذا التنافس يتحقق بوجه خاص عن طريق الهبة و'الاستهلاك التفاخري' فإن اللامساواة الاجتماعية تتطور في حدود ضيقة نسبياً وتظل قابلة لإعادة النظر فيها . وهذا لا ينطبق إلا على المجتمعات التي لم يتطور فيها بعد التسلسل الهرمي للمراكز الوراثية ليقصر حقل التنافس على الانساب النبيلة . ومن هنا فإن التحليل النظري لتطور التفاوتات الاجتماعية ولنشأة الطبقات مطالب بأن يزيح النقاب عن الاسباب التي أدت إلى انتقال النقطة المركزية الاستراتيجية للتنافس الاجتماعي من ميدان توزيع عناصر النتاج الاجتماعي الاحظى بالتقدير والارفع قيمة إلى ميدان توزيع عوامل الانتاج من دون أن يكف التنافس على توزيع النتاج عن أداء دور ما . ومن الواجب أن نميز المراحل الممكنة كافـــة في هذه السيرورة التي تقود بعض

المجتمعات القبلية البدائية نحو أشكال جديدة من مجتمعات تنطوي على بنية طبقية جنينية أو متطورة اختفت منها مبادىء المعاملة بالمثل وإعادة التوزيع التي كانت سارية المفعول فيما مضى أو ما عادت تلعب الدور عينه . فعلى سبيل المثال تستطيع أقلية من الأقليات الاجتماعية أن تحظى نهائياً بوضع اجتماعي استثنائي ( سلطات دينية ، تعدد زوجات ) حتى وإن كانت لا تسيطر سيطرة مباشرة على عوامل الإنتاج أو حتى وإن كانت تعيد توزيع القسم الأعظم من المنتجات التي يعطيها وضعها الاستثنائي عليها حقاً .

وقبل أن نتابع مسيرتنا في هذا الطريق المفضي إلى مشكلات نمط الإنتاج الآسيوي ، يجدر بنا أن نتوقف قليلاً لنشير إلى بعض نتائج التحاليل الآنفة ولننوه بالمسافة التي تم اجتيازها منذ القرن التاسع عشر .

١ً – إن النتيجة التي يجب أن نخلص إليها من تلك التحاليل هي أن مفهوم « الاقتصاد المعاشي » أو « أود الحياة » الذي غالباً ما يستعمل لتمييز الاقتصاديات البدائية [١] يجب أن ينحى جانباً لأنه يحجب عن الانظار واقع أن هذه الاقتصاديات لا تقتصر على إنتاج سلع المعاش بل تنتج أيضاً «فائضاً» برسم حسن سير عمل البنى الاجتماعية ( القرابة ، الدين ، الخ ) . وهو يحجب عن الأنظار أيضاً وجود أشكال تبادل عديدة ترافق سير عمل تلك البنى . فالزواج الخارجي والحرب تترتب عليها علاقات إيجابية أو سلبية بين المشاعات ، وتقترن هذه العلاقات بتداول للسلع الثمينة التي تستطيع أن تلعب في سياق مختلف دور النقود البدائية المحدودة التداول مع أدائها في

---

(١) : انظر نقد فيرث لمفهوم الاقتصاد المعاشي في « الاقتصاد البولينيزي البدائي » ، ١٩٣٩ ، ص ١٧ ، وانظر أيضاً نقدنا لمؤلف ك. ميلاسو « انتروبولوجيا قبائل الغورو » في مجلة « الانسان » ( ١٩٠٧ ) ، ص ٧٨ – ٩١ ، وكذلك نقد ج. سوريه – كانال : « البنيانية والانتروبولوجيا الاقتصادية » في مجلة « الفكر » ، تشرين الأول ١٩٦٧ ، ص ٩٤ – ١٠٦ .

الوقت نفسه وظائف أخرى [١] . إن الانسان البدائي لا يحيا « بالخبز » وحده ، وليس مقضياً عليه بأن يكرس جل وقته للصراع ضد الطبيعة وفي سبيل البقاء . وقد أثبتت دراسات حديثة لقياس كميـــة زمن العمل [٢] في مجتمعات الصيادين والملتقطين أن حصة أوقات الفراغ فيها أكبر بكثير منها في المجتمعات الزراعية . وينبغي أن ننوه بأن مجتمعات الصيادين قد دحرت ، منذ تقدم الزراعة ثم المجتمعات الصناعية ، إلى مناطق هامشية وغير مضيافة لا تتطابق وشروط حياة الصياد في العصر الحجري . وعلى هذا فإن الثورة النيوليتية قد زادت من زمن العمل الضروري اجتماعياً ، وهذا ما يضع نقطة استفهام حول وجهة النظر المشتركة بين جميع أنصار مذهب النشوء والارتقاء [٣] الذين كانوا يرون أن القفزة التكنولوجية الكبيرة التي قفزهـــا عصر الحجر المصقول إلى الأمام قد أتاحت إمكانية تقدم ثقافي عام بزيادتها كمية أوقـات الفراغ المتاحة . فهذا التقدم قائم شأنه شأن القفزة النيوليتيــة الكبيرة إلى الأمام ، ولكن العلاقة بينهما تتطلب نمطاً آخر من التفسير .

٢ً – إن وجود « فائض » لا يترتب عليه آلياً تقدم في مستوى القوى المنتجة . فنظراً إلى أن السلع المعاشية لا تدخل في غالب الأحيان إلا بصفة

---

(١) : إن عدم وجود نقد عام في المجتمعات البدائية يفسره إذن في آن واحد غياب الانتاج البضاعي المتطور وضرورة فرض رقابة على حيازة النساء والسلطة . وهذا ما فرض بدوره اختيار سلع « نادرة » لتتطابق مع عدد النساء المحدود والأدوار الجليلة ، وفصل تداولها عن تداول سائر السلع ، ووضعها تحت رقابة الأفراد الممثلين لمصالح المشاعة . وهذه الرقابة هي في آن واحد مظهر من مظاهر وظيفتهم ورمز إلى مركزهم .

(٢) : ماك كارثي وماك آرثر : « التماس الطعام وعامل الزمن في الحياة الاقتصـــادية للسكان الأصليين » ( ١٩٦٠ ) .

(٣) : لسلي هوايت : « تطور الثقافة » ( ١٩٤٩ ) ، ص ٣٧٢ .
وبشيء من الدعابة والتحدي يرى م. سالنس في مجتمعـات الصيـادين والملتقطين الممثلة الحقيقية لـ « مجتمع الوفرة » . انظر كتابه « القبليون » ، ١٩٦٨ ، ص ٧٩ .

غير مباشرة في التنافس الاجتماعي داخل العديد من المجتمعات البدائية ، لذا فإن إنتاجها لا يحتاج إلى أن يرفعه أعضاء هذه المجتمعات إلى ما فوق مستوى حاجاتهم الضرورية اجتماعياً . فنادراً ما يتطلب سير حياة المجتمع البدائي استعمالاً أقصى لعوامل الانتاج ، الأمر الذي يحد من تطور القوى المنتجة (بالرغم من أن إنتاج السلع الثمينة والإنتاج الفني قد يعرفان تطوراً مرموقاً). وغالباً ما يترجم تقدم القوى المنتجة في حال حدوثه بتوسع في النشاطات غير الاقتصادية وغير المنتجة [1] . هكذا نجد أن استبدال الفأس الحجرية بفأس فولاذية قد أنقص بنسبة ٤٠ ٪ كمية العمل التي يخصصها الرجال للنشاطات الماشية . ومع ذلك فإن الزمن « الموفر » قد كرس في مرحلة أولى لمضاعفة النشاطات التي تحظى تقليدياً بأسمى تقدير : الحرب، الاحتفالات، الأسفار [2] . ولم يكن هذا انقلاباً في البنية الاجتماعية التقليدية ، وإنما كان تغيراً بالنسبة إلى التقاليد يعدل العلاقات بين الجماعات ويفضي إلى تغيرات أخرى .

ولئن كانت الأنتروبولوجيا الحديثة قد أيدت الأطروحة التي تنص على أن العلاقة بين تطور القوى المنتجة وبين تطور التفاوتات الاجتماعية لم تكن

---

(١) : بروح كهذه أبدى ماركس ، في معرض استشهاده بالميلانيزيين على وجه التحديد ، ملاحظات عميقة تدحض مقدماً التصورات الضيقة التي غالباً ما تقدم في هذا المجال (« الرأسمال » -- الكتاب الأول - الجزء الثاني - ص ١٨٨ - ١٨٩ ) .

(٢) : يوضح المثال ، كما أشار إلى ذلك انجلز ، أن المجتمعات البدائية تمارس رقابة واعية على حياتها الاجتماعية أبعد شأواً مما تستطيعه المجتمعات التي تطور فيها الانتاج البضاعي والملكية الخاصة . بيد أن الصورة خطرة لأنها توحي بأن المجتمع ذات وأن تطوره ينصاع لارادته وحدها. والواقع أن معايير السلوك الجماعي أو الفردي التي يقرها مجتمع من المجتمعات تعبر عن طبيعة العلاقات الاجتماعية التي تميز هذا المجتمع كما تعبر عن الدور المهيمن الذي يمكن لبعضها أن يلعبه فيه ( القرابة ، الدين ، الخ ) .

ميكانيكية ، فإنها على الإجمال قد أقامت البرهان على أن التنافس الاجتماعي في المجتمعات البدائية كما في المجتمعات الطبقيـــة هو الحافز الأول على إنتاج الفائض ، وعلى أنه يؤدي على المدى الطويل وبصورة غير مبــاشرة إلى تقدم في القوى المنتجة . ففي المجتمعات الميلانيزية المجزأة يتوجب على الفرد أن يبني بنفسه سلطته الشخصية . وعليه أن يراكم في سبيل ذلك « مال سلطة » ( مالينوفسكي ) ، أي أن يكدس خنازير و« نقوداً صدفية » وطعاماً ، وأن يخلق شبكة من المدينين له بالفضل ، وبتعبير حديث « حزباً » ، وأن يوزع ما كدسه على « بطانته » بسخاء محسوب . وعليه كي يظهر قوتـه أن يرعى مشاريع تتخطى الإطار الضيق لكل مشاعة محلية وللاقتصاد المنزلي. وهكذا يبدو على صعيد المجتمع وكأنــه وسيلة لا غنى عنها لخلق أشكال تنظيمية فو محلية . وفي الوقت نفسه يصبح صيته حيث مشاعته التي تتحـد هويتها بـه بقدر ما تتحد هويته بهـا . ولكن على « الزعيم » حتى يبقى « في السلطة » أن يشدد باستمرار من ضغطه على أعضــاء حزبه ، وأن يسألهم المزيد فالمزيد وأن يؤخر أكثر فأكثر موعد سداده لهم . وهكذا يكتمل بناء سلطته في خاتمة المطاف بالابتزاز والاغتصاب بعد أن كان قد بدأ به على أساس من المعاملة بالمثل . بيد أن هذه السلطة الملغومة من الداخل والمنازع عليها من الخارج تنهار وتؤدي إلى سقوط « كبير القوم » لصالح منافس له[١] .

إن هذا المخطط الاجمالي الذي وضعه مارشال سالينس لآلية تكوين التفاوت الاجتماعي والسلطة داخل المجتمعات القائمة نسبياً على أساس من المساواة والمؤلفة من قبائل مجزأة يبرز للعيان واقعة هامة . فالتفاوت لا يتحقق عملياً ولا يتبرر ايديولوجياً إلا بالخدمات التي تُؤدى لصالح المشاعة . وهو يفترض

---

(١) م . سالنس : « الفقير والغني والكبير والزعيم: نماذج سياسية في ميلانيزيا وبولينيزيا» في « دراسات مقارنة في المجتمع والتاريخ » – المجلد ٥ – العدد ٣ – نيسان ١٩٦٣ – ص ٢٨٥ – ٣٠٣ .

ويطور على الدوام شكلاً من أشكال اختلال التوازن الاقتصادي بين الأفراد وكذلك بين الجماعات ، وهذا الاختلال في التوازن يتحول إلى علاقة اجتماعية مفيدة للمشاعة وللفرد الذي يصبو إلى أن يلعب فيها دوراً « مركزياً » . وعلى هذا فإن التفاوت الاقتصادي والاجتماعي يمثل إلى حد ما غنماً لتطور الحياة الاجتماعية ويؤدي عملياً إلى اتحاد فعلي وايديولوجي بين مصالح المشاعة ومصالح بعض الأفراد . ومن الممكن أن يبدو التفاوت في هذه المرحلة شرطاً سوياً للتطور الاجتماعي ، ان لم نقل معيار هذا التطور .

هذه الملاحظة تتطابق في جوهرها مع أطروحة ماركس الأساسية في « الأشكال التي تسبق الإنتاج الرأسمالي » وأطروحة إنجلز في « ضد دهرينغ» التي تنص على أن « ممارسة الوظائف الاجتماعية هي على الدوام أساس الهيمنة السياسية »، وبذلك نجد أنفسنا قد عدنا من جديد إلى مشكلة تطور التفاوت في المجتمعات البدائية وظهور الطبقات الاجتماعية والدولة . هذا التلاقي بين ماركس وبين الأنتروبولوجيا الحديثة يأتي ليبرهن على الطابع الراهن لجوهر تحاليل ماركس مؤيداً أطروحاته عن أصل الدولة وعن « نمط الإنتاج الآسيوي » .

ولكن الطريق إلى الدولة ما يزال قصياً . والمرحلة التي وصفناها لا تقود إلى الدولة لا مباشرة ولا بالضرورة . وبالمقابل فإن المرحلة التالية ستشهد حلول أشكال وراثية للسلطة مبنية على التفوق الدائم لأقلية من الأقليات « بالولادة » محل أشكال السلطة المؤقتة المبنية إلى حد كبير على التفوق الفردي .

ما سبب هذا التبدل وكيف يتم ؟ إننا لا نعرف جواباً كاملاً أو نهائياً لهذه المشكلة التي نحاها إنجلز جانباً بإعلانه أن « وراثة الوظائف تتم من تلقاء ذاتها تقريباً في عالم يحدث فيه كل شيء عفوياً[1] » .

---

(١) : إنجلز : « ضد دهرينغ » – ص ٢١٢ .

ولسوف نكتفي ببعض اقتراحات . فالمجتمعات التي تكون فيها الوظائف والمراكز الاجتماعية وراثية ليست مفصلة كلها وفق نموذج واحد . ومورتون فريد[1] يميز فيها طبقتين كبيرتين ، « المجتمعات الرتبية » و « المجتمعات المنضدة » وذلك تبعاً لغياب أو وجود رقابة سياسية فعلية على البشر ورقابة متفاوتة الحزم على وسائل الانتاج . وكل التدرجات ممكنة ضمن نطاق هـذا السلم . وسوف نختار ، تمثيلا لها ، ثلاثة مجتمعات من المحيط الهادىء، أحدها ميلانيزي ، التروبريان ، والآخران بولينيزيان ، تيكوبيا وهاواي .

إن وصف مالينوفسكي للمجتمع التروبرياني يظل آية من آيات الانتروبولوجيا الحديثة وان كانت بعض تأويلات المؤلـّف هي اليوم موضع اعتراض . ومن النقاط التي أثارت جدلاً كثيراً النقطة المتعلقة بطبيعة السلطات التي يمارسها زعيم أوماراكانا، وهي قرية كانت تهيمن على مقاطعة كيريوينا، أغنى مقاطعات الجزيرة . فمالينوفسكي يجعل من هـذا الزعيم « الزعيم الأعلى » لتروبريان ، مقترحاً بذلك وجود شكل من أشكال الحكم المركزي.

والحال أن مادة مالينوفسكي بالذات[2] تبدو وكأنها تفرض تأويلاً آخر[3]. فالوحدةالسياسيةالأساسية للمجتمعهي القرية. وحتى أقوىالزعماءشأناً يمارسون سلطتهم على قريتهم بصورة رئيسية ، وعلى مقاطعتهم بصورة ثانوية . والمشاعة القروية تستثمر جماعياً بساتينها ، وتشن الحرب ، وتقوم بالاحتفالات الدينية ،

---

(١) : م . فريد : « تطور المجتمع السياسي » ، راندوم هاوس، ١٩٦٧، ص ١٨٢ - ١٩١ . وهذا المؤلـّف مثير ، وان كان يدعو إلى الأسف لأن كاتبـه لم يعرف ويناقش أطروحات ماركس عن « نمط الانتاج الآسيوى » إلا من خـلال الصورة الكاريكاتورية التي رسمها فيتفوغل لها .

(٢) : مالينوفسكي : « أبطال المحيط الهادىء الغربي » ، ١٩٢٢ .

(٣) : انظر مؤلف ج . سينغ أو برهوي : « سياسة الكولا (Kula) » ، مانشستر، ١٩٦٢ .

وترسل البعوث التجارية . واستقلالها الذاتي السياسي والاقتصادي على جانب كبير من الأهمية . ويسوسها البكر من العشيرة الفرعية المحلية السائدة . وقد لا يكون زعيم القرية رجلاً ذا رتبة . وعندما يجمع بين الزعامة والرتبة يكون مركزه بالغ القوة . وهو يمارس شيئاً من السلطة على المقاطعة ، أي على مجموعة من القرى تنضم إلى قريته في الحرب وفي الاحتفالات الدينية الكبيرة . وجميع الرجال من ذوي الرتب موزعون في شكل هرم ، رأسه هو زعيم أوماراكانا . وهذا الزعيم هو سيد أقوى القوى السحرية التي تتحكم بالمطر والشمس . والرجال ذوو الرتب يتجملون بحلي مميزة، ولكنهم يتميزون قبل كل شيء عن العوام بوجود محرمات ( تابو ) يتكاثر عددها كلما ارتقينا سلم الهرم . والأشخاص من ذوي الرتب العالية والزعماء لا يتمتعون بأي سلطة قضائية أو تنفيذية على الأشخاص من ذوي الرتب الدنيا في القرى غير المرتبطة بقريتهم . وعندما يطلب زعيم من الزعماء بذل الخدمات من أعضاء قريته أو مقاطعته أو من الأجانب ،يكون ملزماً بالتعويض عن هذه الخدمات. وهو يحصل على الموارد الضرورية عن طريق تعدد الزوجات الذي هو امتياز الزعماء ، وعن طريق الهبة التي يدين بها كل صهر لزوج أخته . والزعيم ذو الرتبة يتزوج واحدة من أخوات كل زعيم من زعماء قرية مقاطعته ، فيصبحون مدينين له بشطر هام من محاصيلهم وأشيائهم الثمينة . وهكذا يظهر الزعيم ذو الرتبة بمظهر الصهر « الممجد » والماجد للمشاعة بأسرها . وهذا الغنى الخارق يستخدم في إقامة الاحتفالات الكبيرة ، وبوجه عام في دمج عدد من القرى بـ « اقتصاد المقاطعة » . وعلى هذا فإن الزعيم هو الأداة لاقتصاد أوسع نطاقاً من اقتصاد القرية ، وكم بالأولى من اقتصاد وحدات الإنتاج المنزلية .

ولا يتمتع الزعيم بأي قوة عامة لتسوية المنازعات التي تظل من اختصاص الأنساب . إنما يتمتع الزعيم بسلاح أوحد هو السحر ، وخير السحرة تحت تصرفه . وعلى هذا فإن المجتمع التروبرياني لا يعرف حكومة مركزية . فما

معنى التسلسل الهرمي السائد فيه والرابط بين جميع الوحـــدات السياسية والإقليمية في الجزيرة ، أي بين الأنساب المحلية ؟

يرى أوبرهوي أن مرتبة هذا النسب أو ذاك من الانساب المحلية يمكن أن تعتبر محصلة الجمع بين عناصر ثلاثة : أ – مزية اقتصادية ، وتعني أن القرية تملك بساتين خصيبة أو أن موقعها ملائم للصيد البحري ، ب – الدرجة التي تلعب هذه القرية بموجبها دور المركز الموحد لنشاطات جيرانها الاقتصادية ، ج – موقعها في شبكة التصاهرات في ما وراء البحار ودورها في دارة التبادل المشهورة بين الجزر والمعروفة باسم الكولا . ويخلص أوبرهوي إلى الاستنتاج:

« أعتقد أن هـــذه العوامل الثلاثة المركبة هي التي تحدد المركز النسبي لمختلف القرى والأنساب المحلية التي تسيطر عليها . فعندما يلتقي تروبريانيان لا تربط بينهما رابطة القربى أو الزواج ويجثو أحدهما أمام الآخر ، فإن هذا السلوك يجب أن يفهم على أنه اعتراف رمزي بالمكانة النسبية التي تحتلهـا قرية كل منهما . وهكذا فإن أوماراكانا هي مركز المقاطعة الأعظم خصباً في الجزيرة ، وهي تسهم بقسط وافر في بعثات الكولا البحرية ، وتشرف على أوسع شبكة من المصاهرات الزواجية ، وتقيم أهم الاحتفالات ، في حين أن سكان مقاطعة بويتالو يملكون على العكس بساتين مجدبة ، ولا يملكون زوارق صالحة للإبحار في عرض البحر ، وعلاقاتهم الزواجية لمحية إلى حد كبير » .

إن مجتمع تروبريان لهو مثال على تسلسل هرمي وراثي يربط بين مختلف الأنساب والمشاعات القروية المحلية من دون أن يؤدي الوظيفة التي تؤديهـــا بنية سياسية دمجية . فسلطة الزعماء هي ركيزة العلاقات الاقتصادية والدينية التي تتخطى إطار المشاعات القروية الخصوصية ، من غير أن تدمج مع ذلك هذه المشاعات في شبكة اقتصادية واحتفالية واحدة تغطي الجزيرة بأسرها . ويتمتع الزعمـــاء بأقوى السلطات السحرية التي ينبغي عليهم أن يضعوها في خدمة مشاعاتهم . وعلى هـــذا فإن امتيازاتهم هي الوجه الآخر لواجباتهم

والمكافأة على الخدمات الاستثنائية التي يبذلونها لمشاعاتهم على المستويات كافة من وهمية أو فعلية. ومجتمع تروبريان هو أيضاً أشهر مثال على الأهمية والشكل اللذين قد تتلبسها المبادلات في المجتمعات البدائية المجزأة . فعلاوة على تبادل القلائد والأساور تتيح البعثات البحرية الكبيرة إمكانية التمون بالمواد الأولية الضرورية من حجارة للفؤوس وخيزران وصلصال الخ . ولقد كانت شبكة توزيع الكولا تؤلف رابطة **سياسية** واسعة تربط بين مجتمعات مجزأة يتوجب عليها أن تكفل الانتظام لتجارة حيوية **من دون مساعدة حكومة مركزية** تحفظ السلام وتوطده .

وإذا كان الزعيم التروبرياني يتمتع بالولادة بحقوق استثنائية على نتاج العمل وتبادلات أعضاء المشاعة ، فإنه بالمقابل لا يمارس بعد أي رقابة خاصة على عوامل الانتاج التي تظل ملكاً للأنساب المحلية . وهذه الخطوة سيتم خطوها في تيكوبيا .

بعد أن نشر ر. فيرث في عام ١٩٣٦ تحليلاً لبنية تيكوبيا الاجتماعية ، ولا سيا لعلاقات الرقابة ، نشر في عام ١٩٣٩ «الاقتصاد البولينيزي البدائي» الذي يقول عنه : [١]

« لقد حللت بنية المجتمع الاقتصادية لأن العديد من العلاقات الاجتماعية تصبح جلية جلاء كبيراً عندما يحلل مضمونها الاقتصادي . أضف إلى ذلك أن البنية الاجتماعية ، ولا سيا البنية السياسية ، ترتبط ارتباطاً لا مرية فيه بالعلاقات الاقتصادية ، وبوجه خاص بنظام مراقبة الموارد . ولقد كانت هذه العلاقات مرتبطة بدورها بنشاطات المجتمع ومؤسساته الدينية [٢] » .

إن اقتصاد تيكوبيا ، شأنه شأن اقتصاد تروبريان ، ليس اقتصاداً

---

(١) : مقدمة الطبعة الثانية ، ١٩٥٦ ، ص ١١٥ .

(٢) : وقد حلل هذه العلاقات في عام ١٩٤٠ في « عمل الآلهة في تيكوبيا » .

معاشياً[1] ، وإنما اقتصاد يلعب فيه إنتاج السلع « الثمينة » وتبادلها دوراً مرموقاً . فالزعيم يحتل في الاقتصاد مكانة سائدة . وله حق في الرقابة النهائية على الاراضي والزوارق الكبيرة وأثمن ممتلكات عشيرته . فهو « متملكها الرسمي » ، وهذا الامتياز يقوم على أساس رقابته العليا على خصوبة الأرض والمحيط الهادي ، وعلى أساس من أنه وسيط مرموق بين عشيرته وأسلافه والآلهة. وهو الذي يتولى في عملية الإنتاج مبادهة النشاطات الزراعيه والصيد البحري ، ويتكفل بتوجيه النشاطات التعاونية والصيد المشترك وإعداد الساغو[2] الخ . ويشرف كذلك على الاستعمال الصحيح لمعظم الموارد الطبيعية الأساسية . ويضمن المحافظة عليها بفرضه محرمات تحول دون استهلاكها الفوري ويضمن تراكمها للمستقبل برسم الأعياد ، الخ . كما أنه يعين الاختصاصيين ويكافئهم لبناء الزوارق البحرية الكبيرة وشباك الصيد الواسعة . وهو يستلم ويعيد توزيع كمية كبيرة من السلع ويحث على تكديسها بتنظيمه احتفالات كبيرة تحقق الاندماج للمجتمع على مستوى أعلى من العشيرة . ومن حقوقه أن يمده أفراد عشيرته بالمؤازرة المادية ، ولكنه لا يستطيع أن يفرض أي عقوبة مادية ضد أولئك الذين قد يمتنعون عن مد يد العون . وهو حَكَم المنازعات ، وقد يلجأ في بعض الحالات إلى القوة بمساعدة بعض أعضاء سلالته ضد مقترفي الجنح الكبيرة والقتلة الخ .

وعلى هذا فإن اللامساواة التي يتمتع بها الزعيم مزدوجة . « فاللامساواة طبيعية وغير قابلة للانتقاص على الصعيد الروحي والاجتماعي ... وهي بوجه خاص تدرجية في الميدان الاقتصادي » . ويساهم الزعيم وأسرته مساهمة مباشرة في الانتاج ضمن نطاق وحدته المنزلية . أما على مستوى المشاريع

---

(١) : « الاقتصاد البدائي » – ص ١٧ .

(٢) الساغو : دقيق النخل، وهو يلعب دوراً هاماً كاحتياطي وفي تغذية سكان ميلانيزيا. انظر جاك بارو : « الزراعة الغذائية الميلانيزية » ، ١٩٥٥ ، ص ٤٢ – ٤٧ .

الجماعية والمشاعية فإنه يلعب دوراً قيادياً ، ولكنه معفى من المهام الشاقة . فهو لا يكلف بأعباء ، ومحاصيله يجنيها له أعضاء عشيرته . وهو لا يستطيع أن يطبخ بنفسه طعامه . وبوجه الإجمال فإن العلاقات الاقتصادية علاقات شخصية بين الأفراد . وحافز الربح موجود ، ولكنه ملحق بالدور الاجتماعي في تكديس الثروات واستعمالها . والمعاملات الاقتصادية تخضع شأن سائر العلاقات الاجتماعية لـ « قانون المعاملة بالمثل » .

وليس في تيكوبيا ، كما هي الحال في تروبريان ، حكومة مركزية ، وان كان تسلسل الزعماء أشد صرامة وان كان على رأسهم فيما يتعلق بالطقوس زعيم أعلى . وبنية المجتمع لها ، على نحو أشد بروزاً مما في تروبريان ، شكل هرم تتألف قاعدته من العوام الذين يتحدر الكثير منهم من صلب الزعماء ، ولكنهم ليست لهم صفتهم ( ابتعاد في النسب عن الفرع البكر ) أو هم قد فقدوها . والفارق الأساسي يتمثل في ظهور رقابة مباشرة على أدوات الإنتاج ودور قيادي في النشاطات المنتجة على صعيد المشاعة إلى جانب الرقابة على توزيع المنتجات . ولكن الزعيم ليس معفى مع ذلك من المهام الإنتاجية المادية حتى عندما يتولى قيادتها .

أما في هاواي[1] فإن الزعماء ، على العكس ، لا يشتغلون . والتسلسل الاجتماعي ينطوي على مستويات ثلاثة : أسر الزعماء وعلى رأسها زعيم أعلى للجزيرة ، وزمرة الاداريين وهم بوجه عام من أقارب الزعيم البعيدين أو من ذوي المرتبة العالية في محلتهم ، وأخيراً العوام الذين يؤلفون جمهرة السكان والذين هم في غالب الأحيان من الأقارب البعيدين جداً للزعماء أو من حواشيهم. وثمة عدد لا بأس به من المحرمات يحيط بشخص الزعيم الأعلى . فالرجل من العامة لا يجوز له أن يلمس أي شيء استعمله الزعيم ، بل لا يجوز لظله بالذات

(١) : نعتمد هنا على تركيب م . سالينس : « البنيان الاجتماعي في بولينيزيا»، ١٩٥٨، ص ١٣ — ٢٢ .

أن يسقط على منزل هـــذا الأخير أو على ملابسه . ويتميز الزعيم عن سائر الناس بزينته الخاصة وربما أيضاً بلغة خاصة . والزيجات من العوام محظورة . فالزعيم سليل مباشر للآلهة ومن وظائفـــه الطقسية تكريس المعابد . وثمة احتفالات رسمية للاحتفاء بولادة أفراد الفئـة النبيلة وزواجهم ووفاتهم . والزعيم الأعلى يشرف على استعمال الأرض والبحر والميـاه المخصصة للري . ويحتفظ المنتج المباشر بالحق في استعمال قطعة أرضه. ولكن قد تنزع ملكيتها منه إذا رفض المساهمة في الأشغال الجماعية أو صرف شؤون قطعة أرضه على نحو غير منتج . وإعادات التوزيـع هي في الواقع إعادات توزيـع للرقابة على الجماعات المحلية بين حواشي زعيم من الزعماء حال ارتقائه سدة السلطة أو في أعقاب حرب من الحروب . وتؤلف هذه الحواشي نوعـاً من « بيروقراطية بدائية » تشرف على إنتاج الوحدات المنزلية الموضوعة تحت رقابتها .

أما الموارد اللازمة للمشاريع المشاعية الكبيرة وللأشغال والاحتفالات فتقتطع من جمهرة السكان وينتهي بها المآل بين أيدي الرفيعي المرتبـة من الزعماء الذين يعيدون توزيعها . وتُفرض محرمات على استعمال الموارد الطبيعية لإتاحة إمكانية الحفاظ عليها وتراكمها . وتوضع تحت تصرف الزعيم الأعلى القوة اللازمة لمعاقبة من يخرق حقوقه وينتهكها ، وتتنوع العقوبة تبعاً لمركز المذنب . ومشيئة الزعيم هي القانون الأعلى في خاتمة المطاف . وحوادث الاغتيال والتمرد والهجرة تحد من طغيان السلطة ومن طغيان القابضين على زمامها وتحقق شيئاً من التناوب في تاريخ هـــاواي السياسي بين مراحل اللامركزية والمركزية . وثمة بنية مشابهة في تونغا وصاموا وتاهيتي حيث لا أهمية تذكر للري. وبالرغم من العديد من العناصر المشتركة فإن الصورة شديدة الاختلاف عما هي عليه في تروبريان وتيكوبيا.فالأرض وعوامل الإنتاج ليست ملكية تامة للمنتجين المباشرين . ومن واجب هؤلاء إنتاج فائض يستخدم جزء منه في مشاريـع ذات فائدة جماعية تتعدى إمكانيات المشاعات المحلية . والفائض المعبأ في بعض المناسبات الاحتفالية قد يبلغ نسباً عالية . وهناك

أرقام تتحدث عن ٤٠٠٠٠ خنزير و ٢٠٠٠٠ كرنيبة من القلقاس [١] . والأرستقراطية منفصلة تمام الانفصال عن الإنتاج المادي . والانقسام الطبقي قائم على أساس تملك فائض عمل المشاعات المحلية والرقابة اللامتساوية على عوامل الإنتاج . وهناك حكومة مركزية . ولها سمة من سمات الدولة الأساسية : الحق في اقتطاع فائض عمل العامة من الناس ، ولكن هذه الدولة تظل جنينية بحكم من عدم وجود قوة عامة حقيقية وعدم تطور التنظيم الإقليمي للسكان . وهذا الانقسام الاجتماعي لا يلقى في حد ذاته اعتراضاً من السكان . وحوادث التمرد لا تستهدف إلغاءه ، بل إرجاعه إلى حدود محتملة [٢] .

وحتى نعثر على بنية دولة متطورة كامل التطور لا بد أن نغادر الجناح البولينيزي ونتجه نحو الدول الافريقية التقليدية أو نحو الدول والامبراطوريات في أميركا ما قبل الكولومبية . ولنشر ، من دون أن تكون هناك حاجة للدخول في التفاصيل، إلى أن السكان في هذه المجتمعات مقسمون إدارياً [٣] ، وأن السلطة المركزية قائمة فعلاً من خلال المأمورين الإقليميين المعينين أو الوارثين [٤] . وللدولة قوة عامة ، وسلطة اقتطاع الضرائب في شكل عمل أو منتجات، وهي تُعد في كل مكان وظيفة أساسية من وظائفها. والجماعات

---

(١) : القلقاس بقلة زراعية ، والكرنيب من فصيلة القرعيــات يصلح ثمره الزينة وكآنية . « المعرب »

(٢) : ينبغي أن نقيم صلة قربى بين هذه الوقائع وبين الوقائع التي حللها ماكس غلوكمان في « طقوس التمرد في جنوب شرقي إفريقيا » ( ١٩٥٢ ) و « النظام والتمرد في افريقيا القبلية ». ( ١٩٦٣ ) .

(٣) : ر. كارشتن : « دولة مستبدة في الماضي : حضارة امبراطورية الإنكـــا » ، ١٩٤٩ ، ص ٩٩ .

(٤) : لوسي ماير : « مدخل إلى الانتروبولوجيا الاجتماعية » ، اوكسفورد ١٩٦٥ ، ص ١١٣ .

المحلية المنظمة تبعاً لعلاقات القرابة قد فقدت جزءاً من رقابتها على الأرض . وللدولة الحق في تقرير شخصية شاغلها وطبيعة استعمالها . وتنظم الدولة النشاطات في الميدان السياسي والاقتصادي ، وعلى مستوى لا ترقى إلى مثله الجماعات المحلية ، بيد أن هذه الجماعات تضمن دوماً نوعاً من الحماية لأعضائها ومن التعاون فيما بينهم . والاستقلال الذاتي للجماعات المحلية متقلص بهذا القدر أو ذاك بحكم الالتزامات الجديدة تجاه السلطات المستقلة عن الجماعات التي تربطها صلات القرابة وعن المشاعات المحلية . إن شبكة من العلاقات الجديدة متطورة ههنا على نطاق واسع خارج علاقات القرابة ، وهي تؤلف إطار الأشكال الجديدة للارتقاء الاجتماعي واحتلال المراكز . والدولة مسؤولة عن السلم في الداخل وعن الدفاع أو الهجوم في الخارج .

والدولة هي التي تبادر إلى الأشغال ذات النفع العام، وتشرف على التجارة الخارجية ، وبوجه عام على تداول السلع الثمينة .

ويجسد الدولة شخص عاهل ينتمي إلى بعض الأنساب التي تبرر هيمنتها بمواثيق صوفية وبأساطير وبقدرتها على التقرب من الكائنات فوق الطبيعية[1] التي يتعلق بها مصير رفاه الامة . ولقد كان هناك وجود أحياناً في افريقيا لإكليروس متخصص . أما في الدول ما قبل الكولومبية فإن هذا الوجود معمم . وقد وصف رادكليف – براون تجسد الدولة في شخص العاهل بعبارات تتعدى الإطار الافريقي :

« يصعب غالباً الفصل ولو بالفكر بين الوظائف السياسية وبين الوظائف الطقسية أو الدينية . وعلى هذا يمكن القول إن الملك في المجتمعات الافريقية هو رئيس السلطة التنفيذية والمشرع وقاضي القضاة والقائد الأعلى للجيش ورئيس الكهنة أو كبير أئمة الطقوس وربما أيضاً « الرأسمالي » الأول في المشاعة بأسرها. ولكن من الخطأ أن نتصور أنه يجمع في شخصه عدداً كبيراً

---

(١) : لوسي ماير : « الحكومة البدائية » ، ١٩٦٢ ، ص ٢٤٧ .

من المهام المنفصلة والمتمايزة . إذ ليس له غير مهمة واحدة، وهي أن يكون ملكاً . أما الواجبات والنشاطات المختلفة والحقوق والامتيازات والميزات المرتبطة بشخصه فإنها تجعل منه كلاً موحداً[١] » .

ولعل اندمـاج الوظائف والسلطات المتعددة هذا في شخص رجل واحد لا يمكن أن يبدو في نظر الانسان الغربي إلا كعلامة على سلطة « مستبدة » لا تعرف من شريعة غير مشيئة العاهل المتعسفة .

وعلى هذا ، وبوجه الإجمال ، فإن الدولة ، التي يجسدها عاهل ينتمي إلى سلالات نبيلة ، تسيطر على السكان الذين هم في غالب الأحيان من الفلاحين[٢] المنظمين في مشاعات ما تزال علاقات القرابة تلعب فيها دوراً أساسياً.وهؤلاء السكان يدينون للدولة بجزء من عملهم وإنتاجهم . وهذا الفائض مكرس من جهة أولى لاستهلاك الطبقة الحاكمة الذي يتخذ أشكالاً سافرة من البذخ، ومن جهة ثانية لمشاريع ذات نفع عام ، حقيقي أو وهمي . وللرق وجود، ولكنه لا يلعب غير دور ثانوي في الإنتاج[٣] .

---

(١) : رادكليف ـ براون : الصفحة ١٤ من مقدمة « الأنظمة السياسية الافريقية » بقلم ميير فورت و إ. بريتشارد ( ١٩٤٠ ) .

(٢) : يذهب إريك وولف في الصفحة ١٠ من كتابه « الفلاحون » ( ١٩٦٦ ) إلى حد القول : « إن إنتاج مال للريع هو الذي يميز الفلاح عن الزراع البسيط » . ولنقارن بهذا رسالة إنجلز إلى برنشتاين في ٩ آب ١٨٨٢ : « ها نحن من جديد أمام التاريخ الأزلي للأمم الفلاحية . فمن إرلندا إلى روسيا ومن آسيا الصغرى إلى مصر لا يكون وجود للفلاح في الأمة الفلاحية إلا لكي يُستغل . هكذا كانت الحال منذ عهد الدولة الآشورية والفارسية». ووجود هذه العلاقة الأساسية بين المشاعة القروية وبين الدولة التي تستغلها تدين علم السلالات البشرية أو علم الاجتماع الريفيين عندما يدرسان المشاعات الريفية على أنها عالم أصغر لا علاقة له بالعالم الخارجي .

(٣) : لوسي ماير : « الحكومة البدائية » - ص ١٨٧ .

إن هذه الأمثلة القليلة تكفي لتسليط الضوء على تنوع تطور اللامساواة وتعقيده في المجتمعات البدائية . فهذه المجتمعات ، يجب أن نكرر ذلك ، لا تقل تنوعاً عن المجتمعات الطبقية . فإطلاق اسم « الشيوعية البدائية » على اقتصاد البوشمن وهم من الصيادين — الملتقطين الذين يعيشون في شكل عصابات في صحراء كالاهاري ، وعلى اقتصاد الكواكيوتل حيث اتخذ التنافس على الهبات والهبات المضادة لاكتساب الألقاب شكل « البوتلاتش[1] » المأساوي المشهور ، وعلى اقتصاد تروبريان القادر على تنظيم تبادلات بحرية بين جزر يبعد بعضها عن بعض مسافة تتراوح بين ١٠٠ و ١٥٠ ميلاً ، وعلى اقتصاد الممالك البولينيزية الكبيرة ، هذا إذا لم نشأ أن نتكلم عن امبراطوريات غانا ومالي والمكسيك القديمة ، إنما يعني محو فروق أساسية تحت عنوان واحد . فالملكية المشتركة للأرض — وماركس يلح على ذلك — يمكن أن تتلبس كالملكية الخاصة الاشكال الأكثر تنوعاً . وهل يمكن على سبيل المثال أن نمحض ثقتنا مؤرخاً يغرق جميع الفروق بين الأشكال الاغريقية — الرومانية أو الرأسمالية للملكية الخاصة ويخلط بين مجتمعات طبقية متمايزة تحت هذه اللافتة العامة : « مجتمع تسود فيه الملكية الخاصة » ؟

أضف إلى ذلك أن أمثلتنا تتيح لنا أن نكتشف ونصوغ صياغة «عاملية» بعض المشكلات التي يتوجب على الأنتروبولوجيا والتاريخ أن يعمقاها حتى يكف ماضي الإنسانية عن أن يكون لغزاً . لنعدد بعض هذه المشكلات :

١ً — كيف تبدو وراثة الوظائف والمراكز في بعض المجتمعات البدائية ؟ ينبغي أن نلاحظ أن المجتمع البدائي ينطوي، حتى في أشكاله الأكثر بساطة، وعلى أساس تقسيم العمل بين الجنسين ، على مراكز اجتماعية مختلفة بالنسبة إلى الرجال والنساء ينضاف إليها الفرق بين الأخوة الكبار والصغار .

٢ً — في أي شروط يتطور اقتصاد إعادة التوزيع الذي يحول ويحل

(١) : مهرجان ديني عند هنود أميركا الحمر تتبادل فيه الهدايا . « المعرب »

جزئياً محل آليات المعاملة بالمثل التي كانت تنظم تقليدياً مبادلات السلع والخدمات داخل الجماعات أو فيما بينها[١] .

٣ً – كيف تنبني خارج علاقات القرابة علاقات اجتماعية من نمط جديد ؟ لنذكر على سبيل المثال التقسيمات الطبقية على أساس العمر والروابط الطوعية والدينية والسياسية والاقتصادية . إن هذه العلاقات الجديدة قد تتآلف بانسجام [٢] مع تنظيمات القرابة وقد تتعارض معها . ومن الممكن أيضاً أن تعاود ظهورها داخل المجتمعات التي تشكل دولاً .

٤ً – كيف تظهر ، بالإضافة إلى اللامساواة في إعادة توزيع النتاج الاجتماعي ، لامساواة في الرقابة على عوامل الإنتاج ؟

لقد سبق أن حظيت هذه المشكلات بالعديد من الأجوبة الجزئية التي لا نرى داعياً لتحليلها هنا . ولكن لنشر مع ذلك إلى أن هذه الأجوبة تؤيد في غالب الأحيان أطروحة ماركس المركزية القائلة إن اللامساواة الاجتماعية تحمي المصالح الجماعية للمشاعات البدائية وتشكل عاملاً حاسماً في تقدم هذه الأخيرة . وجميع أمثلتنا تدعونا بمعنى من المعاني إلى الرجوع إلى أطروحات ماركس الأساسية ولا سيما أطروحاته بصدد « نمط الإنتاج الآسيوي » ، وإلى إعادة تمحيصها .

فإلى أي حد يمكن للمفهوم الأخير هذا أن يستعاد من الماضي وأن « يوضع قيد التداول من جديد » من قبل العلم الحديث ؟

إن الصيغة بالأصل ملتبسة لأن هذا المفهوم قد استخدم منذ زمن بعيد من

---

(١) : انظر ك. بولانيي : « التجارة والسوق في الامبراطوريات الاولى » ، ١٩٥٧ ، ص ٢١٨ – ٢٣٧ .

(٢) : على سبيل المثال لدى جماعات الآروشا في تانغانيقا . انظر ب. هـ. غوليفر: «الرقابة الاجتماعية في المجتمع الافريقي » ( ١٩٦٣ ) .

قبل العديد من المؤلفين غير الماركسيين[1] ، ممن أخذوا به من خلال مؤلفات ك. فيتفوغل في صورة شوهاء مفقرة . فهذا الأخير يرى أن « نمط الإنتاج الآسيوي » يولد في المجتمعات « الهيدرولية »[2] . وإذا ما وجد في مجتمعات غير هيدرولية ، فلا مناص من أن يكون قد اقتبس عن مجتمع هيدرولي أو فرض عن طريقه . بيد أن أطروحة ماركس وانجلز مغايرة تماماً . فورشات الأشغال الكبيرة المنتجة ، أسواء كانت هيدرولية أم لم تكن ، وغير المنتجة ليست إلا واحداً من الأسس الممكنة لظهور سلطة دولة تهيمن على المشاعات البدائية ، وهي في غالب الأحيان تلي هذا الظهور ولا تسبقه . ومن هـذه الأسس الممكنة أيضاً الوظائف الدينية ، وبصورة عامة « ضرورة المحافظة على المصالح المشتركة ومكافحة المصالح المعاكسة » .

« إن الدولة التي توصلت إليها الجماعات البدائية المشاعية المنتمية إلى قبيلة واحدة بهدف الحفاظ على مصالحها المشتركة وحماية نفسها من الأعداء الخارجيين تتقلد بدءاً من هنا وظيفة الإبقاء بالقوة على شروط وجود وسيطرة الطبقة الحاكمة ضد الطبقة المحكومة »[3] .

إن ماهية « نمط الإنتاج الآسيوي » بالذات هي الوجود المركب **لمشاعات بدائية** يسود فيها التملك المشترك للأرض ، ومنظمة جزئياً على أساس علاقات القرابة ، **ولسلطة دولة** تعبر عن **الوحدة** الفعلية أو الوهمية بين هذه المشاعات ، **وتراقب** استعمال الموارد الإقتصادية الأساسية ، **وتتملك مباشرة** جزءاً من عمل وإنتاج المشاعات التي تسيطر عليها .

---

(١) : نذكر على سبيل المثال لا الحصر بدرو كاراسكو وموروتون فريد وهـاكنبرغ و ج. ب. مردوخ ، و ج. ستيوارد . وممن حاربوه إ. ليش في « المجتمع الهيدرولي في سيلان » ، في مجلة « الماضي والحاضر » ، ١٩٥٩ ، العدد ١٥ ، ص ٢ – ٢٦ .

(٢) : هيدرولي : متعلق بالطاقة المائية . « المعرب »

(٣) : انجلز : « ضد دهرينغ » .

وعلى هـذا فإن « نمط الانتاج الآسيوي » هو في جوهره أحد أشكال **الانتقال** من المجتمعات اللاطبقية إلى المجتمعات الطبقيـة . وعلى هذا الأساس فإن بنيته تجمع وتوحد علاقات إنتـاج وتنظيم اجتماعي خاصة بالمجتمعات اللاطبقية ، وعلاقات انتاج وسيطرة جديدة تجعل منـه مجتمعاً طبقياً . إن « نمط الانتـاج الآسيوي » يعبر إذن ، في شكل نوعي متفرد ، عن تناقض الانتقال من المجتمعات اللاطبقية إلى المجتمعات الطبقية ، وهـذا التفرد يتجلى في أن الاستغلال الطبقي يتحقق من خـلال الأشكال المشاعية لملكية الأرض وتملكها .

وعلى هذا فإن ما يجعل مجتمعاً من المجتمعات ينتمي إلى نمط الانتـاج الآسيوي ليس وجود ورشات أشغال كبيرة تسيّرها سلطة مركزية[1] ، بل وجود مشاعات تمتلك جماعياً وسائل الانتاج الأساسية التي تعود إلى الدولة الرقابة الأخيرة عليها .

وبناء على هذا التعريف فإن مفهوم « نمط الانتاج الآسيوي » له على ما يبدو ، في المكان والزمان ، حقل للتطبيق أوسع بكثير مما كان يمكن لماركس وانجلز أن يتصوراه[2] ، ومن هنا فإن النعت « الآسيوي » لا يناسبه

---

(١) : يتضح أكثر فأكثر ، على ضوء التنقيبات الأثرية الحديثة ، أن الزراعة في بلاد ما بين النهرين ووادي نهر الهندوس كانت تعتمد في العصور الأولى من تطورهـا على استخدام الفيضانات العفوية لمجاري المياه . أما الأقنية فلم تعرف إلا في زمن متأخر . ولقد ظل الري بواسطة الفيضان في مصر الشكل الأساسي للري ، ولم تفعل الأقنية من شيء غير أن عززت مفعوله .

(٢) : انظر تحليل كاراسكو الممتاز للتيبت التقليدي في « الأرض والسياسة في التيبت» ، ١٩٥٩ ، ص ٧٩ ، ٨٥ ، ٢٠٧ - ٢٢٢ : « ليس هناك انفصال بين السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية . فمن يشرف على الأرض يشرف أيضاً على الدولة . والواقع أنه هو الدولة، والدولة ، أي جهازها الجماعي ، تمتلك الأرض . والسيطرة الجماعية للطبقة العليا تجد تعبيرها السياسي في السلطة المطلقة للدالاي لاما وفي ملكيته للأرض بأسرها وفي تبعية الشعب كله له بوصفه رعيته » .

بالمرة تقريباً . فهو قابل للتطبيق على الممالك الافريقية التقليدية حيث لم يكن وجود بوجه الإجمال لورشات الأشغال المنتجة الكبيرة وحيث تطورت ، تحت إشراف الأرستقراطيات القبلية ، تجارة بين القبائل ، بله بين الأمم ، للمنتجات الثمينة من ذهب وعاج وجلود ورقيق . وربما كانت هذه هي أيضاً حال دول التاي في شبه جزيرة الهند الصينية ، تلك الدول التي كانت تشرف على الطرق التجارية بين الصين والهند[1] .

هل ينبغي إذن في عام ١٩٦٨ أن نرجع إلى ماركس وأن نضع قيد التداول من جديد مفهوماً أنشىء في عام ١٨٥٨ ؟

كلا ، إذا كان المطلوب الاكتفاء باسترجاع المفهوم كما شاده ماركس . ونعم ، إذا حررناه من أجزائه الميتة وحولناه إلى مفهوم جديد على أساس معارف عصرنا ومشكلاته .

ما هذه الأجزاء الميتة ؟

قبل كل شيء فكرة « الاستبداد الشرقي » . فهذا المفهوم لا ينتمي إلى العلم السياسي ، بل إلى الأيديولوجيا. فهو يوحي بسلطة قمعية تجسدها إرادات متعسفة : حاكم مطلق . ومن غير المجدي ، بل من السهل للغاية أن نعارض هذه الفكرة على نحو ما فعل فولتير ويسوعيو القرن الثامن عشر ، باهتمام أباطرة الصين بأن يحكموا حكماً عادلاً . ويكفي أن نقارن بين آراء مؤلفين معاصرين بصدد سلطة الإنكا الكلية حتى يتضح الطابع المبهم والذاتي لهذا المفهوم . فكارشتن يرى أن « حكومة الإنكا الكلية ( التوتاليتارية ) لم تكن طغياناً لا يطاق . ولم يكن اضطهاد الرعايا مباحاً بصورة من الصور . وأروع جوانب حضارة الإنكا كان تشريعها الاجتماعي علاوة على نظامها السياسي بوجه عام » . أما بالنسبة إلى ل. بودان فإن «امبراطورية الإنكا الاشتراكية»

---

(١) انظر بصدد دول الشان في بورما كتاب إ. ليش : « الأنظمة السياسية في بورما العليا » ، ١٩٥٤ ، ص ٢٣٩ – ٢٥١ . وليش يرى فيها بنية « اقطاعية » .

كانت « معرضاً من بشر سعداء » ، وأساسها « امحاء الفرد[1] » . وهـذه الآراء لا تعلمنا إلا القليل عن الإنكا والكثير عن أصحابهـا ، ولكن ينبغي ألا نكتم القارىء أن ماركس وإنجلز ، بخلاف ما هو شائع ، أقرب بكثير إلى ل. بودان منهما إلى ر. كَرشتن .

بيد أن هذه المفارقة ظاهرية ليس إلا ، إذ أنهـا تعبر مباشرة عن جزء ميت آخر من أطروحات ماركس وانجلز ، ونخص بالذكر الفكرة التيعدلاها أصلاً في عام ١٨٨١ والتي تنص على أن نمط الانتـاج الآسيوي يعني ركوداً وبؤساً أزليين وولوجاً ناقصاً في «الحضارة» الناقصة والخائبة المسمى جزئياً إذا جاز التعبير . وصحيح أن المشاعة الريفية، قاعدة « الاستبداد الشرقي » تبدت في عام ١٨٨١ في شكل جديد، دينامي،متجدد الشباب،ولكن ثقل النصوص السابقة يغلب على هذه النظرة الجديدة ويحول دون تطويرها . والحال أن علم الآثار الحديث[2] قد بيَّن بمـا فيه الكفاية أن ما ولد في اليونان ليس « الحضارة » وإنما فقط الغرب ، وهو واحد من أشكالها الخصوصية انتهى بأن غلب عليها . ومن وجهـة نظر دينامية القوى المنتجة فإن ظهور الدولة والمجتمعات الطبقية التي صنفها ماركس وإنجلز في « نمط الإنتـاج الآسيوي » يشهد على العكس على تقدم هائل للقوى المنتجة . وإذا كانت مصر الفرعونية وبلاد ما بين النهرين والامبراطوريات مـا قبل الكولومبية تنتمي إلى « نمط الإنتاج الآسيوي » ، فإن هذا النمط يتطابق والحالة هذه مع الأزمنة التي يتحرر فيها الإنسان محلياً ولكن بصورة نهائية من اقتصاد احتلال الأرض ، ويخترع أشكال انتاج جديدة ، كما يخترع الزراعة وتربية الحيوان والهندسة

(١) : ر. كارشتن : « دولة مستبدة في الماضي » ، ص ٢٦٦ . و ل. بودان : « امبراطورية الانكا الاشتراكية » ، ١٩٢٨ ، ص ٢٢٦ .

(٢) : غ. تشايلد : « التطور الاجتماعي » ، ١٩٥٠ . وكلارك : « مـا قبل تاريخ العالم » . انظر تلخيصنا له في مجلة « الفكر » ، ١٩٦٣ ، العدد ١٠٧ .

المعمارية والحساب والكتابة والتجارة والعملة والحقوق وأدياناً جديدة ، الخ . وعلى هذا فإن « نمط الانتاج الآسيوي » يعني في أشكاله الأصلية،لا الركود ، بل أعظم تقدم للقوى المنتجة تم تحقيقه على أساس أشكال الإنتاج المشاعية القديمة .

بيد أن أطروحة ماركس تحتفظ على ما يبدو ببعض الصحة بالنسبة إلى العصور المتأخرة التي شهدت غرق المجتمعات التي من النمط « الآسيوي » في ركود طويل الأمد.ولا مجال لإنكار تفاوت وبطء تطور العديد من المجتمعات الطبقية اللاغربية . ولكن ينبغي أن نعيد إلى الأذهان أن بعضاً منها ، كالصين ، كان حتى مستهل القرن السادس عشر أكثر تقدماً من المجتمع الغربي. ولم تحفر حفرة القطيعة والتنائي إلا مع تطور الرأسمالية [١] . ومع ذلك فإن جوهر المناقشة النظرية لا يكمن ههنا . وإنما مرده إلى أن بعض نصوص ماركس توحي بفكرة أن « نمط الانتاج الآسيوي » لا بد أن يؤدي **بالضرورة** إلى ركود طويل الأمد . والحال أن « نمط الانتاج الآسيوي » ، شأنه شأن كل نمط إنتاج ، قابل لأن يتطور بطرق مختلفة ، وهذا التطور رهن ببنيته الداخلية وبالوسط التاريخي . إن البنية الداخلية لنمط الانتاج الآسيوي تجمع بين البنى المشاعية والبنى الطبقية . وعليه فإن نمط الانتاج الآسيوي ما أمكنه أن يتطور وأن يتحول وأحياناً أن يزول إلا بمقدار ما أن علاقات الانتاج والملكية المشاعية قد قوضتها وحلت محلها أشكال متنوعة للملكية الخاصة . وبمقدار ما أن هذا التطور لا يتحقق فإن نمط الانتاج الآسيوي يتحجر ويؤدي إلى جمود وركود نسبيين في المجتمع . وربما كان الطريق الأول طريق الصين واليابان في أشكال وأزمنة شديدة الاختلاف . وربما كان هذا الطريق الأول يعني أن بعض أشكال نمط الانتاج الآسيوي قد

(١) : انظر أعمال ج. نيدام الممتازة عن العلم والمجتمع الصينيين التي تبرهن على تفوق العلم الصيني حتى عصر النهضة الأوروبية ولا سيما حتى ولادة العلوم « التجريبية » .

تؤدي ، مع تطور الملكية الشخصية ، المولوية والفلاحية ، إلى ولادة أشكال مشابهة بهذا القدر أو ذاك للعلاقات الإقطاعية الاوروبية [1] وان يكن دور الدولة قميناً بأن يحمل هذه « الإقطاعيات » تحتفظ ببعض السمات المميزة لنمط الانتاج الآسيوي. ولكن الطريق الثاني، طريق التطور «المتباطىء» ، أمكن له أن يكون الطريق الغالب للتطور في العديد من الحالات ولا سيما أن قدرة الدولة على اقتطاع الريع سخرة وعيناً من المشاعات كانت قمينة بعرقلة تحول التقنيات وتطور المبادلات . وفي هذه الحالة ، وفي هذه الحالة فقط ، يمكن لأطروحة ماركس أن تلقى شيئاً من التأييد . ومن الممكن على كل الأحوال أن تكون قد وجدت طرق أخرى للتطور ، وعلى سبيل المثال الطريق الذي تلا انهيار اقتصاديات القصور في اليونان في العهود الأولى الغابرة .

وعلى هذا فإن المسألة ليست مسألة « عودة إلى ماركس » لأن هذه العودة تعني والحالة هذه الرجوع إلى مرحلة تم تجاوزها من الإعلام العلمي. إن المسألة بالنسبة إلى الماركسي هي إيجاد المفاهيم النظرية التي تفسر ممارسة عصره (العلمية وغير العلمية) والتي تعتمد ما أمكن ذلك على التحاليل الموروثة عن ماركس . وإنما بهذا الشرط وحده يمكن للمادية التاريخية بوصفها تصوراً عاماً للعالم ألا تتحجر في جسم مغلق من العقائد السحرية .

وعليه فإن مفهوم نمط الإنتاج الآسيوي أو أي مفهوم معادل له وأكثر توفيقاً من حيث التسمية يمكن ويجب أن يضعه العلم الحديث قيد التداول العملي إذا ما حُرر هذا المفهوم من أجزائه الميتة وقوبل مع كل الاعلام المتاح في عصرنا وأُغني بتحليل نظري جديد لبنى القرابة وللبنى الدينية والاقتصادية في المجتمعات اللاطبقية أو في المجتمعات الدَوْلية [2] البدائية .

---

(١) : انظر م. غودولييه : « مفهوم « نمط الانتاج الآسيوي » و«المخططات الماركسية لتطور المجتمعات » - مركز الدراسات والأبحاث الماركسية » - ١٩٦٤ - ص ٣٤ .

(٢) نسبة إلى الدولة لا الدول . « المعرب »

ولكن المسألة ليست مسألة وجوب إضافة مفهوم جديد إلى المفـــاهيم الاخرى فحسب ، وإنما هي أيضاً وأساساً مسألة طريقـة جديدة في طرح المشكلات . فمن الواجب أن يتم تناول مشكلة أصل الطبقات من طرفيهـا الاثنين ، أي من طرف المجتمعات اللاطبقية التي تسيطر عليها علاقات القرابة ( الانتروبولوجيا ) ومن طرف الأشكال الأولى للمجتمعات الطبقيـــة ( علم الآثار ، التاريخ) . وما تفسير التاريخ إلا تحليل المجتمعات والعصور الخاصة، وفي الوقت نفسه إنشاء وصياغة نظرية العلاقات الاجتماعية وتطورها ، نظرية علاقات القرابة والدين وأشكال السلطة الخ . إن العلم التاريخي يعبىء ويوحد العلوم الانسانية كافة. ولقاء ذلك يستطيع أن يكتشف المنطق المستتر للبنى والمسالك الاجتماعية التي قد تبدو للوهلة الأولى، وفي حال انتمائها إلى مجتمعات مغرقة في القدم أو لاغربية ، غريبة أو غير ذات معنى . ومثل هذا النهج ينقض في آن واحد المذهب الوضعي الذي لم ينج منه العديد من المؤرخين الماركسيين ومذهب النشوء والارتقاء الضيق الموروث عن القرن التاسع عشر.

إن كل مناقشة حول نمط الإنتاج الآسيوي تقودنا إذن **إلى ما بعده** ، نحو تكوين نظرية مقارنة عن البنى الاجتماعيـــة وإنشاء مخطط متعدد الخطوط لتطور المجتمعات[1] . وتستطيع الماركسية ويجب عليها أن تلعب هنا دوراً ثورياً . ولن يكون ذلك في مستطاعها ما لم تعمق تحليل مبادئهـا بالذات . والحال أن مبدأ الماركسية الأساسي هو الأطروحة التي تنص على أن الأسس الأخيرة للحياة الاجتماعية تكمن في نمط إنتاج الحياة المادية .

فهل في المستطاع التمسك بهذه الاطروحة عندما نرى علاقـات القرابة تلعب في المجتمعات البدائية **الدور السائد**؟ وكيف نفهم في هذه الحال **الدور السائد** للقرابة داخل المجتمعات البدائية ، وفي الوقت نفسه الدور المحدّد

---

(١) : انظر م. غودولييه : « العقلانية واللاعقلانية في الاقتصـــاد » ، ١٩٦٦ ، ص ٩٠ - ٩٨ و ٢٢٩ - ٢٣١ .

للاقتصاد في التحليل الأخير ، وبوجه عام كيف نفهم الدور السائد للبنية في نمط محدد من المجتمع ؟

لقد أشار ماركس إلى المشكلة في « الرأسمال » عندما رد على أحد نقاده :

« في تقديره أن رأيي القائل إن نمط الإنتاج المحدّد والعلاقات الاجتماعية الناجمة عنه ، وبكلمة واحدة ، إن بنية المجتمع الاقتصادية هي الأساس الواقعي الذي تشاد عليه فيما بعد البناية الحقوقية والسياسية ، الشيء الذي يجعل نمط إنتاج الحياة المادية يسيطر بوجه عام على تطور الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية – في تقديره أن هذا الرأي صحيح بالنسبة إلى العالم الحديث الذي تسيطر عليه المصالح المادية ولكنه غير صحيح بالنسبة إلى العصر الوسيط حيث كانت تسود الكاثوليكية ، ولا بالنسبة إلى أثينا وروما حيث كانت تسود السياسة . وإنه لمن المستغرب بادىء ذي بدء أن يحلو لبعض الناس أن يفترض أن فلاناً يجهل هذه التعابير الشائخة والمهترئة بصدد العصرين الوسيط والقديم . والشيء الذي لا يحتاج إلى دليل أنه ما كان في مستطاع الأول أن يحيا بالكاثوليكية ، والثاني بالسياسة . والشروط الاقتصادية القائمة آنذاك هي التي تفسر على العكس لماذا لعبت الكاثوليكية **هناك** والسياسة **هنا** الدور الرئيسي . وما من أحد يجهل ، من جهة أخرى ، أنه سبق لدون كيشوت أن ندم لاعتقاده أن الفروسية المتجولة **تنسجم** وجميع أشكال المجتمع الاقتصادية »[1] .

إن خطأ المنطلق الذي يحول دون أي حل هو اعتبار الاقتصاد والقرابة في المجتمعات البدائية بنيتين خارجيتين إحداهما عن الأخرى ، شأنهما شأن البنية التحتية والبنية الفوقية . والواقع أن العالم الاقتصادي سيميز بسهولة القوى المنتجة في هذه المجتمعات ( الصيد ، الزراعة ، تربية الحيوان ، الخ ) ،

---

(١) : « الرأسمال » ، الكتاب الأول ، المجلد الأول ، ص٩٣ .

ولكن لن يكون في مستطاعه « عزل » علاقات إنتاج « مستقلة بذاتها » . أو هو سيميزها ، على الأقل ، من خلال عمل علاقات القرابة بالذات . فهذه العلاقات تحدد حقوق الفرد على الأرض ومنتجاتها ، وواجباتـه في الأخذ والعطاء والتعاون . وهي تحدد أيضاً سلطة بعض الأفراد على بعضهم الآخر في مضمار السياسة والدين . كما أنها تشكل في خاتمة المطاف ، على نحو ما يبين كلود ليفي – شتراوس ، « الهيكل السوسيولوجي » للفكر « الهمجي » ، واحداً من المخططــات التي تنظم التصورات الأسطورية للعلاقة بين الثقافة والطبيعة ، أو للعلاقة بين الانسان والحيوان والنبات [١] .

وعليه فإن علاقات القرابــة في هذا النمط من المجتمع تؤدي وظيفتها بوصفها علاقات إنتاج وعلاقات سياسية وتصوراً أيديولوجياً . إن القرابة ههنا بنية تحتية وبنية فوقية في آن واحد .

هذا التعدد الوظيفي للقرابة في المجتمعات البدائية يفسر في رأينا واقعتين اثنتين انعقد عليهما الإجماع منذ القرن التاسع عشر : تعقيد علاقاتها والدور السائد لهذه العلاقات . فلأن القرابة تؤدي وظيفتها بصورة مباشرة وداخلية بوصفها علاقة اقتصادية وسياسية وأيديولوجية لذا فإنها تؤدي وظيفتهـا في الوقت نفسه بوصفها الشكل الرمزي الذي يعبر فيه مضمون الحياة الاجتماعية عن نفسه باعتباره اللغة العامة لعلاقات البشر فيما بينهم ومع الطبيعة [٢] .

إن« التطابق »بين الاقتصاد والقرابة لا يتبدى في شكل علاقة خارجية،

---

(١) : ك. ليفي – شتراوس : « من العسل إلى الرماد » ، ١٩٦٧ ، ص ٣٧ ، ٩٧ ، ١١٣ ، ١٢٤ ، ٢٤١ .

(٢) : ومن هنا كان خطأ الانتروبولوجيين الذين يقدمون هذه الوظيفة الرمزية للقرابة على غيرها من الوظائف ويحملون منها لغة تعبيرية خالصة ، والخطأ المعاكس الذي يرتكبه أولئك الذين يسعون إلى تحديد مضمونها مسقطين منها وظائفها الاقتصادية والسياسية والدينيــة . انظر م. غودولييه : « النظام والبنية والتناقض في « رأسمال » ماركس » مجلة « الأزمنة الحديثة » – تشرين الثاني ١٩٦٦ – ص ٨٢٨ – ٨٦٤ .

وإنما في شكل علاقة داخلية ، وهذا من دون أن تختلط العلاقات الاقتصادية بين ذوي القربى بعلاقاتهم السياسية والجنسية الخ . إن وحدة الوظائف لا تستتبع اختلاطها . كما أن تعدد وظائف القرابة هذا قد أوجبه في الوقت نفسه البنية العامة للقوى المنتجة ومستوى تطورها الضعيف الذي يفرض تقسيم العمل بين الجنسين وتعاون الأفراد من كلا الجنسين لتأمين شروط حياتهم وإعادة إنتاجها[1]. وإنما على هذه الأسس ينبغي تحليل الأسباب المعقدة لظهور علاقات القرابة الوحيدة الخط والثنائية الخط الخ .

إن تفسير تطور المجتمعات البدائية يعني تفسير ظهور وظائف جديدة تتنافى واستمرار البنى الاجتماعية القديمة . وعليه فإن مشكلة الانتقال إلى المجتمعات الطبقية والدولة ترتد إلى مشكلة معرفة الشروط التي تكف فيها علاقات القرابة عن لعب الدور السائد وعن توحيد جميع وظائف الحياة الاجتماعية ؟

وفي وسعنا الافتراض أن ظهور أشكال إنتاج جديدة يدخل تعديلاً على السكنى والديموغرافيا وأهمية الجنسين النسبية ، ويتطلب علاقات إنتاج جديدة وأشكال سلطة جديدة . وفي حال تجاوز حد معين ، تكف علاقات القرابة عن التطابق مع هذه الشروط الاجتماعية الجديدة . ولسوف تستمر في التطور إلى أن تنبني ، خارج القرابة ، علاقات اجتماعية جديدة تشرع على المدى الطويل بلعب الدور السائد الذي كان وقفاً على علاقات القرابة . ولسوف تتجه علاقات القرابة هذه نحو أداء دور جديد مختلف وثانوي ، ولسوف تحتل العلاقات الاجتماعية الجديدة المكلفة بوظائف جديدة المكانة المركزية التي أمست شاغرة . وتظهر في بعض المجتمعات علاقات سياسية جديدة وسلطة قبلية مركزية ، مهمتها في ظاهر الأمر أن تديم القرابة وأن تخرج منها وأن تقف منها موقف المعارضة . ومع ذلك ، ليست القرابة هي

(١) : ك. ليفي – شتراوس : « البنى الأولية للقرابة » ، ص ٤٨ .

التي **تتحول** على نحو غامض ملغز إلى علاقات سياسية . بل إن الوظيفة السياسية الكامنة في علاقات القرابة القديمة هي التي تتطور ويكون تطورها على أساس المشكلات الجديدة .

وعليه فإن الدراسة العلمية لتطور البنى الاجتماعية ( القرابة ، السياسة ، الدين ، الاقتصـاد ، الخ ) ليست إلا دراسة الوظائف والأشكال والأهمية والمكانة التي تشغلها كل بنية من تلك البنى ، تبعاً لأنماط التكوين الاقتصادي والاجتماعي وتحولاتها . والحال أن **علاقة** كل بنية اجتماعية بسائر البنى الأخرى هي التي تشكل **بنية المجتمع** بالذات . فهي التي تؤسس **السببية** الخاصة بكل بنية من بناه الاجتماعية **والتطابق** المتبادل بين هذه البنى . ولكن هـــذا التطابق لا وجود له إلا في بعض **الحدود** ، وهذه الحدود تزيح النقاب في خاتمة المطاف عن المضمون الموضوعي والتاريخي لكل بنية .

وعليه فإن وضع نظرية التطور المتنوع للمجتمعات يعني في الوقت نفسه وضع النظرية العلمية للقرابة والسياسة والأيديولوجيا . يعني أن نكون على استعداد للاعتراف بأن القرابة في بعض الشروط هي الاقتصاد، أو بأن الدين يستطيع أن يؤدي وظيفته بصورة مباشرة بوصفه علاقات إنتـــاج . وهذه الفرضيات تتيح لنـــا أن ننحي جانباً الأسطورة القائلة بوجود « حالة » من حالات البشرية عاش فيهـــا البشر بلا اقتصاد أو بلا علاقات قرابة أو بلا تصور للعالم أو كان كل همهم أن يقوموا بأود حياتهم من دون أن يتـاح لهم الوقت لاختراع المنتجات الكمالية من دين وقرابة الخ . فالبشرية ما ان توجد حتى **توجد الوظائف** بمضمون وشكل محددين ، ولا يكون التاريخ غير تاريخ تحولاتها . وبهذا المعنى كان ماركس على حق إذ استبعد مشكلات المنشأ وقال إن المشكلة ليست مشكلة وحدة الانسان البدئية مع شروط إنتاجه وإنما مشكلة انفصاله عنها .

وحتى تكون علاقات القرابة محض « بنية فوقية » ، وحتى «تتخصص» ،

وحتى لا تكون سوى علاقة اجتماعية تضمن إعادة إنتاج[1] الجنس البشري وتحتفظ **بمظهر** اقتصادي من دون أن تتدخل **مباشرة** في الإنتاج ، فلا بد أن تتوفر شروط تاريخية بالغة الخصوصية[2] .

ولا بد من توفر شروط مماثلة حتى لا يكون الدين أكثر من مجرد أيديولوجيا ، حتى يكون محض مسألة شخصية ، محض تصور غير علمي للعالم. وينبغي أن نمتنع عن إسقاط هذه المقولات الحديثة المتطابقة مع علاقات اجتماعية خاصة على المجتمع بأسره . وغني عن البيان أن مثل هذه التحاليل هي وحدها التي تستطيع تبيان الصعوبات التي يواجهها التطور الاقتصادي والسياسي في المجتمعات التي يكون فيها لعلاقات القرابة والدين ( الإسلام ، الهندوسية ، البوذية ) ولأشكال السلطة ( الممالك ، زعيم القبائل ، الخ ) مضمون مغاير تماماً للمضمون الذي لها في المجتمعات الغربية الرأسمالية والاشتراكية . وهذه حقيقة يذكرنا بها فشل بعض مشاريع التنمية في آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية ، وهو فشل لا يرجع إلى « لاعقلانية » سلوك « السكان الوطنيين » .

إن على الماركسية ، في عصرنا هذا الذي تتاح فيه لأول مرة إمكانية وضع الإنسانية على طريق التقدم من دون أن تظهر إلى الوجود طبقات مستغِلة جديدة ومن دون أن تترك الطبقات المستغِلة القديمة على قيد الحياة ، أقول إن على الماركسية في عصرنا هذا أن تأخذ على عاتقها وتتبنى الثورات العلمية والثورات الاجتماعية على حد سواء .

---

(١) أي تناسل الجنس البشري . « المعرب »

(٢) سملسر : « آليات التغير والتكيف مع التغير » في «التصنيع والمجتمع»، ١٩٦٣، ص ٢٩ – ٥٣ .

# فهرس

حول

# نمط الإنتاج الآسيوي

بعد أن تخطى البحث العلمي فكرة شمولية والزامية « المراحل الخمس » في التطور التاريخي للشعوب ، اتجه إلى دراسة مجتمعات عينية محددة . ومن هنا استعاد التحليل الماركسي مفهوم النمط الآسيوي للانتاج ليدرس المجتمعات غير الأوروبية .

ان الأمة العربية من الأمم العريقة تاريخياً ، وبالرغم من أن مجتمعنا العربي الراهن لم يعد ذلك المجتمع العربي التقليدي ، بل أصابته تحولات عميقة نتيجة للاجتياح الامبريالي للوطن العربي ، إلا أن حركته التاريخية المعاصرة يحكمها إلى حد كبير وجودها المستمر في التاريخ .

إذن فاختيارنا للأبحاث والدراسات التي يجدها القارىء في هذا الكتاب أتما أملاه ، فيما أملاه ، حاجة تاريخ المجتمع العربي إلى أن يدرس على ضوء أحدث ما توصل إليه العلم المادي التاريخي من مناهج وخبرات .

يحوي هذا الكتاب خمسه نصوص :

الأول أشبه ما يكون بمدخل عـــام إلى دراسة المشكلة ومحاولة لاعادة تحديد المفاهيم الأساسية للمادية التاريخية في دراسة تطور المجتمعات البشرية .

والثاني تعميم نظري رفيع لجملة المشكلات التي يطرحها اكتشاف مفهوم نمط الانتاج الآسيوي وتطبيقه وتطويره .

والثالث يفند بصراحة شتى الحجج التي شُهرت ضـــد مفهوم نمط الانتاج الآسيوي .

والرابع محاولة لاظهار أن شموليـة المراحل الخمس لا تنطوي على رفض لمفهوم نمط الانتاج الآسيوي ، الذي يرى مؤلفه انه « نظام اجتماعي » وليس « نمطاً اجتماعياً للانتاج » .

والخامس محاولة لاعادة رسم تطور فكر ماركس وانجلز بصدد المجتمعات اللاطبقية والآسيوية ويقارن تراث الماركسية الكلاسيكية بأحدث ما توصل إليه العلم الحديث في هذا الميدان .

دار الحقيقة للطباعة والنشر في بيروت
ص . ب ٨١٤٧

الثمن : ٦٠٠ ق . ل .